

منطق مندرج کتبہ سراج ابرار دفعت الله

وقفه العالم الرباني والفاضل

عليه السلام في حق الامام الحق

عبدنا واخبر المحدث السيد محمد المكي

صاحبها من صاحبها من صاحبها



حاشية على حاشية ميرزا الفتح علي الله الدواني رحمه الله

في حق

وقفه من المصنف في حق الله الملك الذي لا يلد ولا يموت
مذكور في حق الله الملك الذي لا يلد ولا يموت
ان لا يخفى على السالكين في حق الله الملك الذي لا يلد ولا يموت

وان لا يخفى على السالكين في حق الله الملك الذي لا يلد ولا يموت
صاحبها من صاحبها من صاحبها
محمد الدواني

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله عليه وسلم
الوصف أه الوصف يطلق على المعنى الصادر عن الأصل بالمصدر وتوابعه بالاشتراك في المعنى
الاول اورد عليه بان الجليل عند الشارح هو الجهد وعليه يدل عليه قوله على صفاتها واجيب بان اليمين موجبة
توحيده الضم كما ان الشرح كذا ورد بان الظان ان اليمين موجبة ككلام أكثر وان الاعتراض المذكور على الظاهر
واقوله كذا الضم لا يستطرد وتكميل المثال بل يدل على ان الجليل هو الجهد وقوله اذا الا ان يكون الجهد
عليه اختياريا **قوله** واما سببية الغرض عليه بان السببية لا تختص بالجهد وعليه بل نعم للجهد به ايضا اذ
بان المراد بالسببية الباعث وايضا في ذلك المحرر ان يكون الباعث في فهم الجليل الجهد به وعليه
ان السببية ثابتة لها الا ان يولد ان الخصم باعتبار الظاهر وكونه الباعث في خلاف الظاهر لانه يجب ان لا يتعدى
التعلق اذ الباعث في سببية الجهد **قوله** وعلى التقديرين ان اليمين تقدير ان يكون الجليل
عبارة عن الجهد به والجهد عليه وعلى تقدير ان يكون الباعث في السببية والوجود الجهد بمعنى الزيادة
موضوع عن الذات يقال وجهد الشيء طريقة ولذلك قال اليمين الجهد اما بمعنى الظاهر وهذا الطريقة والطريقة فيكون
العطف من قبل العطف التقدير كذا قال في التفسير الظاهر في السببية والشكل فلا يكون العطف في تقديره الا
ان يكون الطريقة بمعنى الى الالة وهي احدى معاني الطريقة وهو التبادر بالسببية الى لفظ الجهد او بالسببية
الى لفظ عبارة العظم **قوله** وكله على منهجية النهج هو الاستدلال كما حل بعض الافاضل في لفظ على فعل الاستدلال
الشبهة ورتبة على مقدمة على منهجية حيث قال والتشبيه بوجه الف لا يقتضي ان يتصور بعينه فاما ان يقتضي
الاشتغال واما ان يولد به قول على هذا الاستدلال الخاص واما ان يكون يتضمن البناء فانه البناء يتقدم الى
استدلاله على يقال بنيت الدار على طبعين او يقال ان التشييب يتقدم بعينه بناء على ان التشييب للكل جعل اجزاء
مرتبة وهذا يتصور على انما يختلف يتقدم على اسم الجهد الواقع وهو عليه انتهى فظهر منه ما في كلام اليمين
التي تامل وايضا يجوز يتضمن معنى القصد في وفاء بين التضمنين والتقدير انه على الاول يكون الظرف
لغوا على التام في ظرف الاستدلال وايضا ان المعنى الضمني مقصود بالمتبع والقدر مقصود في الظاهر اصالة فعل
وهذا لا يلزم الجمع بين الحقيقة والجمالية التضمنين اذ يستعمل اللفظة الضمنية وهذا هو المختار في التضمنين
قوله لكن نحوه ان يكون مورد النقص التذوق وثمة ان يكون الجهد بمعنى الطريقة وكون على منهجية

کتابخانه عمومی

[illegible]

منجية كانت رالية بقوله وحسب ان يكون المثل كواحدة صلبة وحسب ان يكون الورد والثلث واحدا
 ان هذا مدونة بحمل العظيم على الظاهر والتمثيل على الباطن او بالعكس لانه السخرية وان امكن اجتماع
 العظيم الظاهر من كل ثمانية العظيم الباطن انتهى وفي ان السوال بينه على ان هذا في الظاهر والجملة
 بعين الظاهر كما ويكفي ان يقال ان السخرية من اول الخلد كذا غير معتد بها كانت رالية للعبه **قوله** اللهم
 لم منع تحريم التعريف بحمل ابا على السببية وتقييد الجليل بقيد الحيثية قال في الحيثية وانما قال من حيث وجوب
 لانه قد يجعل الجليل بسبب الله في الواقع كما ان الجليل يجعلون الحكم بسبب الله لكن وصفهم بالجليل لان
 حيث انه جليل عندهم ولا يخفى ان هذا الجواب غير جار على تقدير كونه الباطن وغير ملائم لقوله وعلم القدر
 كانت رالية في الحيثية فظهر ضعفه كانت رالية بقوله **قوله** او يرد آه وهذا انما يتم اذا العظيم باطنا واما
 اذا كان بعينه الظاهر فلا يظهر ضعفه ايضا قبل هذا الجواب يمنع على التقديرين وفيه ما عرف وايضا على
 هذا يجب تقديم هذا الجواب على الاول وايضا لا يصلح عطف على الاول لان قوله اللهم **قوله** ضعف ايضا الا
 ان يقال ضعف من جهة اخرى عند كونه خلاف الظ والجواب الختام ان يكون الضيف مقدرا على عبارة قصه
 العظيم **قوله** واما ان يكون الجهة آه وفيه انه يجوز ان يكون الجهة بمعنى التوجه اعني القصد ولا
 يخفى ان كون على بناء لا يخلص بكون الجهة بمعنى العلة كما عرفت سابقا وايضا ان الظ ان معطوف على قوله
 اما ان يكون فيكون الجهة بمعنى الطرز وعلى بناء مقيده بالتقديريين فيلزم على تقدير السببية نوار والعلية
 على معطوف واحد وايضا لا يصح قوله على ان يكون الجليل آه فيكون التعريف شتما على الحمد عليه فقط و
 الجواب عنه ان قيد التقديريين وان كان مقدما على العطف عليه لفظا لكنه مؤخر معنى والاعتبار للمعنى
 المعنى ان كونه الجهة بمعنى الطرز بمنع على التقديريين فلا يجب اخذه في العطف وقيل المراد بالتقديريين
 الجوع لكل واحد منهما والمعنى على الجوع اما ان يكون الجهة بمعنى آه تأمل على ان التوارد غير مستحيل في
 العلول الجنية والنوع وايضا يجوز ان يكون على معنى **قوله** وايضا الجهة آه قبل وعلى التقديرين
 لا يرد القصد بالسخرية اما اذا كانت بيانية فقط واما اذا كانت لامية فكذلك لان علة العظيم لا يكون علة
 للسخرية وفيه بحث اما على الاول فلا نه اذا اراد بالنعظيم الظاهر والتمثيل كذلك فلا شك في وقوع
 السخرية واما اذا اراد الباطن فلا تدخل سواء لو حظ عليه ام لا واما على الثاني فلا نه يجوز ان يكون السخرية
 الواحد علة للنعظيم وعلة للسخرية باعتبار ان كذا سبق من ان العلم يجعل بسبب الله عند الجهة مع ان
 للنعظيم لان يقيد بالحيثية او المراد ان العلة للنعظيم في نفس الامر لا تكون علة للسخرية في نفس الامر **قوله**
 على ان يكون الجليل الخ ناظر الى الاضافتين الى الاضافه اللامية فقط لان التوسيل التعريف لهما على التقديرين

وَجِبَدِ الْاَنْلِيسِ بِكَمِ اَيْضًا

6

وايضاً لو كان عبارة عن الموجد عليه على التقدير الاول فالمراد بالجميل اما التعظيم او غيره وعلى الاول بلغة الكلام
وعلى الثاني بلغة المفرد ولو كان عبارة عن الثاني بلغة المفرد ايضاً ويمكن ان يقال انه على الاول
اجمالاً ثم تعين على الثاني المفرد غير محال في الجنس والنوع كالتعظيم والوصف مع جنس او نوع وبعضهم
فصل قوله على ان يكون الجميل وقوله في شمول على التقدير الثاني ولا يخفى ان خلافاً للظاهر في شمول
الظان تفرع على مجموع قوله ان يكون الجهة بمعنى العلة وكلية على بناء الجميل عبارة عن الموجد وبسببه
كان الاضاحية بياناً اولاً لبيان فاعترض عليه بان هذا الكلام يشترط ان يشترط على الموجد في
اذا كانت الجهة بمعنى العلة وليس كذلك بل اذا كان الباء بسببية كان التعريف مشتملاً عليه اذ المعنى في الوصف
بسرنا الاتيان بما يشترط التعظيم فيكون الوصف محمداً به ثم قيل فان قلت فعلى هذا لو كانت الجهة للوصف
قوله بالجميل مستند كما قلت على الجميل انتهى وفيه نظر من وجهه الاول ان قوله اذ المعنى من جهة
الوصف اهـ ثم اذ الوصف اهم منه وقوله فيكون الوصف محمداً به ثم ايضا لان الموجد به انما هو الوصف
بالمعنى الى اصل بالمصدر لا بالمعنى المصدرى على ان هذا التعريف للوصف نفسه بالاعم لان الوصف يخص
باللفظ والاتيان اهم منه الا ان يرد منه الاتيان بالسان او يكون الوصف عاماً وايضاً الموجد في الجملة
فيكون التعريف به تعريفاً بالمفاد لان يكون التعريف اعتباراً واعتراضاً ايضاً بان اشتغال التعريف على
الموجد عليه على تقدير كون الاضاحية بياناً غير شرط بل التعظيم ليس محمداً به لان الموجد عليه هو الوصف
الموجد ولا الى حد كما لا يخفى على المتتبع وايضاً انه لا يصح في تعريف بعض المحققين حيث قال الموجد الثاني
على الفعل الجميل على جهة التعظيم ويمكن ان يقال الموجد عليه الباعث على الموجد ولا يخفى ان التعظيم يجوز ان
يكون باعثاً على الموجد باعتبار وجوده الزم كباقي سائر العلل الفاعلية وبهذا يحل ما يقال بان الموجد عليه
مقدم على الموجد والتعظيم ما هو مرتب عليه لانه ان يكون باعتبار وجوده الزم مع ما يثبت بالاعتبار
مؤخر وان التعظيم الذي هو وصف الى مدح يجوز ان يكون محمداً به على قلة العلم انه يجوز ان يكون التعظيم
بمعنى العظيمة والتعريف الذي ذكره بعض المحققين يجوز توجيهه بان المراد من الجهة بمعنى الطرف وعلى
توجيهه ولا يخفى ان الاشتغال اهم من ان يكون اشتغال الكل للاجزاء او اشتغال الدال على المدلول **فصل** في عطف
التعظيم على لا يخفى عليك ان رعاية السجدة تجد بان يقال على جهة التبريل بدون ذكر التعظيم **فصل** في
التاكيد المراد بالتاكيد فلا يرد انه كيف يصح التاكيد بالواو وايضاً لا يصح الحمل على التاكيد للفظ ولا على
المعنى وتفصيل المقام ان التعظيم اتيان ما يدل على العظمة والتبريل يرد في ان يكون المراد بهما
الاعم من الظاهر والباطن والمراد بهما الظاهر والباطن والمراد بالاول الاعم وبالثاني الظاهر

انما المراد بالوصف على جهة التعظيم
بمعنى قوله على جهة التعظيم

وهو ابراهيم لقائس انه التكليف على

مرتبط بقوله غير ظاهر

او الباطن او بالعكس والمراد بالاول الظاهر وبالثاني الباطن او بالعكس وعلى الاول والثاني يكون
العطف نفسياً وقد يكتفى في بالتعريف والليضا بالخطوف عليه وبهذا ليس بوجبه سرنا لان التعظيم اظهر
من السجدة التبريل ولذا يعرف به وقد يقصد اعتباراً اخر من السجدة والتعريف الغنية ذلك اعتبار السجدة
والتعريف لا يناسب مقام التعريف وايضاً التاكيد فيه من التاكيد في قول على عطف الغابر من باب كما ان
التخصيص بالاول على الظاهر والثاني على الباطن او بالعكس غير مناسب قبل المناسب ان يكون التعظيم والتبريل
من الظاهرين والباطن والسجدة يخرج من التعريف بالكمال الفاصل من التكسير او يكون اللام للاختلاف
فلا حاجة الى حمل الاول على الظاهرين والثاني على الباطن او بالعكس لا فراجحة السجدة ولذا قال على ما قبل
وفي ان الجمال لا يحصل من التكسير ولو سلم فلا يناسب الاختلاف لمقام التعريف فليتل **فصل** في نظ
اه الظاهر معارضة لقول الشمر والمراد بالجميل الاختيارى بعد استدلال الشمر عليه فيكون معارضة
تحقيقية تقديره باليس المراد ما ذكره لان لو كان المراد به ما ذكر فلا يخفى امان ان يكون المراد بالجميل الموجد به
واما ان يكون المراد به الموجد عليه فان كان الاول بلغة المفرد فيخصص الموجد به بالاختيارى وان كان
الثاني لم يستقم مقابلة القول الاخرى فيكون المراد ما ذكر امان ان يكون بلغة المفرد والاول امان لا يستقيم
واللازم ان باطلون فيبطل كون المراد ما ذكر وقوله ان كان اه كبرى القياس المذكور وصفه مطوارة
وقوله هو غير مشهور دليل بطلان اللازم الاول وقوله مع انه اه دليل بدل القول بالاختصاص او بل
غير مشهور وقوله الدم جوازاً عنه بمنع الدليل الثاني وانما قال غير مشهور لانه قال بعضهم بتخصيص
الموجد به الاختيارى ويجوز ان يكون النظر نقضاً اجمالاً للدليل المذكور ويحمل ان يكون معاً وفيه
بحث اما اولاً فلا بد من ترتيب الطبع للمناظرة فيقتضيه تقديم المنع على المعارضة وقيل في الجواز المعارضة
متقدمة على التخصيص في المناظرة ولا يخفى ان المنع بعد التام قطع مستحسن ومأل المعارضة السقط
وايضاً المناسب ان يكون المنع مقدماً على النقض والنقض على المعارضة كما ترتيب المتعلق طبعاً
واما ثانياً فلا بد من جعل الخالفة المذكورة علاقة غير مناسبة لانه قدوة والعلاقة ضعيفة فالاول بالعكس
وفيه ان معنى قوله غير مشهور هو غير مشهور عند المحققين على ان هذه العلاقة تسليمية على ان العلاقة
قد تكون قوية على ما لا يخفى على المتتبع على المناظرة واما ثانياً فلا حاجة باختيار الشق الاول قبل تمام
الترديد وفيه ان الجواز قبل تمام الترديد كغيره واما رابعاً فلا بد اقتضاها الجواز عن العلاقة فلا يفيد
اقتضاه الشق الاول وفيه بحث ايضاً لانه ان يكون تخصيص الجواز عن لفظة العلاقة لا يستقيم الجواز
عن الاول ظاهر وقيل ان التقليل المحذور وقوله واجزاء خلاصته بان يقطع النظر عن كون الجميل محمداً

وقد ان التعظيم يعرف بالتبريل ايضاً
مرتبط بقوله لا يناسب

والعلاقة مستند الى الجواز في شموله
لا يخفى على المتتبع
على وجه ما قبل

او عليه يكون النظر انفس الجبل ووجه الضعف الفاد بالهمزة الكافية امثال بمعنى على التامة
وايضا هذا الجواب غير حاكم لجميع محذور الشق الاول ويمكن ان يجاب عنه باختار الشق الثاني وقال
ان رجوعه من غير علم لانه ان يكون المحذور به وعليه اختياره باعده لكنه لم يتوضه المحذور به ولما القول
الاخر فقول بعمومية المحذور به وخصوصية المحذور عليه ويمكن ان يجاب ايضا باختار الشق الثالث
بنظر هذا السند تقريبه ان المراد بالجبل اعم من ان يكون محذور به وعليه بان يكون الباء للملازمة
كما سبق وايضا يجوز ان يكون المراد بالاختيار في الاول بمعنى الصادر بالاختيار وفي الاخر بمعنى
الصادر عن التتار في الجمل كما قال به بعض المحققين ويمكن ويمكن العكس فيه وايضا يجوز ان
يكون الاختيار في الاول بمعنى الاختصاص عن صحة الفعل والشك وفي الثاني بمعنى الاسم اعم من ان
فعل وان لم يشأ لم يفعل او بالعكس والمراد بالاول الاختيار في حقيقة والثاني اعم من ان يكون
حقيقة او كمالا او بالعكس فليتأمل **قوله** وايضا اعتراضي اخر على صغر الدليل المذكور في الشرح قال
الفتاوى في ذلك لان المراد بالجبل المذكور الفعل الجبل كانه قال هذا الوصف بالفعل الجبل على ما صرح
به المصنف السيد الشريف في حاشية الكافي وانه تعلم انه لا يفيد في المقام شيئا **قوله** ولو سلم اه
وانما اخذ المحققين المحذور ان المحذور صرح به في الشرح لان قوله **او بالاختيار** كبرى ويجب كونه في
الشكل الاول والكلية مستلزمة المحذور ويمكن ان يقال ان المذكور ليس بدليل بل سند للمعنى المقدر
فاحصل جواب عن نقض التعريف بان يصدر عن الوصف بالجمع بالجبل الاختيار مع انه ليس بمحد
بمعنى صدر عن التعريف على لانه ان يكون المراد بالجبل الاختيار او عن كماله على الصواب الاختيار
الصحيح المحذور في غير مناسب اذ هما مترادفان على هذا التعريف فلا تنبيه على قاعدة الاختيار مع
ترادفهما لانه ان يكون المراد بالجبل وهذا الظن من كلام المصنف في حاشية الكافي **قوله** الا ان يبين الكلام
استشاد من عموم الاوقات مرتبطة بالمتعين فاحصل في جميع الاوقات ولا تنضم في جميع الاوقات والوقت
بناء الكلام المحذور يرتبط بالمتبع الثاني فقط كما ستعرف وقوله على مذهب المتكلمين يستحيل ان يكون
المراد من مذهبهم كونه يتبع بحيث يصح منه الفعل والشك وهو معنى الاختيار عندهم ويحتمل ان يكون
المراد منه كونه يتبع في كل شيء بارادة فيكون المراد منهم اهل السنة ومن وافقهم فاحصنه ويحتمل
ان يكون المراد منه ان الفعل انما يصدر بالاختيار عندهم والجواب الاول على الاحتمال الاول جواز معنى الشك
الثاني ولا يخفى ان هذا الجواب لا يتم بالنسبة الفعل غير اذ يصدر عنه افعال بلا اختيار ومع الاحتمال
الثاني جواز عن المتعين اذ كل جميع فعل اختياره له اذ هو المؤثر في العالم بالاختيار وهذا الجواب لا يتم

وفيما كان معنى على التامة الكافي
المراد على الاكاف والاختيار اذا
تأمل على

لكن يرد عليها المحذور الاول محله

في لا يجوز للمخالف محله

في كونه جوازا للسؤال مطلقا محله

في اختيار الدخيل في المذهب محله

يجوز ان الصطلح عليه عندهم ان احذر
كيفية بارادة فاعلم سمي

وبعد نظر فان

لا يتم ايضا بالنظر في صفته الدت وولا يتم بالنظر في الامور الاعتبارية الجبلية وايضا يكون على هذا
صفا المألوف فعلا اختياره بالمتبع فلا يثبت عمومية المذهب وعلى الثالث جواز عن المتبع الثاني فقط وفيه
ايضا ان بعض الافعال اضطراري عندهم ولا يوصف الافعال بالاختيارية **قوله** او يرد على القضية
الشرطية لا يقتضيه صدق مقدمها وتأثيرها ولا يكون هذا المعنى متفقا عليه عند الفريقين والمتكلمين
قالوا ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لكن المشية لا تنضم عليه والشية عند المتكلمين الارادة والكل
قالوا ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لكنه لا تنضم عليه والشية عند المتكلمين الارادة والكل
وهذا الجواب جواز عن المتبع الثاني فاحصل حل الاختيار على المعنى الاسم الظاهر ومن قوله كونه تقابلا
للإيجاب يفهم ان هذا المعنى لا يقابل الايجاب وفيه ان الايجاب على قسمين ايجابي بلا شعور كايضا الشمس
للشعور والآخر كايضا مع شعور كايضا مع العقل وصحته والاختيار بهذا المعنى لا يقابل الايجاب
الثاني ويقابل الاول ويعلم منه ان هذا الجواب لا يتم ايضا على الايجاب الاول قبل ان هذا الجواب لا يلزم
قوله المذهب مع الاختيار به وغيره فانه لا معنى للعموم بل هو مخصوص ايضا بالاختيار بهذا المعنى تاملك
وفيما ان عموم الاختيار بهذا المعنى للصفا في سداد لا يقال المألوف ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
في الشرطية الثانية كاذبة الا ان يرد ان الصفا اختياره لا يتبع وكان هذا قال تامل **قوله** او يرد على
التبادر هذا جواب ثالث متعلق بالمعنيين جواز عنها فاحصل اثبت المقدمتين المنعوتين فيكون مطلقا
على قوله ان يبين اه وفي بعض النسخ بالارادة فيكون عطف على قوله او يرد فيكون من تنوع الجواب والمراد
من التقديرين على النسخ الاول المقدمتان المنعوتان او المعنات او الجوانان او المحذور به وعليه وعلى
الثانية مذهب المتكلمين وكون المراد من الاختيار كونه الفاعل اه او المقدمتان منوعتان او المعنات
لكن التبادر منوع **قوله** او رد عليه وفي بحث لان هذا اليراد واقع على غير المستلزم حيث قال و
قبل وايضا في مثل هذا تخصيص الجبل بالاختيار على تقدير الشك الثاني بل على تقدير الشك الاول باء
تغير الا ان يكون هذا اليراد بيان الضعف استفاد من قيل لكن يكون الاول التماسه عنده ضعيفا
يمثل هذا اليراد قال استاذنا الداليجي ان يكون نقضا على التعريف من حيث هو تعريف ونقضا
على الدليل من حيث ان التعريف تعريف تنبيه يقع مقدمه الدليل الذي قام على دعوى العمية المذهب
من المذهب جهة غير الجهة التي اختارها الشارح ومنها على اسي حاشية كانت وعصبا على تقدير كونه
قوله الا ان يبين اه مقدمه ونقضا حقيقيا على تقدير كونه ابطال المقدمة مستلزم بالبطالة الدليل
انتمى فقوله على اسي حاشية كانت ثم اذ على تقدير كونه تعريف من حيث هو تعريف لم يشترط المعنى

كسحت زيدا على عدم فاعلم سمي
الا ان يختصص
والا اضطرارية

وهذا الاجماع من قبل اجماع المتكلمين
والاول ان يقال كايضا به وادارة وقوله

اشبه وفي كلام بعض من كتب من ان يقابل الايجاب
الاول ان يجاب المألوف الصفا بالشعور كايضا

ويش عليه ما ذكرنا من فاضل ان لا يكون محله
والثاني ان يبين ان مذهب المتكلمين وكون المألوف الاختيار

اه على هذا التعريف محله

شكلا لا الوصف وقوله فاعلم ان
الابتن

وايضاً لم يظهر فرق بين كون نقضها على الدليل الجوهري كون نقضها حقيقياً تأمل تعرف الفرق على
 ان كون تعريفها غير شرط قال استاذنا المحقق وليضاهيه عليه انه يستلزم عدم كون نقضها على الاختلاف
 السببي مما مع انه محمول على الجواز عنه بانها وان كانت ضرورية بالنسبة الى العبد المحمدي لكنها متغيرة
 بالنسبة الى الخلق على ان للعبد اختياراً في الجواز انتهى وفيه ان صفات اللزوم على هذا وان كان ضرورياً
 بالنسبة الى اللزوم لكن الاختيار بالنسبة الى الخلق واضافة الى ذلك ان المصدر الاختياري او الى
 معقوله وانما فيه الصفات بالذاتية اختراعات الصفات الفعلية اذ هي اختيارية واما نفس التكويني فهي
 من الصفات الذاتية عند الفالسين بها لا يقال كيف يتصور الحد على تقدير العينية اذ يلزم ان يكون الحد
 والجود عليه واحداً قلنا التقدير الاعتباري كاف فيه وتقريب الابرار انه لا يجب ان يكون المحمدي عليه
 اختيارياً ولا يستلزم ان لا يكون الشئ على الصفات محمداً واللزوم بطاً اما الملازمة فلا يلزم ان تكون صفات
 مع اختيارية لزم ان لا يكون الشئ على الصفات محمداً لكن المقدم حق والقائم شلاً اما الملازمة فظاهرة
 واما حقيقة المقدم فالتكامل الثاني بكون الاختيار ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست بالاختيار
 ينتج الاختيار ليس تلك الصفات فيعكس الى قولنا تلك الصفات ليست اختيارية او بعكس هذا
 الترتيب على ان يكون قوله الاختيار ما صدر اه كبري وقوله وتلك الصفات صفات صفات واما الكبرى فبقوله
 خلق بكونه لو كانت صادرة بالاختيار لو كانت حادثة واللزوم بطاً فخلل اللزوم اما الملازمة فبقوله
 اختراعات بكونه لو كانت صادرة بالاختيار لو كانت مسبقة بالقصد والاختيار وما كان مسبوقاً بالقصد
 والاختيار كان حادثة ينتج لو كانت صادرة او لو كانت حادثة وينبني بان السبق بالقصد لا بد
 ان يكون معروفاً حين القصد والابرار المقصد الى إيجاد الوجود وتحصيله الى اهل وهو محال فيلزم
 حدوثه واستوف ما فيه فاعرف المقدمات المطلوبة المطلوبة والمذكورة والضرورة في قولنا ضرورة
 اما بمنع البداية اوجه القضية **ق** واجب اوجوبه يمنع الملازمة الاولى راجعاً الى دليلها بمنع
 ان الاختيار على ان يكون اختياراً حقيقياً او حكماً او بمنزلة الاختيار **ق** استقلال الذات
 او اعترض عليه انه لا يستقل الانتصاف بالصفات بل يحتاج في الانتصاف ببعضها البعض عند
 الحكمين فلا يصح على من يسميهم كالحيثية بالنسبة الى العلم والقدرة والاداة وتكونها الا ان يكون
 المراد بالارجح الغير وهو تفسير الاستقلال او يكون المراد منها في ارجح عن الذات والصفات
 او يكون المراد الاستقلال الذاتي الفاعلية لا انه على تامة لكن يدعي الجواز الاول والثاني لا يحتاج
 في اصدارها الى امكانها وهذا ما يبرر له في خارج عنه ويمكن ان يقال ان امكان غير موجود في الخارج

ولكن ان يقال ان الجواز الاختياري باخبار
 انما هو على

وهو بالنسبة الى الحكمين والكلام كذلك

في الخارج فلا يكون غيراً له في الميزان **ق** الموجود والمراد من ارجح الموجود الخارج في نفسه ما
 قال الاستاذ في الحديث قالا وفيه انه في بعض افعاله مع الاختيارية يحتاج الى امكانها وهذا ما راجع
 عنه ولا يخفى ان استقلال الذات لا يكون منشأ كونها بمنزلة الافعال اختيارية بل قد يكون الذات مستقلة
 وافعال اختيارية كاخفائها الاختيارية وقد يكون الذات مستقلة وافعال غير اختيارية كما في اقتضائه
 في صفاته الذاتية ان قلنا انها افعال وقال الاستاذ المحقق ويمكن ان يجيب عنه بمنع ان كل تعريف غير
 جامع فاسم لا يجوز ان يكون تعريفاً لفظياً او مبنياً على مذهب القدماء او مرسى للعرض اختياري
 او تعريفاً تبيينياً ويمكن ان يقال المراد بالوجوب العرضي لا العقلي **ق** وفيه ما فيه وجه يعرف بما سبق
 وايضا يلزم الجمع بين الحقيقة والجازا وعموم الجواز فيمنع من التعريفات لكن وقوعه في التعريف فيلزم
 قال الاستاذ المحقق يحتمل ان يكون هذا الدخل دخل في السند الاخص وهو بحث ثان او الدخل في تسمية
 الجواز على تقدير ان يكون الابرار نقضاً او معارضة والجواب نعماً ويحتمل ان يكون معاً لمقدم دليله بطال
 السند فتدبر انتهى اقول لا احتمال للمعارضة ومنها وايضا الدخل في التسمية لا يخصه بهذا مع ان
 التسمية متعقبة بنا القدر وعدم احتياجه فيها الى امر خارج او وقيل وجهه انما ان يراد ببعض
 الافعال الاختيارية افعالاً مع حقيقتها ببعض غير مفيد لان افعالاً مع كلها باستقلال الذات و
 الاختيار واما ان يراد افعال العباد فتدبر جازاً ايضاً لان العباد لا تستقل في افعالهم الاختيارية
 كلها وهو ليس بشئ الا المراد من الافعال انهم ان يكون افعالاً مع وافعال العباد لكن المراد
 ببعض الافعال الاختيارية افعالاً مع خاصة ويمكن ان يقال المراد بالافعال افعالاً مع والمراد
 ببعض افعالاً مع غير مدخلية الكسب مدخلية العبد المؤثرة او تأثير قدرة العبد في الوصف
 على المذهب الثلاثة ويمكن ان يكون المراد من الافعال انهم افعالاً مع ومنها افعال العباد والمراد
 من البعض افعالاً مع خاصة عند المعتزلة على قولهم باستقلال قدرة العبد في التأثير فتأمل **ق**
 ويمكن ان يجيب انه يمنع الملازمة ايضاً بارجاع دليلها بمنع افعال الاختيارية ولكن الترتيب الاول
 معنى لارجح الاختيار وهذا الترتيب مع حقيقة له كما هو الظاهر من كلام المحقق فاصل ان الاختيار
 لفظ مشترك بين ما صدر بالاختيار وبين ما صدر من التخيير والمراد الثاني واما ما كان يحتاج
 الى قرينة معنيته المراد ولا قرينة بينهما وايضا لفظ هذا المعنى الاول فالمراد لا بد من الابرار في الثاني
 من الصادرة من التخيير انما يختار بالنسبة اليه بناء على ان تطبيق الحكم بالاشتقاق يدل على علوية الاختيار
 ولذا قال ويمكن إشارة الى الضعف **ق** او المراد بالاختيار آه وهذا الجواز يمنع الملازمة بارجاع

لكن يمكن العارضة بملاحظة الدليل المذكور
 سابقاً في الشرح
 او معارضة تقديرية

المنع الى دليله ايضا بتجريب احد للاختبار وهو حل الاختيار على ما صدر بالاختبار والحق ان الاول
 بتجريب الاختيار وهو ان الجوابان بناء على بيان المعنى الدخيل للفظ الاختيار في الاول واللفظ الاختيار
 في الثاني وان كان راجعا الى المعنى كنهما حقيقيا كما قال الاستاذ وقد يقال هذا الجواب مع كون
 مراد عند المتكلمين لا يوجب صفة الشيء وما سبق عليها من العلم والقدرة فليس هذا الجواب
 كما لا شك في قيل تصديق عليها ان شاء فعل وحصوله في الشبهة لا يتوقف على إمكان مقدماتها وهذا
 ليس بشئ لان الشبهة الثانية كاذبة وايضا تكون الصفة بالنسبة الى الاول اختياريا فتذكر **قوله**
 لا شك في تنوير السند بتعلق الجوابين بتجريب لانه لا يلزم ان يكون المراد بالاختيار ما صدر
 من التخييل او يجوز ان يكون المراد بالاختيار المعنى العام فلا يشترط الملازمة اما عدم شغل العقل
 لا شك في قيل وجوده عن سؤال تقديره الاختيار كما ذكرت ما صدر من التخييل او ما صدر بالاختيار
 بمعنى العام وتلك الصفة ليست صادرة من التخييل ولا بالاختيار بالمعنى العام **قوله** كنهما لا يمتنع الى
 رد الجوابين بعدم كونهما للابد المذكور على القول التخييل والحق عند المحققين ومنهم من خصصه
 عدم التمامية بالجوابين بشبهة تامة الجواب الاول كنهما التمامية على من يذهب الى ان لا يكون له
 وعدم احتياج خبرهما الى امر خارج يتم الجواب الاول كما مر وايضا لا يمتنع على تقدير الصفة الذاتية
 الاعتبارية كالوجود والعدم والبقاء وايضا لا يمتنع على قولنا قال ان الصفة الذاتية واجبة الوجود
 كاذب اليه بعض الاشياء كغير الدين الا ان يخلو الوجود بوجوده بالذات العاجب كما اول بعضهم
 قال الاستاذ المحقق في ان صاحب التعريف من اهل اللغة واهل اللغة من المتكلمين لانه كما فلا يكون
 التمامية الصفة على تقدير العينية من المادة المحققة على انه يجوز ان يكون المراد بقوله وايضا من
 صادرة عن نسبة اليه بالاختيار بالمعنى العام وان كانت الصفة عين الذات فيتم الجواب الثاني
 فتدبر وفيه بحث لان ان اراد بقوله واهل اللغة من المتكلمين الاشياء فهو غير مسلم لانه لا يكون
 اهل اللغة من العشرة كالنحو وان اراد ما يقابل الكلام كما هو الظاهر القابل لتسلم كونه قوله فلا
 يكون الشاهد الى ان يقال هذا القول بمنع على سبيل المنع وقوله على انه يجوز ان لا يكون المراد بل
 نسبة الشيء الى نفسه لان يقال الاختيار لا يختار كافي فيها وايضا ان هذا التعجب بوجه الجواب
 الاول بان يقال قوله ولا شك ان صفة تع عند الاشياء صادرة بمعنى نسبة الى الفاعل التخييل
 فان تخصيصه بغيره فليست له وكان لفظا قال فتدبر **قوله** ويجوز ان يكون الشك الثاني المذكور
 با رجاء دليله بسيط او مراد بالسبب الذاتية سبب المحتاج اليه على المحتاج سواء كان على مؤثرة

كثير على ما ذكرنا بطريق الاستدلال

مؤثرة للمحتاج او لا وهذا من سبق بالطبع ومن سبق بالعلمية قال الاستاذ المحقق هذا الجواب
 منع مقدمة الدليل الثاني ورفع الابد المذكور بلا تجريبه التعريف والوجود السابق بغير ذلك
 الجواب سواء كان التجريب وظيفة مستقلة او سندا للمنع او دليلا لا يثبت ذلك الجواب سواء كان من حيث
 جهة من التعريف لفظيا او تبيينيا او مقدمة دليل الاعمية انتهى وفيه ان لو كان التجريب وظيفة مستقلة
 لورد النقض على حصر وظيفة الخصم في مقابلة الدليل في المنع والنقض والمعارضة كما لا يخفى فيكون
 راجعا الى سندا للمنع او دليل للنقض والمعارضة قال الاستاذ المحقق قوله يجوز ان يكون سندا للاختيار
 الى بر عليه انه يستلزم قدم العالم لعدم القول بالفصل عند المتكلمين انتهى فيجوز له جاز ذلك لانه
 ان يكون سبق الاختيار على العالم سبقا ذاتيا لازما فيكون العالم قديما وفيه ان يكون سبق الاختيار
 على الصفة ذاتيا لازما فيستلزم عدم حدوثها ويكون عدم حدوثها كما لا يمتنع بخلاف العالم اذ هو
 العالم كانه له لا قدمه فلا يجوز السبق الذاتية في العالم فثبت الفصل اعلم ان استناد الحادث بالقديم
 صحيح اتفاق واستناد الحادث بالياد صحيح اتفاق واستناد القديم بالياد في الاتفاق واستناد
 القديم بالقديم جائز عند الحكماء وعند بعض المتكلمين على طريق الابطال كما في العقول والصفات الذاتية
 وعند بعض لا يجوز استناد القديم بالقديم مطلقا والقديم يجوز مطلقا فيلخص **قوله** وفيه انه
 الرفع الاول وهو قوله مع كونه آه دفعه بعدم كونه والرفع الثاني وهو قوله لا يتم آه دفعه لانه
 خالف للواقع والمراد بالرفع بان جعله بالايضاح صاحبه كما يشترط قوله الذين منهم والمراد الرفع
 بعدم التسمية لشئ من الذات **قوله** حادث قطعا لوجه الحدوث في قوله حادث على الحدوث الذاتية لم
 الجواب على مذهب المتكلمين كنه في الف لاصطلاحهم وايضا لو فرض تامة هذا الجواب والجوابين الى
 وحق الاختيارية والصدور منه لا يتم في كون الصفة الذاتية فعلا كما هو المعنى في المحدثين كما
 سبق من الشرح الاستدلال على الاختيارية والاكتمال الصفة الذاتية فعلية لان يولد بالفعل في الحدوث
 عليه لغة وهو مطلق المعنى القائم بالغير ايضا لا يتم هذا الجواب على المادة والقدرة والعلم والحيوة **قوله**
 فلا يتم هذا الجواب آه تفرع على قوله منبسطا على كون الصفة زائدة وكونه لا يتم على رأي القائلين ايضا
قوله الا ان يقال استناد من قوله فلا يتم آه فانه يتم الاعتراض على القائل بان استناد الفاعل المختار حادث
 والجواب المذكور بعينه هو الاعتراض فيتم الجواب كذا قيل وانت تعلم انه لا يلزم من تامة الاعتراض
 تامة الجواب كما عرفت سابقا من عدم تامة الجواب وايضا انما يتم اذا لم يكن الابد على مذاق الجواب بل
 لفظ ان الابد على مذاق **قوله** ويمكن ان يقال آه هذا الجواب منع لبطون اللزوم والجاز اعلم ان يكون

انتم ان يكون لفظ الاختيار

كلام الزمان

وايضا بان في تفسير الفاعل بالذات

وهو كونه معنى لغويا

كأن الظن ان الاستدلال

المعنى المحرر

المراد

رسلا او استعاره وقوله كقولك تلك الصفة مبادى الافعال الاول وقوله او بمنزلة الثاني قد يكون
 ان هذا وجه كقولك المحرر عليه مجازا لا كونه المحرر مجازا وبجارية لا مستلزم بجارية المحرر في الصوت ان
 يقال في وجه كونه المحرر على الصفة مجازا ان من اطلاق الفاصلة العام ولا يخفى انه يفتقر الى ابطال
 المنع ولا السند والجيب لا يدعى الاستلزام لانه مانع بلفظه الجواز لكن الاستلزام الجواز ان يقال المحرر
 على الصفة بمعنى المحرر في كقولك مع علم ان يمكن ان يكون مقاما محمدا وكذا يتوهم ان التبادر من
 الجواز المرسل فالاول ان يقول على سبيل الجواز الاستعارة وهذا غلط ايضا ولا يتوهم ان رابع
 لا الجواز الاول لان الجواز الاول بمنع على سبيل الاختيار وتعيين من الحقيقة والكمي وهذا الجواز
 بمنع على كونه ثناء الذي هو جازي وان كان المراد بالاختيار من الحقيقة ومنشأ التوهم في كونه كونه
 أنفا فافهم قال الاستاذ الحق هذا الجواز يتم على المذهبين مع قطع النظر عن قوله كقولك تلك
 الصفة مباداه واذا التفت اليه لا يتم هذا الجواز على رأي الحكم ولا يذهب عليك ان هذا الجواز
 منفي والاجوبة السابقة مشبهة فالاول تقديمه بحسب المناظرة واجب بان يهتف بالنسبة الى
 الاجوبة السابقة وفيه ان هذا الجواز تسليم للملازمة والاجوبة السابقة منفية للملازمة كما عرفت
 سابقا وايضا تشبها بحسب المتعلق اذ متعلق الاجوبة السابقة للملازمة ومتعلق هذا الجواز بطلان
 التالى والملازمة منقولة على بطلان التالى وايضا ولا يبيح منه فليس صحيح لان الاجوبة ضعيفة
 من وجوه سيما الجواز الرابع وهذا الجواز بالنسبة اليها قدس فتذكر قوله قال المصنف عليه السلام
 قال في شرح العقائد الهداية عند الشايع خلق الالهة وعند المعتزلة بيان طريق الصوت والشرع
 ان الهداية عند الاشاعرة الدلالة على ما يوصل الى المطلق وعند الشريعة الدلالة الوصلة وخلق الالهة
 لا يكون عين الدلالة الوصلة فان خلق الالهة صفة لا تتصل بالدلالة الوصلة فانه يجوز ان يكون
 صفة للشيء ثم بان خلق الله عند دلالة الالهة لا يصلح والجواز عند ان الدلالة الوصلة صفة للشيء لا يتم
 كاستوفان الهداية بمعنى الدلالة الوصلة فتدبر اليه فتح فاحتمل ان الله سبحانه وتعالى لا يشك ان خلق
 الالهة والدلالة الوصلة متلازمان وان جاز تغاير الموصوفين لكن انما كان الدلالة الوصلة لازمة
 لخلق الالهة اذا كان الالهة بمعنى سلوك طريق يوصل الى المطلق واما اذا كان بمعنى وجدان ما يوصل
 الى المطلق فلا يجوز ان يكون الدلول واجزا غير ساكن قال الوالد الحق في النظر ان هذا من مذهب المعتزلة
 من ايراد اوله منقول المصنف في بعض كتبه بان المذكورة الكلام الى الاشاعرة انهم لا يثبتون في اوله
 من حيث الاعتدال مع ان الشايع من الاشاعرة وذلك الاختيار منه مستفاد من القديم وسباق كلامه

بفتح المع

كلامه ومن ايراد قوله والشرع العكس دفع هذا الاعتراض ثانيا ومن ايراد القيل دفع ذلك
 الدفع وبقاء الاعتراض مع الدخول في سند القيل الاخص وذكر السند الاخر به وبناء هذا الاعتراض
 على مذهب جمهور المتكلمين الذي يمكن ان يكون الهداية على احد العنيين واما قوله ولما عند اهل الحق
 اخر على الشايع فتدبر انتهى قوله ومن ايراد قوله والشرع دفع هذا الاعتراض فاحتمل ان
 حاصل الدفع المذكور بناء على المشهور والبناء على المشهور غير مقبول عند الشايع حيث قال لم
 التفت الى ما شهد الا ان يقال ان مشهور حق وقوله مستفاد من سياق كلامه فيه انه ليس بكلام
 على يد على الاختيار بل مر منه بقيل واخبر على ان مراد المصنف المعنى الثاني الهداية بتعديته كلام
 المصنف بنفسه قوله ومن ايراد القيل الى فيه بحث ايضا سنوف قوله بان كلام الاشاعرة انه يفهم ان
 المختار عند الاشاعرة على انه معنى شرعي مراد في اغلب استعمالاته ان رجوع هذا الثاني وان التمام عند
 المعتزلة على انه معنى شرعي كذلك هو الاول وقوله والشرع اه معناه ان المختار عند الاشاعرة على
 انه معنى عرفي او لغوي هو الاول وان المختار على انه معنى كذلك هو الثاني عند المعتزلة فيكون المعنى
 الاول معنى لغويا او عرفيا والثاني شرعيا عند الاشاعرة ويكون المعنى الاول معنى شرعيا والثاني
 لغويا او عرفيا عند المعتزلة فيكون الاول والثاني مختارا عند الاشاعرة لكن باعتبارين وايضا
 يكون الاول والثاني مختارا عند المعتزلة لكن باعتبارين فقلت من هذا ان قوله قبل الى لا يضر الشايع
 بل يؤيده لانه المعنى الاول لا يكون معنى لغويا او عرفيا عند الاشاعرة مستحق التقديم والتميز في
 ديانة النطق ولذا قيل ان كانت الهداية واقعة في كتب الشريعة يرد بها المعنى الثاني وان كانت
 في كتب نحو المنطق يرد بها المعنى الاول الا ان يقال ان التمهيد من الكلام والنطق داخل في الكلام
 والكلام من الشريعة فالهداية فيه واقعة في الشريعة او يقال مراد الشايع تحقيق المقام الانجبي
 كلام المصنف ويمكن التوفيق ايضا بانه يجوز ان يكون كلام الاشاعرة في المعنى العرفي والشرعي والمعنى
 اللغوي او بالعكس ويمكن التوفيق ايضا بان المذكورة الكلام لبعض الاشاعرة والشرع لبعض
 الاخر منهم وكذا المعتزلة والحاصل ان كل واحد منهما قد قال الوالد الحق ان كان معنى لغويا
 او عرفيا عند المتكلمين او العامة فلا يصح بناء كلام الاشاعرة عليه مقابل للشرع وان كان معنى مجازيا
 يلزم ان يقع النزاع في المعنى المجازي وهو بعيد والجواز ان هذا المعنى في مراد اغلب استعمالاته
 ان يقع وهو يليق ان يقع فيه النزاع او معنى حقيقة شرعي اخر عندهم لكن الفرق بينهما باعتبار
 كثرة الاستعمال وقلة قوله ويجوز انه في الحقيقة ان يقول ويجوز وبقولك فالأول ان الرد

ليس بقوى لان صاحب الكس في يمينه ان يفسد على غيره الاغلب انتهى فان رفع ما يقال فيه ان يمكن
 ان يكون ذلك من الموضع التي جرت فيها على مذهب الاشاعرة ويمكن ان يرجع صاحب الكشاف
 عن مذهبه كما استمر منه وان يخالف المعتزلة في معنى الهداية وان يفسد الالبية بالمعنى المعتزلي
 لان هذه التكرار بعيدة وليست باظهر فلا ينافي قوله في الاظهر آه قوله مع ان الظاهر قد
 عليه انه قد يله المعنى المقصود في الالبية كما في قوله مع آه الله وملاكه يحصل على التبع
 ان الصلوة بمعنى الدعاء فيها وهو معنى الا ان يقال عدل عن الظلة الالبية لصاحبها وفيها
 الانسب للكتب الشعبية كالكلام ان يرد بالهداية فيها المعنى الشرعي **قوله** او رد عليه انه لو اراد
 قال الرواد المحقق يمكن ان يكون نقضا في يكون الجواب من الملائمة على تقدير كونه المراد من
 الايهال في التعريفين لا يسهل بالفعل بطريق الحل اى لا من انقراض كل واحد من التعريفين
 الالبية وانما ينقض لولم من الايهال بالفعل وصول الدلالة الى الموضع في كل منهما وليس كذلك
 بل في الثاني دون الاول وقوله على ان اسع على وجه الترخي ولكن يترتب العينية لهذه المقدرة
 مع قطع النظر عن ارجاعها الى الدليل وذلك غير مناسب ويمكن ان يكون منافي فيكون الجواب
 استدلالا لاثبات المقدمة المنوعة وسلاط بقرينة قوله في اخر القول قطعا انتهى قوله يمكن ان
 يكون آه المراد بالنقض نقض الدليل وتقريب الدليل هكذا لما كان التعريف الثاني منقضا كان
 الاول راجحا لكنه المقدم حق والثاني مثل وقيل تقرب الدليل وكذا لما كان الثاني منقضا كان الثاني
 مرجحا لكنه المقدم حق والثالث مثل ولما كان الثاني مرجحا كان الاول راجحا تقريبا للنقض هذا
 الدليل فاسد لانه يستلزم التخصيص من تخصيص النقص والتخصيص باطل اما استدلال التخصيص
 فخطا وما بطلان التخصيص فلا يرد من الايهال آه ويمكن ان يكون الجواب منافي في الثاني
 الرابع وهو انه يجوز ان يكون المراد من الايهال في التعريف الاول اعم من الايهال بالحقبة او بالفعل
 او المراد بالاول الايهال بالحقبة وبالثاني بالفعل مع ما قيل في قولنا الخ في الرد مسك وايضا يمكن
 ان يكون الايراد معارضة عما قيل فاصلا ان التعريفين متساويان في الانتقاض وعدم الانتقاض
 فلا رجحان لاحدهما على الآخر ولكن لا يسبب هذا قوله في تخصيص النقص آه **قوله** او يرد الايهال آه
 قال السناد المحقق بان يكون الدلالة على المدلول مقصود بالذات وعم الغير بالتبع على تقدير كونه
 الايهال صفة للدلالة فظن الاعمى من عدم وصول المدلول او غيره او وصولها او بان يكون الدلالة
 على الطريق موصلة الى المطلب بالنسبة الى المدلول على تقدير مسكوكة وبالنسبة الى الغير على تقدير عدم مسكوكة

قوله وايضا اراد ما قوله
 في الاظهر

بالحق اعم منه
 متعلق بقوله بالحقبة

سلك المدلول وسلك الغير بناء على كون الايهال صفة للطريق لكن فيه ما لا يخفى **قوله** وكذا الكلام
 آه اى الكلام في نقض التعريف الاول بالالبية الثانية عكس الاول فانه ان اراد من الايهال في التعريف
 الاول والثاني اعم من الايهال بالفعل او بالحقبة او بالفعل للمدلول او غيره انقضاء كلا التعريفين
 بالالبية الثانية لوجود الايهال بالحقبة وكذا بالفعل لغير المدلول ولو اراد بالفعل للمدلول لم ينقض
 شئ منها فالشبهة في جرد النقص وعدم النقصا في التزيد بين الشقوق الثلاثة فلا يرد ان هذا
 عكس الاول فكيف يصح التشبيه في هذا المقام احتمالات اخرى مثل ان يرد بالاول والثاني الحقبة بالمعنى
 الاخص والاعم للمدلول او بالحقبة للمدلول او لغيره او اراد الاعم من الحقبة والفعل للمدلول او لغيره
 الا غير ذلك في الحاصل يمكن في الاول الفعل او الحقبة او الاعم وعلى كل تقدير المدلول فقط او اعم
 من المدلول وغيره واحتمال الغير فقط ساقط عند العقل فحق الاول ستة احتمالات في الثاني ست احتمالات
 كذلك في تفرع مجموع الاحتمالات ستة وتنتشر احتمالات اخرى الصحيح والفاقد منها والاشك في احد
 من التعريفين وغير الشك **قوله** اقول يمكن دفعه بان التبادر وجه التبادر ان الوصول اعم
 فاعل والتبادر منه الفعل والتبادر من الدلالة المقصودة بالذات فيكون الدلالة الموصلة للمدلول
 لان الدلالة على غير المدلول مقصودة بالتبع وفيه تأمل **قوله** ايصال لمن سلك فيه ان السلك قد
 لا يتم مسكوكة لوجود عن السلك او لوجوده في شئ مانع تمام السلك فلا يوصل الى كذا الا ان يفيد
 السلك بانه على وجه التمام وهذا الجواب عن الاعتراض بالانتقاض بالالبية الاولى واما الجواب
 عن الاعتراض بالانتقاض بالالبية الثانية فيستفاد منه اى لا يرد بالاول بالفعل المدلول لم ينقض كلا
 التعريفين وانما لم ينقض معا لولم من الايهال بالفعل فيهما وصول المدلول الى المطلب لكنه لم يلزم
 بل يلزم في الثاني دون الاول فينقض الاول جمعا لا متناحرا سبب الدلالة التي لا يلزم فيها الوصول
 الى المطلب والالبية الثانية لان رسالة الرسول عدم مسئلة هذه الدلالة فلا يصح سلبها عنه علم
 بهذا التعريف في دفع ما انتقض بالتبادر من الايهال بالفعل لان اعم الفاعل والفعل المضارع
 ظاهر ان في الفعل وكذا التبادر من الايهال فيهما للمدلول فيهما في الانتقاض متساويان ولا حاجة الى
 ما اوجب بان المضارع على ثبوت الفعل في الاستقبال فهو بالحقبة ولا يخفى ما فيه واجيب ايضا
 بان المراد بالايصال بالفعل لشخص ما فان طريقا واحدا اشخصا قد يكون موصلا بالفعل بالسبب
 الاشخص دون شخص بخلاف الدلالة الواحدة الشخصية فان الدلالة انما يشخص الدال والمدلول
 فان شخص الشبهة تابعة بشخص الطريق فان الدلالة المتعلقة بمقدور انما تكون موصلة بالفعل

وجوذا لا بد انما في الثاني الاول كذا
 كان الطريق موصلا بشئ السلك كان
 موصلا بالحقبة
 في الجواب عن اشكال الاول والابواب

بالنسبة اليهم فيستلزم استنادهم بخلاف الطريق المذكور فانه ربما يكون موصلا بالفعل
بالنسبة اليهم **قوله** على ان آه هذا تطبيق التعريفين بالمعنى وقوله كما هو المشهور اما ان يكون
علة للتفريع واما ان يكون علة للبناء فين وهدايتي وقوله معتد بالآية وقوله فلا بد ان يرد آه
اي على تقدير كونه الاول والثاني مبين على الثاني والاول مع قطع النظر عن التبادر فيكون
قوله كما هو البناء در تمثيلها لا بنائها في اصل الجواب الاول باعتبار التبادر والثاني باعتبار كونه
التعريفين مبينين على اعتبار الوصول وعدم الوصول ويمكن ان يقال ان بنائها لكن التبادر
بطريق البناء في الاول مع قطع النظر عن البناء وقوله فظهر تفريع على الجوابين لآه الثاني
فقط وهذا التفسير يرفع ما يقال انه لو سلم ان اختلاف التعريفين على ما ذكرنا انه لا يلزم من
على الوجه المذكور لجواز العكس وان التبادر لم يكن وجها اخذت من بعض الافاضل
بان مبني للاختلاف انما هو للاختلاف في ان الوصول العبرة من عدم الهداية بل هو بدلا من ذلك
فالترتيب الاول مبني على الثاني والثاني مبني على الاول فليتا على فيها ومنه الهداية **قوله** هذا تبيين لآه
من التبيين اللغوي اعني التقوية مطلقا لا المعنى العرفي فلا يرد ما قاله الاستاذ من ان التبادر
قد يكون مستلزما في السند وقد يكون مستلزما في الدليل الظاهر وقد يكون في معاصرة الدليل مطلقا
ولا يلزم ارادة هذه المعاني لان المؤيد منها لا يكون معا ولا دعوى ولا دليل لان هذه المعاني عرفية
وانما قدم النقض لان النقض اظهر وان متعلق النقض مقدم على متعلق المعارضته والظن
النقض بطريق البرهان وتفسير اصل الدليل بالآية في هذا التعريف الاول راجع لان التعريف الاول
تعريف يكون الثاني منقوضا عنه وكل تعريف يترشح عنه راجع بالنسبة اليه او لا انه تعريف كان
الثاني وجوبا بالنسبة اليه وكل تعريف يترشح عنه فهو راجع وبالاكتفاء في هذا المكان التعريف الثاني
منقوضا بخلاف الاول كان الاول راجعا لكن الثاني منقوض او لا كان الثاني منقوضا كان الثاني
مرجوحا ولا كان الثاني مرجوحا كان الاول راجعا وتفسير النقض ان دليلكم جار في عدم رجحان الاول
مع تخلف الدعي لان الاول منقوض ايضا وكل تعريف يترشح عنه فهو راجع والتعريف الثاني
يعرف منه فليكن هذا يكون النقض مسكوبا ولو قرر هكذا هذا التعريف الثاني مرجوح لان منقوض
فيقول الناقض التعريف الاول مرجوح لان منقول كان الدليل جاريا بجميع خصوصية لكن السق
ليس مرجوحا الثاني بل التي رجحان الاول لكن المرجوحية لوجبة دليل رجحان الاول كان النقض
واقعا دليل صوري اصل الدليل او يكون النقض باستلزام خصوصية الفاعل وتفسيرها لآه ان

كأنه قد يقع وادناه بروج القدس
فيما ان المؤيد دليل عند الاصوليين الا
ان يقال انه غير معتد بها
ينبغي ان لا كان الثاني منقوضا كان
الاول راجعا ثم يستلزم بين القدم

ان الاول منقوض وكل منقوض مرجوح وليس راجح وحمل المعارضة بعضهم على المعارضة
بالقلب ولا يخفى انه غير ظاهري منها ولم يتعرض المنع منها لان الظن احتمال الجواز المنع فيها
مقابل المنع بالمنع فغيره وقوله على ترجيح آه متعلق بالمعارضة وقوله وبهذا جود آه منقضة
دليل التأييد **قوله** لاحتمال الادة المع آه الظاهر ان المراد من الجواز ارسال بترك العام واردة
الخاص او بترك السبب واردة السبب واحتمال ارادة الجواز من طرف الترجيح للتعريف الاول
وقوله وحاصله آه من طرف الناقض والمعارض وظاهره نقض اجمالي في السند لكنه لا يجزئ
النقض الاجمالي في السند فالمراد بابطال الا ان يجوز في السند الذي هو صورة الدليل وكونه تأييدا
بناء على ان ابطال السند وابطال مستلزم بطلان عدم النقوض فيثبت النقوض فيكون تأييدا
للعقد الاول منقوض لكن انما يستلزم بطلان لو كان السند مساويا او اعم مطلقا وليس كذلك
قال الولد الحق تفريسه ان هذا الجواب الذي هو المنع مع السند الذي هو احتمال الجواز لو كان
صحيحا وقادحا في نقض التعريف بالآية الثانية عندك كما في صحيحا وقادحا في نقض الثاني عندك
كأن لم يقدح عندك وماله راجع لابطال السند لاخص بنا على عدم الاشتراك لابطال السند
المساوي في نفس الامر بطريق الجدل انتهى وفيه ان كونه اخص لا يلزم ان يكون مبني على نفي
الاشتراك بل له سند اخر ايضا مثل الكناية والمنقولة الا ان يكون المراد بالاجاز انهم من ان يكون
حقيقة او مجازا وايضا في الحقيقة والمناقشة هي السند اخر ايضا على ما بينه في الشبهة ويمكن ان
يكون مراد الثالث راجع بتمشكك احتمال التجرد ان التجرد كما انه قادم في نقض التعريف الاول كذلك
قادم في نقض التعريف الثاني فالترجيحان متساويان في ورود النقض والاندفاع فلا اولوية
لاحد منهما مع الآخر فافهم **قوله** ويمكن دفع السئلة آه من طرف الناقض والمعارض قال الاستاذ
الحقق فاصل هذا الجواب ابطال وظيفة السائل من هذا المنع ليس موجبا لانه متعلق بفعله والاول
منقوض باعتبار صحته في نفس الامر والمراد من هذا القول منقوضية التعريف الاول بالآية الثانية
بحسب الظاهر والتبادر متعلق بالمنع ليس مقدمة دليلنا فلا يكون موجبا وفيه انه لو لم منه بطلان
الوظيفة يلزم ان يكون اكثر الجواب عن نقض المعارض فارجع عن الوظيفة لان النقض كثيرا
تكون على الظاهر والاجوبة عنها بجملة على خلاف الظاهر والظان هذا الدفع اثبات المقدمة الممنوعة بتمشكك
ان النقوضية بحسب الظاهر والتبادر في الظاهر والظاهر والتبادر بالنسبة الى اعادة النقض بقرينة ان
الاجاز في المادة (س) بالآية الثانية واعتض بان ناقض التعريف مستدل والمحجب مانع والممانع

قوله في مقابل المنع بالمنع في مقابلته
المنع بالمنع انما يكون لو كان السند الاول نقضا
معا وما اذا كان سندا للاختلاف في النقض
استدلال لان الرجوع لتعريف الاول نقض
استدلال وموجب مانع اشتراك في نقض
بالاستدلال وموجب مانع والواجب
التعريف مستدل مانع انما في النقض
على المستدل عند منع المانع انما في صحيح
الرجوع لتعريف الاول مستدلا بالنقض الاجمالي
القائمة بالمنع فنقض الجواب بالنقض الاجمالي
والمعارضة دون المنع تصدق عندنا
الاستاذ الدقيق فغيره تأييد كقولنا
والاجاز في نقض الثاني بالآية الاولى بالعكس
سلا
ونبغي تحقيق الادة كون الممانعة
مستوفية بحسب الظاهر سلا

يكفي لئلا يثبت قيل نعم لو نقص التعريف عن الظ والتبادر لم يكن دفعه بحمل التعريف على خلاف
الظ من ان التعريف يجب حمل على التبادر والتمسك الفرق بين التعريف والاداة حيث يجب الحمل
على الظ الاول دون الثاني وفيه ان يجب الحمل على الظ في الالية بل هو الاول لما تقدم ان النقص
يحول على ظاهرها ما لم يكن له صارت وحمل بعضهم الظهور والتبادر بالنسبة الى التعريف
وهو غير صحيح لما عرفت واعتبر ان احتمال التجوز لا يكون فلا في الظ والتبادر لان التجوز
لا يكون الا مع قرينة صارت فيكون ظاهرا متبادرا وان لم يكن ههنا قرينة لم يكن الجواز محتملا
الجواز المشهور انه احتمال الجواز لا يتوقف على تحقق القرينة بل يكفي احتمال القرينة مع ان القرينة
قد تكون ضعيفة او خفية فيكون الجواز فلا في الظ كانه هذا المقام وايضا ان الجواز قبل التنبه
بالقرينة فلا في الظ وبعبه يكون ظاهرا والرد به قبل التنبه فنية **قوله** واما العقل باحتمال
الاشراك انه يحتمل ان يكون احتمال الاشراك جوابا عن نقص التعريف الاول بالالية الثانية و
يحتمل ان يكون جوابا عن نقص التعريفين والاول هو المناسب لكن يلزم انه يكون الجواز من
طرف المرجح ولا يفيد بل يكون مضرا لانه اذا كان مشتركا لا يكون الاول واجبا على الثاني اذ
لا ينتقض في كل واحد من التعريفين باليتين ويحتمل ان يكون جوابا عن نقص الثاني فقط
ويحتمل ان يكون تحقيق المقام لا جوابا عن النقص قال استاذنا في الدواوين والاحتمال عند المنع
الذي صدر عن بعض القاصرين المتعلق بقوله والاول منقوض وحاصل لان ان الاول ينتقض
لجواز ان يكون الهدياية من غير الثاني والهدياية السلفية في الالية بترك المنع وحاصل الرد
ابطال السند الاخص وقال ايضا يمكن رد هذا الاحتمال كما احتمال التجوز بان احتمال الاشراك مشترك
ووقع في بعض النسخ القاصرين وفي بعض اخر المعاصرين **قوله** لما عرفت انه وفيه ما عرفت سابقا
وايضاً يشترط بالاشراك كلام الشارح السوردي على ما بينه بعض المحققين في نسخة وايضا يجوز
ان يكون الثاني بينهما لفظيا وهو كغيره وايضا ان الظ من نقل من الصور سابقا من نسخة اخبر
كل من القولين الاكل من الفريقين فلا في ذلك لدلالة كالمقول الا انه ايضا مع كونه الشارح غير
مضد في وايضا بناء على التوفيق المذكور من المحققين وقيل ان الشارح ان كان يجب المصطلح فلا في
اذ كل قدم ان يصطلح ولا مشقة فيه وان كان يجب اللغة فلا وجه لان اصحاب اللغة يعرفونه
بما هم العتيق وهو الدلالة المطلقة والشارح وفيه نظر لان الشارح يجوز ان يكون في معنى الشارح
ويلا في النقص على الثاني والاول بالالية المذكورة مع ان الظ انها محمولة على المعنى الشارح وايضا انهم

كأن هو الاشراك ليس بينه وبين
العتيق

انهم اختلفوا في المعنى اللغوي فقال بعضهم الهدياية والدلالة والارشاد وفي اللغة بمعنى التعريف
على طريق الوصول الى الظ كما اشار اليه الشريف في حاشيته مختصرا الاصول وقال بعضهم الهدياية و
الارشاد اخص من الدلالة ومن الدلالة الوصول الى اليقينة كما اشار اليه الشريف ايضا في حاشيته
النقص مانع والمانع بكيفية الجواز فلم يتوقف ان يكون له قائل ويمكن ان يرفع بمثل ما سبق من الظ
كما يجوز خلاف الظ والاصل كما تقدم في محله **قوله** بل الظ انه قبل وجه الشارح يدان قوله ولا بد ان
يرد على ان احد الفريقين غير قابل بالاشراك فلا يفيد دفع النقص لجواز ان يكون احد الفريقين
قابلا بالاشراك فلا يفيد السلب الكل بل السلب الجزئي وبعد بل يفيد السلب الكل والظ ان وجه
الشارح ان قوله فلا بد ان السلب الكل لكن عدم العقل بالاشراك لا يستلزم القول بعدم
لكن الظ من عدم العقل بالاشراك العقل بعدم الاشراك فافهم وايضا عدم العقل بالاشراك لا
يستلزم الاخصاء في المعنى المختار لجواز ان يكون موضوعا لمعنى غير مختار على طريق العقل او يكون
موضوعا بوضع واحد لبيان متعددة كما في كم الاشياء لكن فيه ما فيه قال الاستاذ في الدواوين
ان السلب كل فيكون بل الظ دليل بطلان الثاني فيكون قوله قدم الاشراك متضرعا على السلب
فتنقض على عدم عدم صحة السند ويحتمل ان يكون قوله فلا بد ان سلبا جزئيا وقوله بل الظ دليل
اخر على وجه الشارح على بطلان السند فقوله قدم الاشراك متضرعا عليها فيتنقض على عدم بطلان
السند قال ايضا يشير بقوله بل الظ بان اداة الاخصاء لم توجد في كلامهم وان الاخصاء مستفاد
من التخصيص المذكور كما يمكن من قوله ان توجد اداة الاخصاء وان يرد بالوجه الاضافي **قوله** فلا
يكون ان يكون وجهه ما ذكرناه سابقا ويجوز ان يكون وجهه ان يلا ما ذكرناه سابقا من ان
الهدياية معناها بل هي مشتركة بين المعاني الثلاثة كما قيل لكن لا منافاة بينهما لان يجوز ان يكون
الاداء من الفريقين الجوز كما يشهد قوله سابقا عند الجوز **قوله** ولما عرفت انه وفيه
الظ ان الاول للعطف على قوله واحتمال التجوز مشترك وبهذا تأييد لقوله والاول منقوض فيكون
قوله ولما عرفت انه تأييدا على ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لكن ليس قوله ولما عرفت انه
تأييدا الا ان يكون الواو لئلا يكون اشتراكا في الظ منها كما لا يخفى وهذا العقل اما جاز
عن سؤال مقداره يعلم ما ذكرناه من ان الواو ههنا لئلا يكون اشتراكا في الظ منها كما لا يخفى
للعطف لانه لو كان للعطف كان تأييدا وليس كذلك كما سبق فيصير عبارة عن ظاهرها كما
لما كان عبارة موصلة لذلك كان الواو واو ادخال لكن به لما اشار تنزيها لبيان

واما سؤالي عليه بعدم الاولوية وعلى كلا التقديرين ففيه تعيين الطريق وليس من ذاب المناظر
 فافهم واختر الاستاذ للوالد التقريب الاول ويجعل ان يكون معطوفا على قوله والاول منقوض من
 قيل عطفا على الجواب على السؤال وما بينهما اعتراض لكنه خلاف الظاهر ايضا **قوله** وانت تعلم انه قال
 الاستاذ الوالد الظاهر انه ابطال للسند المذكور في الشبهة المتعلق بقوله والاول منقوض باعتبار
 ارجاع هذا المنع الى مقتضى دليل الاول ومن ان التعريف الاول لا يشمل على المراتبة المتعلق في
 الالية الثانية بطريق الحل لا في عدم شمول التعريف وانما لم يشتمل لولا امتنع حل الالية على المنع الذي
 هو التعريف الاول وليس كذلك بالاسناد المذكور في الشبهة وخلاصته ابطال السند بان هذا المنع
 المستند بهذا السند لو صح في هذا العمل لصح في نقض الثاني بالاول لكن الملازم بطريقه وبطلان
 ليس الا ان السند فاسد باطل ويجعل ان يكون ابطالا بانه ترجيح بلا مرجح ويجعل ان يكون ابطالا
 للموظفة لا منقوضا للشبهة المذكورة فتح يلزم مقابلة المنع بالمنع فتبطل الشبهة التي هي في هذا وقالوا
 هذا التعريف فاسد لان حصوله لا يتراءى لهم عليه فاقع لان قوله لا بعد التمسك بدليل دلالة قطعية
 على نفي الحصول فاذا كانت الدلالة قطعية فلا معنى للجواب بان ذلك يدل على عدم الوقوف على الاعيان
 الجواز لان القطعية تنافي الجواز وايضا ذلك معلوم بتوافر الاثار ومن الالاء الدالة على قوله
انقولون مرسل من ربه وقوله وقالوا يا صالح انت بما تفتبرنا ان كنت من المرسلين الالية
 وقوله تبع ولكن لا تخجلون الناصبين الالية فان المراد بالناصبين المرسلين الذين لا يكونون
 يقع هذه الاحوال منهم بعد الارتداد ونفوش ايضا بانه يكون ان يكون المنع اردنا به انهم ورد
 بانه يلزم تخلف الراد عن الارادة واجيب بانه جاز عند المعتزلة والتعريف الثاني لهم لكن فيه يافيه
قوله واعلم انه يمكن ان يقال الاستاذ المحقق في ان المناقشة ليست مذكورة في الشبهة بل
 في الشرح والمذكور فيها سند المناقشة الا ان يقال ان النسبة مجازية او يقال بهذه المناقشة
 ان لم تكن مذكورة في الشبهة بعنوانها المذكور في الشرح لكنها ذكرت بعنوان الايمان المصدر
 بارادة التفسير ويمكن ان يقال ان الشرح يكون مصدرا مقولا بغير ان يطلق عليه الشبهة ونحو
 انه يبرر الشرح بالمعنى وقال ايضا ترجيح المناقشة معناه بيان وجه المناقشة اسنادا وهذا
 الوجه على ما ذكره ثلثة الاول بكلامه شقيه مذكورة في الشبهة والظن ان الثاني والثالث غير مذكور
 في الشبهة واحتمل لما كان يجوز ان يكون المراد بترجيح المناقشة جعل المناقشة موجهة الى مقابلة
 كلام الخصم على ما هو المعتز عند الناظرين وهذا التعريف يندفع ما قيل انه تفسير فاسد وحق

قال القاضي انهم قالوا انهم

وحق العبارة ان يقال ويمكن بوجه اصل المناقشة على الاختراع المذكور بوجهه وذلك لانه
 المراد بالمناقشة المذكورة في الشبهة انما هو الوجه الثالث من الوجوه المذكورة هنا والتعريف
 المذكور بوجه انقضاء الشبهة الى نفسه والى غيره **قوله** لا نقدر ان قيل فيه انك انت صاحب قول
 فعلا انك لا تهدي اه يجعل في معنى لا نقدر على الدلالة ولا يخفى ان انك انت صاحب قول في الالية الاولى
 محتمل اي قولناهم او قولناهم الى الهدى فاستجوا العزم على الهدى فاحتمال الاضمار مشتبه و
 اجيب بان المقربان فاصل المنع لا التقدير والاضمار وفيه انه لو كان هذا التفسير بيان
 فاحتمل المنع لكان التفسير بغير بيان فاصل المنع اذ لا فرق بينهما فيكون الى اصل مشتبه كما
 هو المراد بالامانة امانة الدعوة في الشقين او امانة الاجابة فيهما او امانة الاجابة في الاول وادارة الحق
 في الثاني او بالعكس ومن من الفاظ العموم والمنع مسلط عليه فيكون معنى الالية وقوله لا يجزى الكلي
 لكن لا يصح هذا الرفع على التقديرين لو اريد من الطريق الطريق مطلقا لانه عليه السلام بينا الطريق
 مطلقا للكلي كما يشهد قوله وان وصل صيت الاسلام الى الكلي اجمالا وانما يصح لو اريد منه الطريق
 المفصل والامانة بلا واسطة لكن ثبتت بحجة النبي صلى الله عليه وسلم امانة الدعوة على الاحتمال الاول غير صحيح
 لان منهم الكافر ولا يجزى النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يقال بحجة النبي صلى الله عليه وسلم اعم من ان يكون براءتهم او بايمانهم او بحجة
 النبي صلى الله عليه وسلم اعم من ان تكون في نفس الامر او في الظاهر او لا كما عانة المسلمين وايضا من ان كانت
 عامة اذ كانت شرطية او استثنائية دون موصولة على ما تقر في محل الا ان يقال لا الوصول كاللام
 للمادة الاربعة وقال الوالد رحمه الله بعينه ان مفصلا لان تكيد الطريق والاداء الطريق المعين والفصل
 اي اردنا في ترتيب الطريق وجب التفصيل سواء كان تلك الرواية بلا واسطة او بها فبحسب التقابل
 لقوله ولعقدتهم حين الشق الاول والثاني عدم وخصوص من وجه ومادة الاجتهاد بيان الطريق
 بلا واسطة مفصلا ويجوز الاول به ون الثاني في بعض السابوق الذين بينهم النبي صلى الله عليه وسلم مفصلا كالآلة
 الجبروتين ويجوز الثاني بدون الاول في الحاضر الذي اخذ من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة مجمل ولم يصل بحجة
 حتى يأخذ مفصلا وقوله وارادته عطفا على قوله ارادة الطريق اي ارادته ثم الطريق بعينه وتفصيل
 سواء كانت من نفسه او من اخذ من غيره وان سفل واثرا الى هذا التعريف ان رج بقوله بكل من اجت
 ولمن اردناه وقوله وان وصل صيت الاسلام الى الكلي لا يختص بامانة الدعوة كما انه لم يكتف بالامانة
 الدعوة والاجابة وقوله وهذا معنى لطيفه في ايها لطيف بان يحتمل التأمل في عبارة الشرح و
 التأمل في ذات فعل على بيان هذا التعريف ما اشهر من الالية نزلت في جواب طالب واجيب بان

والفرق بينهما فلا يكون الاصل مشتبا

وكذا لو اريد الارادة مطلقا

والظن من عبارة الشبهة ان الاول مطلقا والثاني

الاعتبار لعدم اللفظ للخص من السبب واذا كان معنى الالة رفعا للابحاث الكلي كما سبق فلا بد ان
 ان يكون ذلك الفهم ايضا مع انه مع يقدر اراءة الطريق تفصيلا وتأييد قوله تعالى والذين
 اذ اراهم السلام لان الفهم لم يزد في النعيم وحاصل التقدير يدور على كل احد فيكون صحت الاسلام
 واصلا لكل وهذا تأييد له وقوله يهدى من يشا الالة تأييد لقوله بل بعضهم الى قوله وذلك لان
 التبادر لكن التأييد لو كانت الهداية في هذه الالة بمعنى اراءة الطريق وقدره المص في
 شرح العقائد بان بيان الطريق يعلم الكل وان كان مثل هذا الابداء وادعاء عليه قيل هذا التأييد
 على ان يكون تقويم المسند اليه على الوجه الفعلي مفيد للمحصل قال الاستاذ الاول وجه التأييد انما هو
 من الالة ان هدايته تع واراته الطريق مشروطة بارادته واراته الطريق من الله تعالى
 بالذات او بالوسطه متحرران بالاعتبار فاراته الرسول ثم الطريق مشروطة بارادته
 تع فيصير ان يكون معنى الالة انك لا تقدر على الدلالة بجميع الالات بدون ارادته بل يقدر عليها
 بارادته ولا يخفى ان هذا الوجه قاصد من اتحاد الالات على ظاهره فاما آتيه وقال ايضا ان
 كونه هذا المعنى لطيفا دقيقا حقيقيا بحق التأمل ومؤيدا بهذه الالات قال الشيخ فتأمل واشاره
 الادقة ولكن لا يدخل التأييد في مناسبة ان يقال فتأمل فيلزم ان يقدم على التأييد انتهى وفيه
 انه اذا كان مؤيدا بالالة كان مؤيدا بالنقل ومؤيدا ايضا بالتبليغ الذي هو العقل فيكون ادق
 فياسب ان يشار اليه بتأمل وقال بعض الافاضل من ذاب الشيخ انه اذا قال فتأمل اشارة الى
 الدقة واذا قال فتأمل اشارة الى عدم الصحة **قوله** وثانيها انه لا يمكن ان يكون هذا الوجه اما ان
 يكون مبيها على مذهب الماتريدية بناء على ان قدرة العبد لها مدخل في الافعال الاختيارية لم على انها
 شرط عادي لا على انها مؤثرة فيها على ما حققه بعض الافاضل وقيل انها مؤثرة على ما قيل انه
 راجع الى مذهب الاستاذ ابي اسحق واما مذهب على مذهب الاستاذ من ان الفعل الاختياري هو للعبد
 حاصل بمجرد قدرتين مؤثرتين وتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه ظاهر على مذهبين الذين لان
 قدرة الله تع تامة تاسب اسناد الفعل اليها دون قدرة العبد وان كان قدرة العبد مؤثرة فيها هذا
 معنى كلام الشارح لا يمكن ان لا نقدر على الاستقلال حقيقة وان قدرت على الاستقلال ظاهر اسناد
 كان مؤثرة او لا وانما ان يكون مبيها على مذهب المعتزلة لانه وان كان قدرة العبد مستقلة في التأثير
 لكن تلك القدرة واقعة بقدرة الله فقدرته الله تع هي المؤثرة حقيقة فيصير اسناد الفعل اليها
 حقيقة لكن لا يلزم قوله ووجه قوله فتأمل ظاهر على مذهبين الوجهين قوله وثالثها انه يجوز آه هذا

هذا مذهب على مذهب ابي الحسن الاشعري والشيخ فان قدرة العباد عندهم غير مؤثرة ولا مدخل لها في
 الفعل الا مقارنتها بالفعل فلهذا جبري حتى لا متوسط في الحقيقة ويحتمل ان يكون هذا مذهب الماتريدية
 بناء على ان المعنى خرافة قدرة مؤثرة قيل الفرق بين هذا وبين الثاني ان الله تع يثبت الصدور
 الصادر من عدم على الوجه الثاني وانما يقع عنه الصدور الحقيقي بخلاف الوجه الثالث فان يقع عنه
 هذا الصدور مطلقا وانما يثبت الكسب ورد بان الكسب غير الصدور وظاهره اذ في ايضا بان في
 الوجه الثاني قدرته الصدور من غير العدم وفي الثالث اثبت الصدور حقيقة وصدوره ونفي العدم
 بمعنى الايجاد فانما قلنا ضرب زيد مثلا فزيد متصف بالصفة حقيقة وصدوره لا باليجاد ولا يخفى ان
 كل ذلك يستلزم عنه ما ذكرنا فافهم وايضا ما يكون بمعنى الايجاد هو الاصدار لا الصدور لكن لا يلزم
 كل واحد منهما قوله بل انما يتمكن من ارضائه لانه يلزم اثبات الاستقلال في الاول واثبات تأثير القدرة
 للبعض الذي اراد الله ارادته اياهم الا ان يقال هذا الوجهان بالنسبة الى سبب التمكن مطلقا
 سببا كليا لا درفعا للابحاث الكلي كما في الاول لكن لا يلزم قوله في الوجه الثالث ان اراءة الطريق لكل الالات
 لا يستلزمه في الالات الا ان يكون المراد سببا كليا وايضا يجوز ان يكون التوجيه في الاوقات
 التي ذكرته مطلقا لا المذكورة في الحقيقة لما قال استاذنا العارفي قوله ووجه قوله لانه لا يبعد
 عن الشرح منع الامتناع ولا حظ استناد هذا المعنى بالوجه الثاني والثالث وهما بيان علمه
 اهل السنة لان الاول مبني على مذهب الاستاذ ابي اسحق والثاني مبني على مذهب الاشاعرة والوجهان
 باطلاق عند زعم صاحب التعريف الذي هو من المعتزلة امر ان رجح بالتأمل لاشارة الى عدم
 واكلامه عليه هذا بناء على ما قرره في كنه وارضاهه بقوله وان كان باطلا عند اهل الحق وقوله ظاهر
 ان ليس بدقيق او جلي فيكون علم هذا مقابلا للمعنى لانه الوجه الاول خفي بالنسبة اليهما لان الشرح
 بين الوجه الاول فقط وقيل ايضا النظم من الالة نفرا لارادة مطلقا وفي الوجه الثالث تقييد بالصدور
 حقيقة وفي الثالث تقييد بالصدور وعلى طريق الايجاد واجيب بان ما منع بكفيه الجواز بهذا المعنى
 يقال حاصل الوجه الثالث في اراءة الطريق والنسب سبب لزوم الالة كونها بمعنى الايجاد لان
 التبع على السلام جهة هداية اية طالب فلم يمتد وتالم التبع فانه تسلي له مثل قوله تع وما
 علم الرسول الا البلاغ وايضا سبب لزوم بطريق الاماد فيجوز رده فليتأمل فيها وايضا يجوز
 ان يكون وجه قوله فتأمل ما ذكرناه سابقا من الالات الطارئة والاجوبة والاحتالات الوجهية حتى
 الاول والثاني والثالث **قوله** فقال فيه تأمل الظان الضمير راجع الى التأمل لكن ظاهره النعم والمادة

اي الوجهين الاضيقين
 على ان يكون المراد بالوجهين بقوله وجه التأمل
 وهو الثاني

اثبتت المقدمة انه الا ان يقال العنع ان في مناسبة قوله فتأمل ترتيب امور معلومة وقوله لان بيان وتفصيل للتأمل او بدل منه ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المناسبة بتأويل والمقصود بيان وجوب التأمل الواردة من الخارج قال الاستاذ الاول حاصل كلامه من لم يتأمل اثبتت مناسبة قوله فتأمل بوسطه اثبتت المقدمة المنة التي هي مشتق الغلط في زعم المانع بهذا الدليل وما لم يزل الدليل انه الهداية السليمة ليست بشا من لكل والهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى كل لكل فالهداية السليمة ليست الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى الشكل الثاني ولما منع الثالث في مقدماتنا الخ والى واستند عليه في اثبتت ثم لاحظ اثبتت المقدمة بهذا الدليل فقال فتأمل ترتيبها على الابرار الذي هو اثبتت تلك المقدمة ولكن قد سبق من الثالث الى الثانية واعلم ان كل قال فتأمل ثم انظر الى الرد في الكلام المذكور وكل قال فتأمل ثم انظر الى ان في الكلام ايراد انتهى وما نقل عن الثالث في الثانية غير معتد ما نقله من بعض الافاضل لكن لا منافاة بينهما فان يجوز ان يكون قوله تأمل وقوله فتأمل اثبتت ايضا الى الابد وقوله وان صح ان البنية علم ان نفس الامر اوضح من قولنا قوله رناه في بعض النسخ وقوله لا لان في بعض النسخ مع ان لان وكل وجهه انما على الاول فخط من قوله جميع اشك الذي ثبت بحسب اياه كما قال كيف وقد ثبت بحسب النسخ ومما على الثاني فخط من حمل الارادة على الارادة بالذات او حمل الطريق على المقصود والعين والثاني النسب كما لا يخفى قال الاستاذ الحق ينع لما كان كل من الوجوه الثلاثة يصح ان يكون وجه التأمل فظهر انه فاعلم هذا الوجه ووجه الظهور كون سند النسخ بكلام مقدمه الدليل مستفاد من الوجوه السابقة كما فصل المحنة وقال ايضا فيه بحث لان مراد البعض الوجه اثبتت المقدمة المنة بحسب الظاهر فكون المطلب ظاهرا فيكون فيه الدليل الظاهر فلا يتوجب النسخ بناء على ما في نفسه الامر اللهم الا ان يرجع النسخ الى النسخ الظاهر وقوله كما اشرف آه وقد عرفت انه فاعلم والرد منه وقوله وكله من يقتضيه آه كل من اما موصولة واما موصوفة وعلى كلا التقديرين تقيده بالصلة والصفة والظن من القيد ان يكون للاعتناء بالبيان الواقع فالعوم في القيد لا المطلق وايضا العوم من الشلية لا الوصولة والوصولة قبل المراد من الامة في كلامه ببعض الامة ومن الامة في كلامه شاملة لكل الامة الامة الدخوة ومن الامة في كلامه احب كل الامة انه الاجابة واما حديث الاعادة معرفة تقيده العينية فيعده عنه كثيرا **قوله** فوجه تخصيصه آه كما وقع التخصيص في قوله نبع يدري المتقين على تقدير ان يكون الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى كل واحد من الزيادة والزيادة والزيادة

ويحتمل ان يكون راجعا الى الامتناع
مكرر ومعه وجه اخر في الامتناع
ترتيب امور معلومة على

ويحتمل ان يكون راجعا الى قول الخ لا
في يجوز ان يكون بمعنى ترتيب امور
معلومة على

ويرد عليه انه مستوفى بقوله ان
الاستاذ ليس شاملا للفرد والجموع
شاملا لشيء ان الاستاذ ليس بجموع
وهو في تأمل في غلط على
لحم الغلط لا يجوز

الشرا على ترتيب اللفظ على
لكن المقصود في الصلة بيان احوال المولى
على

مستقل لتخصيصها والجمع على مستقلة **قوله** باحد الوجوه اى الثلاثة بل الاربعة اذ الاول يشتمل
الوجوهين وحاصل الوجه الاول انك عينا قد علمت الارادة الطريق المقصود لكل من اجبت او على
الارادة بالذات وحاصل الثاني انك عينا قد علمت اصدار الارادة حقيقة بل ظاهرها وحاصل الثالث
انك عينا قد علمت كاسب لها وقوله وعليك بالتأمل قيل وجه التأمل ان يقال عدم قوله علم علم
ارادة الطريق لمن احب انما يصح علم التوجيه الثالث والثالث انك لا تشك ان جميع افعال العباد
بقرة الحقيقة وان صدر عنها ظاهرا بخلاف التوجيه الاول فان ارادة الطريق بعينه وبلا
وسيط صدرت عنه علم بالنسبة الى الاجابة واجبة عنه الاستاذ الاول بان ذلك الصادر عن النبي
علم بآرادة الله والصدور المسلوخ في الامة بدون الارادة فيعلم ان النبي علم غير قادر بآرادة
الارادة في الوجه الاول فلا يقدر على ارادة الطريق باحد الوجوه وقيل وجه التأمل ايضا ان التبيين
المذكور على مذهب اهل الحق وفيه بحث اذ الوجه الاول يصح على مذهب اهل الحق ولذا قال المحقق
سابقا وهذا معنى لطيف **قوله** محمول او اعلم ان الاله لا يكون الا لازما والهداية لا تكون
الاستعدادية وان نازع فيه بعضهم والهدى يكون لازما ومتعديا فلماذا قال بمعنى الهداية تعيينا لكونه
مقوديا ودفع الهم ان ما ذكر في عينية الكثرة والهدى لا الهداية فلا يصح النقل قال الاستاذ الاول
غرض المحقق من الحصول ببيان ما اراده الله بنقل قوله المصنف في عينية الكثرة في دفع مقتضى
التعريفين بالاثبتين باشكال **قوله** الهداية الملازم لا تشكك لفظ الهدى المستفاد من استعماله
بلا واسطة او بها لكن المقدمة في عبارة ان رجع بالنسبة الى المفعول مطلقا وعبارة المحنة بالنسبة
الى المفعول الثاني وان يمكن حمل المطلق على المقيد انتهى لكن يتجه على المحنة ان بناء ما بين من ان
عدم الاشتراك متفق عليه كما استدل به سابقا وقوله لفظا كقوله نبع الهدى الصراط المستقيم وقوله
تقدريا كقوله نبع انك لا تدري من اجبت اى الحق **قوله** ومعنى المتعدي بنفسه آه نقل عنه في
الى عينية انه يفيض بقوله نبع وهداياه النجى من الا ان يرتكب التجرد وقيل يمكن دفعه بان من باب
الجزء والابصال واورده على قوله الدلالة الموصولة فانه غير مانقل في عينية الكثرة فان ما نقل عنها
ان التعدي بنفسه الموصولة الا ان يراد بالابصال الدلالة الموصولة بان يراد من الابصال الموصولة
بتقدير الدلالة الموصوفة وايضا يجوز ان يكون تقيده بالملزوم **قوله** فلا يابسته وقوله بعض
النسخ بالفاء في بعضها بالاول ونقل عنه في الثانية ان الهداية بمعنى الدلالة لا يجوز الا من اللزوم
على ما قال المصنف في عينية الكثرة في قال الاستاذ الاول ان الله لا يبطر في الانية على كون

لكن في قوله بعض نسخ القول بعد ذلك
لا يخفى وتخصيص ذلك بالكون كحكم في
من احب ان يكون راجعا الى الامتناع
مكرر ومعه وجه اخر في الامتناع
ترتيب امور معلومة على

المذكور على
وقوله ان مراد القول ان التبيين لا يكون في
الاول الذي لا يخلو مذهب اهل الحق تأمل على

وقوله ان جاز في جميع مواد المقدمة بنفسها على
والتحقيق ان الدلالة الموصولة بمعنى الاجمال
بواسطة الدلالة في تبيين نسبة الشيء الى الله والى
ان راجع بقوله بعض الابصار لجهة التحقيق
يحمل الشبهة بان الهداية خلق الابرار والارادة
الموصولة ويحمل الشبهة المذكور منها ويحمل بها

ما اورده على قوله فلا يابسته آه على

معنى التعدي بنفسه هكذا وان كان هذا متفقاً على انهما اشار بالفاء ويجوز ان لا يكون استدلالاً
فيكون قوله فلقد الجواب بيان التفرع وعلى الوجهين يستفاد منه دعوى صحة التفرع فلقد
توضيح المحنة التفرع فيما بعد بقوله في الكلام اه وكذا قوله فيسند ومن هذا علم ان النسخة الاولى
قوله انك لا تهدي الا صراط مستقيم اي لا تهدي امك لا صراط مستقيم وقوله يهدي للتي هي اقوم اي
يهدي الامة للتي هي اقوم فالقول الاول محذوف فيها فلا بد ان الهداية فيها ليست مما يتعدي
بحرف الجاء المفعول الثاني لكن هذا في لفظنا ذكره المصنف في شرح العقائد من ان بسند الهداية الى الله
او القرآن بما يبطر في النسب الا ان يقال هذا بمنه على مذاق الشايخ لما هو الحق وعنده والمذكور
في حاشية الكتاب هو الحق وعندنا ما لم يورد ايضاً ان الهداية في قوله تع انك لا تهدي من اجبت لا
يجوز ان تكون بمعنى الدلالة الوصول لان الهداية المشبهة بهما في قوله تع ولكن الله يهدي من يشاء
الاصطلاح مستقيم بمعنى الدلالة على ما يوصل بقرينة تقديرها بالواجب ان يكون النفع والاشارة على ما
واحد ولهذا جعل بعضهم قوله الشرح وقال المصنف اه على التأييد لما في المتن المذكور وايضاً بخالف
الى مشبهة المفعول عنه لان حمل في الى مشبهة على الاراءه لكن يمكن دفع هذا لانه المذكور في الى مشبهة
سند بطريق الجواز لا يخلو ويصرف الاول بان من قبيل اشتباه الالاه باللات او من قبيل خلط الالاه
باللات اذ المذكور بعد قوله تع انك لا تهدي من اجبت قوله تع ولكن الله يهدي من يشاء وهذا كالم
بالهداية في سورة القصص واما قوله تع يهدي من يشاء الاصطلاح مستقيم فليس من هذه الالاه
بل من تنزه قوله تع قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الاصطلاح مستقيم قال ايضاً وكما اصل الهداية
ان تعدي بالاول او باللام فتدمل معاملة واختار موسى قوله فلا نقض بها كما يمكن ان يكون
المراد الدفع للنقض عما نقل عن حاشية الكتاب وتقرير النقض ان التعدي بالنقض في قوله تع
اما خود فغير شايخ بمعنى اراءة الطريق والتعدي بالحرف وقوله تع انك لا تهدي من اجبت بمعنى
الايصال وتقرير الدفع ظاهر من تقريره لانه امر الالاهين بالعكس ويجوز ان يكون المراد دفع
النقض عن التعريفين المذكورين في الشرح وتقرير النقض ظاهر من الشرح وتقرير الدفع ان
الهداية في الالاه الاولى بمعنى الاراءه لكونها متعدياً بالنفس وفي رد التوقيف الثاني فلا يستقص بها
التعريف الاول **قوله** ومن قال لا يقع النقض اه الظاهر ان المراد من النقض نقض التعريف المنقول
عن حاشية الكتاب في التعدي بنفسه والحرف في تقرير النقض ان تعريف التعدي بنفسه غير مانع لا سيما
المعروف لا يدخل فيه الهداية في قوله تع انك لا تهدي من اجبت وفي قوله تع يهدي من يشاء الالاه

في الاول التعدي بحرف الجاء الثاني بنفسه
والاولان يقولان قد العرف بالتعريف الاول
وكذا الكلام في الثاني

الاول فلا يقتضي بها التعريف الثاني وانما
في الالاه الثانية بمعنى الايصال لكونها متعدياً
بالنفس في قوله للتعريف صحيح

الالاه مع ان الهداية فيها متعدياً بحرف الجاء اما في قوله تع ويهدي من يشاء فظ واما في قوله تع
انك لا تهدي من اجبت ففي التعدي اي من اجبت الحق او الحق الى الحق او الحق الى الحق او الحق الى الحق
توضيح الهداية التعدي بنفسه ما منع ويخرج عن تعريف التعدي بالحرف ولا يكون جاعلاً اما
الدخول والخروج فلان الهداية فيها بمعنى الايصال فيكون هذا النقضان راجعاً الى نقض
التعريفين المذكورين في الشرح وايضاً ان بين كلام المصنف في شرح العقائد وبين كلامه في حاشية
الكتاب في هذا حيث قال في شرح العقائد وتقييد الهداية بالمشية اشارة الى ان الهداية ليست
بمعنى بيان طريق الحق وقد عرفت الجواب في الاستاذ الوالد اي يقع نقض التعريفين في الشرح
بمقتضى تعريف التعدي بنفسه او بمقتضى الحق في استفادته من حصوله قوله المصنف في الاول
جاء في الثاني او ينقض الدليل القائم على عدم انتفاء التعريفين في الشرح **قوله** على ما بيناه سابقاً
وهو ان محبة النبي عليه السلام ثابتة لكل الامة ولو سلم فوجه التخصيص اه وما بينه وان كان
في حق قوله تع انك لا تهدي من اجبت خاصة لكن يعلم منه الجواب في حق قوله تع يهدي من يشاء
لان المشية ثابتة في كل الامة الذين دل عليهم الطريق لان الدلالة على الطريق لا يكون بدون المشية
ولو سلم ان المشية خاصة ببعض الامة فوجه التخصيص زيادة اهتمام بشانهم اشارة الى ان الله يهدي
والله يدعوا الى دار السلام وهذا لا يدفع ما يقال ان البيان انما يستفاد في قوله تع انك لا تهدي من
اجبت ولا حاجة الى ان يقال ان الحق من اراءة الله تع الطريق الاراءه تفصيلاً او الاراءه بوسطة
اراءه بالآلة البصيرة ومن هذا المعنى سبق اشارة ويمكن ان يدفع هذا الاعتراض بان النقض
بمعنى كل ذلك من مادة النقض وظاهر الالاه يقتضيه كما مر فلا يكون في المقابلة **قوله** مع الهداية
او هذا الجواب محذور بقوله تع انك لا تهدي من اجبت فلا يكون هذا الجواب حاسماً لمادة الاستدلال
الا ان يقال ان الله ان النقض بقوله تع انك لا تهدي من اجبت بجوابين والنقض بقوله تع يهدي
بجوابين **قوله** واحد وهذا يدفع ما قيل من ان هذا الكلام في غاية السقوط فان بشاه
كونه القابل المذكور ومعهضها بكلا القولين وليس كذلك بل المقابلة بالثاني فقط حيث
قال في استعمال الثاني بالجمع انه تحقق انها ليست بمعنى الاراءه بل بمعنى الايصال اه وقيل في
النقض بقوله تع فاتبعهم امك صراطاً سوياً بقوله تع يا قوم اتبعوني اهدكم سبيلاً الى
الخير ذلك والحرف في الايصال بعيد وايضاً يجوز في كل مواد التعدي بنفسه ويمكن ان يقال
بان الاصل في التعدي بنفسه ان يكون بمعنى الدلالة الوصول الالاه فيريد له عنه قليلاً وكذا الكلام

وهذا هو الذي قلناه في حاشية الكتاب
لان يقال انك لا تهدي من اجبت

في القدر بحرف الجاء او يقال الق ببيان المعنى المستعمل فيه كغير المقدس بنفسه والمقدس بحرف
 الجاء فافهم **قوله** نعم ينقض انه قال الاستاذ والوالد هذا الكلام يتعلق بالدليل المذكور في الحصول
 في الحقيقة نقضاً او منقاً وان كان معلوماً لقله مع ان الهداية او الجواز بالهمس شارة الضعف
 ووجهه انه يلزم تخصيص الدعوى او يلزم المناقشة في الدليل بناء على هذين التفسيرين ان كان
 التفسير مستلزماً لا او بتوجه الابطال على السند ان كان التفسير الاستناد انتهى ووجه الاستفاض ان
 الاستناد اعلم من ان يكون اجاباً او سلباً وكذا ينقض بقوله تع اهر ك صراطاً سوباً وبقوله تع يا قري
 انبعضوا اهر ك سبيل الرشاد **قوله** اللهم الا ان يحل آه وجه الضعف ظاهر بما قرر الاستاذ وقال
 بعض الافاضل اشار الى ضعف الجواز بالهمس وليس كذلك فان المنقول عن المحققين في توجيه
 الجواز انما هو ان الاستفاض من المقدس بنفسه انما يتبادر من الله تعالى وذلك صحيح في ان
 الجواز انما هو بالنظر الى الاشارة وايضا هو التبادر من الاستاذ وقيل ان الضعف بالنسبة الى الثاني
 ووجهه ايضا بان الثاني ليس بضعيف كيف والتفريع الثاني لا يوجد فيه شيء من شعائر الجواز بل ظاهر
 سوقه مشدوداً من سادته الى الله تعالى ووجه بعضهم بان الجواز مستفاد من المقابلة والمقابلة
 ومن القاء التقرينية فانه يدل على اللزوم ومن السكت وفيه انه لو كان من بيت العنكبوت لانه انما نشأ
 لظهوره في اظفار رماضه وافقاً ما ظهر ويمكن ان يقال ان الضعف بالنسبة الى قوله او يحل الكلام
 فانه ضعيف جداً اذ يلزم ان يكون ما نقل عن قاشية الكشي في اصله غير ما لا يبلغ الكلام فلا ينبغي
 ان يؤخذ اصلاً وايضا التقييد فلا فائدة الاصل على ان في الجواز استعمال الاغلب بالنسبة الى
 المقدس بحرف الجاء الى ان يكون الجواز ادعائياً وهو ايضا بعيد تأمل في الكلام بحرف الجاء ان
 يكون المراد من الوجهين التقديرية بالنفس والتقديرية بالحرف على ما قيل ويجوز ان يكون المراد الاول
 منهما الذي صوره بقوله اللهم آه والثاني بقوله او يحل آه على ما قيل ايضا اما ان يكون المراد جميع
 قوله في الكلام آه وقوله وفيه نظر الاعتراض على التوفيقين يعني بقوله الكلام في التفريع بانه صحيح او غير
 صحيح في غير صحيح وفيه نظر او المراد به بقرينة ثم بين البحث بقوله وفيه نظر وجه البحث والنظر ان
 كون الهداية التقديرية بنفسها بمعنى الدلالة الوصول لا يستلزم الاستناد الى الله تعالى خاصة وكذلك كون
 الهداية التقديرية بالجاء كذا المعنى لا يستلزم صحة الاستناد الى القرآن بل لا يستلزم صحة الاستناد اليه
 مع لان الدلالة الوصولية والدلالة على طريق الوصول صارتين من البنية ثم بناء على ان العبارة خالصة
 لا فائدة لها عند العترة لكن على هذا يمكن ان يرفع بانها على مذهب الاشارة واما ان يكون المراد من

من قوله في الكلام الاعتراض على تفريع الاستناد وقوله وفيه نظر الجواز عنه تقرير الاعتراض
 ان ما في التفريع عدم الانتفاك بل امتناع الانتفاك مع ان الهداية التقديرية بالنفس والاية المذكورة
 مستندة الى البنية عدم المقدس بالجاء الا ان يستند الى الله تعالى والجواز عنه بقوله وفيه نظر ان
 التوفيقين ببيان على الاستعمال الاغلب بناء على ان التوفيقين ببيان على مذهب اهل العربية لكن
 ان قصده الاستدلال والانتاج تكون الملازمة كلية كلف الاستدلال بكونه ان لا يقصد كما في الاول
 يمنع على وجه الاستناد بطريق الاشارة والثاني بمنع على عدم الجواز في الله تعالى الجواز عنه فان قلت
 لا يشك في الاشكال بعد هذين الجوابين قلت هذان الجوابان في المقام الاول جوازاً عن النقص
 بطريق المنع والمنع لا يرفع المنع ولا يتبع فيه الاشكال على التفريع بعد ما واما في هذا المقام في
 توجيه بطريق الاستدلال فيكون رافعا للمنع وايضا هذا الاعتراض على الملازمة الكلية فيكون رافعا
 تاملاً ويجوز ان يكون الاعتراض بان التوفيقين يستلزم الحكم اذ كل واحدة من الهديتين بهذين
 المعنيين مستند الى الله تعالى وفيه نظر جوازاً عنه ايضا لرفع الحكم بان الاصل في هداية
 الله الدلالة الوصولية وفي هداية غيره الدلالة على ما يوصل وايضا التوفيقان بحسب الاستعمال الاغلب
 وقال بعض الافاضل قوله وفيه نظر اس في التفريع نظر ووجهه ان حصر الاستناد بحسب الاستعمال
 الاغلب فلا مجال للتفريع لان التفاريع للصورة بالقى وكونها الزمنية فتح انتهى وقد عرفت ما
 فيه بما سبقت وقال ايضا ومنهم من رجع الى المنقول من قاشية الكشي في معنى يلزم ان يكون المراد
 لفظاً بين التوفيقين وهو صحيح كونه بعيداً مقدوراً بان لو كان كذلك لذكره بعد قوله نقله الصريح
 بعضهم او التذاع في اللفظ ويمكن ان يكون وجه النظر ان التفريع الاول بطريق الجواز استفاضاً من تقرير
 اللفظ في غير مذهب الجواز ان يستند الهداية الى الله تعالى بمعنى عدم الاستدلال كما هو معنى من المعاني وهو موافق
 لمذهب الحنفية واذا قيل بقوله بالمعنيين المتعديين فليتامل **قوله** ثم الفرق انه قال الاستاذ والوالد الذي
 منه بيان عدم صحة المنقول من الصريح بالمنقول عن الكشي في بطريق المعارضة وان استفيضة النفا
 بين تفريع المنقولين مع ان كل منهما ليس مرضياً عند الحنفية لقصور افاة كل منهما على ما
 افاده اللفظ انتهى وفيه توبيخ على الشارح حيث اشترطه على تحقيق المص وفتاوه **قوله**
 مطلقاً لفظاً انه بمعنى سواء كان المدلول واصلاً او لا وادبانه تحصيل الى اصل الواصل ومخالفة
 لما عليه المحققون في بيان المنقول المذكور حيث قال صاحب الكشي في تفسيره قوله تع هذين التوفيقين
 اصله ان يتقوى باللام اولاً الا انه يعامل معاملة واخيراً موسى فقدم وقال السيد قاشية في

ويكنى ان يختلف الرواية عن صاحب الكشي في

اشعار بان لا فرق بين المقدس بنفسه وبالجملة لكن نقل عنه ان هذا كذا او لا كذا انما يقال اذا
 لم يكن في ذلك فيض وهداه كذا ان يكون فيه ذلك فيزيد او ينقص ومن لا يكون فيه فيض و
 ذكر المصنف في شيء ما يطابق ويمكن ان يوجد بان المراد سواء كان الدلول واصلا بتلك الدلالة
 او لم يكن الدلول واصلا بتلك الدلالة ووصل اليه بتلك الدلالة كما في التفصيل فيما سبق و
 ان يوجد ايضا بان مطلق بالنظر لا المطابق سواء كان مقصودا بالذات او بالنوع او الدلالة الموصلة
 بالذات او بغيره فليكن كذا **قوله** وبينهما تدافع اه وجب التدافع ان المقدس بنفسه الدلالة
 الموصلة والمقدس بحرف الجر الدلالة على ما يوصله هذا المقول كما سبق وفي المقول عن صاحب
 الكش في ان المقدس بالحرف والمقدس بالنفس بمعنى الدلالة الموصلة الا ان المقدس بحرف الجر
 الدلالة الموصلة والما لغير الواصل والمقدس بنفسه قد يكون بمعنى الازدياد وبمعنى الثبوت للواصل
 فكيف المقول عن الكش في الدلالة على ما يوصل وقال الاستاذ المحقق الظاهر في قوله الدلالة الموصلة
 لا المطابق ان الاصل انهم من الفعل والفرة والمراد من قوله مطلقا سواء كان قبل هذه
 الدلالة واصلا او لا وعلى الاول يتحقق في ضمن الازدياد والثبوت فيكون هذا التعريف راجعا
 الى المقول عن المصنف لان المقول من الدلالة على ما يوصل سواء كان بالفعل او بالقوة وسواء
 الموصلة قبل هذه الدلالة او لا والمراد من الاصل في التعريف الثاني صاحب بالفعل سواء الموصلة
 او لغير الوصل وقوله لغير الوصل وقوله بمعنى الازدياد والثبوت للموصلة بيان لانه يتحقق وان
 ابا قوله وبمعنى ومقابل بقوله مطلقا الاول فيكون ما ان التعريف الاول المقول من المصنف
 فلا تدافع بينهما من حيث المعنى وان كان بحسب الظن ولا يخفى ان تكلف وتوسع ويمكن ان يجاب بان
 المقول عن البعض المعنى الشرعي والمقول عن الكش في المعنى النفوس او بالعكس او الاول
 النفوس والثاني القوة او بالعكس **قوله** لا يذهب عليك هذا كفاية عن عدم الخلق لان الدلالة عن
 الى طريقتين الخفاء او المعنى لا يذهب على مذهبك بناء على ان على الحقيقة بل يتفكك هذا قبل المقصود
 تحقيق المقام ودفع لما يتوهم من ان الاصل الى المطابق بالذات بل الاصل بالنسبة الى الازدياد و
 الثبوت في حيث البداية في الالة المذكورة ونظائر ما عن تعريف البداية وقوله وعلى جميع التقادير
 اي على تقدير التقديرية بالنفس وبحرف الجر وبمعنى الدلالة الموصلة والدلالة على ما يوصل او على تقدير
 المقول عن البعض ومن صاحب الكشاف وعلى الاستفاد من كلام بعض المحققين من الاشكال
 بين العائنة الثلاثة كما سبق وقوله وما نحن فيه اي المطلق في قول المصنف سواء الطريقتين لا يكون

وايضا الدلالة الموصلة في حقيقة ما يتقوى
 بغيره فيكون من المعنى على المعاني
 منقول عن صاحب الكشاف على

عن البعض الازدياد والثبوت وليس
 في المقول عن صاحب

لا يكون مقصودا بالذات لان سواء الطريق كالصراط المستقيم غير مقصود بالذات بل المقصود
 بالذات الفقد والفلاح بل رضا الله عن كذا ان لا يكون مقصودا بالذات اذا اراد به من الاسلام
 كما في الشرح او بديهة العقل على ما قبل او النقط الصحيح على ما قبل او النطق على ما قبل ايضا واما
 اذا اراد به ما في نفس الامر عموما كما هو المختار فغدا ان رضى فلا الا ان يقال هذا التوجيه على
 مذاق المحقق لا على مذاق الشيخ وما هو المختار عند الشيخ رحمه الله وعند المصنف رحمه الله
 من اعتبار التوجيه قبل عليه حق العبارة لا بد من اعتبار التوجيه او التاكيد استيفاء للمعنى لا و
 اجيب عنه بان هذا اختيار التوجيه على التاكيد لفضل عليه بكونه تاسيسا ورد بان مفضولة التاكيد
 لا يخفى عن غير كذا لا اعتبار رانتي ويمكن ان يقال ان التوجيه يدرج في الجاهز موجهة والتاكيد ايضا
 مرجوح فلا رجحان لاحد منهما على الاخر فان توضيح لازم الا ان يقال الجاهز وان كان مرجوحا لكنه
 ابلغ من الحقيقة دون التاكيد بالنظر الى التأسيس وفيه انه يرد عليه مثل ما سبق **قوله** فليست
 اه قبل انما امر بالتدبير وجهه الاول ان قوله لا بد من اعتبار التوجيه ليس على اطلاق بل انما هو
 كذلك اذا كان المطابق مذكورا في مورد الاستعمال ولم يكن بمعنى الازدياد والثبوت والافلا تخرج بذلك
 ان قوله وما نحن فيه من هذا المقول ليس على ما ينبغي مطلقا بل انما هو كذلك اذا لم يكن ما نحن فيه
 بمعنى نفس الامر كما حققه الشيخ الرواف فيم القيلين في الثالث ان النقل من صاحب الكشاف
 غير صحيح اذ هو من المعنى لا من المعنى الشهدى مع ان الهداية مطلقا عندهم بمعنى الدلالة الموصلة
 لغير الوصل والازدياد في الدلالة والاصل والرابع انما نقله المصنف ايضا غير صحيح والاكيد انما
 لفظي وفيه نظر ما في الوجه الاول فلان المحقق يعبر عن التوجيه بالازدياد والثبوت يدل عليه قوله
 على المعنيين واما في الثاني فلما عرفنا من انه من مذاق المحقق ونحوه الشهدى مردود عنه كما روي
 على الثالث فلا بد من ان يضاف الى صاحب الكشاف في المعنى لا وان يرجع عن الاعتقال لكن هذا
 الوجه على مذاق المحقق وسبق ما يتعلق به واما على الرابع فلا بد من ان يكون النزاع لفظيا اذ
 المقصود من نقل الشرح في قول المصنف الذي هو قول البعض من شيء الكش في الحكمة بين الفريقين
 وقوله ثالث بينهما لان احد الفريقين قال ليس الهداية الا الدلالة على ما يوصل وقال الاخر ليس
 الهداية الا الدلالة الموصلة وهذا المقول ان المقدس بالنفس الدلالة الموصلة والمقدس بالحرف
 الدلالة على ما يوصل وقيل وجه التدبير ان عموم البط ليس بالنظر الى الدلالة على ما يوصل بل بالنظر
 الى الدلالة الموصلة اذ الظاهر الاول المعنى بالذات وفيه نظر لا يخفى **قوله** شانه ان سواء الاقوال

كونه مقصودا بالذات الذي هو المقصود بالذات

لا إشارة في كلامه ان رجح ان سواء هم مصدر او مصدر بل ان السواء بمعنى السوى لا ينفصل
 ان سواء ليس موضوعا للمنتهى بل موضوعا للاستواء على ما بين في اللغة وعلى ما صرح به صاحب
 الكشاف في التفسير بهذا الاشارة الى ان سواء بمعنى الاستواء لكن الاشارة الى ان سواء مصدر ليجوز ان يكون
 اكم مصدر لا مصدر وقوله على ما صرح به انه غير صحيح لان ما صرح به صاحب الكشاف في اكم مصدر
 لا مصدر حيث قال سواء اكم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر ويمكن ان يقال ان الضم
 مقدر اكم مصدر او يعم المصدر وقوله وانما قد معطوف على اكم ان فيكون داخل تحت الاشارة
 ثم ان اضافة الصفة الى الموصوف غير جائز عند البصريين وجائز عند الكوفيين كما في جرد تطبيق
 واخلاق ثبات ويؤيد البصريون وما لا ان اضافة جرد واخلاق ليست من حيث انها موصوفة بل
 اكم جنب بهم اضميما اليها تخصصا وبهذا المعنى صرح الشرح الحفيد واثار البهائم الرزق
 في التفسير الكبير في قوله تعالى لان الاول ان سواء بمعنى السوى والثاني نقد بياضا في الصفة لا المصدر
 ويمكن ان يقال ان سواء بمعنى المصدر بلا يجوز ونقد بياضا في وعاية ان استواء الطريق يكون
 مطلقا ويجوز كونه مطلقا كالطريق المستقيم والصلب المستوي ونقد الشرح بيان كاصل
 المعنى ويجوز ان يكون سواء بمعنى السوى لا بياضا في الصفة الى الموصوف بل المراد بهذا السوى
 من الطريق ومن اثناء الصراط والتعبير ايضا بيان فاصل المعنى في واما كان كونه سواء بمعنى السوى
 واطراف الصفة الى الموصوف فخطا بينه بقوله في حصول صورة الشيء وبيانه انهم قد علموا
 بحصول صورة الشيء في العقل والعلم عندهم امكن في هذا الختام او افعال او اضافة او وصف ذات
 اضافة لا فعل لا فاعل بل في العلم بل القائل في الحكم كما هو من جهة المتأخرين في الحكم والكم ليس من العلم
 على القول بان فعل كما لا يخفى على العالم بالغة فقول الاستاذ امكن في افعال او فعل ذكر ما وجب
 تركه وترك ما وجب ذكره وهذا التعريف لا ينطبق على واحد من فخره بالاصل في تطبيق على الفعل
 الختام وايضا الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يصح التوفيق به الا ان يقال الحصول
 صورة الشيء في عقل الانسان وصف للشيء في العالم لكن هذا الوصف على السامع على الختام كما يجب
 مثل ويمكن ان يقال معنى حصول الصورة في العقل ان الصورة في العقل فيكون تعريف العلم في
 الانفعال كذا نعتف ويندفع الاعتراض الثاني بتفسيرهم بالصورة الى اصل ايضا في قوله ويرى بياضا
 واختار السيد السند هذا التفسير في مثل هذه العبارة واختاره البياضا في تفسير قوله تعالى وانه
 الاسواء الصراط وغيره من المحققين في هذه الآية وهذا احسن من وجه الاول انه في كثير من القول

فكذلك ينبغي خلاف التفسير المذكور
 فيكون الاضافة في بيانها
 ولا يخرج من العلم بل من حيث كذا
 من الحكم يعلم وهو الصراط كذا
 حيث قال العوام على ما في التفسير
 حصول الصورة افعال على

القول والثاني ان سواء بمعنى الوسط متعارف في كتب اللغة فصحها في الصحاح والثالث انه
 خال عن التأويل والرابع ما بين بقوله وسط الطريق اه قال الاستاذ الوالد والمقصود منه
 اعتراض على ان رجح تخصيص النفي الاول بالترك حكم وقوله ولا يخفى اه جواز عنه بان الاول
 اول من الثاني من حيث المعنى وهو المقادير والعدة فلا يلزم الرجوع بلا مرجح وقوله ان اما
 من جهة وجب الاولوية او وجب استقلال الاول او وجب انتم كونه لا اعتراض على الصحيح
 بلا مرجح بل بتدريج المخرج على الرجوع كما لا يخفى على الناظر في كلام النفي ويجب عناية وجب
 لا يفتى ان برائة سواء الطريق يجوز عليها المعنى والوجود عليه عن مقامات البالغة وزيادة
 انما لا انما تكون في بداية الطريق المستقيم لان بداية وسط الطريق مطلقا ان سواء كان مستقيما
 او لا لكن اذا جعل اللام في الطريق للبعد الى رجي اشارة الى الكمال الذي هو المستقيم وجعل سواء
 بمعنى الوسط كان ابلغ وان لم يراد المراد بياضا في قوله في قوله الاول اه نقل عنه في قوله
 ان الثاني اول من حيث اللفظ لانه عن التجوز والتعريف المذكورين والتوجيه الذي وجبنا
 به التوجيه الاول يوجب الاولوية لفظا ومعنى وايضا حمل الوسط الذي هو من سواء البياضا على
 العمل لان العدل بين الافراط والتفريط في وسط فلا يتبعه ما تقدم من الخش من عدم وسط الطريق
 قوله في ان الحق الحقيقة اه الحق الحقيقة هو الذي لا يكون وسيلة له في لا يتجمل في القول
 به ان مقصود اذ كذا في الاستاذ الوالد هذا الاعتراض على دعوى ان رجح الضم في ان
 كل نفس الامر طريق مستوي والثاني ادعى اول ان هذه الدعوى مقصودة للمصير بطريق الظن كما اشار
 اليه بقوله والمراد اه في ادعى ثانيا انها اول من ارادة مله الاسلام بقوله لكن الاول اه وتقرير اعتراض
 الخش بان الحق الحقيقة من جهة نفع الامر ذلك ان ليس بطريق بالشكل الثالث يشيخ بعض نفس
 الامر ليس بطريق في اللام من عدم كونه طريقا في يلزم عدم مناسبة عدم طريقا فلا يكون الاول اول
 ثم اعتراض الخش عليه يستلزم الفاء بقوله وايضا الحكم واجب عنه بان المراد الطريق الثابت في نفس الامر
 نحو ما لا في نفس الامر مطلقا حتى يلزم كون الحق الحقيقة طريقا في الحكم بدونه المداية لنا انفس الامر على
 وجه الاستواء لا فضا صنف الامر بالطريق لعدم الطريق فيما ليس بقدر ويمكن ان يقال المراد
 الامر الثابت في نفس الامر وهو معنى الحق بتقدير الضم في ام طريق الحق ام طريق الامر الثابت في نفس
 الامر وهو ان من الاسلام مطلقا فيكون موافقا لما في البياضا في قوله تعالى وانه الصراط المستقيم حيث
 قال والمراد بطريق الحق وقيل مل الاسلام وهذا توجيه حسن وقال بعض الافاضل مراد الخش انما حمل

وإذا منع ما يكون فوق كل من
 ويجوز ان يكون الافاضل بان الطريق في بيانها
 الفصل

بنفس الامر ما يصلح لان يكون طريقا لهم من غلة الاسلام هنيئا من الدلائل القطعية لاجمع نفس
 الامر على ان سبيل التجوز وقوة الهداية غير مسدود وان الاستغراق المناسب لمقام الخرج الى المكان
 والوقوف لا مطلقا انتهى وقال ايضا نقل الامر العقل الفعّال وما تحته نقلا عن حاشية التجزير
 وقيل من مائة لوح المحفوظ واختلفوا في معرفة كنه الواجب في ذهاب الكمال والافعال وامام المؤمنين
 الامتناع العرفي بالكنه وجرى من المتكلمين الى الجواز ثم اختلفوا فيه فذهب المحققون الى ان الزيادة واقعة
 للبشر ولو بنا وذهب بعضهم الى الوقوع وذهب بعضهم كالقاضي الى بكرة الوقوف امكانا ووقوعا
 وقيل عليه لا وجه لهذا الاعتراض اذا كانت النهاية بمعنى الدلالة على ما يصلح اذ عدم القدرة على تدوير
 الامور لا ينافي الالزام على انه لا يتم اصلا اذ اللازم من الدليل المذكور ان يحصل منه الامر بغيره
 فتع ولا يدل على عدم جواز مطلق الجواز ان يحصل لنا لفظة الدقة ولا شك في الهداية وقوله
 بالكتب وقد تكون بالكتب بل يفيض وفيما نه ظر من تحقيق ان روح ان الهداية في كلام المصنف
 بمعنى الدلالة الوصل لا انها متعدي بنفس الالزام وايضا ظر من تحقيق كونه معرفة الكنه
 غير حاصل للبشر عند المحققين من المتكلمين ولو بطريق الغاية وان جاز وكلامهم يقتضيه الوقوع
 لان قوله هذا نامة مطلق عامته الظاهر وكذا الكلام في قوله وبعض الحكماء **قوله** اللهم اذهب الظن
 ان جواب عن الاستراض الثاني غير مستقيم في كل وقت الا وقت الجملة فيكون جوابا عما انتهى فقد
 نفس الامر طريقا غير مناسب الا وقت الجملة **قوله** فالتخصيص منسب له لانه لا يوجد في المزمرة الاول
 مع انه خلاف التبادر وانق المزمرة الثانية مع انه متبادر من الطريق المستقيم المتبادر من الطريق
 المستوي يكون الثاني انب واعترض عليه الاستاذ الزاهد ان النسبية بهذا استلزام مناسبة الاول
 ان سبب الاولوية في الاول واجبة بان يحصل على اصل الفعل والاول مناسب على انه في الجملة المذكور
 انتهى او انه من على التسليم ان ولو سلم انه لا يجوز فيها لكن الثاني او لا يكون بمادة الكنه بعيد **قوله**
 وعلى كلا التقديرين انه صفة التليج ان يشار الى قصته او شرا او مثل سائر من غير ذكر فالاشارة
 لا ان ليست من صفة التليج الا ان يقال ليس انق الحاصل الى ايراد الاشارة المشهورة كما ان الصفا
 في الاطول وفيه ان صفة التليج انب واطهر بالنسبة الى قوله مع وازنها الى سواء الصراط والوقوع
 يندرج من يشار الى صراط مستقيم بامل وجهه **قوله** اي متوافقة له لما كان عبارة ممكنة لان يكون التوافق
 التوافق بين السبب والسبب على هذا الظن من قوله متوافقة للمطلوب لانه الظاهر ان يكون اللام صلة للتوافق
 صرفة منه بقوله اي متوافقة في الحصول له فيكون التوافق بين السبب والظن في الحصول والتأدي بالظن الى

الى السبب اي السبب يحصل اي تحقق في نفس الامثلة في الخارج فقط اذ ارتفاع المانع من السبب ليس
 بوجوده في الخارج الا ان ارتفاع المانع كما شق عن امر وجودي على ما بينه السيد السند ولا فتوى
 الى السبب ويكمل ان يكون الحصول بالظن الى السبب والتأدي بالظن الى السبب اي في حصول المظن
 كونه مؤدية اليه فيكون قوله للمطلوب للتفصيل اي ذلك الجعل للحصول المظن على مذهب من يجوز التفصيل
 في افعاله مع وللحاشية على مذهب من لم يجوز او بمعنى في اي متوافقة في حصول المظن ولما كان هذا المعنى
 غيظا اياه بقوله ولذا وجه التأييد انه لما جعل السبب متوجها به سببا نحو سبب يلزم ان يكون السبب
 متوافقة في التأدي ومؤدية بالفعل لكن لا مانع من ان يعتبر التوافق بين السبب والسبب اذ يمكن
 السبب متوافقة للمذهب وهذا القول ليس للاشارة الى هذا المعنى بل لالخارج جعل بعض السبب التافهة
 متوافقة للمظن كما يشرف قوله بسلامه الراوي من السبب اما التام او مطلقا او التافهة والاول وطالبنا
 من السبب لكن يلزم التوارد على التفصيل الاول ولا يلزم قوله بسلامه وقوله متوافقة الا ان يقال القدر
 باعتبار التوارد والراد الجنس لكن عدم الملازمة بقا قال الاستاذ الزاهد يشهد ان الاشتراك في التوافق
 بين السبب والسبب لا بين السبب والسبب واستدل عليه بقوله صالحة بالانية وهذا بناء على ان السبب وان لم يكن
 من اجل اللغة لكنه اطلع على مرادهم وقال فاصلة **قوله** اي جعل السبب متوجها ومقتضية للسبب وهو
 ظنه ان السبب مشتركة في الحصول والتأدي ولا تقتضي انتهى ولا يخفى ما فيه وايضا في التوجيه الى السبب
 اضافة المصدر الى المفعول والفاصل هو اللزوم ويجوز ان يكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
 على ما قيل لكنه غير صحيح لا يلزم ان لا يكون التوفيق من صفة اللزوم **قوله** والاول نقل عنه في شي
 لا يندرج وجوب تعدد السبب في توفيق واحد ولا اقل من ثلثة سبب ويجوز ان يكون وجه الاولوية
 كون الجنس مناسباً للتفصيل ورد بان اللام اما عرض عن المضاهية في السبب وتعدد السبب وجوب
 تعدد السبب ولو اعتبرها واما للتفصيل وحسب لا شهد كيميل على الاستغراق لما تقرر من ان الجميع الموقوف باللام
 يقتضي انعم انتهى ولا يخفى ان لانية في الاولوية اما الاول فقط واما الثاني فلان الظنة التوفيق ان يحصل
 على الجنس والاولوية في الجواز ان يقال ان الراد بالسبب الجنس بناء على ان الجميع الموقوف باللام قد راد بالجنس
 وهو انب للتوفيق وايضا يلزم على الظاهر ان لا يكون توفيق بعض السبب لبعض السبب توفيقا وتوجيه
 سبب واحد تام لسبب كذلك قال الاستاذ الزاهد بقروله او الواجب لانه اللازم من الدليل فيما نقل
 عنه مع انه لا يقد يستعمل بمعنى الواجب والمقصود منه رفع ايراد مع قوله الا ان يقال انه بان هذا الجواز
 يفيد اصل الجواز لان في الاولوية وانت تعلم فلهذا **قوله** وفيما فيه نقل عنه في التوجيه لانه يلزم

يلزم صفة السبب
 وواضح على ان اشتراكه في المعنى متوافقا
 اما الذي هو كما في حصول السبب

في التوفيق والتميز

ان يكون لكل سبب واحد لا تقابل الجمع بالجمع يقتضيه انفس الالات كما في قوله
 ركب القوم واربهم لكن هذا يعدل عنه كثيرا في قوله مع واربهم وكما في قوله مع انما الصبر
 للفقراء وايضا لو حل السبب على التام اندفع هذا اذ لكل سبب تام واحد لكن لا يلزم قبله
 وقوله متوافقة كما في قوله **قوله** هذا معناه اللغوي يفهم من شدة الموافقة ان التوفيق في اللغة تهيئة المواقف
 ولذا ليس بقليل خلق القدرة على الطاعة المعنى اللغوي وقوله فعند بعض المتكلمين وهذا العدة
 آه وهذا من باب التورية وهو مراد في البداية حيث قال في الموافقة وشدة المعشقة اولها بالمراد
 الى الايمان والطاعة وايضا في سبيل المرشد وباطلة في الواقع بوجوده الاول اجماع الامة على اختلاف
 الناس فيها والبرهنة عامة والثاني الدعاء بها والثالث كونه مهديا وموفقا من صفات المرحوم دون
 كونه مدعيا انتهى فلتكن ملخصا وقد عرفت ما يتعلق بالبرهنة وقوله وعند بعضهم يوضحون القدرة
 آه هذا من باب الاشعار وقد عرفت ان هذا المعنى يناسب المعنى اللغوي لان الموافقة في قدرة الطاعة
 وتخلق الله في القدرة الى اذنة على الطاعة يحصل تهيئة المواقف وقوله خلق الطاعة هذا من باب
 التورية اذ لا تأثير للقدرة في اذنة وعندهم البداية خلق الماهية وهذا لا يمان كما عرفت وعرف
 بعضهم بان جعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه **قوله** وهذا هو حمل قوله ان روح وخص
 بالنظر الى التورية والشرعي وان كان اللغوي اتم ويحتمل ان يكون المعنى وخص في الاستعمال الاغلب للمعنى
 او عرفيا او شرعيا ويحتمل ان يكون المعنى وخص في اللغة وان كان التوفيق اتم قبله لهذا الكلام
 بين على ان الشرعي موافق للعرف في احد المعاني المذكورة والا فعدم الاستعمال في غير الخبر بين على المعاني
 التي استند اليها في اللفظ على ما هو صريح كلامه ولم يتوض المعنى الشرعي واجبة عنه الاستناد الى الدلائل
 الشرعية على المرفوع عطف تفسير وفيه تأمل اقول قال في شرح الجوهرة التوفيق لغة التوافق في
 الاشياء متوافقة وشرعا فقال امام الحرمين خلق القدرة على الطاعة والداعية اليها وقال الاشعري
 خلق قدرة الطاعة في العبد ولا يصدق على الكافر على الرايين لان مراد الامام بالقدرة سلامة الاستعداد
 ولذا قيد بالراعية لا خارج وراى الاشعري بالقدرة الاستطاعة التي مع الفعل في وجه ظاهره انتهى
 فظهر ان هذين المعنيين اللغويين وامام الحرمين شرعيان وهذا يؤيد ما قال الاستاذ وان كان بين ما
 في شرح الجوهرة وبين ما في شرح المواقف نوعا من التوافق وقيل التوفيق عند امام الحرمين العصمة **قوله**
 فعل المعنى الاول آه وهذا العدة الى الطاعة والظاهر ان قوله مطلقا معناه سواء كان البداية بمعنى الدلالة
 على ما يوصل الى الدلالة الموصلة واعترض بعض الافاضل بوجهين الاول انه لا يصح مع وجود العطف

مع التوفيق والعصمة مترادفان

العاطف كونه توفيقا والتأكيد في ذلك وكذلك لو فسّر الطريق المستوفى بنفس الامر كما في
 عندنا من لا يكون التوفيق بهذا المعنى تأكيد له وكذا لا يكون تأكيد بمعنى ملك الاسلام اذ الظاهر
 الدعوة عامة وتخصيص الدعوة بالاجابة تكلف عما ان كونه تأكيد يكون البداية الدلالة على
 غير مستقيم على ما عرفت وهذا مثل قوله مع اولئك على يد من ربههم واولئك هم الفالحون لا مثل
 قوله مع اولئك كالانعام بل هم اضل اولئك هم الغافلون الا ان يقال المراد من التأكيد اللغوي
 وهذا التفسير والتوفيق كيف ما كان المراد على التشبيه لكن لا يقابل لقوله في تأسيس اية
 عن الاعراض الاول الاستاذ الورداني كونه تأكيد بمعنى علم عدم وجوده او كما في سورة بعض
 التفسير واعلم انهم المعطف التفسير للتوفيق **قوله** ولما على المعنيين الاخيرين آه وهذا خلق القدرة
 على الطاعة وخلق الطاعة لان المعنى الاول للبرهنة الدلالة على ما يوصل الى اتم من خلق الطاعة
 وخلق القدرة على الطاعة لان المراد من القدرة ليست سلامة الاستعداد الاستطاعة الحقيقة كما
 علمت من كلام شرح الجوهرة في توفيق الاشعري في توفيق الامام وان كانت بمعنى سلامة الاستعداد
 لكن تقييد بالراعية كما عرفت **قوله** وتأكيد آه لانها ان حملت على المعنى الثاني يكون خلق القدرة على
 وخلق الطاعة والدلالة الموصلة لا رتبة فيكون تأكيد قبل خلق القدرة على الطاعة لا يستلزم
 الاتصال بالفعل في تأسيس على الاول من الاخيرين بالمعنى الثاني للبرهنة وقد عرفت ان قاعدة
 في ناه وقوله فتأمل اشياء في اياه ذكرناه نقل عنه في التسمية انما امر بالتأمل في اياه ان جعل
 التوفيق في رفق ليس تأكيد على شيء من الاحتمالات وان كان جعل رقيقا تأكيد على بعض المعطف
 مناس وقال الاستاذ الورداني لم يتوض المعنى اللغوي مع ان التوفيق بمعنى اللغوي تأكيد ان حملت
 على المعنى الثاني وتأسيس ان حملت على الاول ولعل وجه التأمل هذا وفيه بحث لان التوفيق في اللغة
 اتم من ان يكون المطلق او شامعا ان المعنى الثاني للبرهنة خاص للخبر فيكون تأسيسا على هذا الا ان
 يقال ان يكون القوة الثانية على هذا نصيبا من علم التماس فيكون تأكيد وايضا وجه عدم التوضيح انه لا
 المعنى اللغوي في قوله المص لان المعنى اللغوي علم كما مر فلا يناسب لمقام الحمد الا ان يراد بالتوفيق الفرد
 الكامل او يقال ان المعنى اللغوي يتخصص بقوله في رفق فليتأمل **قوله** وتلخيصا لمقام آه وجه الظاهر
 ان السلامة اولى من الخوف قبل عليه اما ان يراد بالمقام بالنظر الى الشرع والمعن او بالنظر الى المتن فقط
 ويؤيد الاول قوله باحد التائيلين آه فمع الاول زيادة التعليق بالتوفيق في رفق بلا رتبة لان الفاضل
 المحض لم ير في المقام ولم يذكر في الكلام ما يطبق عليه مجازية النجاة من ان عمل الصبر العرف باللام في

كما قيل في فضل التوفيق

في حيزه نادر فكيف فيما تقدم علم أنك اذا لاحظت معنى التوفيق واللام ظرك فكل الكلام بان
 التقديم جعل متوفيق غير ثالث لان اللام التعلق بالتوفيق بمعنى علم وانما والجوهر متوفيق عليه
 ولا بد من متوفيق فلا جرم هو الغير فكيف جرم المصراع جعل الغير متوفيقا وجعل المصراع متوفيقا
 عليه ووجد باطل بخلاف ما اذا كان الظرف حال من التوفيق وعلى الثاني فعلية ايضا من النوع
 بندرة الوجود وتقدم المفعول لفظا والفاعل الظرف مع ولوا اذ متوفيقه لا احتمالا فلم يشك التعلق
 بخبره او بقدره يكون حال من التوفيق في متن الكلام الا ان يقال انه تكلم على الظرف وفيه نظر اما
 اوله فلا فوله ما يطبق عليه اه لا يضر لا يفسد وادراكه في نصيب كلام المصراع على من قد ورد
 يجوز عمل المصدر المفعول والمنكر في المتقدم حيث قال في المظنون والظاهر جواز في الظرف كما في
 قوله ولا تأخذكم بهما رافة وقوله في قول بل بلغ معه السعي من واقع في ابلغ الكلام عنده فكيف
 في كلامه واما ثانيا فلا لانه لم كيف وبيان الروام مشكل واما ثالثا فلا فوله وعلى الثاني
 فعلية ايضا اه قد عرفت ان دفعه بوقوعه في ابلغ الكلام وقوله والظرف لفظي بمعنى قد عرفت
 فيه ايضا واما رابعا فلا فوله ولوا اذ متوفيقه الاحتمال اه ان كان مراده انه ذكر التعلق بخبره في
 نفس الى شئ فم جواز لا لاكتفاء بما نقل عنه وان كان مراده مطلقا فهو ذكره فيما نقل عنه وقوله او
 لمقدور فم جواز معلوم ما ذكره وشار الى المحتمل بقوله الظرف اه وايضا يجوز ان يكون مفعولا لثانيهما
 على الاول وهو التوفيق وخبره فيقال ان نقل عن الثالث في الخبر وقوله الاستاذ الحق بهذا
 بيان متعلق لنا بالاحظ الثالث في هذا القول من غير ذكر او بذكر صريح او ضمن من الدليل القائم
 على ان متعلق لنا احد الامرين وهذا الدليل بجميع اجزائه ليس بمذكور في قوله الثالث في هذا القول
 والبعض الآخر معلوم بالمقايضة كالتوفيق بان يندرج في حكم الرقيق بخلاصة دليله وهذا الحصر المحتمل
 بهذا البيان ثم جمع بين التوفيق والرقيق في الحكم وخلاصة الدليل ايضا المحتمل اصل الخبر في التوفيق
 على المقايضة بان يندرج في حكم الجعل وانما علمه ما لا يخفى انتهى ومن هذا عرفت جواز ما قيل في الجعل
 اما ان يتعلق بالجعل اه فقول عنه الى شئ لا يخفى انه يمكن ان يتعلق ايضا بالي المضاف لكنه في
 قوة التعلق بالجعل في الركابة مع زيادة التكلف بتقدم المفعول على العامل مع الفصل بينهما بالاجبة
 فلذا لم يتوض في تخصيص المقام فافهم وجه الفهم ان في تعلق بالتوفيق ركابة ايضا من جهة العلم
 ومن جهة اللفظ كما علمت مما قيل لكن عرفت ان دفعه ايضا **قوله** لا متاع تقديم مفعول المصدر اه
 وجه عدم تقدم مفعول المصدر عليه علم ما بينه المص لا انه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول

موصول ومفعول الصلة لا يتقدم عليه كونه كمتقدم من الشئ المترب الا جزاء عليه ثم قال و
 الاظهر انه جائز اذا كان المفعول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رافة
 وشمل هذا كونه الكلام والتقدير تكلف واجبة بقوله وليس كل مأول بشئ فكم مأول به مع ان
 الظرف في كونه راحة الفعل واعتبر من بعض المحققين بان الكلام في المصدر المنكر لا للعرف بانه
 علم ان التأويل بان مع الفعل المنكر لا للعرف علمه انما في الخبر كما في هذا المقام وبين بعضهم
 تقديم مفعول المضاف اليه على المضاف بان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان التوفيق الاضافة
 انما هو اخص للمضاف بالاول المضاف اليه والتقديم ينافيه وانما امتنع تقديم المضاف اليه على المضاف
 لعدم تقدم مفعول المضاف بالطريق الاول لكن لم يتوض له فلا كما توضح في الاول فالظرف عدم الجواز
 ولوه الظرف نقل عنه الى شئ اه اذ المضاف من حيث هو مضاف ولا شك ان ما في خبر المضاف
 من حيث هو مضاف هو المضاف اليه وهو لا ينافي المضاف **قوله** واوله اه ولما بينه الثالث في ركابة
 تعلق بالجعل من حيث العلم على ما لا يخفى على تسليم الفطرة وقوم العظيمة وعدم التفاضل
 المنكر والارسطي الاول والخبر من قبيل الاول بين مراد الثالث في لا يخفى بقوله واوله الاول
 وقوله لانها الضمير اما جمع الى الخبر او المرافقة والاول هو الناسب للثاني واللاحق والثاني
 يناسب بحسب المعنى وبقوله التوفيق العظيمة واعتبر من قوله هو ما بان فيه مرافقة التوفيق انما
 يناسب جعله محمدا عليها لا بهما في الشئ من انه جعلها التوفيق العظيمة مع انه جعلها محمدا وبها واجب
 عنه بان كونه محمدا بها باعتبار جعلها بها لكن الناسب ان يكون المحمودة هو قوله المبرر له وقوله
 الذي هو ما وجعل لنا توفيقا لا اختصاص المحمودة واستحقاقه به فيكون محمودة عليه **قوله** بجعله لا انتفا
 اقوله مرافقة التوفيق لغيره لا انتفاعنا عين مرافقة التوفيق انما لان مرافقة التوفيق لغيره ناسب
 لا انتفاعنا كما يشترط فيه بها بالوسطه وانتفاعنا مطلوب فجعل تلك المرافقة لا انتفاعنا جعل الاسباب
 متوافقة لمطلوب الا ان يقال غاية ما في الباء ان مرافقة التوفيق ملزمة وهذا ليس بصريح والمطلوب
 كما يشترطه وان لم يكن مضادا وقيل هذا الوجه يرد ايضا تعلقه بالتوفيق قلنا التوفيق غير مسلم
 فان في تعلقه بالتوفيق ركابة ونحو اللفظ المشهور ولا تخصيص في كلام المحتمل الركابة بتعلقه بالجعل
قوله وفيه نظر اه قال الاستاذ الواله الظاهر ان منع الجواز ومقدمة الدليل القائم على انتفاء الاقتضا
 حاصله ان لا يتم الجواز وانما يصح لو لم يكن فلا فمبتدأه والعلل بالتبادر واجبا وليس كذلك وشئ
 الغلط بمنع علم انه لم يكن مضادا المرافقة بلا واسطة وبانضمام التبادر مضادا ومقتل ان يكون مضاد

اي قول جعلها محمدا بها
 اي قول جعلها لغيره
 ان المطلوب في جواز الركابة

على المقصود الدلالة ويجعل ان يكون قوله وفيه نظرات في الامتناع وقوله كاف في الفلوس إشارة الى
المعارضة وقوله لان التبادر آه منه للمنع ودليل المعارضة بآياتين اثبتى لكن جواز اجتماع
المنع والمعارضة كلام وبعض المحققين جوزة كما وقع في عبارة مختصة بالاصول في بحث العلم **قوله**
وهذا كاف في الفلوس آه اعترض عليه ان هذا انما يكفي في الفلوس عن الفلوس فقط ولا يخفى ان القول
اللفظ اذا لم يطبق وطبقه وامعن النظر في طباق اللفظ والعين وجد بينهما تفاوتاً بنقض احدهما عن
الاخر ولا فوضه الى الفطرة السليمة والفطنة القديمة ولذا قال بعضهم لا فاضله وجه الركائز ان
المنع غير تام اس بالنسبة الى اللفظ وايضا تعليل الجمل المذكور بانفتاحا يستلزم ان يكون العبد
نفسه على الجمل المدد وفعله ولو باعتبار الانتفاع وهذا يشبه ساسة الادب وان جاز ذلك في حق العلم
وقد فلو من عن الركائز وهذا ليس بشيء لان العلم ان اللام للتعليل بل للتخصيص كما في قوله تعالى جعل
لكم الارض فراشا وايضا يجوز ان يكون للعاقبة كما في قوله الموت وابوا النيران ولو سلم انه للتعليل
فالمجوز للتعليل في افعالهم قال التعليل باعتبار ما نافع الرجعة اليها فكيف هذا كون العبد باعتبار
الانتفاع على الفعل المدد ليس فيه شبهة ساسة الادب وايضا الركائز في ساسة الادب لا في غيرها
الا ان يقال الشبهة ملحقة بالحقيقة وهذا لا يندفع ما قيل من ان يستلزم كون فعل المدد معللاً بالضرورة
قوله وبعضنا رحين آه قال الاستدلال بالظن ان المراد من ذلك البعض عبيد الله الذين فاته
وان لم يصح منع الركائز لكنه اعترف بصحة التعلق بالجمل من حيث المنع حيث قال اول الظرف انما هو
يجعل واللام للانتفاع كما في قوله تعالى جعل لكم الارض وما بار فيها والاول اقرب لفظ والثاني معنى
ويستفاد من هذا الكلام صحة التعلق بالجمل من حيث المنع كالتعلق باللفظ فلا بد ان يقال
فالظن ان يقول منع بعض الحق فلا يخفى ان الجواز بان نقول كلام القائل بالركائز ثم منعها وهذا هو
الظن وتوجيه الوالد بغير غاية وقوله وانت تعلم نقدية لبعضنا رحين وتجهيد لم يفتح السؤال الاول
على ذلك البعض وقوله وجعل متعلقاً بالفرش والبنا آه وجه عدم الظهور لانه وجه الفعل المصير
لكونه متعلقاً ومع وجوده فتعلقه بالفرش غير ظر وايضا تقدم العمل على العامل غير ظر الا ان
به نكته كالنعظيم والاهتمام بشئ والحصر والفاصلة وقوله سيما بخلافه لان لا سيما في ما يتعلق
وجه اولوية عدم الظهور في هذا ما ذكره بقوله من امتناع آه لكن يرد عليه ان عدم الظهور يستلزم
الجواز والوجه الذي ذكره يدل على الاستحالة الا ان يعلم عدم الظهور من الاستحالة او يدل بهاد التالين
المذكورين فيثبت الجواز واعترض عليه بان مقالت رحين الركائز بحسب المقام كما ظهر من تقرير الحق

ان العلم بغير الركائز فلا يخفى منع
الذين رحين في الدلالة

الحق في الدليل فلا يقدح في ذلك كون تعلقه بجمل في الآية المذكورة مناسباً للمقام على ان الركائز
مدعى مدلل ومنع المدعى الدليل ليس على قانونه التوجيه الا ان يرجع الدليل لكن لا يخفى انه لا يتوقف
الى الدليل الذي ذكره الحق ولا يخفى ان ما ذكره في وجه الركائز غير ظر من سوق الثالث فان قول
الشر ركبتك من حيث المنع يتبادر منه ان معنى الجمل لا يناسب تعلق لنا وامثال الا ان لا يناسب المقام
منه اذا كان الجمل بمعنى التفسير ولما اذا كان بمعنى الخلق فلا ركائز في شيء من الاشياء وفي بحث
احا اولاً فلان المقام فيما مقام تعدد النعم فينسب تعلقه بجمل بحسب المقام والاية المذكورة
يستلزم مناسبة تعلقه في قوله المصير بجمل وعدم ركائز بحسب المقام الا ان يقال المقام في الاية المذكورة
مقام الاثنان والمقام في كلام المصير مقام الحمد واما ثانياً فلان منع بعضنا رحين قبل اقامة
الدليل على المدعى والاقامة من الحق فيكون على قانونه التوجيه الا ان يكون بدعي كما ادعى الشر
بدعيته لكنه لا يقيد على ان منع المدعى الدليل بل ارجاعه الى اذ كان مع سنده لانه في حكم المعارضة كما
قال بعض المحققين واما ثانياً فلا يخفى قوله ان معنى الجمل لا يناسب آه لان عدم مناسبة التعلق بجمل
من حيث عدم مناسبة المقام لان الجمل وان كان بمعنى التفسير وتنسباً بمنع الفعل الثاني لكن يصح
تمام الجواز بعد فلا يخفى قوله ولما اذا كان بمعنى الركائز فيه ثبوت بناء على ما ذكره الحق من الدليل
وايضاً فيه شبهة ساسة الادب كما سبق وقوله كون البنا آه خص البنا بالمصدر وجوز في الفرش عدم
كونه مصدر لان المحقق ان البنا مصدر وان كان مستقلاً بمعنى البني لا والفراش يكون ان يكون
اسماً للفروش وهذا لا يقدح في المشبهة آه ويجوز ان يكون مصدراً **قوله** ليس بشيء آه ابطال
للوظيفة بوجوب الاول لوظيفة تكونها خارجة عن المناظرة لانه كلام على السند بطريق
المنع والثاني ابطال للوظيفة كونها واردة على غير المتضمن لانها واردة على عدم صحة التعلق بالنفس
الامر بالفراش والبنا وهو غير متضمن ويمكن تفسيراً الوجه الثاني بانه اثبات المقدمة المهمة في تقرير
تساوي كون كلام بعضنا رحين استند لا بانها مبنية على الظن وتعلق لكم بالفراش والبنا غير ظر
او ابطال لابطال السند بانه خارج عن المناظرة لان سندها مبني على الظن وما ذكره في ابطال السند غير ظر على
تقديم تسليم كون كلاماً على السند بطريق الابطال وايضا اذا كان الفراش مصدراً كما بنا في التعلق غير صحيح
كما عرفت آنفاً وتعرف باذنه تأمل فيلتزم **قوله** واعلم قيل الضمير في عليه في كلام الشر ارجاعه الى الضمير
اليه المذكور واما راجع الى الضمير في المحفوظ فعلى الضمير في اليد في كلامه اما راجع الى لفظ الرفيق والموصول كما
هو اللفظ وعلى التلويح في راجع الى الموصول كما هو اللفظ قبل واذا كان قوله لان الجمل آه دليلاً للانتفاع المذكور

على سبب المنع المذكور وان دفع الركائز
بالاية

ولا دخل لخصوص المقام في الركائز

على تقدير عدم الواجب رجوع ضمير عليه في كلامه الى راجع الى المضارع المحذوف وعلى الثاني يجوز رجوعه الى
 المضارع او المضارع واليه وفيه ان لا مانع على تقدير كونه دليله للاستماع من رجوعه الى المضارع اليه تأمل قوله
 كمن الاول اوله وجه الاول انه لا يقع للمقدمة بلا دليل مع انها نظرية ولا في التحقيق اوله من التحقيق
 ولا في كونه دليله على عدم المساعدة شبيهة تأكيد بخلاف كونه دليله للاستماع قيل عليه الاول ليس باول
 بل الاول الثاني لا يلزم استدراك قوله للاستماع اه لان قوله لان المعرلة اه يمكن جعله دليله لعدم المساعدة
 بلا واسطة من غير احتياج الى قوله للاستماع اه وفيه انه لا يلزم منه الاستدراك كما لا يخفى ويمكن ان يقال الدليل
 الاول خاص على تقدير عدم مساعده تعلق بالرفيق وهذا الدليل عام دال على عدم تعلق بالتوفيق والرفيق
 كما لا يخفى على التأمل فجعل دليله ثانيا لعدم المساعدة على وجه الشدة اولى تأمل قوله والظاهر ان وجه العمل اه
 قال بعض الافاضل في تفصيل القام لفظ بهي اما مقفولة ثانيا للارسال بتضمين معنى الجعل او ان من المقفولة
 وعلى التقديرين ضدكم لا يلائم الى اصل المصدر او مصدره وعلى التقدير الاول انما الاثر القام بالفعل (و
 بالفعل والاول لا يلائم مقام الدرج والصلوة فيمن الثاني فعله هذا انما يحل الكلام على التجوز في الاعراب
 اي ذاهي اوفى السبب بمالفة وهذا السبب بالمقام وعلى الثاني فالمصدر المضاف على حاله او مؤول بمشوق وعلى
 الاول حكوا في الكلام ايضا اما محمول على التجوز في السبب كما هو المشهور في رجل عدل او على التجوز في الاعراب
 بمثل ما سبق والاول ان السبب في الثاني في ما ان يقول بكم المفعول وهو مظهر مناسب او بكم الفاعل فيكون الجواز
 في الطرفين ويجب ايضا اعتبار التجوز في السبب بالنسبة للمعنى الثاني للمعنى الثاني في التقدير الاول
 واول واول اول التقدير الثاني وانسبهما الاول بناء على ادعاء محقق كونه من المعنى الاثر ابلغ من كونه من
 التأثير لا مكانا بخلاف الاثر المطعون التأثير وفيه بحث اما اوله فانه المحصرة المفعول والمحال غير ممكن الجواز
 ان يكون تميزا او مفعولا مطلقا بتقدير الفعل اي بهي او مفعولا له على من جواز التعميل او حالا
 من ضمير ارسا ضمير الفاعل او خبر منه محذوف واما ثانيا فلا في قوله فهدى الله الى صراط مستقيم بالمصدر اه لا
 فيها ليجوز ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل او للمفعول الا ان يقال المحصرة مبنية على قوله من لا يفقه بين الفاعل
 والنجس وايضا يجوز ان يكون المراد من الهدى الاثر الموجود المستتب على المصدر كالمفعول والوصول الى المطر
 كالتعظيم بالنسبة الى الحمد واما ثانيا فلا فلا قول الاول لا يلائم اه كم كيف والاثر القام بالفعل على المعنى
 الثاني للمعنى مناسب للمقام واما رابعا فلا في حصر التجوز في الاعراب بمعنى ذاهي وكذا الى واما خامسا
 فلا في قوله وعلى الاول في الكلام ايضا اه لم يمتثل هذا واما سادسا فلا في قوله فاما ان يقول بكم المفعول اه
 لم ايضا اذ كان المراد المعنى الثاني من الهداية واما سابعا فلا قوله ويجب ايضا اعتبار التجوز في رتبة

او مطلقا منه
 او في قوله منه

وهو الدلالة الموصلة منه
 او جواز اخلاص في المصدر
 وهو الدلالة الموصلة منه

قد عرفت ما يتعلق به بقا قوله حاصل بهذا اه قال الاستاذ الذي كان من جهة الحق انه ادعى القيل ان
 التجوز في هذا الكلام معتبر في الطرف لان الهدى بمعنى الاذنى ثم اعتدوا ان رجا به انه كما حصل بالمصدر
 فيصير اعتبار التجوز في السبب ايضا ثم لا حظ الجواز من طرف القيل بان لم ندع حصصه لا اعتبار في الطرف
 بل اولوية اثر ثانيا لا اعتبار على ما بقوله والظاهر ان الهدى ان الهدى كما حصل بالمصدر فاعتبار
 التجوز في السبب اولى لان التجوز في السبب ابلغ من التجوز في الطرف انتهى بهذا تطويل لا حاجة اليه
 لان القيل ادعى اول اولية كون الهدى بمعنى الاذنى واعتبار التجوز في الطرف وعارضه ان رجا
 معارضة تقديرية قوله ابلغ حجة قال في المطول اه قال الشيخ عبد القاهر في لآلئ الاعجاز في قوله
 فانما هي اقبال واكوار لم ترد بالاقبال والادبار غير معناه كما يكون الجواز في الكلمة وانما الجواز ان
 جعلها ككثرة ما يقبل وتدبر كما انها تجت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضارع في قوله
 كان كذلك اشارة الى الشدة وفيها اشارة مقفولة وكلام عامي مراد من لا يلائم في عند من يوضح الفرق
 والرفعة شابة للمعاني ومعنى تقدير المضارع اليه فيه انه لو كان الكلام قد جزم به على ظاهره ولم تقصد
 المبالغة المذكورة لكان حقا ان يحذف بلفظ الاشارة لانه مراد انتهى فعلم منه ان فيه مبالغة لكن اصل
 المبالغة حاصل في الجواز مطلقا في قوله الشيخ زيادة المبالغة وقوله فهدى الله الى صراط مستقيم على قوله ابلغ قبل ومن
 وجوه الترجيح عطف وقوله في قوله المص على بهي وقوله كمن لا وجه لجعل اه اثر في المنع التقرير
 او ابطاله وقوله بل جعله اه استدراك دليل ويجوز ان يكون انشأ ضاع على التوجيه الثاني بطلان المبالغة
 بانه غير راجح لان جعله بالمعنى المصدر اظهر وابلغ ويجوز ان يكون انشأ ضاع على بطلان النقص
 بانه مستلزم لترجيح المص على الراجح او الجريان وقوله اظهر وابلغ وجه الاظهرية ان المعنى المصدر
 للمصدر اصل بالنسبة الى كونه اسما الى اصل المصدر فيكون جعل المصدر بالمعنى الاصل اظهر ووجه
 ابلغية ما يشبه اليه في قوله هذا المص ولكن المص في هذين المثالين كون جعل المصدر بمعنى المصدر
 ابلغ من جعل بمعنى كم الفاعل لانه جعل اسما الى اصل المصدر الا ان يقال ان هذا المص كما يفيد
 ابلغية من جعل بمعنى الفاعل يفيد ابلغية من جعله اسما الى اصل المصدر واللام يشتهر في بيان ابلغية
 المصدر بمعنى دون الى اصل كذا قال الواو وفيه نظر لانه لا يلائم ان اصله بالنسبة الى كونه اسما الى اصل
 كيف والمصدر كما كان موضوعا للمعنى المصدر في كان موضوعا الى اصل المصدر للمعنى الفاعل بل المفعول
 ايضا في المتعدي فيكون لفظ مشترك كما هو المقدر عند البعض الا ان يقال الاصل في النسبة الى كونه
 الاستعمال والاشارة كما قال كما هو المشهور او يقال ان السبب على قول بعضهم من انه يلائم الى اصل المصدر

وايضا تحذف الاشارة الثانية
 غير متصير

الا ان يرد من النقاد

وايضاً الاستعداد على المعنى المصدرى دون الحاصل غير مستلزم لوجود ان يلائم المصدر الحاصل بالمصدر
واجباً عنه بعضهم بان اختيار الراجح ليس كونه بجازية النسبة بل المادى كونه عين الاثر بلغة
ولما لم يلق آه انه مناسب اذا اريد المعنى الثاني للمدانية كما عرفت او المعنى الاول اذا اضيف الى الله تعالى الملك
الا ان يقال المراد انه غير مناسب زيادة النسبة لان المدنية مرتبة الاستفادة والهادية مرتبة الافادة
فالوصف بهذه النسب ويمكن ان يقال مرتبة المدنية في حالة التجرد والمعامل بالرب وحالة قبول الوحي
ومرتبة الهادية مرتبة التعليم والاشتغال بالغير الى الالة الاولى اصعب واعلى حالاً للنجس على فيزياء
مناسبة تدرب **قوله** اما كونهم متدرباً بالغير واختلفوا في معنى الانتهاء فقال بعضهم هو سلوك طريق
يوصل الى المطر وقال بعضهم وجد ان ما يوصل الى المطر هو من غير السيرة في شية المطالع حيث حقق
فيها ان معنى الانتهاء البنية للفاعل هو كونه مع واجداً لما يوصل الى المطر وكونه مع كذا كذا في كلامهم
بل التلاميذ لم يذكروا موجباً للغير ما يوصل الى المطر وهو معنى الانتهاء البنية للمفعول اى كونهم متدرباً به
وبهذا التفسير المرام بلا احتياج الى اعتبار الغير كما اعتبره المتأخرين واجاب بعضهم بان البالية
صلى بل النسبة والانتهاى معنى وجد ان طريق يوصل بسبب الغيب ولا يحصل للمهندس بل هو كونه في شية
الغير موجه وفيه ما فيه **قوله** والاول غير مناسب آه اعترض عليه بان انما لا تناسب لما يمكن ذلك الغير
الذاتى والانسب ان يقول والاول فلا فالانسب لمقام المدرج اذ لا يحق ان الانسب لمقام المدرج
يكون هادياً للغير لا مرتباً بالغير اذ الاول مرتبة الافادة والثاني مرتبة الاستفادة وبينهما بون بعيد
وقد عرفت ما يتعلق به **قوله** فلا يصح جعل البنية مع آه رد عليه انه يصح ان يقال البنية مع حقيقة بنية
الذاتى وبرجته الذاتى مع ان الرضا والرحمة وصف الله تعالى تامل فيه **قوله** وفيه ان الانتهاء النية آه
قال المصنف تعريف الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ بالنسبة الى العالم بالوضع ان الدلالة
صفة اللفظ والفهم ليس كذلك فلا يكون اى اى لان امان يرد به مفهومية المعنى واما ان يرد فيهم
السامع المعنى والاول صفة المعنى فلا يصح التعريف للدلالة اللفظية الوضعية التي هي صفة اللفظ
والثاني صفة الال مع فلا يصح التعريف به ايضا واجاب عنه بان اللفظ يتصف بفهم المعنى منه الا انه
لنفسه لا يشتق من الال وكذا قال في تعريف العلم بحصول صورة الشئ في العقل كما سبق الاثر في
النه واعترض عليه بان ما ل قول المصنف ونحوه المحققين واحد لا خلاف فيه غير ان المصنف اثبت الوضعية
المطلقة كما هو المشهور عند الجمهور والمحققون حملوا كلامه بل كلامهم على الوضعية الاعتبارية التامة
ونفوا حقيقة الانتهاى والمصنف لا ينكر ذلك والقول بان الوصف الحقيقي يتعلق بالشئ وصف حقيقة

ان فاعله الغير واجداً

حقيق كذلك الشئ لا يصدر عن العاقل ففعله عن الفاضل والا كان قوله التكلم مرتباً بجهل مسلم
كافة ابوه جاعلين الشهادتين وتكفيرا للمسلم شرعاً وفيه بحث لان اللفظ من كلام المصنف شرعاً التسمية
في تعريف العلم والعلم كما يتصف بالعلم يتصف بحصول صورة الشئ في عقل الا ان التركيب لا يشتق منه
الفاعل بخلاف العلم ان انتهاى العالم يحصل صورة الشئ في عقله حقيقة كما بشر الشئ وقوله الا
انه لتركيبه آه ويمكن الجواب عن المثال بان لا يلزم جمع المتضادين وتكفير المسلم وانما يلزم لو كان الكفر
به بلا ملا حظة الغير غاية انتهاى رجل بالاسلام وكونه كافراً حقيقة ولا تضاد بينهما **قوله** نعم آه
قال الاستاذ الوالدائرة الا ان الدليل القاطن على صحة الصحة على كون المصدر بنية للمفعول لا لم يتم
غير الدرس في المحصول الاول عليه واقام عليه دليل الاطرارية بحسب المعنى لكونه الاستعداد في الساحة
دليل على الظهور الا ان يقال ان دل على الظهور لكنه ليس باظهر اقول دعوى الشئ او لا النسبة
لان الدليل المذكور انما يقسم عليها لا على صحة كونه بمعنى المفعول وعدم صحته كونه بمعنى الفاعل كما هو
كما لا يخفى على من نظر الى قوله والاول غير مناسب ثم غير الدعوى الى الاطرارية وغير الدليل ايضاً بنفي قوله
فلا يصح جعل البنية مع آه لا قوله فلا يكون اظهر لان فيه الساحة الشهيرة ويحمل ان يكون قوله نعم
بياناً منشأ غلط الثالث راجع بغير ان هذا التوجيه مبني على ما هو الحق وعند المحققين ومع هذا لا يشتد
الصحة بل لا يثبت عدم الظهور ايضاً وانما يثبت عدم الاطرارية مع ان البنية عليه غير مرضية عند المصنف
فلا يكون موجباً على ما لا يرضى به صاحب **قوله** اظهر بحسب المعنى اى يظهر من الجملة على المعنى للفاعل لانه
لا يحتاج الى هذا الحمل الى الساحة الشهيرة لانه صفة بجا له عدم بخلافها انما حمل على صحة البنية للفاعل فانه
صفة الغير فيحتاج الى الساحة الشهيرة اى كونه عليه السلام بحيث يرتد به الغيب وانما قال بحسب المعنى
فان البنية للفاعل والانتهاى كاصح به به واعترض عليه بان اذا كان متصفاً للمفعول يكون صفة
الغيب ايضاً فلا يليق جعل البنية مع حقيقة به واجب عنه تاسماً ذلك لكن اذا كان بمعنى البنية للفاعل
لا يكون المعنى كون الغير مرتداً بسببه واذا كان بمعنى البنية للمفعول يكون المعنى كون الغير مرتداً به اى كون
الغير موقفاً عليه المدانية منه ولا يخفى ان الثاني البنية بالمرج وايضاً على تقدير الحمل على الثاني يحصل المدرج
بلا ارتكاب الا الساحة التي ولا يخفى ما فيه تامل فيه **قوله** حمداً لاقتداً فيه آه يحمل ان لا يقصد فيه
المحصلة فانه يجوز ان يكون التقدير المجرد الاهتمام او التعظيم او البيان جواز تقديم محمول العرف باللام
عليه كما في قوله تعالى ولا يبلغ مد السعى فان قصد به المحصن كما قيل ان التخصيص لازم للتقديم غالباً
وبهذا الظاهر ثم قال الثالث مرج الحفيد والمحصلة آه على اوضحه او حقيقة باعتبار زمان البنية عن الاستعداد

وج كان قوله نعم في الجملة كقول المصنف

وج كان قوله نعم في الجملة كقول المصنف

نعم وجوز انما لم

القيمة وقيل او بابتداء زمان التكلم والمادة بالافتراء الكامل والخصصة قوله بالافتراء حقيقة
 اضاهة ويمكن ان يقال تقديم قوله بالافتراء المسجج اول الامتصاص والخصصة قوله بالافتراء قصه الصفة
 على الوصف **قوله** وفيه قال الاستاذ والوالد الظاهر ان مقتضاها ان لا يتطابق التبرجيع بلام مسجج وقيل انه
 معارضة بالمثل حاصل ان ذلكم وان دل على مدعاهم انهم لا يفترون لياقة تعلق بيليق لكن عندنا ما يدل على
 مدعي بغيره انهم لا يفترون تعلق به ومانع المناسبات لمقام المدعي حقيقة لياقة الافتراء فيه وهذا يحصل
 اذا كان متعلقا بيليق والمناسبات تعلق بيليق وفيه ان يعيد عن السبق سيما عن قوله ايضا والظن
 انه نقص كسور وتقريره تعلق بالافتراء مناسب لان بغيره عدم الافتراء به عدم وهو مناسب لمقام المدعي
 ينتج تعلقه بالافتراء بغير المناسبات للمقام وتجعلها صفة لفتن وكل ما يفيد المناسبات للمقام لا يفترون
 فيها قياسا على الاول غير متعارف والثاني متعارف فان كان النقص بالي يان في الدليل الاول فيكون النقص
 مكسورا تقريره تعلق بيليق بغير المناسبات للمقام المدعي لان بغيره عدم الافتراء فيه عدم وهو
 مناسب للمقام ينتج تعلق بيليق بغير المناسبات للمقام وان كان النقص في الثاني فيكون النقص
 اجاليا مشددا تقريره تعلق بيليق مناسب لانه بغيره المناسبات وكل ما يفيد المناسبات لائق مع خلاف
 المدعي فيما يجوز ان يكون متعلقا بان المناسبات للمقام المدعي حقيقة الافتراء بان لانهم ان المناسبات للمقام
 المدعي حقيقة الافتراء يجوز ان يكون المناسبات ايضا حقيقة لياقة الافتراء وقال بعضهم بان حصر
 مطلق الافتراء ادعاء وحصة لياقة الافتراء حقيقة ضرورة ان الافتراء المطلق قد يكون لغيره واما
 الافتراء اللانق فلا يكون الا له والحصر الحقيقي مرجح وفيه لا يخفى وقيل ايضا حصر الافتراء بغيره
 الاتصاف بالفعل دون حقيقة لياقة الافتراء وهذا مرجح يدعيه ان حصر الافتراء وان افاد الاتصاف
 بالفعل لكن لا يفيد لياقة الافتراء اذ الفعل اعين لياقة الافتراء لان يقال لياقة مستفاد من افتراء
 بيليق **قوله** على ما هو المتأخر ما قال المصنف شرح التخصيص ان مذهب الشيخ ان الاستدلال به ان وقع
 بعد وفي النفي فهو للتخصيص والافتراء يكون للتخصيص وقد يكون للنفي مضمرا كان الكمال او مظهرا
 مفعلا كان او مفعلا متبعا كان الفعل او مفعلا وظاهر كلامه ان في موافق للشيخ ومذهب السكاك انه
 ان كان مكره فريد للتخصيص ان لم يمنع مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص
 وان كان مضمرا فان قد كونه الاصل مؤخر فريد للتخصيص والافتراء للنفي فظهر ان مثل ما قد قام
 قد يكون للحصر وقد يكون للنفي عند الشيخ وظاهر كلامه ان في ايضا والسكاك لا يقول بالحصر فيه
 وقوله لا يقال بيان مرجح تعلقه بالافتراء فهو ما منع استلزام التبرجيع بلام مسجج وانع الجوانب بالادعاء

وفيه ان رتبة يكون في النقص
 فيضا منه حتى لا لا تأمل
 وكذا النقص الاول

ان تحرير الدليل المردود

وهو خلاف الظن عبارة الختم
 وفيه بغير الشيخ ان يكون مرجح
 لغيره

حصر الاتصاف به
 خبر لياقة الافتراء

ان تقدم على الشرع الفاعل

بالارجاع الى الدليل او اثبات المرجح بدليل اخر او بغير الدليل السابق ان لا يتم استلزامه للتبرجيع بلام مسجج
 يجوز ان يكون حصر لياقة مستفادا من تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي فيكون حصر لياقة مستفادا
 سواء تعلق بالافتراء او تعلق بيليق فالافتراء بالمناسبات وارجح وتقريره منع الجوانب ان لانهم ان
 الدليل جازم تعلق بيليق يجوز ان يفخذ الدليل بغيره تعلق بالافتراء بغيره حصر الافتراء مع حصول
 حصر لياقة الافتراء بتقديم المسند اليه وقوله وهذا الحصر يتضمن انه لان لياقة منحصرة في الافتراء
 والافتراء منحصر في البنية فكونه لياقة منحصرة في البنية عدم وعلى هذا ففسر وتامل فيه **قوله** لانا نقول
 انه تعريف المسند اليه بلام الافتراء فيفيد الحصر بالاتفاق واما تعريفه بلام الجنس فيفيد عند الضر
 ايضا ولا يفيد عند السيد واما تعريفه بلام العهد الى رجي او الذي فلا يفيد اتفاقا فحق هذا المقام
 يجوز ان اللام للعهد الى رجي او الذي فلا يفيد الحصر وقوله يتضمن انه لان الافتراء منحصر في البنية
 واللياقة منحصرة في البنية عدم فالافتراء منحصر في البنية عدم وهذا باطل لانه لا يفترون اولسدية او
 ابطال الدليل باستلزام التبرجيع بلام مسجج **قوله** وبالجملة مستفاد انه قال الاستاذ بل في رتبة
 احصا باعتبار المتضمن كونه متعرضا لهذا كونه مستفادا وبطلان احد الاخرين بخلاف ما عداه وقوله
 على وجه وذلك الوجه هو تعلق الطرفين بالافتراء على الاول وباللياقة على الثاني وحصر الافتراء في
 اللياقة على تقدير توافيق المسند اليه وحصر اللياقة في الافتراء على تقدير تقديم المسند اليه على المسند
 الفعل والمتضمن على تقدير التعلق بالافتراء في حصر لياقة الافتراء وفيه والمتضمن على تقدير التعلق
 بيليق حصر الافتراء **قوله** فالاول ان يوجب انه لما توجه الاشكال على الوجه المذكور ثم اجاب ثم رجع
 الاشكال فلا يكون سائلا عنه فلا يثبت المطر فالاول ان يقال بطله انه وجه الاولوية ان ما بعد الاول
 وان كان لا يخلو عن الاضطراب لكنه يدعي كما اشار اليه بقوله فتذكر بخلاف الدليل الاول واما ان
 هذا الدليل يمكن تصحيحه بانه غاية كذا قال الاستاذ والوالد لكن الوجه الاول لا يكون وجها للاولوية
 لانه الاولوية يستلزم صحة الوجه الاول ولا يصح له لانه لا يخلو عن الاضطراب ولا يدعي بخلاف الثاني
 وقوله بان التبادر الظاهر وجه مستقل وكما ان يكون من جهة الاول فاذا كان التبادر هذا فلو تعلق
 بيليق كان المعنى الكون مقديا بيليق به ومن البين ان الكون مقديا لا بيليق به لان الكون مقديا
 بيليق به وايضا اذا تعلق بالافتراء يفيد حصول الافتراء بالفعل واذا تعلق بيليق لا يلزم حصول
 الافتراء بالفعل لان اللياقة لا يستلزم الحصول بالفعل وايضا تعلق بالافتراء متبادر عن سبق
 وقوله وحمل الافتراء به دفع السؤال القدر تقدير انه لا يلزم من كون البنية للفاعل متبادر عن حمل

ان الدليل الاول مسجج
 الذي وكلام الدال مسجج

وانما يلزم ان يكون المعنى المنفصل صحيحا وليس كذلك وحاصل الرفع بان الحمل على التبادر ليس بنسبة
 على عدم صحة المنفصل كما زعمت بل على ان هذا المعنى خلاف الظاهر ايضا راجع الى غير ضرورة كذا
 قال الاستاذ وقيل في تقريب السؤال ان ذلك المحذور في بند دفع يكون الاقتداء بجمع المنفصل فيحمل
 فاجاب بما مرس وقوله وهذا كافي من تنه الدفع ويحتمل ان يكون اشارة الى نتيجة دليل التبادر والفرق
 او مجموعهما والثاني هذا الاظهر **قوله** لكن فيه ما عرفت يعني ان المراد بالاقتداء المنفصل للفاعل اما كونه
 به واما كونه مقتضايا بالغير والثاني غير مناسب لمقام الدرج والاول صفة الغير فلا يصح جعل المنفصل
 لالتقاء به وفيه ان اللباقه اهم من ان يكون مقيد بالظرف والاول وقوله فتذكر اشارة الى النظر الوارد عليه
 وايضا يرد ما اورده بعضهم وما ايجبا عنه **قوله** لا يقال يمكن توجيه ذلك ان هذا التوجيه هو التوجيه
 المذكور بقوله فالاول والوجه الاول يفيد اولوية التعليق بالاقتداء وهذا يفيد وجوب التعليق بالقتداء
 وعدم صحة التعليق بيليق قال الاستاذ والاول تعلق بالاقتداء لا بيليق معلل بعينين اي لو كان متعلقا
 بيليق دون الاقتداء لصح تقديم بيليق على الاقتداء والثاني بط بيليق **قوله** لم يصح تقديم من
 قيل اقامه بطلان التالام مقام وقوله وعرفت دليل الملازمة والبرهان الثاني انه لو كان متعلقا بيليق
 دون الاقتداء لصح تقديم معول بيليق على الاقتداء مع انه لا يصح تقديم معول عليه وهذا
 العدم ثابت بقوله وعرفت فتفريع قوله ولا يصح باعتبار ما مر من ان به وهذا التقدير بطلان
 مستفاد عنه والتقدير المناسب ان يقال تعلق بالاقتداء دون بيليق واجب لانه لو تعلق بيليق لم يصح
 تقديم بيليق على الاقتداء بحسب الظاهر ولذا لم يصح تقديم بيليق على الاقتداء لم يصح تقديم به على الاقتداء
 اما الصندس فلان بيليق جاز الاقتداء وفعله له اه واما الكبري فلما عرفت ان العمل لا يقع الا حيث يقع
 وقوع العامل فيه ثم المنقرب في الخبر ان يجب تقديم التبادر اذا كان الخبر فعلا له لئلا يلزم التبادر بالغا
 في المقيد بالبدل في الشئ والجمع وانما قال بحسب الظاهر لا يمكن ان يقول باحد الا بيليق ان بيليق كما
 قال الاباحه التأويلين ان يقين **قوله** لان نقول اه قال الاستاذ والاول الظاهر ان هذا الجواب من قبيل
 المعارضة بعدم صحة التعليق بالاقتداء ويحتمل ان يكون نقضا بالتخلف باجاء فلا صفة الدليل ويحتمل
 ان يكون نقضا للتقريب مع السند بوجه لا يلزم من عدم صحة التعليق بيليق صحة التعليق بالاقتداء انتهى
 والمراد بالمعارضة المعارضة بالقلب كما هو الظاهر فتدبره التعليق بالاقتداء غير صحيح لانه لو صح تقديم
 لم يصح تقديم به على الاقتداء لكنه صحيح ويحتمل ان يكون نقضا للدليل يستلزم الترجيح بلام مرجح قيل
 عليه عدم صحة تقديم معول المصدر عليه في الشهور لان على التحقيق عامر من كلامه بخلاف عدم صحة

واحرار ان التبادر انما يكون
 بوجهين احدهما ان التبادر مستلزم
 الاقتداء دون حقيقة الاقتداء
 بغير راجع اليه

كما قيل في ان الاقتداء
 انما قال بكذا لانه يكون ان يحل
 مذهب الكوفيين

واشترط عليه بان يقدم
 بيليق على الاقتداء اذا كانت
 واما على تقدير كونها فعلة فلا يجب
 وقوله ان العمل لا يقع الا حيث يقع
 وقوعه لا يشترط ان يقع وقوعه
 على تقدير ان يقع وقوعه
 لا يصح وقوعه في مركب الا حيث يقع
 وقوعه العامل في ذلك التركيب

على تقدير ما سبق لا على تقدير التبادر
 ويعلم المعارضة من تقريره سابقا
 عليه

صحة تقديم الخبر الفعلي عليه وتقديم معول كذلك فانه قطعي لا شبهة فيه اقول قطعية عدم صحة
 تقديم الخبر الفعلي على التبادر ولو سلم فلام قطعية عدم صحة تقديم معول على التبادر انما كان ظاهرا
 كما ان رايه سابقا وقوله الاباحه التأويلين قال الاستاذ والاول مستلزم اعتبار التوسع ونقطه
 باعتبار كونه متعلقا بنفسه لكن يلزم الجمع بين الحقيقة والجمالية الارادة او الجمع بين المعنيين الحقيقيين
 وكلاهما بط الا ان يقال المراد احد المعنيين او يحتمل التقديم بحسب الظاهر انتهى ويمكن ان يلد ما يطلق عليه
 الاستاذ حقيقة او جمالية او حقيقيين او يقال انه بمنع على جواز ارادة المعنى الحقيقي والي رايه بلفظ آخر
 رايه اعادة المعنيين الحقيقيين به **قوله** لان التبادر اقوى من الدرس فيه انه انما يكون التبادر اقوى من اذا
 كان المراد من التبادر وجان ما يوصل الى الطر واما اذا كان بمعنى سلوك طريق يوصل الى الطر فلا
 كونه اقوى الا ان يقال ان سلوك طريق يوصل الى الطر لا يستلزم الوصول بالفعل كما فيكونا اقوى
 وان التبادر منبع الدرس والدرس مستفاد فتكون اقوى مطلقا وقوله والحصل التبادر اه وعرفت اه
 اه الحصر في ثلثة مسائل تتعلق بالاقتداء او بيليق وفي القرينة الاولى حصر الحقيقة بالجمور فقط دفع
 القرينتين سلوك طريق التبادر وجمدين الوجه الاول بالنظر الى التبادر والدرس والوجه الثاني بالنظر
 الى اكدية الحصر المتعدد وقوله في القرينتين تفريع على الابلغية من وجهين اشبه كون التبادر اقوى من كون
 الحصر المتعدد اكد ويحتمل ان يكون تفريعا على قوله لان التبادر اه قيل وجه التنبه ان كما يكون الحصر
 في القرينة الثانية متعدد اكد كذلك القرينة الاولى لا يكون متعددة بالنظر الى التقديم كما مر وبالنظر
 الى الضمير الفصل وهو حصر حقيقة التبادر التبادر التبادر وفيه ظاهرا لان هذا ليس بضمير الفصل لان
 ضمير الفصل هو الذي يربط بين التبادر والخبر على ما بين في الخبر والمعاني وهذا الضمير ليس منوطا بين
 التبادر والخبر ولو سلم ان الحصر في الاولى متعدد فلا يكون رايه على الحصر الحصري والثانية انه
 على الحصر في القرينة الثانية وقيل ايضا في القرينة الثانية سلوك طريق التبادر من وجه ثالث وهو
 الحصر في الاولى اصلية وفي الثانية بطلان ان يكون حقيقيا وفيه ان الاحتمال لا يفيد التبادر وايضا
 يجوز ان يكون الحصر في الاولى حقيقيا **قوله** من ان الظرف المستفاد في الظرف المستفاد لان الاول
 وهو الشرط ما كان متعلقا مقدرا عامما واللفظ ما لا يكون متعلقا مقدرا عامما سواء لم يكن مقدرا
 او خاصا الثاني ما قال الحق الشرفي حيث قال الظرف المستفاد ما كان متعلقا مقدرا خاصا متفرعا
 من القرينة او عامما شاملا ومنها وهذا محتمل للحق كانه قد لنا زبدة البصرة اي مقيد فانه معنى
 الاقامة متفرعا منه وقد لنا زبدة الدار اي حاصل وهذا التقدير تبين ما في كلام الحق من الخلل

قال الأستاذ الاله قوله الظرف المستوفى كان أه ان الجار والمجرور كان متعلقا اي مجموع الجار والمجرور
مقدرا لكن تعلق الجار بالمقدور من حيث اللفظ وتعلق المجرور به مطلقا اي من حيث اللفظ باعتبار
انتسابه به المتعلق ومن حيث المعنى باعتبار ان بينهما نسبة كالظرفية والظرفية وتكونها فلا يرد ان
المقدور من لفظ ما اما الجار والمجرور وليا ما كان يفيد التعريف قبل عليه في نظرنا اما اولاه فلا حاجة
الا للتكليف في تطبيق كلام المحقق المشهور لا لانتفاء اتباع الحق وان لم يكن مشهورا ولما تانيا فلان لو
سلمنا كون الحق ما بعد المشهور فلا يلزم ان كلام المحقق مخالف للمشهور اذ التلبس ايضا من الالفاظ العارضا
كما هو العشاء وصرح الخطا و اشار اليه الصريح وحاشي التلويح وكون كلامه الى شيته بيان حاصل
المعنى احتمال قائم فلا يكون كلامه بيا على ما حققه الشريف ولان جوده فتمنع في مقام النزاع فقوله
بالتحقيق ظرف لفظ لا طائل تحته ولما تانيا فلان قوله لو كان متعلقا بتلبس كما ان التلبس بالتلبس
ممنوع اذ كون البيا للملازمة لا ينافي التعلق بالتلبس كما هو من كون جوده الكثرة وفيه نظر لان
المعنى ليس بصدد تطبيق كلام الشارح للمشهور وفيه عليه ما يرد على ما يرد على تطبيقه للتحقيق كما قال
شرفنا بغيره من على ما حققه أه وايضا الملازمة التالفة والاتصال فلا يكون من الالفاظ العامة لان
الملازمة بهذا المعنى غير شاملة لجميع الوجودات والافعال العامة هي الالفاظ الشاملة لكل الموجودات
كالحاصل والكائن وايضا قوله الحق لو كان متعلقا بتلبس كما ان التلبس بالتلبس كسب اللفظ والظرف
لا القطع لان التقيده التأييد كما قال ويؤيده وقوله الان يقال استثناء من عموم الاوقات العترة
في قوله لا مستوفى كما يشق قوله في التفرقة فيكون الظرف مستوفى ويحتمل ان يكون استثناء من قوله
كون متعلقا مقدرا خاصا ويحتمل ان يكون استثناء من قوله بغيره من على ما حققه أه قوله بغيره انكم
الاشارة اذ في ام الاشارة وامثاله قولان احدهما انه موضوع لمفهوم كل وهذا موضوع مفاهيم
اليه بالاشارة الحسية البصرية وهذا محتمل فيكون الوضع عام والموضوع له كذا كل كذا كل
في الجزئية دائما بما زاد والافراد موضوع لكل واحد من جزئية الكل وهذا موضوع لكل واحد من الاشياء
اليه بالاشارة الحسية البصرية من الجزئية وهذا محتمل فيكون الوضع عام والموضوع له كذا كل كذا كل
عاما والموضوع له خاصا قال الأستاذ الاله عرض المحقق من ان مراد الشارح وان كان ظاهرا في
المعنى المراد من لفظ بغيره كذا كل لفظ الاصل ليس كذلك بل المراد بيان استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى
على سبيل الجواز فانه استعارة مصرفة وان المراد اليه اما التبيين على الظهور او الاشارة الى الالفاظ
للتعريف او التشييط فقوله وترغيبا وتشبيها من قبيل عطف السبب على السبب وانت تعلم ان التعريف

ان يقال ان التلبس بالتلبس هو
ان يقال ان التلبس بالتلبس هو
ان يقال ان التلبس بالتلبس هو
ان يقال ان التلبس بالتلبس هو

لكن يمكن ان يكون بغيره
المعقول كذا الالفاظ التي لا يكون في
الاستعارة

التعريف باسم الاشارة لا يتحقق فيها ذكر الجواز ان يقصد به اكمل التبيين كما في قوله هذا هو الصنف
فردا في محله والاشارة بشان الحكم والربط بانه سهلة التناول قديمة المأخذ كالامور المحسوسة
على ما قاله العشاء الان يرجح الاول الاتيين الظهور ثم ان هذه العلة اما على مرجحة او على حجة
كما ان رالية الطول والتعريف بهذا الدال على التعريف تبيين على زيادة سهولة الاقضية و
قريبه ويمكن ان يقصد به التحقير بالنسبة الى شأن المصروف وان كان عظيمها بالنسبة الى نفسه والافعال
قوله ذكره المحقق الشريف أه حيث قال في حاشية الطول الكتاب وما يترك فيه من القدرة والافعال
اما ان يكون عبارة عن الالفاظ العينية الدالة على المعاني المختصة وهذا هو الظاهر واما عن
النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المختصة من حيث انها مدلول
للكل الجار والمجرور والنقوش واما عن السبب عن التثنية او الاشياء متناهي الى الأستاذ الطاهر بغيره
الاحتمالات مستفادة من قوله ان رجح لا نقوش الكتاب مع ما بعد الدون موحدا ووشنا او
مثلا والحق منه تايد لما افترق ان رجح من الاحتمالات بقوله السيد وقوله وانت تعلم أه
اعتراض على الشارح والسيد بعدم انحصارهما فيما ذكر والمراد من الملك ملكة الاستحسان كما يدل
عليه قوله الحاصل من تكرار اللام وانما يحتمل ان يلازمه ملكة الاستحسان كما اعتبرت اسماء العلة
المدونة وتفصيل الاحتمالات انما ان يلازم به المعاني او الالفاظ الى رعية او الخيل او النقوش
الى رعية او الخيل او ادراك المعاني او ملكة الاستحسان او ملكة الاستحسان فبذلك الفردية
او المركب من الاثنين او الثلاثة او الاربعة او الخمسة او الستة او السبعة او الثمانية كذا الالفاظ
الجارضية والنقوش الخارجية ساقطة عن التحقيق ان رجح واجبة بعضهم عن استثناء المحقق
بان جعل الكتب واجبة انها عبارة عن الادراك او الملكة بالاشارة بالنقل ولا يصح بالعقل لا
افرادا ولا تجميعا ونقياسا على اسماء العلوم قياسا مع الفارق ويمكن ان يقال ان ليس حصص
الاحتمالات قربا بل انه ايراد بعض الاحتمالات المشهورة ويمكن ان يرفع الجواب ان بان
الاحتمالات لا يلزم ان يثبت بالنقل ولا ان يصح بالعقل بل يكفي التجريد العقلي الان يكون
المعنى مستقرا وبما وقوله لكن صحتها ان اعتراضا بانه ترجيح بلا مرجح واعتراض عليه بانه اذا
اريد من الكتابة الملكة يكون من الوجودات الخارجية لان الملكة استعداد والاستعداد من الوجودات
الخارجية وايضا عدم وجود التصديقات الخارجية حيث لا يستلزم المقام وفيه نظر لان قوله لان
الملكة استعداد غير صحيح لان الملكة كيفية ركنية في النفس والاستعداد كونه الشيء بالقدرة العينية

وسيجب الشرح في المطالع الاول
في النطق

وايضاً الملكة الشخصية وان كانت متناهية
انما هي كذا الملكة الكلية على ما قاله
ان رجح بل ان رجح وصف ذلك في النقوش

او البعده كما في تعريف السيد كون الشئ بالحقه عن الامور الاضافيه وايضا علمت منه في
قوله والاستعداد من الوجود الى رتبة الان يقال الاكون والاضافه موجوده في الخارج تأمل
فيه وقوله عدم وجود التصديقاته برفع البعث بان المحسم يصح بان العلم من الامور الاعتبارية
الوجود لها في الخارج والتصديق من العلم وكون العلم من قبيل الكيف علم الشئ فانهم وقوله
وفي ترجيح احتمال الالفاظ انه قيل وجه البعث ان الكتاب كما يطلق على الالفاظ كما في قولنا قلت
الكتاب يطلق على النقش لانه يقال بعث الكتاب وبشرته ويقال كتب على القوطس ويطلق على
المعاني لانه يقال علمت الكتاب وفهمته والاصل في الاستعمال الحقيقي فيكون الكتاب لفظا مشترك بين
المعاني الثلاثة لكن الاشتراك خلاف الاصل والتحقيق انه اذا دار اللفظ بين الاشتراك وبين
الحقيقة والى ما يرجح على الحقيقة والى ما يرجح عند التحقيق لشيء الجواز وعدم شيوع الاشتراك و
الكتاب شايع مشهور في الالفاظ فيكون حقيقة فيه ومجازا فيما عداه فافهم **قوله** اورد عليه اه
قال الاستاذ المولود المظفر ان غضب او مراضة مجازية او نقض باعيا راجعة الى مجموع الدليل
او انما ملازمة القيل تقديرية بعد التمسك بامثاله قوله لا شارة لذلك لكن العنان ان
ويجوز ان يكون معا لعدم حضوره وقوله لا شارة من قبيل تقرير المنع على المنع واسلم ان
المنطوقين ذهبوا الى وجود الكمال الطبيعي الذي له وجود لان جزء الوجود جزء الوجود موجود
كالحيوان فان جزء من هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود وبعض المنطوقين ذهب الى ان غير موجود و
افقاره الصحة في شرح الشمسية ورد الاول بوجهين الاول ان المنطوقين ذهبوا الى ان
بل ذهبن والذهبن لا يجب وجوده في رتبة والثلث ان المطلق لو كان جزءا خارجيا وهو معنى واحد
انها في صفة متضادة ووجوده في زمان واحد امكنة متعددة والحق ان الكمال الطبيعي موجود
في رتبة بحد ان في رتبة شئ يصدر عليه الماهية التي اذا اعتبر عروض الكلية لما كانت كلية
كزبر وعمر وهاذا وما المنطق والعقل في وجودها خلاف من قال بوجود الاضافات قال بهما
ومن لم يقل بهما انتهى ملخصا واجاب عنه بعضهم بان النقش الكتاب ليس براء والكلم الذي قيل بوجوده
فانه ورد بالنقش الكتاب نوعا لما تحت على ان الدليل المذكور يحسن في كل كلمة طبيعي سواء كان جنسا او
او فصلا او خاصية او عرضا عاما مثلا يقال في الماشية جزء من هذا الماشية وهذا الماشية موجودة وكذا
الاشياء **قوله** وجوابه اه اعترض عليه بان المص قال بوجود الكمال الطبيعي في رتبة حقيقة بوجود
الاشياء من على ما يستفاد من كلامه في هذا الكتاب بل قال في محو سية ايضا على ما وقع في بعض كتب حيث قال

ويمكن ان يكون كونها من الوجود
فان رتبة ما في الحقيقة
من الوجود في رتبة

وجوابه ان الكمال
الطبيعي هو الذي لا
يحتاج الى رتبة

والظاهر من هذه
الاشياء ان الكمال
الطبيعي هو الذي لا
يحتاج الى رتبة

قال لما لا يتعد بالاشياء الموجودة المحسوسة على ما قال الشيخ وغيره بل ان يكون موجودا في
ضرورة امتناع اتحاد عدمه بالموجود وغير المحسوس بالمحسوس وايضا هذا الجواب من جانب الشرح
وقد التزم ابتداء الحق فلا يصح قوله وان كان على خلاف التحقيق وايضا فلا بد قوله لا شك ان لا
حضور تحقيق للمعاني فحمل على التوجيه على رايه بانه على ان الكلام في شرح كلامه من سائر الشك بل
الحق في الجواز انه في المحسوس لا الوجود في رتبة مطلقا ولا في التحقيق الا في رتبة ما يتقبل
عن المص من محسوسة وهو طوطي او للتفصيل عند حال انتهى وفيه نظر لان قوله بان المص اه فندع
لما عرفت مما نقلناه من شرح الشمسية وقوله على ما يستفاد من كلامه اه على نظر لان قول المص
الحق ان وجود الكمال بمعنى وجود شئ صمد معناه لا الوجود اليه بجزا وان يصدر على شئ صمد
موجود في رتبة الى رتبة لان الوجود كما قال في شرح الشمسية كما عرفت والايستقام التناقض بين كلاميه كما
حمل بعض الشرحين قوله هذا على ما قلنا وقوله بل قال في محسوسة ثم لان هذا النقل غير معلوم الثبوت
ولو سلم فتوهم كلامهم لا تحقيق عنده ومعنى اتحاد الكمال بالاشياء ان لا يكون لها وجود وان
لم يكن له وجود اصلا وانكصفت الموضوع بما كان له وجود هو عين لوجود الاشياء كنه وصرف
الكلام على الوجوديات جازية كقولنا البياض لاسود كما في رتبة الطول للسيد وقوله وايضا هذا الجواب
اه يرفع بقوله والكلام من سائر الشرح كلامه وقوله في رتبة التوجيه اه في رتبة المنع فلا
ينبغي ان يكون حله على التوجيه على رايه من سائر الشرح **قوله** على ان المص من عدم حضوره اه قال الاستاذ
المولود المظفر الاول منع ملازمة كلامه ان يكون الكمال موجودا في رتبة وجزءه العلوية منع مقهور كرك
اي رتبة المحسوسة في الخارج وقوله وما حققه الشيخ سند له وما نقل عنه في رتبة من انه في رتبة تقديري
وجوده في رتبة بحد ان يكون محسوسا ايضا وما ذكره الشيخ في الاشارة على نظر على مستوفى فلا
العلوية منع لانه ان يقرر العلوية استدلالا **قوله** ويمكن ان يقال اه يرفع يمكن ان يقال الاول بدل
قوله وفيه نظر برفع استدلاله ارادة النقش لشارة الى رتبة التي رتبة في رتبة ثم ثبت ان رتبة الى رتبة
في الذين لكن لم يتوض الشرح هذا الجواب لضعفه كما ان رايه بقوله فنظفون انتهى والعادة العقل الكمال
او لا كثر في اعمام حضورها في العادة معا عند الاشارة في الموطاة والمنوطات والرسائل الكليسيه
واما الرسائل الصغية فحي وان كانت الاشارة اليها حاضرة معا واقعة لكنها نادرة فلا ينافي القاء
في عدم الحضور **قوله** فنظفون قيل وجه ان الش رايه بالاشارة المحسوسة لا بل ان يكون انما جنة
بمرها عند الاشارة بل يمكن ان يكون بعضها مرئيا والايستقام ان لا يمكن الاشارة الى جسم ما لان

قال في شرح الوقف
في القدم والاشارة
دون العدمية الجواز
كقولك الانسان الحي
حيث خارجية متحدة
مفعول موجودا خارجيا
تفسيره حيث يتم
مفعولان متحدان
ذات واحدة وجاز
علم الوجود في رتبة

شفافا كما لا ضرورة ان بعض اجزائه ليس سريا لافاذا يجوز ان يشار الى جميع النقوش وان كان
 المرء هو البعض والاشارة الى الاشارة لا الكمال ولو بالتبع وفيه انه لو كان الاشارة الى البعض
 اشارة الى الكمال لزم ان يكون على الكمال عند الحكم على الجواب بالحكام المختصة به كالحكم على هذه النقطة بانها لا
 تنقسم وكما اذا اشير الى الجدار وحكم عليه بالجدارية كان حكما على البيت والتحقق ان قد يقصد بالاشارة
 الى الجزء الجزء نفسه وقد يقصد بها الكمال نفسه فلا يكون الاشارة الى الجزء كافية في اشارة الكمال الا ان
 يقال كلاما للقاء في الاشارة مطلقا ولو بالتبع كما قال وفي الحكم على الجواب يكون المقصد بالاشارة الحكم
 على الجزء فقط ولا يلزم سرية الحكم من الجزء الا الكمال تأمل وقيل اذا امكن الحقيقة بالنظر لا المصداق
 كتب على صحيفة واحدة جميع اجزائه معا وان رآه لا يصحار الى الجاهل لما تقرر ان اذا امكن الحقيقة
 لا يصحار الى الجاهل الا ان يقال ان اقتصر الحقيقة على عادة يصحار الى الجاهل ما قال في الحقيقة في بعض
 كتبه **قوله** في ان ما ذكره انما يدل انه واعلم ان علم الشخص ما وضع اشئ من جميع شخصاته وذلك
 بانهم لا يظفوا الشخص بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع اشئ في وضعه العلم لذلك
 الشئ مع تذكر الشخص زيادة ونقصا ما يقتضيه الارادة والحد لا ولا يلزم بعد بالاشارة
 ولا كلية الموضوع له لكن هذا العلم يجب الوضع وقد يكون بحسب غلبة الاستعمال مع الاضافه او
 اللام في شئ بعينه خارجا او ذهبا ولم يتناول التشبيه لكن يرد عليه انه قد يوضع العلم لكل شخص
 في شخص كما اذا سمي احد باجده مثلا لانه عند الاخبار به ولم يرد في غيره عنده ما لم يكن ويمكن ان
 يقال انه من قبيل الثاني وعلم الجنس ما وضع للماهية العينية في الذهن وقيل للماهية المطلقة وكم
 الجنس ما وضع للماهية المطلقة وقيل ان موضوع الفرد المنتشر اما الفرق بين علم الجنس وعلم
 الجنس على الاولين فكل امر وكذا على الآخرين واما الفرق على الثاني والثالث الاول فانه علم الجنس يدل
 بجبره على الماهية المعلومة المعهودة عند المخاطب كالاعلام الشخصية بخلاف علم الجنس وهذا
 عرف ما ذكرنا في علم انه وقع في بعض نسخ الشرح من اسماء الاجناس وهذا لا يستقيم الا على القول الاول
 في علم الجنس قال الاستاذ الوالد الظاهر انه منع التقريب ويحتمل ان منع الكبر في المذكورة مع علم الصفوي
 ويحتمل ان يكون منع اللزامة في الاستثناء وقوله مع ان العملية الجنسية معارضة على وجه الشرح ويحتمل
 غيرهما انتهى من النقض والمنع وانما قال ويؤيد بكونه ان يدخل اللام على العلم كالمصطلح وايضا يجوز
 ان يرد على اللام بعد جري العملية والتعريف وايضا يجوز ان يكون مثل النجم وقوله لا تكون الا تقديرية
 فانهم لما راجعوا بعض احكام المعارف على بعض الاجناس ولم يوجد شئ من اقسام المعارف ولم يصلح

ويمكن ان يقال ان علم الكل لا يقتضي علم
 الجميع بحال على الجاهل الا في الاشارة الى الحقيقة
 والنقوش الموجودة في الخارج وان لم
 تكن ظاهرة في الحس لكنها اقرب الى الحقيقة
 من الخاصة في الذهن منها

يصلح لها الا العملية اضطر والى الحكم بعلمية قال في المشية يمكن ان يقال العملية الجنسية انب في
 بعض اسماء الكتب كعلم في العلوم وتلخيص المفاج في رعاية النسبة بين المعنى المعارض والمعنى الا
 التكميل في التعريف وفي غير ذلك ليكون الكل على وتيرة واحدة كما قال بعض المحققين في اصول
 الفقه من كمال العلوم المدونة وفي ان القياس على اسماء العلوم قياس مع الفارق كما يشي الان يقال
 ان هذا القياس قياس بجامع وهو ما ذكره من قوله رعاية للنسبة انه وايضا ان الظن بعض اسماء
 الكتب كونه من اسماء الاجناس كالكافية والاشارة كما ذكره والظن بعضها ان يكون من اعلام
 الاجناس كعلم في العلوم فلو كان جميعها من اعلام الاجناس يلزم التجميع بلا مرجع بل في جميع
 على التجميع كما ان العملية اضطرارية ولا اضطرارية اسماء الاجناس وايضا الاضطرارية تنقسم بقررها
 واجبة وبعض الافاضل عن الاول بانها ما بين انه ليس الفرض وصف الشخص المعين ولا نسبة
 فلا يكون من اعلام الاشياء وكان من المعلوم انه ليس الفرض وصف الفرد المنتشر الذي يد
 الواحد المطلق الصادق على الواحد على سبيل البدل وهذا السبيل بكم الجنس لتحقيق وقوع الاطلاق
 على الواحد والتقدم منها على غير تفرقة فلا تكون من اسماء الاجناس ايضا انتهى هذا التاميم اذا اريد
 بكم الجنس الفرد المنتشر واما اذا اريد الماهية المطلقة فلا ان يقال قول ان راجع منه على ان علم الجنس
 الفرد المنتشر كما هو الحق وعلم الجنس الماهية المطلقة ويمكن ان يراض بان اسماء الكتب
 لا تطلق مع التوفيق على الفرد كقول وتطلق عليه بدون التوفيق على ان قوله وكان من العلوم اعم
قوله اللهم انه الظاهر ان علم النوع البين بالاشارة القريب ويحتمل ان يكون جوابا عن الثاني ايضا
 بطريق المعارضه فالفرد في تصور واثرا في ضعف الجواب بقوله اللهم ويقول تأمل وقيل وجه التماثل
 انه اذا قال اللهم على اكثر بغير الشهور وفيه نظر لانه ان يكون ذلك بعد تحريكها من العملية ويحتمل
 ان يقال انما لم يذكر في العلم مع العلم الشخصية لا مطلقا انتهى وقد عرفت ان الاعلام
 الشخصية لا تمنع وايضا ان التكميل يجب الظن ثابت والتجريد خلاف الظن فلا منافاة وقيل ان ما ذكره
 لا يدل على ابطال كونها من الاعلام الشخصية مطلقا بل يدل على انها ليست موضوعا للنقوش الشخصية
 فتكون على جانب بالنسبة الى النقوش واما بالنسبة الى الالفاظ والمعارف فيجوز ان يكون موضوعا
 للمعارف الشخصية او الالفاظ المخصوصة فتكون من الاعلام الشخصية بالنسبة اليها وفيها ان تفرقة
 الشرح عام ولا اختصاص له بالنقوش وتكون النقوش على انها واقعة في الجواب والسؤال كما قالوا
 على انها بمنزلة التمثيل كما يدل عليه قوله في الاشارة الى الخاصة التي هي على جميع المقادير وقيل يحتمل

ان يكون وجه التام ان يبين على المشهور مع ان الشرح لا ينفقه الا ان يقال ان مشهور حق ويكمل
 ان يكون وجه التام ما ذكرناه سابقا **قوله** ان الثاني انبجس باللفظ على الحق الانسية بالنظر
 الى اللفظ دون المعنى اما جعل الانسية بالنظر الى اللفظ فلا ذكره ههنا من قوله لان توجيهه اظهر
 واما عدم جعل الانسية بالنظر الى المعنى فيستفاد من قوله ان النسب للمقام وصفا للكتاب لا وصف
 الضيف قال الاستاذ الوالد يعني لو لم يكن الانسية بجنب اللفظ لما بناه على الامر المحسوس المستفاد
 من قوله كما ترى لكنه بناه كما لا يخفى وقوله لان توجيهه اظهر دليل على نفس الانسية في نفس الامر
 بجنب النظر على وجه يكون مراد الشرح بقوله كما ترى والمراد من التوجيه معنى الثاني وهو حذف الضيف
 وهو لفظ الضيف المحذوف فيه ان البنية على ليس باظهر وعجالة الشرح كما يحتمل حذف الضيف في محتمل
 بيان ما هو له فيكون الاستناد مجازيا ويحتمل ان يكون من قبيل ذكر الجواز واردة الكل ويحتمل ان يكون
 من الجواز في الطرف ويحتمل ان يكون الاشارة الى التخصيف وقوله ان رجح او تصنيف هذا الكتاب
 بيان فاصل المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحقق وقوله وتوجيهه الاول في هذا قبل في التوجيه الاول
 حذف المفعول والنعت واقم مفعول الثاني مقام ما على من جرد ذكره المفعول المطلق من غير لفظ
 العامل وغير المصدر واما عند غيره فغيره فمع اقامة تابع المفعول المقدر مقامها ويكن محذوف
 الكلام على التجوز في الاشارة الى هذا الكتاب ذو غاية تهذيب الكلام وفي النسبة وهو ابلغ ويحتمل ان
 يكون مجازا في الطرف بذكر المعلق واردة المعلق ويحتمل ما ذكره المحقق فيقول المحقق فتوجيه الاول
 ظ انه اراد ان البنية على ظ وهو ما قال ان التهذيب اة فتوجيهه من وجهين كما لا يخفى وان اراد ان
 البناء ظ فليس بظ ايضا بجواز بناءه على غيره كما عرفت مع انه خلاف الظاهر من عبارة الشرح **قوله** و
 في بعض النسخ اة المعلوم من تقرير المحقق ان الثاني مبتدأ خبره محذوف عن خبره وكنه جميعا كالا
 يخفى معلق بالنسبة الكلية ولما كان عدم التمام غير شامل للآراء والاولى بغير المحقق بالنسبة الى
 الاول كلفان البديهة والنظرية تختلفان باختلاف الأشخاص ما قبل ان التصنيف بمعنى المصنف في
 فيناسب المقام مع زيادة فقال من التخصيص فانه لا معنى لقوله تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام
 ح لانه يكون المعنى مصنف هذا الكتاب غاية تهذيب اة فلا معنى له من وجهين الا ان يكون الاضافة
 بيانية والاستناد مجازيا وفي نظر ايضا وقوله ولا يلزم هذا المعنى اة قال الاستاذ الوالد وجه عدم الملاية
 انه لما كان المراد من قوله والثاني كما ترى ان غرضه بسبب المعنى متبادر من قوله وتوجيه الاول لا يخفى انه
 غرضه بجنب المعنى ايضا وبخلاف المقصود انتهى الا ان يقال ان عدم الظهور بالهتاف في لفظ التخصيف

الاستفاد

التوجيه عدم الظهور من حيث اللفظ لانه حيث المعنى يحصل الملاية **قوله** الا ان بنفسه قد يطلق
 التوجيه على التأويل وقد يطلق على بيان الوجه اي العلة وقد يطلق على جعل الشرح موجها مستحسنا
 وقد يطلق على جعل كلامه مقابلا لكلام الخصم وعلى نفسه المحقق يكون التوجيه مصدرا بنا
 للمفعول عن المعنى الثالث وتفسيره ثانيا بقوله اي حسن الاول تفسيره باللائم **قوله** فالنسبة
 الاولى انبجس فيها ايها لطيف حيث ان راجح ان النسبة الاولى نسبة والثاني انبجس بالنسبة
 ان الذكر في موضع اللاتيس والحق ان النسب بل مطلقا لانه الثلاثة اول من الخلف ووجه الاول
 انه يرد على النسبة الثانية الاشكال ثم يحتاج الى دفعه بخلاف الاول **قوله** الظاهر ان اراد بالعموم اة
 وجه الظهور من جهة الاشارة للسابق امر ظاهريا ههنا وبنا والحق خلاف الظاهر والاصل لا يعدل
 اليه الا للفتنة حيث قال الشرح هناك في التسمية العموم باعتبار التحقيق العلم يعني ان المنطق يعلم
 كلاما يعلم المقام الاول ولا عكس ولا عموم ههنا العلم لانه لا يعلم تحريم المنطق والكلام كلاما علم الكلام
 في هذا الكتاب بل العموم لنفسه اي كمال علم الكلام في هذا الكتاب يعلم المنطق والكلام كماله القسم
 اي كمال علم المقام الاول علم المنطق ولوجل العموم على العموم من وجه او العموم على سبيل الاطلاق
 اي انهم من العموم مطلقا او من وجه لم يرد الاشكال لكنه خلاف الاصل والظاهر ويمكن ان يقال ان
 الشرح قال في التسمية هناك على ما في بعض النسخ والملاء بالعموم ههنا حيث قصص العموم بهذا
 المعنى ان المطلق بذكر المقام فيحتمل في الاول العموم من وجه او العموم على سبيل الاطلاق في العموم
 السلب والمثبت الذي يوجب الدلالة كسبقت من ان للاشارة الى الحاضرة الذين قال الاستاذ الوالد
 عن بعض النسخ ان مراد الشرح من العموم اما العموم باعتبار التحقيق العلم وهذا الظاهر واما العموم
 بل يعتبر التحقيق في نفس الامر واما العموم باعتبار الجمل على تقدير ان اضافة التحريم اضافة الصفة
 الى الموصوف ولا يخفى كل واحد منهما من الاضطراب بنا على ان المراد بالمنطق والكلام جميع السائل
 العلم الا ان يولد منهما المفهوم ان الكليان الشاملان لكل والبعض انتهى وفيه ان العموم بجنب
 مشترك ههنا في ازيد في جميع ارادة المنطق المحرر والكلام المحرر بالنسبة الى العموم بالنظر الى
 التحقيق العلم كما يظهر من السوف والسابق **قوله** وفي كل منهما خدسة اما الخدشة الاولى فلما ذكر
 من ان المنطق والكلام جميع السائل والمذكورة في الكتاب بعضها ولا يلزم من العلم بالجزء الواقع
 في الكتاب العلم بالكل المحرر ولما الخدشة الثانية فلانه لا يلزم من تحقق الجزئ تحقيق تحريم الكل في نفس
 الامر وايضا اذا اراد بهما التصديقات بجميع السائل او اراد بهما السائل او البادى والوضوح

فلا تفسد واردة ايضا واما اذا اريد المفعول الكلي الصادق على البعض والكلي يندفع الحزبة كما
 الذخيرة في القسم الاول كما سيأتي لكن يحل الكلي على الاتفاقية لا على اللزومية اعني كلما تحقق الكتاب
 تحقق تحريم المنطق والكلام في نفس الامر انتهى لكن انما يصدق الكلية على هذا اذا اريد تحريم
 المنطق والكلام مطلقا سواء كان التحريم في هذا الكتاب او لا وسواء كان المجرى من المصنف
 او غيره واما اذا اريد تحريم المنطق والكلام في هذا الكتاب من المصنف فلا **قول** والظن ان
 الظرفية آه يري ان هذه الظرفية وان كانت مجازا بالنظر الى اصل اللغة لكنها حقيقة عرفة
 بخلاف الظرفية الاولى فانها مجاز بالنظر اليها فكذا كانت اظهر وايضا وجه الظاهر انه لا يري
 عليها ما يري على الاول فقول من يريها والدلالة عليها آه يري عليه ان يكون البياض في الدلالة
 عليها صفة للكلام لو كان المشار اليه لفظا ونقش وغيره مخصصا لجواز **قول** كما سبق
 فلا يتم هذا التحريم فلا قال قد سب كذا قال الاستاذ لكن يمكن جوازها في الاحتمال الباقية اما
 في اللفظ والنقش فظ اذا اريد به المعنى البنى للفاعل اما في المعنى فكذا كذا اريد البنى للمفعول
 ففسي المركب من الاثنين او الثلثة وقيل وجه التحريم ان الدلالة عليها ليست صفة للكلام
 لان الدلالة فهم المعنى والفهم صفة الفاعل الا ان بين الكلام في مذهب المصنف ان فهم المعنى
 من اللفظ صفة للفظ وهذا غلط لان الدلالة عند المصنف وغيره اتفاقا صفة للفظ ولا اشتراك
 على تعريفها بفهم المعنى كما سبق وايضا عرف الحق لانه الدلالة اللفظية الوضعية يكون اللفظ
 بحيث من اطلق يفهم منه المعنى للعلم بالوضع فلا وهم كونها صفة للكلام ولا حاجة الى ان يقال اراد
 بظرفية الفكر الصفة للموصوف كتحقيقه او تقديرية وقيل وجه التحريم ان الكلام في الكتاب ليس الا
 على جميع مسائل المنطق والكلام مع جميع ظرفية الصفة الموصوف الا ان يري به المفعول الكلي
 فلا رجحان لهذا التحريم على توجيه الثاني اقول بينهما فرق من حيث ان هذا التحريم حقيقة عرفة
 وان كان مجازا في اللغة بخلاف توجيه الثالث كما عرفت ويمكن ان يقال وجه التحريم انه انما يكون ظرفية
 الصفة للموصوف اذا اريد بالتحريم المعنى المصدري واما اذا اريد به المنطق المجرى والكلام المجرى فتكون
 ظرفية الكل المجزى وكذا ان يكون في معنى الكلام كانه قوله عند ذنب امرارة في سورة فيكون كلام المصنف انا
 للفرض المبسوط له الكتاب فليست **قول** ذلك للعطفية التحريم اما يحل على المعنى المصدري ولما على
 معنى الفاعل او معنى المفعول وعلى التقديرين اما بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي وعلى التقديرين اما
 معطوف على الغاية واما معطوف على التهديب واما معطوف على التحريم فالاحتمال ثمانية عشر لكن الظن

ان يري باللفظ والكلام المفعول
 التحريم في الاحتمالين الاولين كما مر
 اندفاعه به

وهو بعضها يري عدم الجواز في
 الفاعل او البنى للمفعول

الظن انه معطوف على تهذيب الكلام لحصول البناء فيه بانه غاية التقريب لا يحصل تلك البناء
 في العطف على غاية تهذيب الكلام ويحتمل ان يكون معطوفا على تحريم المنطق وعلى الاول اما ان يكون
 المراد بالتقريب المعنى المصدري او بمعنى الفاعل كما مر مثله فيما سبق ثم الظاهر ان يكون التقريب
 بالمعنى اللغوي على الاول وبالمعنى الاصطلاحي على الثاني كما قال المحقق وقوله ولا يخفى ان هذا
 على الثاني رويانه ترجيح بلا مرجح لانه الاول كما يحتمل المعنى اللغوي يحتمل المعنى الاصطلاحي وكذا
 في الثاني فتخصيص الاول بالمعنى اللغوي ترجيح بلا مرجح وكذا تخصيص الثاني بالاصطلاحي و
 قوله لكن المنزلة جوة عند بان لا يتم ان ترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون المعنى اللغوي ظاهرا دون
 الاصطلاحي في الاول وان يكون الاصطلاحي وقوله الاصطلاحي في الاول وان يكون الاصطلاحي
 وفي اللغوي ظاهرا في الثاني قال الاستاذ الوالد المراد منه قوله ولا يخفى آه انه لا يلزم حمل التقريب على
 الاول على اللغوي وعلى الثاني على الاصطلاحي لجواز ان يكون على الاول على الاصطلاحي وعلى الثاني
 على اللغوي وقوله لكن الظن ان التقريب المنة بان الاحتمال الثاني رويانه فالحمل عليه لازم
 وقوله اما كون التقريب آه بيان لظهور الاحتمال الثاني ولا يخفى ان تقريبا انب وقوله اما كون
 التقريب آه وجه الظهور ان التقريب بالمعنى الاصطلاحي صفة الدليل ان كان المراد المعنى البنى
 للمفعول وصف المستدل ان كان المراد المعنى البنى للفاعل فلا يكون صفة الكلام والكلام في الكتاب
 الاسامي بخلاف التقريب بالمعنى اللغوي حيث يكون صفة الكلام بلا مسامحة تأمل **قول** واما كون
 على آه اما كون العطفية بالمعنى الاصطلاحي تأسيسا فلا يبينها بيان فاليا عن الحول لا يستلزم المعنى
 الاصطلاحي للتقريب اعني سبق الدليل على وجه يستلزم المدعى او تطبيق الدليل على المدعى ويستلزم
 المعنى اللغوي اعني جعل الكلام قريبا الى الاقلام فيكون العطفية بالمعنى الاصطلاحي تأسيسا وكذا
 على المعنى اللغوي وانما قال بلا تكلف لانه لو تكلف وادعى ان يبينها وتبينها لا يستلزم التقريب
 الا الاقلام يكون تأسيسا كذا قيل اعترض عليه بان اعتبار التأسيس لا يختص بالمعنى الاصطلاحي وبان
 التقريب اللغوي لا يتصور كونه تأكيدا اياها لتمييز المنطق والكلام اذا كان المراد من الكلام عقايد
 الاسلام وبان اضاف التقريب بالمعنى الاصطلاحي في هذا التوجيه يستلزم التمييز او التاكيد بالنظر
 الى البطلان في مفهوم التقريب فلا رجحان له على المعنى اللغوي بل الظن على تقدير العطفية على التمييز
 ايضا المعنى اللغوي كونه متبادرا بلا مانع وايضا التقريب بالمعنى الاصطلاحي فينبغي ان يكون في هذا
 الكتاب للمناقاة الاختصار المطر وهذا وادعى الثاني رويانه ايضا انتهى وفيه نظر اما في الاول فلان

فمن القدرة على الملازمة كاذبة صحت اضافتها اليه وقوله وفيه ان الاعتقاد انه تفصيله المقام ان النفا
 بغير المضاهي اليه ليتحقق الاضافة بينهما فاما ان يكون بينهما تباين كلي والافضل الى طرف واحد
 واما ان يكون بينهما عدم وخصوص مطلقا او عموم وخصوص من وجه ولم يكن المضاهي اليه اصلا
 له او عدم وخصوص من وجه ويكون المضاهي اليه اصلا له او يكون بينهما تباين كلي ويكون المضاهي
 اليه طرفا له وعلى الاول والثاني والثالث فالاضافة لامية وعلى الرابع بيانية وعلى الخامس ظرفية لكن
 يقع احتمال ان يكون بينهما مساواة كالان في الضاحك فيلنظره ووجه كون الاعتقاد انهم مطلقا
 من الاسلام لان الاعتقاد بمنع الادعاء والتعديدي سواد كان بما جابه النعم عم اولاد الاسلام
 متصديق بما جابه النعم عم وهذا اعتراض ووجه الملازمة الاولى واجبة عنه بعضهم بانهم على من
 لم يشترط الاضافة البينية العموم والخصوص من وجه بل ذهب الى ان اضافة الامر هو ان كان مطلقا
 او من وجه لا الاخص كذلك بيانية مع انه لا يريد على الثالث الاعتراض المنع عن الشبهة واجبة
 عند الاستاذ الدلالة ايضا بان الاعتقاد وان كان اعم مطلقا من الاسلام بحسب المقدم لكن بينهما
 عموم وخصوص من وجه بحسب الاطلاق والاستعمال فان العقائد تطلق على العقيدة والاسلام
 على الاقرار لكن لا حاجة الى التزام اطلاق العقائد على العقيدة او كلف في البيان اطلاق الاسلام
 على الاقرار وما اعتبره المحقق في الجواز من كون المضاهي اليه مبنيا للمضاهي هو السمي بالبيانية للفتنة
 ثم الظاهر قوله انه قال الاستاذ الدلالة نقض العبارة باختصاصها بالجواز المرسل مع خلاف
 مراد الثالث بقرينة الجواز الحذف فيلنقض العبارة بالاختصاص والظن في العبارة اما استلزام
 الصلة اعني قوله بالاسلام او تباينها بان يقول بعقائد الاسلام وعلى كلا التقديرين يشتمل الجواز
 المرسل والحذف انتهى ووجه الاختصاص ان التباين بين الالهي والاستقلال في الارادة والبيانية كما
 اشار اليه بقوله بالاستقلال فيكون المعنى ويمكن ان يراد بلفظ الاسلام فقط بذكر الاسلام و
 ارادة الاله لا اهل فالاختصاص ظاهر ويمكن ان يكون نقضا للتفصيل المستفاد من الثالث راجع ويحذر ان
 ارادة اهل الاسلام اما ارادة على طريق الجواز المرسل ولما ارادة على طريق الجواز الحذف بانه يقيم
 الشئ الى نفسه والى غيره **وقد** ويمكن توجيهه انه قال الاستاذ الدلالة منع للاختصاص مستندا بان
 المراد والمخيلة اعني ان يكون على ثلثة ارادة اهل من الاسلام فيكون بجواز مرسل او شرطا
 في هذه الارادة لان ارادة معنى اهل الاسلام تنوقف على لفظ الاسلام كما تنوقف على لفظ العقائد
 وان لم تنوقف على نفس الاله على لفظ الاسلام لجواز ان يتحقق معنى الاله في غيره ولكن هذا الجواز

وفيها اعني من الطائفة وعموم
 انضابط بخلاف الاسلام مكة

كذلك الى الشريعة في اضافة
 ووجه الاستدلال

اشي العقائد والاسلام مكة

لانه لا ارادة بعقائد الاسلام اعني ان
 يكون من ذلك اسلام ووجه اوجه
 فلا يراد ما قيل من ان عقائده تخص
 بالبيان الحذف كما ان عبارة الثالث راجع
 مخصوصة بالبيان المرسل فالثاني لا
 مشترك منه

وبما لا ينفك عن اعتراض الجواز في وجه
 واما ان المخيلة مقابل الاستقلال
 خاصة وليس كذلك ونفي الاستقلال
 انما هو بارادة لا بنفسه مكة

الجواز وان دفع النقص بالعبارة لكن لا بد من رجحان العبارة على عبارة الثالث لانها محمولة على
 الظن ثم قال ويمكن ان يجاب باننا لا نعني الاختصاص لجواز ان يكون قوله او الجواز الحذف معطوفا على قوله
 ان يراد في يرفع النقص والرجحان وفيه ان الرجحان لا يرفع لان هذا الجواز يحمل عبارة الثالث راجع
 على خلاف الظن لان الظن انه ان يكون الجواز الحذف معطوفا على قوله الجواز المرسل كما لا يخفى واعتراض
 على قوله ارادة معنى اهل الاسلام بان الظن ترك لفظ المعنى لان الالادة الواقعة في كلام الشاه من
 ان يكون متعلق بلفظ الاله كما في الجواز الحذف وبعبارة كما في الجواز المرسل انتهى ويمكن ان يقال الالادة
 اعم من ان تكون بالذات او بالواسطة واردة معنى الاله بالذات في الجواز المرسل واردة بالواسطة او بالواسطة
 ارادة النقص المعنى لفظ الاله من حيث انه مضاهي في الجواز الحذف واعلم ان هذا التوجيه
 للجواز الجواز في نفسه فيكون في صدر لانه في الاستاذ الجواز يكون للاسلام مفقولا **وقد** ويشترط
 امر القيس اه قد وقع في عبارة بعض الافاضل الاربع يوم في من البيض صالح ولا سيما يوم بركة
 جليل فيكون الرواية فيه مختلفة رب للتكثير والبيض من النجس والواو اعتراضية ولا ينافي كونها
 من كلامه في شأنه فليل عاطف وقيل رواية وصالح صفة يوم ودرج جليل موضع من مواضع البادية
 وفي رواية اخرى في التسمية كل خطا كلف من قيل الاتفاق عند الكاه ولا التفات عند الجهد
 بل من قيل النبي صلى الله عليه واله في قوله ليلتك قال الاستاذ الدلالة الظن من هذه العبارة التناقض على ان
 الرواية على الاوجه الثلاثة هي لانه ان الرواية على الاوجه الثلاثة كيف وقد يشترط الوجهين في
 هذا البيت انتهى ويحتمل ان يكون لفظه شبيها او معارضة تقديرية لكن هذا الاعتراض لا يقابل بالشك
 لان الرواية على الوجهين لا ينافي في الرواية على الاوجه الا ان يقصد في رواية الضم في المحص على الوجهين
 لكن ليس فيه ما يدل على الوجه الا ان يقال المحص يستفاد بطريق الزوق وهو السمع بالمحس الذوق
 او السكوت في مقام البيان بعبارة المحص ويترفع ما يقال ان الضم لم يتوض للنسب والعدم
 في حتم ما بين عدم التوض والتوض للمعنى لكن نقل عن اكثر كتب الفقه رواية الاوجه الثلاثة قوله
 ويؤيده اي يؤيد الاختصاص فيهما وانما قال يؤيد لانه لا يلزم موافقة رسم الخط ما عداه للاعتناء
 واعتراض عليه ايضا بانه ايضا بان لا اعتبار لرسم الخط كما قال الجاني في قوله ابن الحاجب الكلمة
 الخط وضع المعنى مفود بالجواز انه صفة معنى او بالرفع على انه صفة لفظ واما نصبه وان لم ير
 رسم الخط فعلى انه حال من المستكنة وضع او من المعنى على ان صورة الكتابة ليست لها صورة معية
 وبانه لا يمكن ان يكتب صورة تصلح للاوجه الثلاثة ويمكن ان يرفع بان الاصل موافقة الرسم للفظ

وكيف قد بان الاستاذ الجواز في داخل قوله
 لا ينفك عن الاعتراض فيكون تلك الالادة في حتمها بالذات
 الاستاذ الجواز في حتم

اشي عقائده والاسلام مكة
 اشي عقائده والاسلام مكة

لانه لا ينفك عن الاعتراض في حتمها بالذات
 لان رسم الخط والاسلام مكة

والاعراض فيكون هذا القول في التاكيد وبأن صورة الكتابة لما نزلت من الصورة بحيث يتبين الصورة عن
 الصورة في الحزن في نفسها وفي الدلالة على اللفاظ المخصوصة والاشارة المخصوصة فخصصنا ويمكن
 ان يكتب صورة تصليح للاوجه الثلاثة مثلا ان يكتب يوم ولا شك في الاسكان بل في الوقوع الا ان يراد
 بالامكان الوقوع فليقل **قول** ذكر في الشبهة النقطة انه نقل الى شية التكونه نقل بمفهومها واصلها
 لا باعتبارها لان عبارة هذا القول هي ان يكون العلم بعينه ان النطق الذي هو عبارة عن
 مجموع السائل المخصوصة يعلم كل يعلم القسم باحد معانيه ولا عكس فالقسم الاول بكل واحد من معانيه
 اخص من النطق والنطق اعم منه فثبت الشرح العمومي بالشكل الظاهر في استعمل اللفظ والوضوح
 للثاني الاول ونقل بعضهم عن اسناده عبد الله بن زيد ان اسناده هذه الشبهة الى الحق والرواية
 لا اصل له وقوله غير المعنى الثالث ليس من الشبهة بل من التمسك على الاعتراض بين الشبهة المحققة
 وقوله بناء على الاستشارة قال الاستاذ الوالد درجة الاعتراض بيان صحة ان يراد بقوله باحد معانيه
 غير المعنى الثالث بناء على سياق كلام الشرح وان يراد بكل واحد من المعاني من غير اشتراط بناء على
 عنوان قوله وعلى التفسير في الشرح وظاهر عبارة الشبهة الى شية قال بعض الافاضل وقوله غير المعنى الثالث
 في عدم مشروط او لا فلان قوله الفاضل في اصل الشبهة وعلى التفسير وكذا في الشبهة النقطة
 كلها يعلم القسم الاول وتفريعه بقوله فالقسم الاول بكل واحد من معانيه صريح في الشرح لجميع
 المعاني واما ثانيا فلان لو سلم زيادة ذلك على الكلام لا يتم جواب هذا التمسك بتعليم التوجيه بجميع المعاني
 على ما سياتي ويمكن دفع الاول بانه يكون ان يخصص كلامه في اصل الشبهة وفي الشبهة النقطة
 بسياق كلامه كما قال في الخارج به ودفع الثاني بحمل الكلام منها على المعنى في القسم في التوجيه الاول
 بحسب الوجود والعدم في المعنى الثالث بحسب الصدق كذا تكلف وتفسير **قول** فقيده نظر قال الاستاذ
 الوالد هذا السؤال منع للملازمة في كل ما يعلم ان لا يتم استسلام العلم بالقسم الاول للعلم بالنطق لان
 النطق عبارة عن مجموع السائل كما صرح به في الشرح والى شية فلا يلزم من العلم بالقسم الاول
 على احد المعاني العلم بالنطق سواء كان على تقديرية جزئية المعنى الثالث او لا فلا يوجد العلم باعتبار
 التحقق العلمي وهو مراد الشبهة الى شية لانها لم تعرض فيها على تقدير كون المعنى الثالث جزء
 من النطق للتوجيه الا في العلم بالاعتبار الاخر فيعلم منه ان التوجيه بهذا الاستسلام العلم بالتقدير
 لا غير واعترض على قوله وكان القسم الاول بانه يشيران لجزئية القسم الاول بالمعنى الثالث مدخلا
 في عدم كون العلم بالقسم الاول مبني من معانيه مستلما للعلم بالنطق وليس كذلك بل مثا ذلك

في الشبهة في الوقوع على

كلما اشترط في المعنى الا انه قد وقع به
 قوله الوجود في الثاني وقوله في بعض الشبهة
 بعد قوله باحد معانيه غير المعنى الثالث
 وهو مستقيم لما ذكرناه

اما عند الاستسلام بالنظر الى المعنى الثالث
 للقسم الاول فلان المعاني فيكون من النطق
 ان كان المراد فيه المقصود بالذات ولا
 يلزم من العلم بالجزء العلم بالكل فاذا
 لم يكن بينهما استسلام علمي فلا يكون بين
 القسم الاول شية من المعاني غير بين
 النطق استسلام على طريق الاول

ذلك ليس الا كونه عبارة عن جميع السائل لكن في بعض الشبهة وان كان بالوصول وايضا ان ذكره
 بيان للواقع على تقدير كون النطق بمجموع السائل لا مدخلية ويمكن دفع النظر بان تلك التسمية اتفاقية
 لان ودية مدار العلم باعتبار التحقق التسمية الكلية سواء كانت تسمية اتفاقية وليست كلام الشرح
 ما يشيرونه تسمية كما تمثله لكن يراد عليه مثل النطق المذكور **قول** الا ان يقال قال الاستاذ الوالد اصل
 الجواب اشبه المنة بان المراد بالافاقية بهذا الاعتبار توجيه مجازي مشترك بين جميع المعاني والمراد بمجازية
 التوجيه ان يلاحظ المعنى الثالث مقدم الشبهة في جميع المعاني من حيث الدلالة عليها ومن حيث
 المقارنة اليه مع ان هذا التوجيه مبني على كون النطق اسما لمفهوم كلي فليعلم من العلم بالقسم الاول
 العلم بالنطق انتهى وقوله من ظاهر عبارة الشبهة الى شية المراد من الشبهة اعم من ان يكون في اصل الشبهة
 وهي قوله وعلى التفسير وان يكون في شية اصل الشبهة وهي قوله فالقسم الاول بكل واحد من
 معانيه وقوله كلي يعلم القسم الاول كما سبق فالقصر قصور وقوله وان كان في بعضها علمه لا دخل
 له في الجواب لان مدارة اشتراك التوجيه المجازي وكون النطق اسما لمفهوم كلي ولكن هذا القول
 ان لم يكن له دخل في الجواب فلا يخلو عن الاشارة الى امكان الجواب بان هذا القول في بعضها باعتبار
 المحقق في نفس الامر وبعضها باعتبار الجواب كما يشهد عليه قوله فيما سياتي اما بحسب الوجود
 فالقصر على العلم بحسب الصدق في حضور وامكان هذا الجواب ايضا مبني على كون النطق اسما لمفهوم
 كلي وقيل على قوله لكنه مبني الاول على كونه كذا كذا وجعل منه صفة لجزء المبدأ او في بعض المبدأ
 عدم مدخلية في الجواب مع انه المدخل ويمكن ان يقال ان ايراد ذلك لدفع تمامية الجواب مع قطع
 النظر عن البناء مع ان المدخلية لا تخص فيما ذكر كما عرفت وقوله وكون النظر فيه انه له دخل في تمامية
 الجواب كما هو معطوف على قوله ان تمامية الشرح وقوله الوجهة فيه اشارة الى ان اسناد التسمية في قوله
 فيكون من حركات المجازي والمراد تقصير نفسها بشرط الاشارة الى العاصمة للذهن عن الخطأ
 في الفرق المقصود من العلم بقوله ويراد عليه ان القسم الاول ليس المعاني المخصوصة مطلقا بل
 المعاني من حيث انها مدلولات اللفاظ المخصوصة كما سبق من كلام السيد في قوله ويؤيد هذا
 التوجيه انه قال الاستاذ الوالد في الجواب بقوله الا ان يقال انه وهذا التوجيه مبني في جميع اجزاء
 الجواب اما وجه التأييد في اشتراك التوجيه المجازي بين جميع المعاني لان قوله اما بحسب الوجود
 فيما عدا المعنى الثالث او بحسب الصدق وهذا فيه بقوله للشرح العمومي يدل على ان التوجيه المجازي
 باعتبار العلم مشاعرا على المعاني السبعة وان لم يدل على ان هذا العلم باعتبار التحقق العلمي ولما

كلما ان يلزم من العلم بالنطق ان كان
 النطق ذاتيا للعلم الثالث والفقير
 مستبعدا بالكلية والاراد بها وكلامها غريبة

ان كان المراد من الوجود التحقق في
 نفس الامر

والنظر ان مدار الجواب وانما ذكر قوله ان
 الشرح العمومي للبيان والاشارة في التوجيه
 الاول لا مدخلية في الجواب وكذا قوله وكذا

النظرية في كل ما
 بل القاصم الجواب الفاضل

وقوله لا يلزم من العلم بالجزء العلم بالكل فاذا
 لم يكن بينهما استسلام علمي فلا يكون بين
 القسم الاول شية من المعاني غير بين
 النطق استسلام على طريق الاول

ويؤيد سيج
 النظر عن الفقيه فلما قال

الوجه كون الموم في البعض باعتبار اخر ايضا فظهر لان العلم المستفاد مما وجد في كثير من النسخ
 باعتبار التحقق في البعض باعتبار الجمل في البعض وهو ما يرد للعدم باعتبار التحقق العلمي ولما وجد
 التأييد على كون النطق اسما للمفهوم كإضافة على سائر القسم الاول وغيره فلا بد ان يكون اسما للمفهوم
 كما بل الكل لما حكم بالعدم كجيب الصدق في هذه النسخ بالنسبة الى المعنى الثالث ضرورة ان نفاير الكل
 للجزء كجيب الجمل ثابت ولما التأييد في كون الظرفية من قبيل كون الجزء في الكل فوجب ان يكون ما
 يوجد في النسخ لما وقع قبل التوجيه بان المعنى الثالث من قبيل كون الجزء في الكل ولا يدخل لهذا
 التوجيه بيان لعدم فهم منه ان كون الظرفية من قبيل كون الجزء في الكل فوجب آخر انتهى وهذا
 تفصيل حسن لم يرد على هذا التفصيل احد وانما قال وبؤيده بناء على ان ما وجد في النسخ كقوله
 لبيان ان ينظم من التي رجع قبل الظان المراد من الوجود العلمي ليطابق ما في النسخ ويحتمل ان يكون
 بمعنى التحقق في نفس الامر وهذا الظن من مقابل قوله وكجب الضمني وايضا يحتمل ان يكون المراد
 الوجود مطلقا في شيئا او خارجا **قوله** لكن ياب عنه انه قال لا استاذ الوالد انظر انه معارضة للمقتر
 التي هي كون النطق اسما للمفهوم كإضافة المئوية بما يوجد في النسخ ومعارضة ان النطق لا يرد
 المفهوم الكل والامكان في النسخ النطق الذي هو عبارة عن مجموع السائل المخصوصة انتهى و
 يحتمل ان يكون نقضا اجماليا للذليل ويحتمل ان يكون نقضا لثبوت المقتر وقوله فلا بد انه منع كونه
 الملازمة ان كان استه لا ابطال للسند ان منافع السند لا يرد مجموع السائل العينية بالتعيين
 النوع في الاستاذ الوالد المراد من لفظ المجموع ما فوق الواحد وان لا يندفع الزور لان جميع
 السائل العينية بالتعيين النوعي لا شك انها الكل لا الكل انتهى ويحتمل ان يكون المراد ما فوق الاثنين
 قبل اشر الش الى الذين اعني كونه كم النطق من اعلام الاجناس وكونه من اعلام الاشياء
 لان التوجيه الاول منه على الاول والثاني منه على الثاني ولا يخفى ما فيه وقوله في الجمل في الاول اما
 متعلق بالعصمة ان عاصمة في الجمل لان العصمة مشروطة بالارادة لا مطلقا وقد تقع فتقع العصمة
 وقد لا تقع فلا تقع واما متعلق بالاقرار ان بعض الافكار وهو الافكار النظرية مادة وضوءة
 لا الافكار البديهية مادة وضوءة اذ لا تحتاج الى العلم ويحتمل ان يكون متعلقا بالنطق في الخطأ
 في الجمل لانه لا يجوز ان نفس التصور يتبدل في الحكم وكذا الى ان الثاني في الاتمالين وقوله وفيه بعد لا يخفى
 ابطال للسند المذكور او منع المقتر المذكور على تقدير كون الجواب بطريق النع او الاستدلال لوجه
 البعد ظاهرا من قوله مجموع السائل مع انه لا يطلق النطق على هذا المعنى في العرف وقوله في الخلق

وقد ايضا يجوز ان يكون النطق
 كما تقدم كما لا يكون الا في النسخ
 كجيب النطق وجواب يطلق كلها يكون
 على سائر واحد صحيح

ويحتمل ان يكون المراد بالمجموع المقدر
 المقدر من الجميع كما اعتد في العلم ببعض
 ان رتبة كل

في الموم النسخ في الكل ملا
 انتهى فيكون في الجزء في الكل في الثالث
 ملا

وايضا لو كان النطق عبارة عن الكل
 لكان العلم ببعض السائل مثل ثلثة
 سائل منطقيا ويتحقق النطق في ذات
 ملا

المقام انه علاقة متلينة اس لم يكن النطق اسما للكل ولكن كلام الش سكت عما يقتضيه الفاضل
 مع كون النطق اسما للكل احتمالا ضعيفا في مشهور واعتد على بان النطق هو مطلق الشمول
 المصحح للثبوت بالشمول الظاهر سواء كان قويا مشهورا او لا كما حدث ان التوجيه على ان لا يقتضيه الفاضل
 الشرح لا يرد عليه فقد اعترف مشهور غير مقيد انتهى وايضا كون النطق اسما للمفهوم كإضافة في النسخ
 حيث قالوا النطق اللفظي قانونية تعميم لغاتها والآلة القانونية مفهوما كإضافة في البعض والكل
 واجاب الاستاذ الوالد عن العلاقة الاولى بان التوجيه الاول بينه ايضا على قوله بناء على ان النطق انه
 على تقدير جمل هذه العبارة على معنى يصح بنا كل واحد من التوجيهين عليه كما في الجواب بقوله فلا
 انه قال بعضها ان رجع في تفصيل المقام ان القسم الاول عبارة عن احد السبعة والنطق عبارة
 عن احد الخمسة لثبوت الكل او العلم بجميع السائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس السائل
 جميعا او نفسه القدر المعتد به منها فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة منه وثلاثة احتمالا لا يرد
 في بعضها البيان وفي بعضها التعميم والحصول فيهما وجه العقل السليم من حيث انتهى لثبوت الملكة
 اما استصحابه او استنباطه ويطلق على البادس والسائل والموضوعات فيكون الاحتمال السبعة
 فيكون الاحتمال لا يصلح في سبعة واربعين فافهم **قوله** وبعد الثاني والتمسك بتفصيله في علم خلاف
 القياس لان قياس التخصيص ان يصح اول المصنف وهذا باق على الفرض الاصلية وعوض عن فهم اول
 زيادة الالف في آخره قال الاستاذ الوالد كما لا يتم الجواب عن الاستاذ الوالد على التوجيه الاول يرد
 الاعتراض على التوجيه الثاني استعمل على التوجيهين اللذين احدهما ظرفية الكل للجزء بناء على ان القسم
 الاول بالعلم الثاني بالشمول من النطق على تقدير كونه عبارة عن مجموع السائل وثانيهما ظرفية الكل للجزء
 بناء على ان القسم الاول بالعلم الثالث جزئ للنطق على تقدير كونه النطق اسما للمفهوم كإضافة
 به في بعض النسخ وهذا الاعتراض ظاهر معارضة على ما تبين الظرفية انتهى وقوله التي هي مدلولها
 مجموع الالفاظ بظهر هذا التقييد من كلام السيد سابقا حيث قال واما عبارة عن المعاني المخصوصة
 من حيث انها مدلولها للالفاظ والعبارة وقوله كالمقدمة وكالديباجة والثالثة ومباحث الالفاظ
 والعبارة وقوله كالمقدمة وكالديباجة والثالثة ومباحث الالفاظ على قوله وكالتعريف والتفصيلات
 والادلة المذكورة في القسم الاول في التمثيل بها مناسب فلا يرد ما قيل من تركيب التمثيل مناسب فان الفارج
 من غير ما قيل ايضا انه لو جعل العلم عبارة عن السائل فقط كما هو التحقيق فان الحق ان اجاب العلم
 انما هو السائل وعد البادس والموضوعات منها ما سمحة فظهر انه مشتمل على البادس التصديرية والتعريفية

وبناء على ان رتبة واحدة عن طريق
 بجهة واحدة رتبة علمية في ذاتها احوال
 العلمات القدرية والنقدية وكذا
 التوجيهية واحدة عن طريق الالفاظ في ذاتها
 كجيب الملا

ام المنة الصغرى والكبرى في العلم
 ام التي كانت في كتب وكذا التوجيه الملا

الى رتبة عن الفن وليس منقصة في المقدمة واما الوجه من فلكلله وج وقوله فلا وجه
من التوجيهين وما قبل كما لا وجه لشي من التوجيهين لا وجه للتوجيه الجازم فيما عداه اذ كل
منها مشترك على ما هو خارج عن الفن كدوال المقدمة فغير صحيح كما لا يخفى على من له فطنت وقوله
المذكورين في المعنى الثالث وجه انهما مشتركان اما باعتبار السمتين ولما باعتبار الذكر الصريح و
الضمني وقوله اللهم الا ان يله آه منع كونه القسم الاول بالمعنى الثالث مدلول لا يجوز الا لفظ
المذكورة يستلزم ان يله من المقصود بالذات فيكون جوبا عن الاعتراض على تقديم الشقين و
قوله والا وجه آه في التوجيه الثاني ان يقر بكذا وهو وان كان متجها بالمعنى عن الاعتراض الاول
على التوجيه الثاني باعتبار الشق الثاني بالمال كشي متفان بالاعتراض فلا يكون هذا الجواب
ما ذكره الثالث وجه على كلا الشقين بل على الشق الاول لما ان يبين التقريبات المتعدية بالمال لا
في انهما من معاني في وعلى ان الظرفية الكل الجزاء ايضا من معاني في كلا يكون ما في التوجيه اوجه
وفي بعض النسخ او يجعل من قبيل كون الموضوع في الحقيقة كقولهم زيد في الحبس والاحتمال
في تحصيل النطق على تقدير كون النطق اسم المقصود كإصداق على التصديق بها فاعرف فكل من
واعترض عليه بان الجواب بالهم يشوب ضعف وهو تصديق ضعیف في رتبة المقصود بالذات في
مثلا امر قد كفت شدة من تحمل مؤنة وايضا ان اخذ النطق مفهوما كلياً واخذ المعنى الثالث
جزئياً كلاً للنطق فاسد في المعنى الثالث المعاني مع حشية التفسير بالالفاظ وحشية دلالتها
عليها كما دل قولهم المعنى ما يستفاد من اللفظ ونحو لا يصير جزئياً للنطق من تصحيح كلامه وايضا
لان قوله كونهما من معاني في مذهبنا بغير ما قبل المقرب ان استعمالها فيها جاز ويمكن دفع الاول
بان ارادة المقصود بالذات منه هي وان كان مشهورا فيكون الجواب البني عليه صحيحا على ان
منوعة ودفع الثاني ايضا بان المسائل على هذا التقييم جزئية لان حاصلها ليس بالذات كدوال التبع
هي القسم الاول المذكور عليها بالالفاظ المخصوصة تصديق عليها النطق اسم المقصود الكل المتناهي
عليها وعليها ودفع الثالث بما لا يخفى وجهه كونه معارضا بجان آه قال بعض المحققين
المقدمة اما منقولة من مقدمة الجسدية واستعارة منها ويمكن ان يكون كل منهما منقولة من قول
وانت سلم ما عرف في لفظ الحقيقة من وجهين فمن ثلث احتمالاتها وظاهر كلامهم ان المعنى في الفا
يشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجامعة التي تقدم الجسدية من قدم بمعنى تقدم وقدم سخر الاول كل
مشترق فقبل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام العرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى

مقدمة تفرق
مقدمة جازمة

بمعنى ومنه مقدمة الجسدية ومقدمة الكتاب بالكلية انتهى وهذا تعليل لقوله لم يلتفت فلو كان الفصحى
راجح على الكسبية جهتها لكان الفصحى اول من الكتب مطلقا فلا يكون معارضا له ويكون التقديم على
الكتب سببا للثالث راجح واجبة عند الاستدلال بالان الكسبية مشهورة ولم يقع في اللطيف وقدم
اللفظ لان التعارض بين الحقيقيين لكن قوله بان جعل مشتق من التقديم بمعنى التقديم يشوذا
من الاحتمال الثالث وكون التقديم بمعنى التقديم تكلفا لفظيا ظ لان التقديم بمعنى مجازي للتقديم
وكونه اعتبار تقديم الامور المذكورة لنفسها تكلفا معنويا لان الاصل ان يكون معنى الفاعل نوعا
منه المفعول ذاتا فلا يعتبر هذا الترتيب ان يكون الامور المذكورة مقدمة ومقدمة وهو خلاف الاصل
والواقع وكونه اعتبار تقديم مقدم من العلم والكتاب من يعرفها على من لا يعرفها تكلفا معنويا
لما انه يحتاج الى ملاحظة المفعول من التي راجح بلا وكلمة وبكلمة واعتبر من عليه بان حق العبارة
وتقديم مقدمة العلم من يتصرف بها على من لا يتصرف بها وتقدم مقدمة الكتاب من يعرفها على من
لا يعرفها لان مقدمة العلم هي الادراكات ويمكن دفعه بان معنى على تقدير كونه مقدمة العلم هي
الدركا وان كان خلاف ما قرره الشرا بان من قبيل التعليل في المعرفة ويمكن ان يعتبر التقديم
بين الادراكات والدركا في انه اذا كان مقدمة العلم عبارة عن الادراكات فالادراكات تقدم الدركا
على نفسها وان كانت عبارة عن الدركا فالدركا تقدم ادراكات العلم في العلم وقس عليها
مقدمة الكتاب فان الالفاظ المخصوصة تقدم معانيها على نفسها وتقدم ادراكات العلم في العلم
وقوله كان اراد آه قيل من راجع كلام السيد الشريف استنبط منه ان في كلامه ثلث ايراد للمص
الاول انه قرأ شرح التسمية انا الامور الثلاثة ليست مقدمة العلم وجعلها في الطول مقدمة
العلم الثاني انه نفى توقف الشرع عليها واشتبها في الثالث انه لم يسم من كلامه المخصوصة المقدمة
عنده في مقدمة الكتاب فاحتاج الى تكلف في الظرفية انتهى وقيل من المهور الذين اشتبه في ايراده
على المص امر ان احدهما ان نفى شرح الرسالة كونه الامور الثلاثة مقدمة العلم وجعلها في الطول
مقدمة له والثاني ان يلزم ان لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب انتهى ومن نظره في كلامه فظهر الايراد
على المص من اربعة الثلثة المذكورة سابقا والاحتياج الى التكلف في كلام المقدمة في حد العلم
وغاية وموضوعه لان هذه الامور على مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت
مقدمة العلم فقط والمصنف الاحتياج الى التكلف حيث قال في الطول ولعدم في البعض
بينهما اشكال عليه امر ان احتاج في التفصيل الى التكلف احد هما بيان توقف العلم على ما ذكر في

المقدمة والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
 زعمنا انه ان هذا عين المقدمة لكن هذا الامر لا يندرج في الثالث حيث ان ريقوله فاحتاج الى تكلف
 وقال بعض المحققين نقلنا عن بعض الافاضل التمسك على رأي القدم فانهم جعلوا المقدمة العلم
 بالنسبة المذكور ولذلك جعل منه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونقده
 عليها واما ما رايه فليس مقدمة العلم لا التصديق بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولذا طعن الشيخ فيه
 بلزوم ما هو عليه وهو الاحتياج الى التكلف ولم يطعن بلزم التناقض بين كلاميه كما توهم البعض
 واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب فانما هو بالنظر في قولهم المقدمة كما ذكره والا
 فلا وجه لمخ كون التصديق بوجه ما والتصديق بفائدة ما مقدمة العلم عنده بمعنى ما يثبت على
 الشروع مطلقا **قوله** ما يتركه الظاهر عبارة عن الالفاظ كما في الطول حيث قال طائفة من الحكماء
 قدمت امام الحق لا رتبة له بها لكن يلزم في قوله لا رتبة له اي بمعنى انه اذا المقاصد انما
 ترتبط بعنايتها لا بنظر الالفاظ ويحتمل ان يكون عبارة عن المعاني والكلام المذكور في الطول
 الكلام المعقول وقوله ومن هنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير الضاف اي دوان
 امور ثلاثة او بطلاق ما هو في اللفظ على المعنى مجازا او بطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق
 الامور المذكورة واراد دوالها وفي بعض النسخ ومن هنا الامور الثلاثة واختار الشيخ رحمه الله
 ما عبارة عن الالفاظ فمقدمة الكتاب هي الالفاظ قال بعض النسخ رغبين في الماد من المقدمة هي
 الالفاظ الخصوصية ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعلم بالمقدمة ان كان الكتاب عبارة
 عن المعاني وتجوزنا لاحتمال لا الاخر في الكتاب يستدعي جوازها المقدمة لكن القدم لم يميز واسم
 الالفاظ والمعاني هذا الباب **قوله** فحين كلامه تناقض هذا التفرع وان لم يصح في كلام السيد
 انه لما وقع الخصم المقدمة في مقدمة الكتاب لم يثبت ان هذه الامور الثلاثة من مقدمة العلم بل انه
 جعلها من مقدمة العلم في الطول فبينما ترفع كما قال الاستاذ **قوله** واصله الرفع اه قال
 الوالد يستفاد منه ان عرض الشيخ جرد في اعتراض السيد بالتناقض بين كلاميه بحمل كل من
 العبارةتين على معنى بناء على التامح وليس كذلك لعدم الترتيب دفع كل ما يرد على كتبنا الصبر في
 منه دفع السؤال الوارد على الشيخ في هذا المقام بدفع سؤال السيد على الصبر لانه لما استفيد من
 كلام الشيخ ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ومقدمة العلم عبارة عن ادراك الامور الثلاثة
 ونفس الامور الثلاثة التي هي المعاني ليست من المقدمتين والى ان الصبر جعلها في شرح الشبهة

فيلزم في شرح الشبهة

اي بيان الحد وبيان الغاية وبيان الموضوع
 اذ الصبر فيه ولا يحمل ان رغب البيان
 بعد البيان مثلا

اي الحرية والغاية والموضوعية

فحين تأمل منه

من مقدمة الكتاب في الطول من مقدمة العلم بناء على ما قرره السيد في اثبات التناقض ثم اذا دفع
 السؤال الوارد على الصبر بالتناقض بين المجعولين مستندا بتجرب المراد اليه على التامح اندفع السؤال
 الوارد عليه انتهى ويحتمل ان يكون السؤال على كونه مقدمة الكتاب هي الالفاظ بناء على ان مقدمة
 الكتاب هي الامور الثلاثة عنده كما قال في شرح الشبهة ولذا اعترض عليه السيد بلزوم التناقض
 ويحتمل ان يكون السؤال على كونه مقدمة العلم هي الادراك بناء على ان مقدمة العلم عنده هي الامور
 الثلاثة كما في الطول ولذا اعترض عليه بالتناقض وقوله وان كانت موهبة وجه الابهام ان قال في شرح
 الشبهة ومن هنا امور ثلاثة كما نقل الشيخ وقد عرفت النسخة الاخرى في هذه الامور ثلاثة فلا
 ايهام وقوله لكن بتفسير مقدمة الكتاب اه لان الظن المذكور في الالفاظ وايضا على هذا فذكره
 في الطول وقد عرفت ما يتعلق به وقوله معرفة الحد والغاية والموضوع ذكر المعرفة وان كان المذكور
 في الطول نفس الامور الثلاثة كما زعم الشيخ بناء على ان الواقع في الطول في الامر انما هو المعرفة
 وان كان مخالفا لزم وجه الاستاذ الوالد بان ذكرها بناء على ما حمل الشيخ عبارة المصنف في
 انتهى لكن يرد على هذا الجواب ان يكون نفس الامور الثلاثة واسطة بين المقدمتين وقوله ومن هنا الجواب
 ما هو في قوله قيل عليه هذا من بعض النسخ فان الافتراض لان جواز تناقض الرأيين وهذا الامر لا
 لا يفيد في المقام شيئا وقوله وهو ضعيف اه قال الاستاذ الوالد يقع هذا الجواب على ما كان في
 اصلا وانما يحسم مادة الاشكال ان كان الاشتراض مبنيا على انه جعل في شرح الرسالة مقدمة الكتاب
 ما جعل في الطول مقدمة العلم فعليه كما يستفاد من تقريره وليس نصا فيه لانه يمكن ان يبين على ان
 معرفة هذه الامور ليست من مقدمة العلم وذكره الصلوة ان معرفة هذه الامور مقدمة العلم في
 مقام التحقيق وتفسير في شرح الرسالة في مقام تبيين كلام القدم فبينهما تناقض ولم يقل في مسلك
 في مقام تبيين الجواب ويمكن تأييد الجواب ويمكن ان يبين هذا الاعتراض على هذا من الامور فيكون
 السؤال بالتناقض ثنتين فضعف هذا الجواب لعدم كونه حاسما لمجموع السؤالين وان كان لا حاسما
 وقد عرفت ما يتعلق به قال بعض الافاضل جواز الشيخ في دفع السؤالين المذكورين سابقا اعني
 اثبات المقدمة لها في الطول ونق المقدمة عنها في شرح الشبهة وان لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب
 ولم يلزم دفع سؤال السيد على الصبر من آخره انتهى ويدفع جواب الشيخ ان ايضا ان يلزم ان يكون
 مقدمة الكتاب التي هي جزء من الكتاب على الافتعالين بل على الاحتمال السبعة منحصرة في الالفاظ
 مع انه لا حاجة الى التزام كون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ اذ على تقرير كونها عبارة عن

ولانه في قوله في الطول فيكون مقدمة العلم
 كما هو الظن من سقوط النسخة كلامه سابقا حيث
 يقول بان جعله في الاول وان ريقوله في
 نقول في شرح الشبهة
 وفيه ان جواب الشيخ رافع للتناقض كما لا يخفى
 على من اراد ان التناقض تأمل مثلا

للعلم في الثلاثة او الادراكات ينفذ الاشكال بان يقال ما جعلها مقدمة الكتاب في شرح الرسالة وما جعلها مقدمة العلم في المطول تلك الحاشية والادراكات بناء على ان التوقف المأخوذ في تعريفها قد جعلها في شرح الرسالة بجملة الاخص انه لو لم يكن الشروع في العلم بهذا المعنى لنعى عنها التوقف وجعلها مقدمة الكتاب والتوقف المأخوذ في تعريف المقدمة في المطول بمعنى الاسم اعني الصحيح ليدخلها في او بجملة التوقف العادي وبهذين المعنيين اثبت التوقف عليها وجعلها مقدمة العلم او الادراك بالتوقف عليه الشروع في المطول التصديق بما هو والتصديق بما ذكره معرفة الحاشية والادراك الموضوع على ملاق القدم كسحب الاشياء اليه ولما جعل التوقف الشب الامور الثلاثة على توقف الشروع على وجه البصيرة والتوقف النفع عنها في شرح الرسالة التوقف في اصل الشروع في غير موضع الصل لان رد ارادة توقف الشروع على وجه البصيرة بان البصيرة على صيغة فاعلم فلا ينحصر في الثلاثة لكن الجواب بجعل التوقف على العادس لا يتم كايظهر من شرح الرسالة في اجابة الاشكال بان المعاني الثلاثة يجوز ان تكون مقدمة الكتاب على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن المعاني ويجوز ان يكون مقدمة العلم على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن الالفاظ فيصير حكم الاشكال لا يطعن في اطلاق المقدمة على الالفاظ الخاصة بكونه اذا كان دال على مقدمة العلم فيكون من قبيل نسبة الدلائل بهم الدلائل كما ان الشرح واليه كلام السيد وقد رده بعض المحققين بانهم يقولون صاحب التوقف الاول في المقدمة واكثر ما ذكر فيه ما لا يتوقف على الشروع عليه خلافا لوجه اطلاق المقدمة ودالها وبهذا يتبين ما في كلام الشرح فيما نقل عنه من ان اطلاق الالفاظ الموضوعية بازاء مقدمة العلم مقدمة الكتاب من الخلل فليتلوا قوله ويمكن تأييد الجواب اة معارضة بانها صريحة في الوظيفة والاعتراض المذكور بابطال الوظيفة بعدم التسمية للاشكال كالمسلمة او منع لقله وليس بناؤه على انه في هذا ليس بتأيد لان يستفاد من كلام السيد في ثلاثة ارباعه كما مر فلا يكون الجواب سري البتة ويمكن ان يقال مقصود السيد الاعتراض على الصل بان جعله في المطول مقدمة العلم جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب كما ظهر من تعريفه لكن يرد عليه ان الظاهر من التفرع الثاني اعني في حاشية اة كون المقصود الاعتراض عليه بان وقع فيما مر عنه كما وقع عن بعض الالفاظ فيلزم كماله فان قلت اة ابطال للسند الذي يكون المراد بالامور الثلاثة في شرح الرسالة الالفاظ الدالة عليها التي هي مقدمة الكتاب عنده فهذا ابطال في الجواب والتضعيف السابق ابطال لجوابه لكن المناسب تقديمه على التضعيف لا ذكرنا الا ان يقال ان هذا الاعتراض تسليمه على ما في انما يقدري تسليم جوابه وكونه من المناظرة كذا لا يلزمه قولها فيها

المراد بالتوقف في المطول التوقف على ما قبله
وحيثما ذكره الحاشية في الجواب
ويجوز بالافق والاشكال
لان في الاشياء ان يكون في الظاهر
والكثرة بناء على العادة
وايضاً في الحاشية ما قال السيد في المطول في تعريفه
مقدمة الكتاب سواء توقف عليها او لا
هذا السؤال انما يرد لو كان المراد بالامور الثلاثة في الجواب المذكور الدلائل الثلاثة واما اذا كان المراد بالامور الثلاثة المتضاف فيكون الامور الثلاثة متضافاً فلا يرد لانه المراد بهذه الامور تلك الامور الثلاثة المذكورة

ايضا وقوله لا مكان الشروع اة هذا نقل بالعلم لا بالعبارة اذ عبارة ما ذكره ما ذهب اليه السيد من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم اة فليسقط لان الفهم من قولنا توقف على الشيء انه لا يمكن الشروع بدونه فقط ان شئت لا ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى لان كذا من الطالين يحصل كشيء من العلوم من الزوال عن رسومها وغايتها لكن هذا السؤال انما يرد على نسخة ومن ههنا امور ثلثة واما نسخة ومن ههنا امور ثلثة فلا وقوله قلت يجوز ان يكون اة منع للدلالة المذكورة بتقدير المضاني وتكمل غيره وقوله نعم يلزم اة قال الاستاذ الولد ابطال هذا السند بفتح ان لو كان المراد من قوله في شرح الرسالة بدون هذه الامور مدلولاً لهذه الامور يمكن بهذه الامور مقدمة العلم بل مدلولاً مقدمة الكتاب مع ان الصل جعلها مقدمة العلم في المطول فيهما تناقض وهذا اليراد وان كان متعلقاً بالسند المذكور ههنا لكن عني الاربعة الذي هو متعلقا بغير السيد على الصل بناء على ما حمل الحاشية من ان يمنع على ان الصل في شرح الرسالة توقف الشروع اة ولذا قال الحاشية بحث اخر انتهى وقيل معناه هذا البحث ينبغي ان يكون التحقيق المذكور في شئ المطول لان وجهه هو انه جعله في المطول مقدمة العلم ما جعله مقدمة الكتاب بعينه لان ما جعله في المطول مقدمة العلم بعينه جعله مدلولاً مقدمة الكتاب ونفع كونه مقدمة العلم في شرح الرسالة وهو قبيح كما ذكره الاستاذ رحمه الله في الفهم قوله وجواب اة التصديق بوجه ما لا من معرفة حد العلم والتصديق بغيره ما لا من التصديق في الفهم المرببة المخصوصة كما هو العتبة المقدمة كما هو السند ولكن لا يعتبر معرفة الموضوع لا من فلا حاجة الى ذكره قبل هذا الجواب لا ينبغي العليل لكونه ان يكون النفع في شرح الرسالة كونه لما مر من مقدمة ايضا فلا يندفع به التذريع الا ان يقال ان النفع في شرح الرسالة كونهما نفسهما مقدمة العلم لا لانهما وانما تعلم ان خارج عن المناظرة لان جواب الحاشية بالمعنى المذكور مستدل به في نسخة السيد على ان الصل يعرف بكونه لازماً مقدمة العلم كما سبق من بعض الالفاظ فيلزم قال الاستاذ الولد فيه ان ههنا الادراكين انما يمكن ان مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه اصل الشروع واما بمعنى ما يتوقف عليه كمال الشروع وشي وجب البصيرة فلا يكونان مقدمة العلم بل جزئين منها لان الشروع على وجه البصيرة كما يتوقف عليها ما يتوقف على هذه الامور الثلاثة انتهى وفيه ان الصل لا يقتضي البصيرة في مقدمة العلم كما مر فلا يصح بهذه الارادة عنده وما ذكرناه سابقاً صلح ان يكون جواباً عنه فتذكره قال الاستاذ ايضا والظاهر ان ما جعلت مقدمة العلم في المطول معرفة هذه الامور لانفسها كما اعتد في نفسه وما لم يجعل في شرح الرسالة مقدمة العلم وجعلت مدلولاً مقدمة الكتاب

من ان الاشياء والحوادث ينبغي على
من ان المراد بهذه الامور الدلائل والاشياء
اضافة الدلائل الى هذه الجوانب فيقال ومن قبل ذلك
وارادته اكله
ويجوز ان يكون الاعتراض على الصل بناء على السند
المذكور كما يشير اليه كلام السيد على
قوله الغيبة نقباء على
ويجوز ان يكون جزئين لهما

نفس هذه الامور لا يعرفها فلا يتجرب في الجواب بعد فضلها عن تحقيق المقام والكلام
 يقع ان قوله اه اجاب عنه الاستاذ بان يجعل الشيء الذي ينظر فيها الشيء والسيد ما في لفظه ان يتبعها
 او في ان يمتنع ويجعل ان يجعل الاضافة الاضافة الى الموصوف اي الحد المعروف اه قيل في الجواب
 انه لما قال المصنف المقدمة ما يتوقف عليه مسائل كونه وغيابه وموضوعه وذواته بالكل
 على ذوات الامور الثلاثة اصحاب الشرح عبارة المصنف ان يتوقف عليه عبارة عن ذوات الامور الثلاثة
 مع تقدير الضاف وهو لفظ الموصوف فصار الى اصل مقدمة العلم معرفة ما يتوقف عليه مسائل
 وهذا هو المراد بقوله وجعل نفسه مقدمة العلم واراد ان يراها الان في العبارة وهذا
 بعيد غاية الشك البعد بحيث لا يفهم **قوله** وايضا قوله اه قيل عليه لا منافاة لان الفهم وكلام المصنف
 كون ذوات الامور الثلاثة مقدمة العلم والذي اثبتته الشرح كون ادراكها مقدمة العلم فلا منافاة وما
 قيل انه يرجع بالحقيقة الى قوله نعم يلزم اه فليس يصح لان الكلام في اثبات المناقاة بين كلام
 المصنف وبينها في اثبات المناقاة بين كلام المصنف وكلام الشرح وفتح بان الضاف مقدم في كلام المصنف
 اي ادراكها الامور الثلاثة فثبت المناقاة وهذا التقدير مأخوذ من كلام المصنف سابقا ثم يتوقف
 الشرح على هذه الامور ومعرفة **قوله** العقل في الاصطلاح اه العقل عند الحكماء يطلق على العقل
 المنقسم الى العقل الناطقة والشهيرة عندهم وهو جوهر مجرد عن المادة يتعلق بالبدن وتعلق الارواح
 وعلى النفس الناطقة وهي جوهر مجرد عن المادة يتعلق بالبدن وتعلق الشهيرة والنصرف وقد يطلق
 على العقل اسم اراكي الكليات والحيثيات الجردة وقد يطلق على القوة العاقلة التي هي النفس الناطقة
 في ادراكها وقد يطلق على غير ذلك وعند بعض المتكلمين ببعض الضرورية وعند بعضهم صفة
 يتبعها العلم ببعض الضرورية الى غير ذلك ومن هذا علم ما في كلام المصنف من العلم لا بد من التقيد
 بقوله تعلق الشهيرة والنصرف بل تعلق الايمان او غير متعلق بالبدن وتعلق الشهيرة والنصرف بل تعلق
 الايمان وقوله فلا يشمل التوحيات من تعريف المصنف عنه وهو حصول صورة الشيء في العقل والشهيرة
 المندول اليه وهو الصورة الى الصلة من الشيء عند العقل وعدم الشبهة ظاهر على هذا التقدير
 ايضا لا يصح التقييم الى الضرورية والنظر في بطلان الشهيرة والتقدير **قوله** ولو اراد من العقل
 اه لا بد من التقييم ايضا بقوله تعلق الشهيرة والنصرف وقال الاستاذ الوالد ان لو اراد من الجواب
 عن التقييمين المتعلقين بالتوحيات من العقل النفس ليشملان علم الواجب وعلم العقول
 وهذا الكلام باطل الجواب من وجهين الاول عدم التسمية والثاني عدم التسمية ويمكن دفعه بان

فقد ان يكون قوله في الشرح
 على الشرح على المستند المذكور
 سابقا ويجعل ان يكون اعتراضا
 على المستند المذكور فيكون اعتراضا
 بين كلام المصنف واثباته كما في
 الاستاذ سابقا فيكون الرجوع بان
 شامل

في المصنف شرح الرسالة في تعريف العلم من ان العقل مجرد عن المادة وذاته مقارن لها
 فعله ومن النفس الناطقة وهذا تعريف العلم الانسان النفس في الضرورية والاكث في انتهى وايضا
 قوله الشرح يدل على ان المراد من العقل النفس كما قال المصنف حيث قال دون النفس فالشرح يقتضي
 فاني حصل استفاد من كلام الشرح في تعريف العلم بوجهين الاول للعلم الان في خاصته والثاني للعلم
 المطلق حيث قال وهو مطلق الصورة الى خاصته عند الدرك فاما ان يكون العلم لفظا مشتركين
 الاخفى والاعم واما ان يكون موضوعا للعلم الاعم وهذا التعريف المقسم منه اي ان العلم الان في
قوله وجعل على مطلق الدرك اه قال الاستاذ الوالد ان لا يربط لسانه الجواب النفي الا عن بنية القضية
 بان يستلزم ان تكون امر بعيد فليكن الابطال يستلزم التوفيق امر قبيح وان يصح في نفس انتهى
 وجه البعد ان مطلق الدرك لما الفهم الحقيقي للعقل ولما الفهم الجازي له والاول غير متبادر والثاني
 يستلزم ارتكاز الجازي في التوفيق كما قيل وايضا لو حمل على هذا يخرج علم الواجب لانه مضمون و
 المتبادر من الحصول ما يقابل الحضور الا ان يعلم وقوله في قوله هو الصورة اه اعتراض اخر ايضا
 على الشرح والقدم بارتكاز النفس عليه مع وجود المفضل وهو الوظائف من الحش ومقت
 مرتبة بحسب الطبع قال المحقق الشرح في حاشية المطالع في قوله العلم الصورة الى الصلة من الشيء
 عند الذات الجردة وقد انه رجع في هذا التوفيق فواتر الاول ان تعريف العلم بحصول الصورة مسافة
 لان المعرفة في قائلها من مقولة الكيف لكن قدم ذكر الحصول تبيينا على انه مع كونه صفة حقيقية
 يستلزم الاضافة الى الحصول له كما يستلزم اضافة اخرى المستقلة الثانية ان اضافة الصورة
 الى الشيء في قوله حصول صورة الشيء متبادر منها انما مطابقة له فيخرج ما يابط بقوله في قوله
 الصورة الى الصلة من الشيء الثالثة ان في قوله عند الذات الجردة يتناول ادراك الجزئيات سواء قيل باسم
 صورها في النفس الناطقة او في الالات فبشمل المذهبين بخلاف قوله في العقل وما قيل من ان العقل
 لا يطلق علم البارز به فلا يكون علم داخل في التعريف وذلك يناه علوم فتاخذ الفهم فتدفع بان
 الجرح عند فيه بعلم الكاسب والكتب وعلى تيم منه عن ذلك فلا بأس بخوجه وتعليم القادر
 انما هو كسب الحاجة الرابعة التصريح بان العلم المذكور هو العلم الذي يكون للجود دون الماديات وهذا
 علم ما في تحقيق الشرح من الاشياء التي ذكره في سرية وما في كلام المصنف من الخلل وايضا يخص
 الشرح الحقيقة الجردة بالنفس حيث قال الصورة الى الصلة من الشيء عند الذات الجردة التي تشير
 اليها ككل احد بقوله انا واعتصم عليه ايضا بان ما اختاره ايضا لا يصح في علم الواجب والعقول

ولما ان يكون في هذا التعريف قد لا يصح
 الى حاشية عند الدرك في كسب ما يتعلق به
 ليس الا بطلان الدرك بالوضع

لما فيه من قيد الحصول مع كونهما حاضرا بان ولا يصدق على علم النفس بالكلية ايضا فانها هلا
 فيها لا عند هائل لا يصدق على علمها لانها مطلقا لعدم تجرد ذاتها بالمعنى المتبادر من الوجود ايضا
 لفظ الذات مستدرك فان مجرد لفظ الوجود يفتح عنه وايضا فهو يستلزم ان كلمة عند لا يخرج الى
 الساحة من كلمة في عدم انطباقها على شيء من المذهبين المتباعد في الارشاد مع ان الذي يفتح عنها
 ليس علميا ينبغي ان المراد من كلمة عند هو معناه العرفي لا اللغوي والتبادر منها يشتمل المذهبين و
 يمكن دفع هذه الاعتراضات بما لا يخفى **قوله** ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاشياء والادوات
 لما يستفاد من قوله على الاصح من ان العلم كما يطلق على الصورة يطلق على غيره بما علم المذهب الغير
 الاصح وكما كان مبني على القول بالوجود الذي يكون مبني على غيره وكما يكون من مقولة الكيف
 يكون من غير هذه المقول على غير الاصح انتهى وقوله لما يستفاد على تقدير ان يكون على الاصح
 يكون العلم صورة وكيفية معا على التنازع والا لا يستفاد كل ما كان المذهب في صدد بيان ان
 يستفاد بطريق الالتزام قيل اراد ان نشأ الخلاف في العلم بين الفريقين بعد الاختلاف في الوجود
 الذي نهى واشترط عليه بانه بناء على تصحيح ربح حكمه الذي يكسب كذلك ونحوه شهما ان الامام الرازي
 مع قوله بالوجود الذي جعل العلم من مقولة الاضافة والقائلون بان العلم اضافة فيفسد بانه
 تمثيل لا يحتمل التقييد ام لا يحتمل متعلقه نفس ذلك التقييد وهذا يخص باليقين والتصديق والافعال
 يكون العلم صفة حقيقية فربما بانه صفة توجب تمثيل لا يحتمل التقييد وقيل صفة تتجلى بها المذكور
 لمن قامت به عام او مطلقا والتي رعاها المحققين هو القول الثاني وقيل الاعتقاد بان المطابق
 الثابت لا غير ذلك **قوله** واما القائلون بالوجود الذي نهى والمراد بالعلم بعض المحققين من المتكلمين
 كالمحقق الطوسي وصاحب المواقف والصم والسيدي الشريف والشيخ الفاضل والقول الذي
 والامام الرازي الا غير ذلك وبما يتقدم حصول العلم قبل حصول الصورة وكذا الاتفاق في ذلك
 البداية في محل النزاع ليست بمسروعة وكذا الى ان الثاني وقوله والحاصل معناه الخصم محمود لان
 الى اصل معارضة بل حصة الصورة الى صفة وقول الذين جعل البدء القياضا الصورة في
 الذين واضافة في خصصه بين العالم والعدم واضافة في خصصه بين الصورة والعلم انتهى الذين
 بل سببه باحتمال اضافة الصورة الإصاحبا ويمكن دفعه بان المراد من الاختلاف التي وقع فيها
 النزاع الثاني ومنه الاضافة غير الاضافة السابقة اعني انكشاف الاشياء في صورة هائلة
 لان الاضافة السابقة على تقدير عدم الوجود الذي نهى ومنه الاضافة باعتبار الوجود الذي نهى فالامام

مستلزم في غير الاصح
 وفيه ان الاضافة التي قال بها الامام
 غير السابقة في النزاع

يتم ان يكون هذا مبني على
 الاضافة او مبني على الصفة
 الحقيقة

في الامام قائل ببنية الاضافة الاولى وقوله واما انه نفس حصول الصورة قيل عليه ان القطب
 اقتضى رسالة التصور والتقدير ان العلم حصول الصورة مع ان الفاضل المحقق فسر
 بانسبة بين الصورة والعقل وهي مقولة الاضافة ليست الا فلا يصح القول بانه لم يقل احد
 ويمكن دفعه بان القطب اقتضى كون العلم حصول الصورة بمعنى ارشاد الصورة كما قيل ان
 ارشاد الصورة فيكون العلم بمعنى حصول الصورة من مقولة الانفعال او بمعنى الصورة الى صفة
 كما قال الثاني لكن ذلك الدفع لا يفتح **قوله** ووجهه في نقل عنه انه والظاهر قوله هناك
 ان يقول عن السيد في نسبة الطالع ويكمل ان يكون النقول من ان ربح كما في نسبة المتعلقة
 بقوله من حيث ان العلم نفس الصورة لم يفرغ لهذا التوجيه اثبت العلم بنفسه الصورة
 اللمية لان انظر الفارد عليه من دفع ثم ان هذا لقياس ظاهر من الشكل الثاني هكذا العلم
 بالمطابقة والصورة الحاصلة موصوفة بالمطابقة فالعلم هو الصورة الحاصلة لكن يتجه على انه
 شكل ثان بلا شرط وساد خلاف القدمين بالاي والسبب وايضا انه لو لم يل على ان الصورة
 صناديق على العلم لا نفس العلم وايضا ليس كل صورة موصوفة بالمطابقة وكذا العلم والجزئية
 لا تفسر وايضا في الحاجة الى قوله والانفعال والاضافة آه وايضا لعل على ان العلم صورة
 وهذا ليس بمط والطلب ان العلم كلف وايضا ان المطابقة لا يلزم ان يكون بمعنى الموافقة للواقع
 فلو ان ان يكون بمعنى ان العلم الذي يتكلم على النفس هو الواقع كذلك لان حاله الذي في الواقع
 يتالف بالذي يظهر على النفس او بمعنى ان ما يتعلق به العلم هو ما في الواقع ولا خلاف ان المطابقة
 مبهين العينين موصوفة بالانفعال والاضافة لو كان العلم احدهما ويمكن دفع الاول بان
 والقياس هكذا العلم موصوف بالمطابقة والاضافة والانفعال ليس موصوفين بالمطابقة يتجه
 العلم ليس انفعالا وضافة فتبت ان كيف ان الذي اب منصورة فيها علم القول بالوجود الذي نهى في
 الحاجة الى قوله بان الصورة موصوفة بالمطابقة وهذا ايضا جواز عن الاشكال الثاني ويمكن ان يبين
 الاحتياج بانه لو لم يذكر هذا يلزم ان يكون العلم نفس الصورة لجواز ان يكون الصورة مثلا لانفعال
 في عدم الاتصاف وهذا ما هو في الدعوى تامل فيه ويمكن تفرقه بالاستشاد هكذا لما كان الصورة
 موصوفة بالمطابقة مثل العلم والى ان الانفعال والاضافة ليس كذلك كان العلم صورة وكيف
 لكن المقدم حق وما قيل من انه استدلاله الشيء بمثل لا قياس فليس يصح لان التمثيل اثبت حكم المشبه
 للمشي بعله مشتركة وهذا ليس كذلك لان اثبت نفس المشبه بالمشبه ولا العكس وايضا ان ارشاد

مستلزم على قوله بربح الارشاد الصورة
 اي دفع الاول
 كما نقل عن علي فاشبه الطالع
 ونفسه بان الصورة موصوفة بالمطابق
 والانفعال والاضافة ليس موصوفين
 بالمطابقة من الثاني في مطابقة الاضيق
 اصلا لان النتيجة التي اصلها من جملته
 ان الصورة ليست بانفعال ولا اضافة
 وهذا ليس بمط والطلب ان العلم
 صورة وامكن العلم كلف

في كتاب الفلاسفة في الحروف
في كتاب الفلاسفة في الحروف
في كتاب الفلاسفة في الحروف

المعقولة لا ينفقه وقيل في الجواب المراد بالتمثيل اللغوي لا الاصطلاحي اعني الشبهة والمثابة
وقد يوجه على المعنى الاصطلاحي ورايت مراد اوله ودفع الشبهة الثانية من باب الاكتفاء والراد
توضيحه بالمطابقة واللامطابقة ودفع الرابعة بان المطابقة تنسب بين المطابقين كالعلم
والعلوم فيما نحن فيه وهذا المعنى يكون متحققا في العلوم فقط الا على مذهب الصمداني
لكن القول بان الصورة اه قال الاستاذ الوالد اراد به انما العلم ان الصورة العقلية متحققة
الكيفية وانما تكون من هذه المقولة لو كانت مغايرة لذي الصورة بالمادية وفيما نحن فيه
لا العقل كما هو مذهب الاشباح وهذا المذهب الرجوع وليس كذلك لوان كونها متحدة مع
ذو الصورة مغايرة بالاعتبار فلا يكون كل صورة كيفما لوان ان يكون صورة الجسد وغيره
الكيفية جوهرا او غير كيفية فقولنا انما يصح بيان مثا الفلطي وقوله وانما اذا كانت اه منع
السند ويحتمل ان يكون معارضة لكونها من مقولة الكيفية **قوله** على ما يدل عليه اذ لا الوجود
الذي قاله العارضة احتجوا على الوجود الذي بوجوه الاول انما ينسحب على الوجود الذي في
كالمتن واجتماع التقيضين والعدم المقابل للوجود الذي في لفظي ونحكم عليه باحكام
وان يستلزم ثبوتها لغيره اذ ثبوت الشيء للغير فرع وجود الشيء له في نفسه واذ ليس في
فمنه في الذهن واعتراض عليه في شرحه بان ان اراد بالامور الثبوتية امور ثابتة في الخارج فلا
انما حكم بها على ما لا وجود له في الخارج ولو سلم لزم ان يكون الحكم عليه موجودا في الخارج و
ان اراد امور ثابتة في الذهن لزم الصادرة على المطلقة واجيب بان المراد بالاسلوب والاختلاف
واعترض ايضا بان ان اراد ان تلك الامور الثابتة ثابتة في الخارج لزم ثبوت الحكم عليه
في الخارج وان اراد بها ثابتة في الذهن لزم الصادرة ايضا واجيب بان ثابتة في الموضوع في نفس
الامر واذ ليس في الخارج فرع في الذهن الثاني من الفروض انما هو كل منصف بالكلية الى كونه
ثبوتية فلا بد ان يكون الموصوف بها موجودا واذ ليس في الخارج لان ما في الخارج شئ في
الذهن وينبغي عليه ان الكلية ليست صفة ثبوتية بل سلبية لانها عدم المنع وان سلم كونها ثبوتية
كانت داخل في الاستدلال الاول وقد يقال القومية صفة ثبوتية تنصفها بالكلية واذ ليس في
في الذهن ويرد عليه الاعتراض الثاني ايضا وايضا الحقايق الكلية كالان لا موجودة بالضرورة
وليس في الخارج فتكون في الذهن واعتراض عليه ايضا بان دعوى الضرورية في وجودها غير مسدودة نعم
افرادها موجودة الثالث لولا الوجود الذي لم يكن اخذ الحقيقة الموضوعية كقولنا المتنع معروفا

قوله في كتاب الفلاسفة في الحروف
قوله في كتاب الفلاسفة في الحروف
قوله في كتاب الفلاسفة في الحروف

معدوم وهذا الحقيقة عائد الى الاول واعتراضها ايضا بان مقدم المعدوم امر سلب فلا رجوع و
قد يقال لولا الوجود الذي لم يسلط الحقيقة المرجحة الكلية كقولنا كل مثلك يساوي ذواياه **قوله**
اذ ليس الحكم مقصورا على الاول الذي رجته واجتجنا فيه بوجهين احدهما لو افترض تصدق الشئ
في ذواتنا لزم كون الوجود جاريا وبادرا او مستقيما او معوجا لكن اللازم بطل بالضرورة وايضا بان
اجتماع الصديق اذا تصدق الضدان معا وحكم عليهما بالضرورة والثاني ان حصول حقيقة الجبل و
السماء مع عظمها في ذواتها لا يعقل واجبة لكي بان الى اصل في الذهن صورة وبما هي موجودة
فلا يكون هو عينه موجودة بوجود اصله والى ما يقوم به ناهية الجارية الموجودة بوجود اصله
وبان الذي يتبع حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسماء واما مقدمات الكلية وبما هي موجودة
بوجود ظاهري لا يتبع حصوله في الذهن في الجبل انما الصورة الذهنية كلية كانت اوجبة في الحقيقة للصورة
التي رجته في اللزوم المستند الى احد التصورات الجوهرية وان كانت متراكبة في لوانها المادية
وما ذكرتم من الامتناع هو الحكم الذي رجى فلا يكون في الذهن كذلك والحقا عند المحققين ان الى اصل في
الذهن ما هي الاشياء الاشباح وانما كان في حاشية التجريد والمحقق الشريعة في حاشية المطالع
حيث قال مذهب الاشباح ليس بشئ اذ ينزله ان لا يكون للشيء وجود في الذهن الا ابتداء وبما هي
وهو ان التامر لا قد قام في الذهن صورتها من عرض موجود في الخارج ولها نسبة مخصوصة الى
ماهية التامر بها صارت سببا لانكشاف في العقل والدلائل المتكررة على الوجود الذي اذنت ذلك
علم ان الثابت في الذهن ما هي الاشياء موجودة بوجود ظاهري والقول بان الصورة الحيوانية عرض باطل
لان تلك الصورة ما هي موجودة واذ وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا تمنع للجوهر الا هذا ولا
ينافي في قيامه بشئ في وجوده انتمى والاصل ان العلم والعلوم متحدان بالذات وتختلفان بالاعتبار
فالى اصل في الذهن باعتبار قيامه بالنفس علم وكيف وباعتبار اذ لمعوم جوهري او عرضي الى
كلية ذلك وبهذا يتضح اشكال الشئ تامل وقيل اذ لا الوجود الذي لومت ذلك علم ان صور الاشياء
موجودة في الذهن سواء كانت غيرا او شبحا بل علم ان صور العدوم فقط اذ علم انما حكم على ما لا
وجود له في الخارج والحكم على الشئ لا يكون الا بعد وجودها وانه ليس في الخارج فوه في الذهن ومنها
ان الامور الكلية موجودة قطعا وليس في الخارج في الذهن وفيه ان من الدليل الحقيقة الجوهرية
الكلية كقولنا كل مثلك ذواياه وى القائلين وهو تساؤل للاول الذي رجته والمقدرة على الممكنة
وهو قائم في حق الجسد والعدوم وقيل يجوز ان يكون صورة الجوهر نقلي عن صفة في الذهن

وايضاً يجوز ان يكون صورة على الكيف تغلب كيفية الذهن وان الجوهرية في الوجود الى ما
فما يكون الاصل ما به الاشتراك في ان ماهية الجوهرية مخالفة لما به العرض وكذا الكيف و
الوجود من غير ان يكون الجوهرية من خواص الوجود الى ما به العرض وليس كذلك كما في
الا ان يقال الوجود عين الممكنات والواجب ولو قيل كذلك لا يصح ايضاً لان ما هو عين الوجود
الوجود الى ما به العرض والنسبة الى الجوهرية وايضاً العينية راجعة الى الوجود الذهن كما في
الموافق فلا تصح العينية على القول بالوجود الذهن واستلزامها بان يلزم ان يكون الوجود
جوهرية وعرضية وواجب بان الجوهرية والعرضية باعتبار الوجود من غير مح و قوله
والتوجيه المذكور وجه النظر ما ذكرناه من الابدان على التوجيه المذكورة فلا استلزام
القول بالذهن من كون العلم صورة على وجه الشئ وهذان المعاني وان كانا متعلقين
بالذهن من غير ان يكونا وجه السبب لكنهما يتعلقان في الحقيقة بكلاً في الشئ الاول متعلق
بقوله لانه من مقتضى الكيف بناء على ان الشئ راجع استلزام بطريق التبيين والشئ متعلق بـ
ان العلم صورة بناء على ما وجه السبب **قوله** بل الحق ان العلم يكون العلم من الامور
الاعتبارية واللا يلزم انما لا اعتبار في الوجود الى ما به العرض باعتبار الوجود
الذهن لا الاعتبار في الحرف كانية الاعمال في عطف تفسيرها في العلم باعتبار الوجود الذهن
لا الى ما به العرض باعتبار الوجود لا علم فالعلم متحد بالماهية وبالذات لا بالعرض والوجود
فلا يجوز ان يكون العلم متحد بالمعلوم بالماهية وتختلف في الوجود وهذا القول باطل لان
العطف يستلزم كسفية ما ليس بكيف على هذا الدرب ويحتمل ان يكون اتحاداً باطلاً لا كلاً
للمزبنة تقرير العلم ليس بكيف لانه ليس بموجود الى ما به العرض من الشئ اما الصواب في قوله
الامور الاعتبارية والموجودات الذهنية واما الكبري فلان الكيف من اقوال العرض والعرض من
الوجود الى ما به العرض ونقل عن حاشية التبريد لث راجع لا يجوز ان يكون عدم العلم من الكيف
على سبيل المسامحة وتشبيها الامور الذهنية بالامور العينية ونظيره ذلك ان المحققين كالمحقق
على ان العدد امر اعتباري مع تقسيمهم الكم الى المتصل والمنفصل مسامحة في بعض النسخ الخ
اما ما شاع مع القوم واما ثقة بما قرئ من قوله الا ان يقال انه مأخوذ من كلام الشارح في
حاشية التبريد كما في **قوله** لكن على هذا انه قال الاستاذ انه الظاهر ان هذا ان كان مبنياً
على التشبيه فيكون ما لا يرد ان يلزم ان يكون الاستدلال والنسبة لفظياً وتحتمل ان يكون

هذا القول في الذهن الماهية العرضية
من اشياء من

ابطال وظرفه في غير المقدمة المنة
بكونها معاً بالذات لا يشبه الكيف فيكون
ان من مقتضى الكيف بهذا المعنى

ان يكون ناشئة عن العلم من الامور الاعتبارية لانه الموجود الى ما به العرض فيكون كيفاً وانفصلاً
وايضاً فيكون حاصل الابدان الاستدلال والنسبة يكون لفظاً لان الكيف والانفعال و
الماضية من الموجود الى ما به العرض وتقرئ ان استدلال العلم على كون العلم من الكيف كما
استدل المحقق الشريف في حاشية الطالع وان رجع في حاشية كاسب والنسبة بان كلف محل
تأمل اما الاستدلال بان كلف على تقدير ان العلم كيف على التشبيه فتوهم ان تشابه الكيف في
عليه ان العلم من الموجودات الذهنية فالعلم بكل مقتضى من تلك المقتضى على تقدير الاتحاد بالماهية
في التخصيص بان من مقتضى الكيف محكم واما كون النسبة محتمل فانه لا يلزم ان يكون على كونه من
مقتضى الكيف على التشبيه فاذا حصره في الكيف لزم الشئ وايضاً يلزم ان يكون الاستدلال
والنسبة لفظياً لان العلم يشابه الكيف والانفعال والماضية فيكون كيفاً وانفصلاً
على التشبيه وجه التأمل ان يمكن النسبة على هذا التقدير ايضاً بان من قال ان كلف قال ان
تشابه الكيف لا يشبه الانفعال والماضية والاستدلال على تلك الشبهة بان موصوف بالظن
كالكيف دون الانفعال والماضية وكذا الحالة في الصورة وقيل وجه التأمل انما حاصل في
الذهن عند العلم بالاشياء الامور المذكورة الثلاثة وليست امور اعتبارية مختصة للوهم بل
امور مطابقة للواقع صريح على كل حال في سائر امور ذهنية مطابقة لنفس الامر وانما يكون
لو كانت من مختصات الوهم كانية الاعمال واليهم من الزيق والجبل من الياقوت وفيه ما فيه
وقيل وجهه ان النسبة والاستدلال راجع الى الوجود الى ما به العرض لو كان العلم موجوداً في
الشيء لم يكن كيفاً وانفصلاً ولا استدللاً وكذا في الصورة وفي الباقين وفيه ان لا
للتشبيه والكلام فيه الا ان يقال التشبيه الى الوجود والعينية في التقدير تأمل فيه **قوله** الظن
ان عطفه وجه الشبهة اعادة اللام في المعطوف لان اعادة الراجح المعطوف لعين المعطوف
عليه لا يصح عطفه على قوله لانه من مقتضى الكيف كالا يخفى وقوله اذا سمي عطف بعض الاقوال
السامية بانها استعملت اللفظة في معناها الموضوع للافقيد علاقة وقية بل لم يوجد ظهور
المراد وقيل ترك الاحتياط في اداء اللام وحاصله اشتراط على الشئ راجع بعدم صحة التقابل بين
الوجهين وبين المعطوف والمعطوف عليه او بعدم صحة التقابل معارضة تقديرية او نقضاً
شبهياً او منفا وفيه ان عطف الافعال على الاعم وبالعكس بالواو بل باو جائز شائع وكذا
فان لم يعطوفاً على قوله لما فيه من السامية مطلقاً بل معطوف على القيمة بمقتضى ان العلم هو

ان مقتضى الشئ

الصورة وهذا الوجه مغاير للمقيد بتلك الحشية ذاتا واجبا ايضا بان يرد من قبيل النفس بناء على التخي
 في الجمل. وذلك لان النفس لا يحتاج الى التخليف والتقابل من جميع الوجوه بل يكفي في ذلك كون الاول
 ساحة معقدة ظاهرة بخلاف الثاني بل لا يبعد ان يكون قوطنة لمخزونا مناش عن اضافة الصورة
 الى الشئ وهذا متناقض التوفيق بين وجهي الجمليتين المركبتين فيظهر التقابل بين الوجهين بوجوده وان
 وايضا اذا قبل العام بالخاص يادبه ما وراء الخاص واما جعل عطفها آه جوا عن الرفع المقدر
 للاعتراض المذكور ببطء في النسخ او الاستدلال وجه الكاكة ان الظاهر ان يقول ومن حيث ان البناء
 آه وتلك الكاكة انما هو بسبب اللفظ لا بسبب المعنى كما لا يخفى وتلك الكاكة اللفظية في من ركاكة وان
 انشراحه بما يراه من شئ وان كان الابهام قد يكون للتفصيل **قوله** وايضا يادبه عليه آه هذا الابهام
 مطلقا سواء كان قوله ولا عطف على قوله لما فيه من السامية او عطف على قوله من حيث آه والملا
 من للذهبيين مذهب من يقول بان صور الكليات والجزئيات مطلقا في النفس مذهب من يقول
 صور الجزئيات المادية مستقلة في القول والا لا صور الكليات والجزئيات المادية في النفس ما عدم
 انطباقها على الاول فلان التبادر من كلمة عند عدم حصول التوفيق في المضاف اليه بل في اطار
 المضاف اليه فلا يشمل شئ من افراد العلم فلا يكون التوفيق جامعاً لفرد من افراد المولى وانما عند
 انطباقها على الثاني فلا لا يشمل ما ارسم في النفس من صور الكليات والجزئيات المادية فلا يكون
 جامعاً لبعض افراد المولى فيكون التوفيق باطلا على الذين يثبتون في كلمة في انه على تقديرها لا
 لا ينطبق التوفيق على المذهب الثاني دون الاول فيكون كلمة عند احوالها السامية من كل كلمة وقد
 عرفت ما يتعلق به واعتضض بان كلمة عند كاستعمل بمعنى التوفيق يستعمل في معنى شامل للمؤلفين
 من معنى في كلمة في قوله تع والله عند علم الامة ثم اعترض عليه بان علم الله تعظم ربي فلا معنى
 لظهور الاشياء فيه واجيب عنه بانهم صرحوا بان علمهم في حصول معنى حصول صور الاشياء في الازل
 في ذاته في الازل وايضا لو كان حضورها لازم ان يكون علمه بالاشياء في الازل موقوف على وجود
 الاشياء في الازل وفيه ان هذا لا يتبادر والكل علم فيه وايضا لو كان علمه في حصولها بناء على التحقيق
 وايضا علمه بالاشياء سواء كانت كلية او جزئية علمه في كل علمهم والكليات ازلية فيكون علمه في
 في الازل حضورها وايضا يجوز ان يكون علمه حضورها ولا يتوقف على وجود الاشياء في الازل لجواز
 ان يكون صور الاشياء مستقلة في العقل في الازل والله تعالى يشهد تلك الصور في الازل فتظهر
 على مذهبهم وان كان باطلا عند اهل الحق والكلام في تفريقهم تأمل **قوله** والجزئيات المادية آه اي

انما معنى بالرفع والماضى بالجر
 فلا يصح ما تقدم ذكره من ان الازل في العقل
 على الحشية

ويسمى الازل بالذين مذهب ان
 النفس مادية الكليات والجزئيات
 مطلقا ومذهب ان النفس مادية
 الكليات والجزئيات المادية
 الجسمانية مادية للجزئيات الجسمانية
 كما تقدم

الله اعلم

اي الواجب والعقول العشرة والنفوس الفلكية وانما طقة واحوالها والراد من الجرم ليس
 بجسم ولا جسماء كذا قيل وفيه انه يدخل فيه الهيد والصوره الا ان يعم الجسماء اي ما لا يحل في
 الجسم ولا يتكبد الجسم منه والقول الجسمانية منها الحواس الخمس الظاهرة اعني الباصرة تدرك
 البصيرة كالالوان والاشياء والسموعة تدرك السموعة اي الاصوات والذائقة تدرك الذوق
 اي الطعوم والشم تدرك الشموخ اي الروائح واللاست تدرك الملموس اي الحرارة والبرودة
 والحياسة والرطوبة والدهم فانه يدرك المعاني الجزئية كعداوة زيد وصداقة عمرو واما الحس
 المشترك والخيال في الحافظة والتميز فلا تدرك وجه عدم ادراك النفس الجزئية المادية انها
 لو ادركت لارست صورها في النفس وتلك الصور منقسمة فيلزم انقسام النفس اما الاول فلا
 الادراك حصول صورة الشئ عند المدرك واما كون الصورة منقسمة فلان المادية منقسمة
 فيلزم ان يكون صورها منقسمة واما لزوم انقسام النفس فلان انقسامها الى استلزام انقسام
 الكل والكل منظور فيه اما الاول فلا نه جاز ان تدرك النفس وارسم صورها في
 المراتب على القول الاخير **قوله** الثاني وهو كون الصور منقسمة فان كان في الخارج قسم
 ولكن لا يفيد وان كان في الذهن فليس مسلم لجواز ان يكون الانقسام من لوازم التوفيق
 الخارج دون الذهن على ان المادية لا يلزم ان تكون منقسمة في الخارج كما انقطة
 واما الثالث وهو لزوم انقسام النفس فلان انقسامها الى الال للوجوب انقسام الكل
 وانما انقسم لو كان الكل سريانيا وليس كذلك فيما نحن فيه ولا نقان واقع على
 ان صور الكليات والجزئيات غير مستقلة في القول الجسمانية وكذا الحال في ان القول
 الجسمانية لا تدرك الكليات والجزئيات المادية **قوله** فذهب جماعة آه قال في حاشية
 المطابع واختلفوا في ان صور الجزئيات الجسمانية ترسم في النفس وفي الازل فذهب
 جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة الجسمانية الشخصية منقسمة ولما ارست في
 النفس لانقسمت بانقسامها وذهب الآخرون الى الاول لان النفس هي المدركة
 للاشياء الا ان ادراكها للمباني الجسمانية بواسطة ابصارها وذلك لا يتبادر ارشاد الصورة
 فيها غاية ما في الباطن انها لم تقع البصر لم تدرك الخ في البصر ولم ترسم فيها صورة
 واذا فتمت ارست وادركت قيل وهذا هو التحقيق لانا اذا ادركنا شيئا بالبصر

يجوز ان يكون جواريا مكملا
 انقسام الكلام مكملا
 وقد عرفت ما يتعلق به مكملا

فالملازمة مسلمة عما قد يراه ان يكون
الادراك في ما قام به الادراك كخفاو
انضمامه وان بالكلية فالملازمة له وقس
عليه فربما ينه

من قسمه الأضراس والطلاب

وَيَكُنْ مَعَ الْعَصَابَةِ لِيُحْيَا بَيْنَهُمَا
الضَّيْبُ رَاجِعًا لِصَحَابَةِ صَوْرَةِ الرَّجُلِ
إِنَّ الرَّدْفِيَّةَ الْقَدِيمَةَ الشَّرْدُ

الحمد لله رب العالمين

وَيُؤَيِّدُهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَدِينَةِ
فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانٍ أَوْ عَشْرٍ

وَيُؤَيِّدُ بَازِلًا خَلِيفَةً لِّهٖ
وَالْحَاقُّ سَتَدُلُّوْا عَلَیْهِ بِعَدَمِ حُجَّتِہٖ
فَمِنْ اِلَّا الضَّرُوْرَی وَالْاَكْثَرُ بِہٖ
مَعْرُوْمٌ وَلَمْ یُفْضَلْ

والحقائق
الانقراض الحضوري والقديم والمنقضاء
في الحضوري والقديم العلم الانقضاء
لعدم انقراض العلم الانقضاء
منه

لقد علم الله
والنصديقين

تعمل على إزالة اللزوجة بأول الحمية
تقوية على طريق الفيس

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ
مَقْدُونٌ وَأَضْعَفُ مِنْ طَرَفِ
الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقِطِعِ ۞

الحاصلة بالحاجة وكما قيل العقل بالمدرك وكما قيل الحضور بالثبوت ثانيا فاعلم من ان
فيه مائة من اربعة اوجه فلا يكون العدول اليه عن المشرق او لا لكن السامع في المعدول
عنه اكثر من السامع في المعدول اليه كما لا يخفى واشترط على قوله بان يرد مطلقا ما يمتاز
اه باننا اذا تصورنا زيدا بالشئ او كنهنا العام فان زيدا لا يمتاز بالشئ او كنهنا العام صلا
عند المدرك ودفع بان المراد بالغير الغيب في بادئ النظر وزيد المتصور بالشئ يمتاز بها
هو غير في بادئ النظر ودفع ايضا بان المراد بالامتياز عن الغير الامتياز عن الغير ان وقع
الغير ويمكن دفعه ايضا بان زيدا يمتاز بالشئ غير مفهوم اللاشئ من حيث نفسه لاني حيث
ان شئ في الزينة تامل **قوله** هذا بين علم هو المشرق اه وجه البناء لما قسم الصورة الى خمسة
للشئ اما هو عين ماهية الشئ والى ما هو غير ماهية والاول في التصور بالكنه وهو الحد
الثاني والثاني في التصور بغير الكنه وهو الحد الثالث والرسمان فاعلم منه ان تصد
الشئ اسم من ان يكون بذاته او بصادق عليه وقوله كالمحيط في نفسه فيه توضيح واضمح
على الشئ بان ترك ما هو الحق المختار عنده واتبع المشرق به **قوله** قال لم تفت الى ما شئت
وقوله بوجه الوجه قد يستعمل في مقابلة الكنه وقد يستعمل في مقابلة الاسم وان كان المراد
الاول يكون غير الكنه صفة كاشفة له وان كان الثاني يكون احراز ان الكنه والى احراز
اذا قلنا علمت الاثنا بالاضاكن فنسب العلم الى الاثنا حقيقة على الاول المشرق و
يجاز على الثاني المختار والمعنى علمت وجه الاثنا قال المحقق الشافعي في تفسيره في المطالع
ان الشئ مثلا مفهوم صادق على الاشياء كلها وهذا وجهها ويمكن لنا ان تصور هذا المفهوم
مع عدم التوجه الى ما صدق عليه كما في قولنا مفهوم الشئ وبس مفهوم المكنى العلم
فلو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لان
في هذه الى الالة مع عدم توجه عقولنا اليها ويمكن لنا ايضا ان نجعل هذا المفهوم **قوله** العلم
اخره كلها كما في قولنا كل شئ ممكن عام فاما العقل بهما وقد توجه الى جميع الاشياء فضا
معلومة لنا بهذا الوجه الا ان حصولها في حصول اجزاء في غاية الكثرة الضعيف فحضور
هذا المفهوم بالاعتبار الاول هو العلم بالوجه وبالاعتبار الثاني هو العلم بالاشياء من هذا
الوجه ثم اشترط بان لعل القائل بالاتحاد اراد العلم بالوجه العلم بالاعتبار الثاني ثم اجاب
بان يكون النزاع لفظيا مع ان الظل المتبادر هو الاعتبار الاول انتهى فقد علم منه ان

ان الحق به القول الثالث لا يصح الاول على اطلاقه ولا الثاني كذلك وقيل لاختلاف
في ان الوجه معلوم بالكنه على المذهبين فالنزع بين الفريقين ان كان في ان العلم بكنه الوجه
بل هو علم حقيقة بكنه الشئ الذي هو ذو الوجه ام لا فالحق مع المحققين لانه لو كان علم حقيقة
بوجه ضرورة استحال ان يكون علم واحد علما حقيقيا بالاشياء وان كان النزاع في ان العلم بكنه
الوجه بل يحصل به ادراك في الجمل بالشئ ذي الوجه ام لا فالحق مع الجمهور كيف والقول
بعدم حصول ذلك يوجب انحصار المعرفة في الحد التام لعدم افادة غيره على ذلك التقدير
في تحصيل المطر اصلا وانت تعلم ما فيه من الخلل مما ذكره المحقق الشريف وايضا قوله
ضرورة استحال اه لم يجوز ان يكون الاسم اكل من الحد التام كالجوانب الناطقة في الحكم
في العلم بكنه هذا الاسم الاكل يستلزم العلم بكنه الاثنا ضرورة ولعل الشرائع اقراره
ما حققه المحقق الشريف اي لو كان الصورة آلة للملاحظة الشئ في ما ان يكون عين
ماهية او غيرهما او المراد بالصورة صورة الشئ حقيقة او حكما على طريق عدم الجواز
على ان يكون بناء على مدرك **قوله** المحققين ونقل عنه انه لا يبعد ان يكون المراد بالماهية
الماهية المفصلة وبالكثرة تفصيل الاجزاء وبغيرها لماهية الجملة كما في تصور زيد بخصه
وبذاته من غير تفصيل الاجزاء حتى لا يلزم بناء الكلام على شئ التحقيق واعتض عليه بانه
يلزم ان ينحصر التعريف في الحد التام واجيب بانه لا ينحصر غايته ان التعريف بالطرق
الثلاثة لا يفيد العلم بالشئ بل بوجهه واورده عليه ان يكون تعريفه للوجود ح وله
الوجود ان العلم بالوجه لا يكون الا بالكنه ايضا واجيب بان الاسم والحد الثالث
يفيد ان كنه الوجه رسم لماهية واوردان الاسم قد يفيد كنه الشئ مع ان عدم الاثنا
مقرر عنكم واجيب بان مرادهم بعدم الافادة بالنظر الى ذن الوجه **قوله** الا ان يقال
اه جوبه بمنع البناء على المشرق لجواز ان يكون المراد بالتعريف تطبيق التعريف على
المذهبين الا البناء المذكور وقوله كما ان تنوير السند قيل اراد بالمذهب المذهب في الارشاد
الواحد فان في الارشاد مذهبين الا ان يقال اراد بالمذهب المذهب الواقعي في الارشاد
والادراك واشترط بانه لا تطبيق الاعمال المذهب الثاني في حق ادراك القوس الجسمانية
وهو عدم ادراك القوس بل المدرك هو النفس واجيب بان التطبيق اسم من ان يكون
ظاهرا واثارة ولا يخفى ان قوله سواء كانت في ذات المدرك او في آثاره يشمل المذهب

يدل العلم بالكل على العلم بالجزء كما قيل

الواقعة في الارض والامام بالمدرک المدرك في الجمل وقوله في علم النفس بالكلية وكما
في علمها بالمحسوس على التمثيل كما هو للصحة قال الاستاذ العالمة اراد بالمازب مذهب بعض
الحكام ومذهب المحققين لان مذهب هذا البعض ان المدرك للجزئية المادية للقول الجسمية
فيلزم منه ان صور الجزئية المادية مشتملة في القول وان لم يصح هذا الارشاد وقوله
واما التعميم الاخران امي تعميم الصورة لعين الصورة التي رجعية وليفيها وتعميم ان الصورة
عين المدرك او غيره والظ ان يقول بدل قوله لدفع تعميم ان يراد من الصورة الحاصلة
عند العقل الصورة الحاضرة عند المدرك والمدرك بقوله بهذا التعميم الرابع والمراد من
الاولين لفظ المدرك في التوضيح لفظ المدرك في التعميم الثالث لا التعميم الاول لان
كما يوجه عبارته ولا يخفى في ان الاول والثالث دفع التعميم ايضا فالتمحيص في جدي
الا ان يراد بوجه دفع التعميم وقوله لاستسلام رجوع آه نقل عنه وانما قال احد التعميمات
بالاخرى لان لا يتحمل ان يراد بعين المدرك العين ماهية في جميع التعميم الاول وان يراد
بعينه عين الصورة التي رجعية في جميع التعميم الثاني في جميع التعميمات لان المدرك
يد لان على الفتح فان الظاهر كلامهم ان علمه تع عين المدرك من غير فرق بين ان يكون
المدرك ذاته او غيره وفيما علمه تع عين ذاته مطلقا عند الفاعلين بعينية الصفات
كما هو المتيقن عند الشر والمحمي تامل فيه واجيب بان الضمير يرجع الى الرجوع امي مع
ان الرجوع ياتي عنه المثال لان لا رجوع الا الاول يكون المثال لكون الصورة عين
الماهية ونحوها امي علمه تع بذاته عين الماهية وعلمه تع سلسلة الممكنات غير ما يمتد وليس
كذلك وان رجوع لا الثاني يكون علمه تع بذاته عين الصورة التي رجعية وسلسلة
الممكنات غير الصورة التي رجعية مع ان علمه تع حضور مطلقا نقل عنه في التعميم بان
ههنا بحثا وهدانا لا وجه للشك الثاني من التعميم الاخر سواء كان المدرك بالفتح او بالكسر
اما الاول فظ لان العلم عين المعلوم مطلقا عند التحقيق ولما الثاني فلا صفات الواجب
عينه وبالجملة القول بعينية الصفات ينافي القول بغيرية العلم للمعلوم مطلقا مع شمول
علمه تع غاية ما يمكن ان يقال ان القول بعينية صفاته بمعنى ان ذاته ثابتة من غير رتب
اشارها عليه فلا ينافي كون علمه غير ذاته من غير رتب الشيء عليه قياسي ما افاد الختم
في عينية الوجود وقد ينقص في المواقف قسم العلم الى التصور والتعديق او لا

سواء كان مدركا للكلية والجزئية
مطلقا او مدركا لبعض فقط
وهو الكلية والجزئية الحادة
او التي يارث منها دفع التعديق
دون الاول والثالث فان التعميم
بالرتبة منها تطبيق التعديق
بالرتبة منها
لأنهم ما ذكره لدراسة الكمال على
الفتح تامل مالا
والا كما ينظر المثال الثاني فان
العلم عين المعلوم على التحقيق
كلامه فاما محمول على الغلب في
الثاني او ياد الجوع من حيث
الجموع على
وهذا الجوع بعينه جدا ان قوله مع
انه آد وجه اخر لعدم الجواز مع ان
الباط مائع والحيث يستند في
ما يتوجه عليه
ويمكن ان يتبع مذهب الشيخ
وتحسين دفعه مع الاول
بان الغيبة ذات الان في
الغيبه اعتبارا واما
الثاني بان يتبع على
مذهب الاشاعرة
الغائب بالوجودية
الذي

اولا وقسم العلم الحادث الى الضمني والكتبي ثانيا وقال في شرحه فبده بالحدوث
ليخرج عنه علمه تع فانه قديم ولا يوصف بضرورية ولا كسب وقال المصنف شرح الشبهة
المنقسم الى الضمني والكتبي علم الان في العلم الحادث والعلم الان في ان يكون
حصوليا وحضوريا والحضور اعم من ان يكون قديما كعلم البارئ مع مطلقا وحادثا
كعلمنا بذواتنا والحصول لا يكون قديما بل حادثا على ما هو الحق وقيل والحصول ايضا
قديم وحادث والقديم كعلمه تع بذاته والحادث كعلمه تع وعلم العقول بالحوادث فمن
جعل البدينية والكسبية من صفات الحصول يلزمه القول بان علمه تع بالحوادث ايضا ينقسم
اليها وهو كما جرى ومن جعلها من صفات الحادث يلزم القول بان علمه تع بالحضور ينقسم
اليها فلا صحة للمذهب من القيد المذكورين معا وقد عرفت ان الحق ان القديم حضور
فلا يلزم القول بان علمه تع بالحوادث ينقسم ولوقية العلم بالكتبي والكتبي لكان لم
كما ارشاد اليه في شبهة المطالع حيث قال والمحدث عنه العلم بالكتبي والكتبي وعلمه
تع منزه عن ذلك والتعميم اني هو يجب الى جهة كما ارشاد اليه سابقا وقوله الذي هو
بمنزلة تقسيم العلم انما قاله هكذا للتلا يتم ان المنقسم الى الضمني والكتبي هو الضمني
والتعديق لا العلم والدليل المذكور في الشرح انما يقوم على خصوص العلم اذا كان مقسما
لها فلا يلزم من خصوص العلم تلك التقدير خصوصه اذا كان مقسما للتصور
والتعديق وجه الدفع ان العلم وان كان مقسما للتصور والتعديق او لا لكنه مقسم
للضمني والكتبي ثانيا فلزم التخصيص في العلم وتقدير الدليل هكذا تخصيص العلم
باحدهما مناسب بل واجب لانه لما جرى الانقسام في العلم مطلقا وجب التخصيص
لكن المقدم حق وقوله فيه نظر منع المقررة الواضحة وقوله اذ لا علم آه سند له لا
وقوله لان الانقسام لانه تقيض المم وتقيض المم لا يكون سندا لمنع بل هو لتصور النوع
وتفصيله والمحدث المحدث للضمني لا يتوقف حصوله على نظر والكتبي ما يتوقف
حصوله على نظر وكسب نقل عنه في الشبهة وانما قيد بالمشهد ليجوز ان يراد بهما معنى
فتح لا يتصف العلم الحضور والقديم بشئ منهما اذ لا شئ حتى الاصطلاح يرد به
ما سيذكره بقوله الا ان يكون مبنيا آه وهو ما قال في المواقف من القاضيه لا بك والضروري
هو الذي يلزم نفس المحدث في لئلا لا يجحد الا ان تصح كعلمه سبيلا واكتسبه يقابل و

ومفاد ما نشأ ان كسب قديما

وتحسين دفعه مع الاول
بان الغيبة ذات الان في
الغيبه اعتبارا واما
الثاني بان يتبع على
مذهب الاشاعرة
الغائب بالوجودية
الذي

وحاصله ما لا يكون حصوله مقدورا للمخلوق والكسب ما يكون حصوله مقدورا للمخلوق
والبدوي ما ثبت بحج العقل والنظر ما يتضمنه النظر الصحيح انتهى او البدوي العلم
الحصول او الحادث الذي لا يتوقف حصوله على نظر والكسب العلم الحصول او الحادث
الذي يتوقف حصوله على كسب او زعمه ان علمه على الشهود بالبدويية وهو علم التقيد
على النظر لا يتصف بها كما لا يتصف بمقابلتها وقد صرح به جماعة منهم السيد الشريف وجس
عليه السلام الى اخره في شية شرحه وقال بعض الافاضل في شية شرحه الواقف عند قول
الشم في تحقيق عدم اتصاف علم الواجب بالضرورية والاكتمالية فان قلت عدم التوقف
على النظر والكسب يشمل علم الواجب في اختصاص الضرورية بالعلم الى حادث محققا
التقابل بينهما تقابل العلم والمعرفة والاستعداد معتبر فيه وعدم توقف النظر من هذا القبيل
فلا يشمل شية اذ لا يتجاسر بين علمه وبين علمنا على ان كلاهما لا يتجاسر عن ايهما الحوادث
فلا يتصف بهما انتهى ويمكن دفعه بان هذا مقام المنع والسند كما عرفت فيمكن ان يمنع
كون التقابل بينهما تقابل العلم والمعرفة لكون التقابل بينهما تقابل الوجود
السبب فلم يعتبر فيه الاستعداد واما املاها فمما قد عرفت واما تحقيق شارح المواقف
عدم اتصاف علمه في فعل المعنى الغير المشهور وللضرورة والكسبية كما عرفت وقوله نعم
بيان من شرط الاستدلال ومعنى قوله اذ لا يلزم انه لا يلزم من انقضاء المطلق الى شية
انقضاء كل شيء منه اذ ذلك الشيء بل لا يلزم انقضاء نوعه ما والمادة بالنوع المفوض اليه
الشم مطلقا بما لا يماهد المصطلح واللا يتم الملازمة ظاهرا وان لم يقصد الملازمة
حقيقة ويمكن ان يبين المراد بتفسير الدليل بكونه الملازمة لانقضاء العلم في الضرورية والقدر
فلو اطلق لتوهم بان فيه ما لا يفي به هذا التوهم فحصل العلم كما قال المحقق في الشية
بيان السبب بين الكلبيين حيث قال ولو قال المفوض بان اهل لوم بان قدوم جريان الاقوال
الاربعة في كل واحد من المفوضين واما كثره وسبب مثل من الشرع مع ان عدم
التقييد اذ معارضة الدليل المذكور ونقص اجماعه يستلزمه خصوص الفاء وكلاهما
على وجه الشرح من المنع اعترض بان لا يتم ان التقييد تخصيص بلا تخصيص لانه اذا لم يقسم
الى الضرورية والاكتمالية لا الحصول والى حادث يكون تقييد العلم من الضرورية والقديم عت
لا طائل فيه شية ان التخصيص من غير تخصيص لوم دل على عدم جواز التقييد لعدم

ان السند وتفسيره
على الثاني فقد راسى المالك في الشرح
فيما وجب التخصيص والافضل
جوابه فيما في ذيل التالوا فيهم
عليه مقامه

لا عدم اولوية التقييد انتهى ونقول في دفعه بان التخصيص بلا تخصيص منه علما
سبق من انه لا علم حضوريا وحصوليا وقديما وحادثا الا وهو متصف بالبدويية
او الكسبية فيكون في التقييد فائدة ان كل واحد من افراد العلم لا يتجاسر عن احدهما علما
بقتضيه التقييد وايضا ان اللام من التخصيص بلا تخصيص مجرد عدم الاولوية لا الفاش
لان التخصيص بلا تخصيص جائز عن الفاعل المختار ويمكن ان يمنع التخصيص بل تخصيص
بان دفع التوهم يكون ان يكون تخصيصا كما عرفت وقوله ويكون التقييد انسابه اورد
عليه انه غير مناسب لان الانسية انما هي على حسب الاحتمال كما مر مع ان كونه من القدر
محتملا ويمكن دفعه بان الانسية على تقدير عدم الاحتمال بناء على رعاية الموافقة
لما هو من القواعد واما اذا امتدت الى التقييد فيكون التقييد واجبا وايضا ان لا يرد
كون انقضاء العلم اليه من القواعد بل هو من مقتضى العلم او الكتاب لانه من مبادئ
بيان الى جنة لكن الانسب التقييد فيه لانه مقتضى المقاصد والمقاصد شامة فيكون التقييد
فيه انسب بالنظر الى القواعد واما القول بان الحصول آه جواز عن المعارضة بالنظر
المورد مع ان عدم التقييد قد يقرب بان تقييد العلم بالحصول او الحوادث واجب لانه لا
كان الحصول او الحوادث محتملا لكان التقييد واجبا لكن القدم حق اما الواضحة فلفظ
العلم الحصول آه اما الملازمة فلا لانه لو لم يقيد لم يكن التقييد حاصرا ولا اثباتا للمطل
بدليل اخر بالنظر الى المعنى المذكور او الا ثبت لهم ان لا يتم لانقضاء المطلق في مقتضى
ظاهره قيل هو ضعيف من وجهين احدهما ان البدوي ما لا يتجاسر الى كسب وظاهر هذا
التعريف صادم في شأن الحصول والقديم وثانيهما انه لا يلزم من عدم اتصاف في شية منهما
بالبدويية او الكسبية كون الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما ويمكن دفع الاول بما
ذكرناه سابقا عن بعض الافاضل وقد عرفت ما فيه وايضا لا يتم في الحصول لان
المنقول سابقا في العلم القديم ودفع الثاني بانه ليس على ظاهره وهذا الحصول او
الحدوث معتبرا في مفهومهما شية ان جاز من المفوض بل المعنى ان مقتضى تحقق مفهومهما
في الافراد وهذا الدليل يشبه او يجعل قوله اذ الحصول آه دليلا للملازمة تقريبا لما كان
الحصول او الحدوث معتبرا في مفهومهما فالتخصيص واجب لانه لما كان الحصول او الحدوث
معتبرا في مفهومهما فلم يتصف الحصول والقديم بالبدويية ولا الكسبية فيكون التخصيص

كما ان كان من القول عند كسبه
مطوف على قوله المعارضة كسبه
بأن السند واثباته الدليل على انقضاء

واجبا فافهم وقوله الا ان يكون آه اشتقا من ظهور الضعف وجوا عنه وهذا الجواب
 انما يكون جوابا عن السؤال الاول وهذا لا يخفى ان الضمير في قوله لا يكون غير متصرف بها
 بانتهى الم او يابطال السند ولما قل ان يقول يناقش في بعض الاصطلاح كالمذهب
 المستحدث في التصديق للمكانة والاستعارة بالكفاية عند الخطيب والعلم عند الكل حيث
 يناقش بانهم خالفوا العرف واللفظ والشرع في تفسير العلم بحصول صورة الشيء في
 العقل تفكر جوابه وقوله لكنه لا يقتضيه آه اعتراض على تقدير الجواب المذكور وحاصله
 منع الملازمة اعني لما كان الحصول اول الخدوش معتبرا في مفهومهما كان التخصيص واجبا
 بان لا يتم وجوب التخصيص في الاصطلاح الشرعي على تقدير ان الحصول اول الخدوش في
 مفهومهما على اصطلاح البعض **قوله** فترد في ما قيل آه بعد القائل بوجوب التخصيص
 من طرف التخصيص ان العلم الضمير في القديم والا اول غيره وجود الشخص المعلوم
 والثاني العلم الا لا يوصفان ببداهة وكسبية وجب التخصيص لكن المقدم حق
 والاندفاع من قوله لكنه لا يقتضيه آه وجه الاندفاع انه لا يلزم من كون تخصيص البعض
 مبنيا على ما ذهب اليه من ان العلم الضمير في القديم غير متصرف بها تخصيص الاصطلاح
 المشهور كما لا يلزم في الاول بهذا التأويل بل يريد تطبيق الاصطلاح المشهور على اصطلاح
 البعض كالمقابل الاول فان دفع بهذا التفسير ما قيل فيه انه موجب بوجه بان ارتكاب
 التخصيص بمنع على المذهب المذكور فترد في ما ذكر لا يكون واقعا على طريق المناظرة كما
 في قوله لكنه لا يقتضيه لكن يريد عليه ان الظاهر ان المصنف في تفسيره على اصطلاح البعض
 في التخصيص في تفسيره واجب ووجه البناء ظاهر لما نقلناه من شرح التسمية لكن فيه
 تأمل من وجهين وقوله مع ان في هذا البيان آه والمراد بخائل الخلل في الخل ووجه
 تحليل الخل ان تفسير العلم الضمير في وجود الشخص المعلوم تعريف بالمباين لان العلم
 الضمير عن الشخص المعلوم الا ان يراد به الشخص الموجود والمعلوم من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف او يبين على كون الوجود عين الماهية وان تفسير القديم غير جامع
 لانه يخرج عنه علم العقول والنفوس العقلية الا ان يعلم الا ان يكون حقيقة
 او حكما في التجرد وان المقصود منه ان القديم يقابل الحضور وليس كذلك لان الحضور
 اهم من القديم مطلقا عند الجمهور ومن وجه علم مذهب الشيخ الا ان يراد من الحضور

المراد بالاصطلاح المشهور في تفسير العلم
 في الشرع والاصطلاح البدوي
 وكسبية وتفسير الشيخ في الاول
 ووجه الثاني تركه ويعلم بالقبلي
 وعدم الاتصاف بهما في زمان
 بغير مذهب في الحصول او الخدوش
 اوله

من الحضور في الحضور الى اذ يتبين الفايضة وما كان هذه الاعتراضات ضعيفة
 غير عزيمتها **قوله** اما ما استدل آه هذا استدلال من طرف التخصيص ايضا والى
 منه اثبت وجوب التخصيص ايضا حاصلا لما كان البداهة والكسبية تخصيصا بالمعنى
 الحصول والى اذ وجب التخصيص لكن المقدم ثابت اما الملازمة قطعية واما ثبت
 المقدم فلانه لما يتصرف الحضور في القديم بالبداهة والكسبية يلزم ان يكون البداهة
 والكسبية تخصيصا بالحصول والى اذ ثبت لكن المقدم حق اما حقيقة المقدم فلانه لما كان
 البداهة والكسبية صفة وجودية فلا يتصرف بها الحضور في القديم لكن المقدم حق
 ويقتل ان يكون مقصود استدلال ابطال السند المذكور سابقا وهذا لا علم حذورا
 آه وقوله او هن آه يشيخ الى انه اضعف من الاستدلال الاول والثاني وجه الاول انه
 لا يتم ان البداهة صفة وجودية لان البداهة اما عدم الكلمة او سلب الالهي كاعرف سابقا
 ولو سلم فلا يلزم من كون البداهة كالكسبية صفة وجودية عدم اتصاف الحضور
 والقديم بها وايضا لو سلم هذا لا يتصرف غير الكاتب بالشئ لانه صفة وجودية كالكتابة
 والروى فانه كما لا يتصرف بالسواد لا يتصرف بالبياض لانه صفة وجودية كالسواد
 اليعني ذلك ولو اريد بهما حصول العلم بمجرد توجه العقل وبسنداته الحسن لحصول
 العلم بالنظر لم ير الاشكال في ذكره لكنه خلاف المشهور وقد نقل عن شرح الاشراق
 بان النظم الى التصور والتقدير هو العلم التجرد فان المعلومات المنطقية لا تتجاوز عنه
 لا مطلق العلم الشئ بل هو للعلم الاشراق الذي يكفي مجرد الحضور كعلم البارئ تعالى وعلم
 المجدد وعلمنا باليقين واللام يخص العلم في التصور والتقدير اذ التصور حصول
 صورة الشئ في الذهن والتقدير يستدعي تصور هكذا وعلم البارئ والمجدد بجميع الاشياء
 وعلمنا به وانما يستحيل ان يكون بحصول صورة فلا يكون تصورا ولا تصديقا واما العلم
 التجرد بالاشياء الغائية فلا بد ان يكون بحصول صورها في اندفع اشتراط الشرع على التخصيص
 بالوجه الثلاثة وفيه ان من علم العلم بالصورة الحاضرة عند المدرك ثم التصور والتقدير
 بحيث يشملان علم البارئ والمجدد وعلمنا بذاتنا واحدا للتأنيص فيهما وقد عرفت ما يتعلق
 به **قوله** اراد بالتحليل آه دفع نقم دخول الشك والوهم في تعريف التحليل مع انهما من اشياء
 فلا يكون تعريف التحليل مانعا لا غبارا والقيد الاول يخرج الشك والثاني يخرج الوهم

اي كل واحد منهما ماله

اي صفتان وجوديتان ماله
 وباعتبار الحصول خارج الحضور ماله

اذ المراد بالتجويد وجودها ولو كان العلم بدخولها يتوقف على علمها عرفها وقال السيد
 السند في حاشية مختصر الاصول انه قد يبعد الشك والوهم من التصديق وليس بجي
 اذ لا اعتقاد فيها اما الشك فلا يطرأ في النفع والاثبات متساويان فيه فان كان هناك
 اعتقاد فاما بهما وفيه ظاهر او باحدهما فيلزم التحكم واما في الوهم فلا في الرجوع
 اذ من السامع والناظر لا يجمع حكم فيلزم اعتقاد النقيضين وجه دخول هذه الاشياء
 اذ منع قولنا ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ادراك وقوع النسبة او لا
 وقوعها لا يطابق النجاة علم اني وان الناصبة لئلا يلازم بالصدر وايضا من عرف التصديق
 به اراد الثاني لان قولنا ان النسبة واقعة ام لا تصديق مشتمل على الحكم عليه والحكم
 به والحكم فلا يمكن جعله بتفصيل متعلقا للتصديق بان يكون ادراكه على ذلك الوجه تصديقا
 والالزام فيه ايضا اعتبار ان النسبة واقعة ام لا وفي الثاني ايضا كذا وكذا في قسم بل
 المتعلق للتصديق ليس الا اجماله وهذا ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهو من عرف
 التصديق به لا يكون الا كذا وادراك وقوع النسبة او لا وقوعها اهم من ان يكون مجردا
 كالاشياء المذكورة او مع ضمنية الادعاء في دخولها فيها فلا يكتفي في كون الاجمال مطلقا
 الادراك بحيث بل الاجمال الادعاء الجمل كما لا يخفى او رد عليه ان اخرج الشك والوهم
 من التصديق باذعان النسبة يستلزم دخولها في التصديق وتقصير الشك والوهم
 داخلان في التصديق عندهم كما ان اليباش في سائر **قوله** ويمكن دفع هذه النقطة
 اه قال بعض الافاضل في حاشية الشمسية ان المصدر المضاف اذا كان متعلق العلم
 والادراك يحتمل ثلثة معاني احدها ان يكون متعلق العلم هو المضاف لا مع النسبة وجه
 يكون الاضافة لتعيين المضاف وثانيها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة
 اعني النسبة التقييدية المتعلقة بالتصور وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف
 مع الاضافة اعني النسبة التامة الخفية المتعلقة بالتصديق فهذا الادراك علم الاول ادراك
 الفرد وعلم الثاني ادراك المركب الاضاح وعلم الثالث ادراك المركب التام الخبي في نقل
 من ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها تأويل ادراك ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة فالمراد تأويلها بالمعنى الثالث فقط لكن الثاني محكم في المقصود والاول محتمل فيه
 انتهى وقول المحقق يمكن دفع اه منع دخول الخيال والشك والوهم فيها يستد ان المتبادر

اه وقوله كما يشترط له وجه الاشعار ان قوله ان النسبة واقعة قضية ظاهر فيكون
 الادراك المتعلق بها تصديقا واذعانا وانما قال يشترط لانه لا يلزم من كون قولنا ان
 النسبة واقعة قضية ظاهر ان يكون الادراك المتعلق به ادعانا لانه التصديق يتعلق بها
 متعلق به التصديق ايضا لكن الظاهر انه يكون ادعانا وقوله بخلاف اه بيان منشأ الغلط
 فلا يكون العدول عن العبارة المشهورة من سابقا قبل عليه هذه الكلام ساقط عن اخره اما
 او لا فلا في لوجه لقوله على وجه الادعاء لان معنى ادراك ان النسبة واقعة ادراك وقوع
 النسبة با تفاق النجاة كما عرفت والمتبادر من ادراك وقوع النسبة مطلق الادراك
 سواء كان مجردا كما في الاشياء المذكورة او مع ضمنية الادعاء كما في التصديق نظيره ان
 المتبادر من الناطق في توبيخ الان في مطلق الناطق سواء كان مع ضمنية البلوغ او لا
 المحسوس او لا واما ثانيا فلا في التفرقة بين قولنا ادراك وقوع النسبة وبين قولنا ادراك
 ان النسبة واقعة تحكم بل اللادراك الذي يصير تصديقا انما هو الادراك المتعلق بالاول
 دون الثاني كما سبق انتهى ويعرف ما ذكرنا اندفاعا فتذكر **قوله** ويمكن توجيه كلامه
 انما للمنفذ بتجويد ان المراد بالعلم تقوم الدخول بل امكان التوهم لا الدخول المحقق
 بالفعل وهذا القدر يكفي للعدول عنها اما لا يمكن تقوم الدخول وقوله لعدم اه تعليل
 لتحقيق الماد في نفسه لا الارادة نفسها وجه التبريض بقوله يمكن توجيه اه ان خلافا
 الظن من الدخول مع ان تحقق تلك الارادة غير معلوم فلا بد من الدليل عليه اثبت المط
 قبل عليه ان قوله يمكن ان يتوهم لان مادة النقص لا بد ان تكون متحققة فلا بد منها
 النقص فلا يجب العدول ودفع بانه يناسب العدول في مقام الاضياط وان لم يرد
 النقص بها وايضا دخول هذه الاشياء في العبارة المشهورة متحقق كما سبقنا به والحق
 ان الرباعث للعدول عنها انما هو طلب الاختصار واللائق بكتابه وان لم يغير انتهى
 وفيه ما ذكرنا مسبقا وقيل عليه ان المتبادر من الادعاء ان الخبي بل اليقين فلا يشمل
 تعريف المص للظن فلا وجه للعدول انتهى ويمكن دفع بان الادعاء مطلق التسليم و
 الاعتقاد كما ان رالية الشر ويد عليه ايضا ان الادعاء فيقول الذين النسبة **قوله** الخبي
 فيكون انفعالا فلا يصح تقسيم العلم الذي هو وكيف ونفد في بان المراد صورة النسبة
 المزعنة في الذين والادعاء بمعنى الاعتقاد كما في بعض النسخ فلا بد ايضا ان

اي وقوع النسبة
 اي النسبة واقعة

ادراك النسبة الحكيمة داخل في تعريف التصديق فلا يكون مانعا لان الادعاء على
خاص للاعتقاد فلا يتناول ادراك النسبة الحكيمة التصديق قال المصنف شرح الشبهة
ان الحق ان الحكمة ليس بفعل بل هو اذعان وقوله لوقوع النسبة اولاً ووقوعها و
وادراكك لذلك بدلالة انصاف بالبدئية والاكس: وهو ليس بالتصديق عند الحكماء
ومعناه بالفارسية كدريد فافهم قوله وفي هذا اشارة الى ان العدول عن العبارة
المشبهة او في تقييم العلم وجعل التصديق عبارة عن الادعاء اشارة الى تحقيق الامر
التصور والتصديق في مقام تقييم العلم اليقيني وتحصيل النوعين من اشارة الى الاول
بقوله ولان عدل عن العبارة المشبهة والى الثاني بقوله وجه العدول عنها الى الجيد
الادعاء اشارة الى ان الشك او في عبارته ويجعل ان يكون الاشارة الى الجيد
الاتفاق بينهما واقع على ان التصديق متعارض عن التصديق بذاهما والاختلاف انما يكون
في الامتياز بحسب التعلق ايضا وقالت طائفة امتياز بينهما في كونهما واقعا بحسب الذي يكون
واقعا بحسب التعلق وقالت طائفة امتياز بينهما ليس الا بحسب الذات واللوازم لا بحسب
التعلق لان التصديق يتعلق بما يتعلق به كتحديق من وقوع النسبة اولاً ووقوعها كذا
التخييل والشك والوهم والتحقق ان اختاروا هذا كالمسألة الشريفة والقاضيه العوض
والثاني رحمه وغيرهم قال الشريف الحق في حاشية تحصيل الاصل اذ تصورنا نسبة امر
الى اخر من حيث شيعته وانضمامه عنه وسكننا في ذلك التصديق الذي هو النسبة الشبونية
او السلبية فقد علمنا ان ذلك الامر من تلك النسبة من العلم اما النسبة فلا نال الشك
فيما لا نعلمه بالنسبة مستلزم للعلم بهما فقد تحقق في هذه الحالة ضرب من الادراك ثم ادرك
الشك وحكمنا باحد طرفي التصديق من الاثبات والنفي فقد علمنا ان هذا العلم هو العلم
الادراك متميز من الاول بزمانه وجدانا ويلزمه المشهور واختلاف اللوازم يدل على اختلاف
الموضوعات بالحقائق وهذا الضرب لا يتعلق الا بوقوع النسبة اولاً ووقوعها بخلاف الضرب
الاول فانما يتعلق بالفرد من غير وقوع النسبة اولاً ووقوعها بوقوع النسبة اولاً ووقوعها
لا علم التعيين كما في الشك انتهى ملخصها والمراد من الشك قوله وفيه من الاشياء بمعنى
الاعم ان ما يمكن ان يعلم سواء كان موجودا او معدوما او متصفا او واجباً او ممكناً خاصها
فلا يتقدم ما يتقدم وكون احتمال الصدق والكذب من لوازم التصديق اما بالادراك هو

هو المختار عند المحقق الشريف حيث نقل عنه ان التصديق والكذب انما يجريان في الاشياء
والاستثناء لانها موصوفان بالمطابقة لا يقع في نفس الامر والمطابقة دون النسبة
الحكيمة لانه يلزم مطابقة الشيء لنفسه واجب. عند بعض المحققين بان المطابقة هي النسبة
من حيث مدلوله القضية المفردة وتصورة والمطابق هو النسبة في نفس الامر مع قطع
النظر عن المدلولية والتصورية والغايب الاعتباري كافي فيها كذا قال في حاشية الشبهة
معنى ان النسبة واقعة مطابقة في نفس الامر غايب المطابقة في نفس النسبة في التوفيق
او بواسطة النسبة الحكيمة بقيا سراسا لان احتمال الصدق والكذب لازم للنسبة الحكيمة
لازمة للتصديق فاحتمال الصدق والكذب لازم للتصديق واما شهادة الوجودان فقد
عرفت ما فيها لكننا لم نعرف ليعرض لشهادة الوجودان جوا كما ندرك فيما سبق لان هذه
الشهادة ظاهرة للثبوت بخلاف شهادة الوجودان الباقية او لاكتفاء بما سبق وقوله ولان
عدل اه ان يكون التصديق متنازعا عن التصديق لانهما لا باعتبار التعلق عند المحققين و
قوله لا بهما دون دخول في اعتبار التوحيد ان يتكلم لا يلزم ان يكون العدول لهذا الجواز
ان يكون العدول للتخصيص كما سبق وايضا هذا التحقيق لا يقتضيه العدول الى هذا التقييم
كيف وان صاحب المواقف قال في هذا التحقيق مع انه لم يعدل عن تقييم المتأخرين حيث
قال العلم ان خلاص الحكم فتصديق والافتصديق كما قال شارح المواقف ان التبادر
من هذه العبارة ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين لكن
رده بان الصوت ان يقال العلم ان كان فكما ان ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
فتصديق والافتصديق فيكون لكل من قسمي العلم طريق موصول يتصل بهما انتهى ومن هذا علم
ما في عبارة الشرح والتمحيص من الخلل فتذكر ونقل عنه في حاشية ويظهر من هذا التفسير
ان المراد من الغاية الذاتية بينهما هي الغاية بحسب اتمها وانفسرها لا بحسب متعلقها و
ان كانت تلك الغاية اعتبارية كما يدل عليه قوله لا باعتبار التعلق فن اعترض بان
الغاية الذاتية تنافي ما هو المختار عنده من ان العلم عين المعلوم بالذات غير بالاعتبار
اذ قد يتعلق التصديق بنفس التصديق فقد بعد عن الحق مع وضوح انتهى واجب بعضهم
بان المراد بالاعتداد به ان الصورة المدركة مع العوارض الذهنية اذا اخذت بمدة عن
العوارض الذهنية عين المعلوم لانها عينها المحذوفة بالعوارض فلا يلزم على التقدير المذكور

في النظر بحسب المصنف
وكذا في حاشية تحصيل الاصل
وكذا في وضع الصواب في حاشية

كون تصور التصديق عين التصديق في مجاز في تعريفها الى اعتبار المغايرة الاعتبارية
 فقول الحق بان الغايرة بحسب ذاتها ونفسها ثم جعل المغايرة الذاتية على الاصح من
 الاعتبارية شطط الا باعتبار ان العلم من الاعتبارية وفيها فيه ولا يرب عليه
 اعتراض على التميز بان تخصيص الاثر الى ما ذكره تخصيصه بل تخصيصه لان في
 التحقيق للمراه او تحقيق للمفارقة او دفع توهم الخصم الاثر في الاثرية التي ذكرها
 التميز بان ليس مع التميز فيها لان اثاره اخرى فلا يكون التميز في هذه والا
 لزم انه وقيل في بيانه ان زيد قائم قضية ولا بد لكل قضية من تصديق فلا بد ايضا
 من تصديق فاذا كان متعلقا ان النسبة واقعة اس نسبة القيام الزيد واقعة في نفسها
 قضية فلا بد ايضا من تصديق بتعلق بان النسبة القيام الزيد واقعة وهذا ايضا
 فلا بد ايضا من تصديق بتعلق نسبة الوقوع الى نسبة القيام الزيد واقعة
 واقعة وهكذا فيتم وفيما انما يلزم التميز لو كان الحكم بالكم الاول اشبه الحكم بان النسبة
 واقعة ملتصقا بالقضية الثانية حتى يكون ما فيها وليس هذا بل لزم ولو سلم فاما يلزم
 لو رتب التصديق الى غير الزمانه وليس يلزم من هذا الحصول تصديقا غير متناهية وهو
 لا يستلزم التميز كما في النقوس الناطقة عندهم وايضا على هذا التقدير لا يصح الاستدلال
 لانه يكون المقدّم المذكور في هذا الدليل وكذا التصديق في الحقيقة به غير متناهية على ذلك
 التقدير فلا يمكن الاستدلال بها وهذا الدليل على تقدير تمامه يحسم في المتصلة والمنفصلة
 لكن جريانه فيها بر جوعها الى الحقيقة حتى يكون الحكم في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتا
 موجود بان نسبة وجود النهار الى طلوع الشمس المتصلة واقعة وقولنا انما يكون
 العدد زوجا او فردا بان نسبة فردية العدد الزوجية الانفصالية واقعة وكذا في قولنا
 زيد ليس بقائم فتدبر **قوله** امر جازي اس هذا الدرك المشتمل على الدرك الاربعه امر جازي
 اي ملحوظ على وجه يكون مرآة للملاحظة الطرفين وحالهما لا على وجه يكون ملحوظا بالذات
 بحيث يمكن ان يحكم عليه وبه وهذه الملاحظة بعد ادراك النسبة بينهما فاذا حصل كان
 النسبة واقعة مثل اذا ادركت زيدا ومفهوم الكتاب والنسبة الحكمية فبعد ذلك تدرك
 ان زيدا كاتب على وجه الادعاء كذا قيل في عليه ان الاشارة تحصل بان يقول ان
 كان ايقانا او انتزاعا فتصدق الا ان يقصد الحصر بتقدير المسند **قوله** انه ليس بيني

الان يقال تلك التصديقات و
 التقديرات امور حاصله ان متناهية
 فتصح الاستدلال بها
 كذا في نسخة
 المطابع
 سبها

بين طرفي القضية انه قال العباد في حاشية النسبة الحكمية هي ثبوت شيء شيء
 او عدمه او ثبوت منافاة اياه ولذا تسمى بالنسبة الثبوتية والايضية وهو مفهوم تصديق
 وتقييد ومن الناس من يؤولون ان النسبة الحكمية في الموجبة هي الثبوت وفي السالبة
 اللاشئوتية وذلك فيهم فاسد لانه لو كان كذلك لغير السالبة سلب الثبوت بل الثبات
 اذا كان المصدوع موجد وكلام الحق يوافق وقال بعض الافاضل في حاشيته ايضا
 قولنا الان كاتب مثلا يلزم من اربعة اجزاء هي ذات الان ومفهوم الكتاب ونسبة
 هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع بها اعني النسبة القائمة الخبئية وهذه النسبة نسبة
 واحدة بالذات متعديّة بالاعتبار اذ يتعلق بها الادراك بدون الادعاء في هذا الا
 من المعلوم التصديقية وتسمى نسبة حكمية ونوع الادعاء بهذا الاعتبار من المعلوم
 التصديقية فلهذا النسبة بالاعتبار الاول تغايرها بالاعتبار الثاني فن قال القضية
 ملزمة من اربعة اجزاء لاحظ التقدير الاعتباري ومن قال ملزمة من ثلثة اجزاء لاحظ
 الوحدة الذاتية وكذا الى قولنا الان ليس بكتاب وكذا المتصلة والمنفصلة
 فالنسبة الحكمية في الموجبة غير متناهية السالبة ذاتا ثم ايد كلام المحقق الشريف وانما
 الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية والحكم لان هذا انما يصح اذا كان النسبة الحكمية النسبة
 القائمة الخبئية وباتفاق الحكماء ان تصديق النسبة الحكمية شرط لحصول الحكم واجبا
 قال الهادي بان انما يصح ما ذكره لو كان النسبة الحكمية تقييدية ملحوظة تفصيلا على وجه
 يكون ملحوظا عليه كما اذا قلت النسبة بين الطرفين بالاثبات ليست بواقعة وانما اذا كان
 خبرية غير ملحوظة تفصيلا كما يفهم من قولنا زيد ليس بكتاب وادركتها واذ عرفت
 انتم ملحوظة كذا في الاستدلال المحقق ما قال الهادي ولما كان التصديق عند الامام ومن
 تأمل من المتأخرين مكيان اربعة اجزاء تصور الحكم عليه وبه وتصور النسبة الحكمية
 والحكم كان القضية ايضا مركبة من اربعة اجزاء الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية والوقوع
 او اللاوقوع استدلالا متاخران عليه بان النسبة الحكمية عن الوقوع واللاوقوع لانا نقول
 النسبة الحكمية بدون الحكم في صورة الوهم والشك وقال القدر المذكر في التصديقية الوهم
 والشك هو المذكر في صورة الحكم فان المشكوك فيه الوقوع واللاوقوع فلم يكن بينهما
 مغايرة وقد عرفت ما يتعلق به والظاهر ان المصنف اختاره كما يشهد كلامه في القضية

لكن مال شراية الوجدان معلوم فاستحقاق قول المحقق اتحاد الجمل بالموضوع اه انما
 هو في الجمل دون التفصيل والتفصيل اما في التفصيل فان اتصال الثاني بالمقدم وعدم
 اتصاله واما في التفصيل فان اتصال الثاني عن المقدم وعدمه ولذا قال مثلاً فالوقوع
 والا وقوعه صفة الجمل والثاني عندهم وعند المتأخرين صفة النسبة الكلية وبهذا
 الوجه ايضا وقع النزاع بينهما فلا تغفل قيل وجه عدم النقلة ان متاق للوجه
 المذكور سابقا فان قوله امر جازي اه صريح في ان اجزاء القضية اربعة وفيها لا يلزم
 جمع الوجهين بل المراد ان اشارة التحقيق الامر من احد الوجهين امكرا او امكرا والامر
 ان اشارة التحقيق الامر من وجهين عند الفريقين الاول للفريق الاول والثاني
 للثاني لكن على وجه يكون التماثل عنده الوجه الثاني والخط ان وجه عدم النقلة مذكرا
 وان يكون العدول لقصد التعميم بالذهنين حيث قال بجمل النسبة في اذعان النسبة ذلك
 الاتحاد والاتصال والانفصال وعدمها وقدمها والنسبة اولها وقدمها فيشمل المذهبين
 فتأمل **قوله** اذ لا في اه في الصحيح التفاسير والتفاسير والافتاء بمجموع يقال فحكم
 المال وتقسيمه واقسامه بينهم بمعنى وقال بعض الشارحين الافتاء بمجموع القضية
 على ما في الاساس ان يقيم التصور والتصديق كل من وصف الضرورة والاكساب
 فيأخذ التصور قسمين من التصور الضرورية فيصير ضرورة فياخذ قسمين من الاكساب فيصير
 كسبيا وكذا الى في التصديق فالذكر في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة
 والاكساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورية والاكساب
 صريحا وكناية وهي ابلغ من التصريح وبهذا قريب من كلام المحقق **قوله** وليس المراد
 الخ قال في الثانية افعل للمطوعة وللالتحاذ نحو شئ قيل ومنه اذ فيجى وكذا
 وانترن ومنه يعلم ما في كلام المحقق من عدم الاستقامة واعتراضه عليه ايضا ان
 لا يصح شراية الشيء اذ لا يلزم من عدم العلم العلم بعدم وهو غير مستوعب الامن
 احاط بعلم اللغة احاطة تامة على انه صرح التقارن في شرح التصريف للنجاشي
 الاختيار ورد عليه بان ما صرح به هو الاختيار بمعنى اتخاذ الجنب لا بمعنى اخذ الجنب وبهذا
 بون بعيد وايضا الاختيار طبع الجنب ويعد ويمكن دفعه بان فيه الاتحاد ايضا اشتغال
 بناء المفاعلة والافعال على الاخذ فاصرح به جمهور اصحاب اللغة وعدم تعرض بعضهم

انما يتصور في الخبر ان وقوع
 الثاني عند وقوع المقدم لا في
 الخبر تامل مثلا
 كما يقال من الخش في باب القضاء

بعضهم لذلك لا يفيد عدم مساعاة اللغة انتهى وقد ليس المراد ان مراد الشر فيكون
 عدلا لقله اراد بيان حاصل المعنى اه والتقدم هو المحقق الاخر ويحتمل ان يكون المراد
 مراد الشر فيكون عدلا لقله ففهم كلام المصنف فيكون التقدم هو الشر الا في هذا
 الشرقة بهذا الطريق على ما بينه المحقق فتفسر الشر تفسيرا بالاصل واللامكن الظ
 من التفسير ان يكون بالمعنى المطابق كما في تفسير المتقدم لكن اللغة لا تلتزم به وقد عرفت
 ما فيه **قوله** علم ان يكون الضرورة بمعنى الضرورية ظاهرة بشرحها بالانسيبة وقد
 قيل انه سماعي الا ان يقال ان هذا بيان حاصل المعنى لا تقديس الياء النسبية ام في
 الضرورية وتحمده وقوله وكذا الكلام اه ام يحتمل ان يكون القسمان المأخوذان من
 الاكساب كالتصور والاكساب التصديق ويحتمل ان يكونا مكتسب التصور ومكتسب
 التصديق ثم الاضافه في ضرورية التصور وضرورية التصديق ومكتسب التصور
 ومكتسب التصديق بانية او من قيل اضافة الصفة لا الموضوع وقوله وعلم اللغة
 ان تقديس ان يحتمل الضرورية والاكساب على ظاهرهما وتقديس ان يحتمل على الضرورية و
 المكتسب والمراد من المقصود انقسام التصور الى التصور الضرورية والتصور المكتسب
 وانقسام التصديق الى التصديق الضرورية والتصديق المكتسب يؤيده قوله لزم
 انقسامه الى التصور اه وقيل المراد من المقصود كون بعض التصور ضروريا و
 بعضها كسبيا وكون بعض التصديق ضروريا وبعضها كسبيا **قوله** فلان التبادر
 اه قيل عليه الاظهر ان يقال التبادر من قسمه الشخصين شيئا بينهما ويمكن به
 يقال المراد من قسمه الشيء بين الشخصين انقسم بينهما بتقسيمهما او من قيل التقلب
 كما في قوله **قوله** التبادر على الموضوع كنهها لا بدفعان الاظهرية بل يؤيدانها وانما قال
 التبادر لان ما ذكره من المفارقة انما يتم لو كان الشيء المقصود كلاما مقصودا لا الاشارة
 كنهه يجوز ان يكون كلاما مقصودا الى الجنب ويكون الشخصيات المذكورة ان جاز لي في الشيء
 المقصود كما اذا قسمنا زيد وعمرا الا ان في الروي بينهما كذا قيل وفيه انه يجوز ان
 يكون الشيء المقصود جميع افراد الانس والروى والشخصيات المذكورة ان قسمين فحين
 له لكنه بعيد كما في الاول فعلى هذا يكون قول اهل اللغة مقصودا في تقسيم الكل الى
 الاجزاء فلا يتم ما ذكره في توجيه كلام المصنف لان تقسيم المصنف من قيل تقسيم الكل

وخيل ان يكون المراد بها الاتحاد بين
 المذكورين البينين مثلا
 في شيء اليه في بيان مثلا

الكل الى الجنية الا ان يجعل قوله اهل اللغة على التبادر بل يجعل على الارجح او يجعل تقسيم المص
 على تقسيم الكل الى الاجزاء او يجعل تقسيم المص على التشبيه هو التبادر من قول اهل اللغة
 لا يجوز عليه اه قيل الظان الضمير بارجحان الفاسم مع ان حال العمل بالعكس فانه
 يقال التصور الضروري تصور واليقال التصور تصور ضروري فالظاهر ان يقول
 لا ان يكون الفاسم الاخذ محولا على القسم ثم قال ويمكن دفعه من وجهين احدهما ان يكون
 حمل القسم على الفاسم فيما نحن فيه قضية جزئية كان نقول بعض التصور تصور
 ضروري وثانيهما ان يكون لفظ تصور لا مستند الى قوله عليه وفيه انهما لا يرفعان الاشكال
 اما الاول فلان الاشتراض على الظن والظن من الحمل الحمل الكلي لا الجزئي واما الثاني فانه
 تكلف كما اشتد به نقف وما تكلف لا يدفع الظن ولا سلم فلا يدفع الاظهرية ويمكن
 دفعه ايضا بان المراد من كون القسم محولا عليه على سبيل التبدية قضية كلية مثل ان
 يقول كل تصور اما تصور ضروري واما تصور مكتسب ووجه الحمل على الثاني ظاهر
 ان يقال التصور تصور ضروري وضروري التصور وتصور مكتسب التصور وكذا
 الى ان في التصديق ووجه المغالبة على الاول ان التصور بغير ضرورة التصور واكتسب
 التصور وهو **ق** فظنرنا اه تفريع على الاظهرية لفظ ومعنى وقد عرفت
 ما يتعلق به سابقا فتذكر وقوله الا يقال استثناء من قوله اوله اى اوله في كل وقت
 الا وقت ان يقال والتقسيم الاصطلاحي قسم يتولد متباعدة او متقاربة الى المقسم لجعل
 في عدم الاقسام وهو تقسيم الكل الى الجزئيات وتقسيم الكل الى الاجزاء لتحليل الكل الى اجزاء
 وتفصيلها والراد هو الاول بقرينة قوله ضرورة ان الحمل او فيكون المراد بالمقسم
 التصور والتصديق وبالاقسام التصور الضروري والتصديق الضروري والتصديق
 المكتسب والتصديق المكتسب لوجود الحمل فيهما دون الضرورة والاكتساب ولا يخفى
 ان دليله وهو ضرورة ان يدل على الوجوب وحصر الموافقة للمق الذي هو التقسيم الاصطلاحي
 الا ان يقال حصول المق بطريق اكثارية ابلغ من التصديق كما سبق فلا يجب الحمل على
 هذا التكليف وايضا يمكن الحمل على الاصطلاحى يجعل المق حال التصور والتصديق
 او بتقدير المضاخى دنى ضرورة واكتساب او يجعل الاستناد الى الضرورة مجازيا لا غير
 ذلك وانما قال كذا الملاحظة ما قيل **ق** واما ما قيل اه تعلقه بما قبل من حيث ان ابطالا

ونقل بعضهم من مسنده ان
 التقسيم تقسيم لكل واحد من النوعين
 والتصديق بعد الخدم

ابطال للتطبيق اى اعتراضك بعدم الاولوية عند وارده على الشئ وغيره مقابل للشئ لان
 قوله اى الضرورى تقسيم للتقسيم المأخوذ من لفظ الضرورة وكذا المكتسب و
 يجعل ان يكون متعاقبا للمقدمة الاخيرة **ق** فليس يشبه ابطال التحريم القيل سواء كان وليا
 او مستد كما هو كون المأخوذ ضرورة التصور والتصديق واكتساب التصور والتصديق
 بناء على الظن منها وكونه التصور الضروري والتصديق الضروري والتصديق المكتسب
 والتصديق المكتسب بناء على ان الضرورى والاكتساب بمعنى الضرورى والمكتسب الاضحية
 على قيل ايضا الصفة الى الموصوف وهذا حاصله لو كانا تقسيمين للتقسيم المأخوذ
 لكانا تقسيمين بالمغالبة لان التقسيم المأخوذ من آه وقوله الا ان يجعل آه جواز من طرف
 القيل بان المق من الضرورى التصور الضروري والتصديق الضرورى لا لا يلزم فقط
 وكذا المكتسب الا انه جعل قيد المقسم في موضع القسم مائة كما في قولنا الا ان اما
 ابيض واما اسود ولذا يتوهم ان يجوز بين المقسم والاقسام عموم وخصوص من وجه
 وهذا ظاهر من التحقيق الا ان لا بد ان يكون اخص مطلقا من المقسم لان المقسم
 معتبر الاقسام والتقدير في المثال المذكور الاقسام اما ان ابيض او ان اسود وفي
 بعض النسخ قيد المقسم وكذا ما صحح لان القيد منسوب الى القسم بطريق الجزئية والى
 المقسم بطريق التقييد والاضحية وهذا الجواز مبني على الاحتمال الثاني ويمكن دفعه
 ايضا بان الضمان مقدر على تقسيم للتقسيم المأخوذ من **ق** والاقتساب آه
 اما جوبه يجب المعنى لان كون الاقسام بمعنى الانقسام وكون الضرورة والاكتساب بمعنى
 الضرورى والمكتسب بعيد من جهة اللفظ كما قال لا يخفى عن تكلف لفظ والمراد من
 المعنى ما هو التقسيم الاصطلاحي الذي هو المق هو المق هو المق او المراد منه كون بعض التصور
 ضروريا وكون بعضه مكتسبا وكون بعض التصديق ضروريا وكون بعضه مكتسبا
 الذي هو المق في بيان الحاجة وكون الاقسام بمعنى الانقسام مجازيا او حقيقة لكن الظن
 من تقرير الحق سابقا ان مجازي لكن في الثاني افتعال لمطابقة فيكون الاقسام
 في معنى الانقسام حقيقة تأمل وقوله لكنه لا يخفى عن تكلف لفظ والتكلف اما بالنظر
 الى الاقسام والتكلف بالنظر اليها بالنظر لا كونه اركنا مجازيا لانقسام واما
 بالنظر الى تقديره بنفسه في كلام المص ولا يتعدى لانقسام الاباح ولا يتعدى بنفسه

لكن كونه في زجرت كعارفة ولا يلزم من تعدية اللفظ نفسه تعدية معناه
 ولا من تعدية المعنى إلى تعدية اللفظ به ولا يلزم موافقة اللفظ والمعنى في التعدية
 على ما بين في موضعنا واما بالنظر في الضرورة والاكتمال واما بالنظر فيهما جميعا لكن
 التكلف بالنظر في الثاني مشترك بينهما واعتراض عليه بان التكلف الذي اعتد به في
 اقل كلامه يدفع الاقضية اذا المعنى انما يستفاد من اللفظ وقد عرفت ان دفعه على انه
 يجوز ان يكون قوله لكنه اه امتراض على الاقضية **قوله** هذا القيد غير محتاج اليه اعترض
 على المصنف بان هذا القيد مستدرك وقوله اصطلاحا وهذه الاصطلاحات تحصل العلم
 بالنظر في انه قيد للاكتمال يؤيده قوله او حلا للاكتمال على المعنى اللغوي ويجوز ان يكون
 قيد الكل واحد من الاكتمال والنظر على ما قيل وقوله الا ان يراد به دفعه كمنع انه غير
 محتاج اليه مطلقا بسند ان اراداه وقوله او حلا للفظ انه معطوف على قوله نصحا
 فيكون في حيز التفرع والتفرع بناء على المعنى الاصطلاحي فيكون الحمل على المعنى اللغوي
 مبنا عليه ايضا فلم جمع التناهيين الا ان يقال انه معطوف على التمهيد اي ان اراد التمهيد
 او الحمل واجبه بان حلا منصوبا على المصدرية للضمير في اي حل حل حلا فيكون
 معطوف على ارادة ما قلنا سلم وقوله لكنه لا يلزم قيل انه بالنظر في الثاني اي حل
 الاكتمال على اللغوي والتقييد بالنظر اطلاقا او ساوفا وهو بناء على الايجاز والفظ انه
 بالنظر في الجواب الاول والثاني جميعا لان التصريح بما على اطلاقا او تطويل و
 كلامهما الايجاز وكون الايجاز مطلوبا مستفاد من قوله مقابلة تهذيب الكلام لكن الايجاز
 بالنظر في الغائب ولا ينافيه وقوع الاطلاق والمساواة احيانا لفظا في الاعراض **قوله**
 كانه اراد اه صاحب القدسية من يحصل له جميع العلوم بدرية العقل والتوهم من
 الدرع كالبني عم عند من لا يقول باجتهاده وهي نهاية الحرس والتناهي في البلاغة
 من لا يتفطن الا انه راجع في الشكل الاول واخطا في الانتقال من المقدمة الى المطالب
 ولا يحصل له شيء واما في الناس وهم الذين يحصل لهم الانتقال من المقدمة الى
 المطالب في الشكل الاول وان لم يحصل لهم الانتقال في باق الاشكال ح وقوله والا
 لا تنقصهما وجه الانتفاض ان العاقل يصادق على صاحب الحق القدسية والتناهي
 في البلاغة مع ان هذه القضية موجبة كلية فصاها ان كل عاقل يجد من نفسه

قال الشافعي في جعل الاكتمال
 مقيدا بالنظر لان الاكتمال قد يتناول
 اشياء لا تكون في الحقيقة والاولى ولا
 يخفى ان القول الذي هو بالخالف القوي

نفس حصول بعض التصور والتصديق بالنظر غير علة ان بعض العاقل صاحب الحق
 والتناهي ولا يحصل شيء من تصديق ولا تصديق بالنظر بل بالبداهة فالانتفاض
 بالنسبة الى الحكم الثاني باقية تقيدها في الانتفاض بمعنى الانتهاء ويجوز ان يكون الانتفاض
 التقييد وايضا يرد النقض بالصحة مع انه عاقل وليس من ارباب النظر على ما في لوا واذا
 حملنا العاقل على الاوسط وخصصناه فلا يرد النقض وهذا ما تحقيق المقادير
 الارادة عليه ولما كان تلك الارادة والتخصيص خلاف الظاهر بقوله ان بيان الحاجة اه
 كما ايدى به في نفس الامر وهذا التأييد بالمشهور عندهم وجه التأييد ان بيان الحاجة
 بالنسبة الى الاوسط فقط وهذه الاف من مبادئ بيان الحاجة لكل قسم النطق
 فيكون المبادئ فاصلة كالمقاسم لا وجوبا ان يكون المبادئ عامة والنق
 خاصا كما في استخراج الفروع عن القاعدة ولذا قال يؤيده وانما قال كما هو المشهور لانه
 تخصص بعض بلا تخصص لان النطق يحتاج اليه في الاكتمال مطلقا سواء كان لصاحب
 الحق او للتناهي او للاوسط حتى لو فرض الاكتمال من التناهي او صاحب الحق
 لكان محتاجين له فيه فافهم واورد بان بيان الحاجة لو كان للاوسط ينبغي ان لا
 يرد في الكتب الباحث البديهية كالشكل الاول والاستثنائية وكثير من مبادئ التوكيد
 والتناقض واجبه بان في تدوينها فائدتين احدهما ازالة ما عساه ان يكون في بعضها
 من الغفلة الموجب الى تنبيه وتاينهما ان يتوصل بها الى الباحث الاخر اكسية ويجوز
 ان يكون كما هو المشهور ان رتبة اليه **قوله** فبديهية الجزئية اه حمل بعضهم الجزئيات
 الاربع على الامثلة المذكورة اشبه تصورات الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل العظيم
 من الجزئيات وتصوير الملك والجن والتصديق بان العالم حادث حيث قال اي بداهة حصول
 الجزئية الاربع والافتقار الملك والجن والتصديق بان العالم حادث نظريان لا
 بدريان على ما اشترط به الشئ ثم قال ان ما ذكره انما يرد لواحد في الشرطية في
 دعواه وهو ضرورة الانتفاء وذلك غير مسلم فان دعوى الضرورة لا يلزم ان يكون
 ضروريا ولن سلم ذلك فنقله الجزئية الاربع هي الموجبة الجزئية الاربع المذكورة
 على طريق التمثيل لا على طريق الاستدلال وفيه ان الجزئية الاربع وهي بعض التصور
 حاصل للعاقل بلا كسب وبعض التصديق حاصل بلا كسب ايها وبعض التصور

حاصل له بكب وبعض التصديقي حاصل له بكب ايضا كما هو المتعارف في هذا المقام
 والنظر من كلام المحقق حيث قال الاربع كما قال بعضهم واورد عليه ايضا بان الامثلة
 لا الاربع ويمكن دفعه بان الامثلة وان كانت في الواقع ستاكن في الظاهر اربعة كما لا يخفى
 وايضا قوله انما يدعى الثالث راجع الى انه لا يجوز الاستدلال على الانق في مطلقا
 سواء ادعى ضرورة الانق ضرورة اوله او لا يجوز الاستدلال على البديهي على ان هذا منع
 المنع وهو غير موجه وقوله فنقول الجواب المذكورة على طريق التمثيل على ضلاله القديم
 واورد ايضا بان لو كان المراد بالجواب تلك القضايا بالجزئية فلا يجوز الاستدلال به على
 الانق مبنين لانه يلزم المصادرة لان الانق مبنين على تلك الجزئية وانما يقع في النفاذ
 في العند ان كان في دفع المصادرة كما هو المشهور ولا شك ان التعابير العقلية بين تلك
 الجزئية والانق مبنين حاصل وقوله المحقق اوله على تقدير تسليمها منع ليدانها او لا ينف
 ولو كانت بديهة لما وقع فيها النزاع ولما وقع الاستدلال عليها كما هو في المشهور وكذا
 البديهة بناء على ان النزاع يقع في البديهة والاستدلال بها على عدم الالتفات الى الوجوه
 النفاذ تاما فلا يستلزم آه واجيب عنه بان العاقل اذا رجع الى نفسه وجد انه يعلم
 بجواب هذا الرجوع انك كل من التصديق والتصديق في المضمون والنظر في مضمون
 حادثة ذلك لا نظر وتبين مقدمات وهذا منع قوله الشر فيه انه لا يفيد دفع المنع
 كما لا يخفى **قوله** فالاولا تفرع على قوله جديده الجزئية آه وان كانت الضرورة جديده
 القضية لا يلزم فيها البديهة لان القضية الضرورية اهم من ان يكون بديهة او كسبية
 فلا يتوجه عليه الاشكال المذكور وقوله وح لا يتمش اما تفرع على الاول بانه لا يتحقق
 الالة واما رد للاولوية المذكورة فاني على هذا لا يتمش التحقيق مع ان التحقيق لا يتحقق
 الصحت ما بينه في شرح الشبهة **قوله** اكثر سلامة آه قبل انما فسر لانه لو ابقى على ظاهر
 لافاد سلامة الطريق الثاني والاول ايضا مع انه سلامة لشئ منها لكن انما يتم لوتعلق
 كلمة من سلامة كما هو المناسب ويجوز ان يكون سلم بمعنى اصل الفعل اي هذا الطريق
 سلم من تكلف الاستدلال **قوله** لما في الاستدلال المذكور آه الاستدلال المذكور في الشرح
 والمراد من الاستدلال الاستدلال على بديهة بعض التصديقات وبديهة بعض التصديقات
 والاستدلال على نظرية بعض التصديقات ونظرية بعض التصديقات جميعا والمنطق منه

هذه التصديقات الجزئية والاول مستفاد من قوله لا يتم الا بدعوى البديهة آه و
 الثاني مستفاد من قوله لا يتم الا بدعوى البديهة في ثبوت الاحتياج آه يوليه قوله
 كما بينه قبل المراد من الاستدلال الاستدلال على بديهة بعض التصديقات وبديهة بعض
 التصديقات فقط لا الاستدلال على البديهة والنظرية جميعا والمراد بالملوك ايضا تلك
 البديهة فقط وبين بانه ليس في الاستدلال الثاني زيادة مقدمة يرد على بعضها اعتراض
 ورجوعه الى دعوى البديهة وفيه ان الزيادة والرجوع بالنظر الى المجموع **قوله** تأمل **قوله**
 ويستفاد آه قيل فيه انه لا يلزم وجود الفعل في المفضل عليه نحو زيد افقه من الجار
 فلا يلزم وجود السلامة في الاستدلال انتهى ويجوز ان يكون سلم بمعنى السلامة كالاعلم
 والاخص كما سبق ونظرية المؤمن في قوله تع ولعبد مؤمن خزين مشترك اذ لا يقيد خبرية
 المشتركة الجملة واجيب باختيار الشق الاول بان المط بديهي عند المص وقوله لم يصح
 منه الاستدلال منوع اذ لا منافاة بين صحة الاستدلال وبين بديهة المطلوب ولذا قال
 الشر فلا حاجة الى الدليل دون فلا يصح الاستدلال لجواز ان يكون بالنظر الى ما لا يكون
 المط المذكور بديها عنده لما انفرد ان البديهة والنظرية تختلف باختلاف الاشخاص
 وبعد التمثل فالبدعي قد يستدل عليه على وجه التنبيه وفيه ان المحقق مانع كما يشهد
 قوله غير بين وقوله اذ الظاهر منه انه او توير والجواب الاول منع له الا ان يقر الجواب
 ابطالا للسند او يقر الاشكال استدللا والجواب الثاني يستلزم النافي اذ الاستدلال
 والتبني متنافيان لانه ان يرد بالاستدلال ايراد صورة الدليل ويمكن دفع الثاني بانه
 قد يكون المط فقهيا عند شخص ويدي بديهة بالنسبة الى شخص اخر لكن المراد بالنسبة
 الى ذلك الشخص كمن المط قد يكون فقهيا وبديها عند شخص واحد زمانين **قوله** الا
 ان يحمل كلامه آه منع الاستفادة بطريق الحمل اي انما ثبت الاستفادة لو كان قول الشر
 لتوجيه عدول المص من الاستدلال الى دعوى الضرورة وليس كذلك لجواز ان يحمل
 على ترجيح طريق للمص فلا يلزم شئ من الجوابين فالمراد من البديهة فلم يصح منه
 الاستدلال فلم يقع عند المص بديهة المط وصحة الاستدلال فلا يلزم جميع المتنافيين
 وقوله وسد بعيد رد للسند المذكور وجه البعدان الظن كلامه بيان وجه عدول
 المص عن طريق الاستدلال المشهور في بعض النسخ الا ان يقال المراد من الاستدلال

ويمكن دفعه بان المراد الاستدلال على البديهة
 كما ينبغي قوله مستفاد من كلامه

ويجعل ان يكون المراد بالبديهة البديهة العقلية
 يمنع انه بعيد عن الحق لا بد من هذا
 التقدير مثل الخوارزمي

اريد مقدر ينظم من هذا دليل عليه بالقياس الى غير المصور وان كان بالنظر اليه تغييرا وهذا
 من الجدة التي هي المحيية **قوله** لم يقوله قال المصور شرح الشمسية يتوقف الدليل المذكور
 على عدم اکتس التصديق من التصور واللازم ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى
 تصور بدیهي او بالعكس والمراد بالاشئين حاشية المطالع وحاشية الشمسية حيث قال
 في حاشية المطالع في دفع جواز ان يكون جميع التصديقات نظرية وينتهي سلسلة الاکتس
 الى تصديق بدیهي او يكون جميع التصديقات نظرية وينتهي سلسلة الاکتس الى تصور
 بدیهي ويمكن دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يكن اکتس التصديق من
 التصديق فذاك وان امکن فذلك التصديق يتوقف على تصور بدیهي **قوله** وقال في
 حاشية الشمسية بعد ما قال هذا الدليل من على امتناع اکتس التصديق من التصديق والعكس
 على ان البيان في التصورات يتم بدون ذلك لان التصديق البديهی الذي ينتهي سلسلة الاکتس
 التصورات متوقف على تصور المحكوم عليه آه في المراد بالبيان انهم من ان يكون تفصيلا
 او اجالا او صريحا او ضمنا واعتراض عليه بان كلام الشرح هنا مناف لكلامه في حاشية
 الشمسية لانه قال بالتوقف على امتناع اکتس التصديق من التصور وهنا وقع في تلك
 واجب بان ما قال هناك على ما هو المختار عنده وما قال هنا على مذاق القدم وفيه انه
 لو كان على مذاق القدم لقال وبالعكس كما قال المصور في شرح الشمسية والاولى ان يقال
 ان ما قال هنا من على قول السيد **قوله** بناء على ان التصديق آه يتوقف التصديق على
 التصور من قبيل متوقف الشروط على الشرط عند الكل او من قبيل توقف الكل على
 الجزء عند الامام **قوله** وكذا اکتس التصديق من التصديق آه هذا ليس من كلام المحقق
 الشريف بل زيادة من المحقق لتعريف النظر الذي يذكر قريبا اما كونه الاکتس فتعريفه
 الاکتس هو التحصيل بالنظر والتحصيل فعمل واما كونه اختياريا فلان ذلك التحصيل
 لاجل التأدي الى الجهد فيكون اختياريا فلا بد من تصوره لان الاختيار متوقف على
 ومن تصور المط لا امتناع توجه النفس في الجهد والطلب واما بان الوقوف
 عليه معرفة المط ولما تصوره فلا اذ لم يقع به بان على امتناع طلب الجهد التصديق
 وتوجه النفس نحوه مالم يتصور بوجه ما واجب بان طلب الجهد التصديق يتوقف
 على العلم المط بوجبه تصور او تصديقا متوقفا عليه ولا بد فيه ايضا من التصديق

تصور يا او تصديقيا عليه
 هذا الذي بالشمسية الى المط التصديق دون
 التصور في فلا بد فيه من حاشية

التصديق بفائدة ما والتصديق بمسألة المبادئ ولم يتعرض لهما لان المتأخر في هذا الموضع
 ان يتعرض التصور دون التصديق وان استلزم التصديق المذكور ان تصدق كثيرة
 بخلاف ما يجب **قوله** وفيه نظر آه واجب بان يجعل ان يكون الاقتصار على امتناع اکتس
 ذلك التصديق من التصور لان توقف الدليل على هذا الامتناع مما لا شك فيه لاحد خلاف
 العكس فان فيه كلاما للسيد وان يكون الكلام مبنيا على المسألة بناء على ان المشهور ان الدليل
 متوقف على امتناع اکتس التصديق من التصور وبالعكس والدليل على هذا ما وجد في
 بعض النسخ وبالعكس وهذه المسألة اشارة الى ان الطلب الاعلى في العلم هو التصديق
 والتصورات مطلوبة ككونها وسائل للتصديق وعلى يد من التوجيه بين لا يتوجب النظر من
 المحقق انتهى وفيه انها لا بد فعان النظر لان النظر في النظر منع والافعال لا بد فعان ولو سلم
 ان النظر استدلال فبذلك التوجيه بان يؤيد ان النظر ولا بد فعان كما لا يخفى **قوله** يتوقف
 الشرع فيه آه لا تفر من انه لا بد في شرع الفعل الاختياري من التصور بوجه ما و
 التصديق بفائدة ما واعترض عليه الثالث رجه بعض تعليقاته على ما نقل عنه بان التحصيل
 في مرتبة الفائدة كاف واجبا عنه بان المراد بالتصديق ما يشمل التحصيل ولذلك جعلوا
 الشرع في الصناعة الجنس الثاني من اقسام التصديق وفيه ان هذا الوجه لا يتم هنا فذكر
قوله مطلق الاکتس يتوقف آه اي سواء كان اکتس التصور من التصور او من التصديق
 اکتس التصديق من التصديق اي ومن التصور مطلق الاکتس يتوقف على التصديق
 المناسبة المبادئ التصورية او التصديقية كتصديق كلام من الجنس والفصل مناسب ولكنه
 وتصديق ان الخاصة مناسبة للرسم كتصديق ان الموجبة الكلية الصغرى مناسبة للمطل
 الموجبة كتصديق ان المقدمة البقيية مناسبة للمطل البقيية كتصديق ان الخاصة
 غير مناسبة ولكنه والتصديق بان الموجبة غير مناسبة للمطل البقيية كتصديق ان الخاصة
 في اثنا الحركة الاولى البتة من المط المشعور به التحصيل المبادئ وقوله المعينة في
 النظر بطريق الجزئية بناء على ان النظر مجموع الحركات عند البعض او بطريق النطق
 بناء على انه الترتيب للارتم للحركة الثانية عند البعض اذ اظهر ذلك كما يجب **قوله** وان
 تكلم عليه المحقق آه اي في بعض تعليقاته على الشمسية حيث قال في بحثه لانا لانهم ان
 الحركة الاولى والترتيب متوقف على التصديق بمسألة المبادئ لجواز ان ينشئ الحركة

معلوم شك فيها انها مناسبة للمطاولا وتكون مناسبة في الواقع وتنبها للاستحقاق
فحصل المطا كان فاقدا لا قد شك في وجود الماء في موضع وسمى فيه ويحصل الماء
ويمكن وقد يمتنع من ان التصديق هنا من التخييل والشك ويعلم من التمثيل
المذكور ان التصديق بالقائمة ليس بلازم في الفعل الاختياري لان السمع للم اختيار
مع انه شك في وصوله الذي هو ترتيب الفائدة **قوله** ولك ان جعله أه قيل عليه كان حق
العبارة وقوله على ما هو الشاهد متعلق بهذا التعريف ايضا باستطاعت قوله ذلك ان جعل
ليلايم ما ياتي من تنصيص التعلق بالتوقيفين في القول الا اني ومنه احتمالات
الاول تعلق على ما هو الشاهد للتوقف الاول فقط والثاني لثاني فقط او الثالث
لجميع ومع قوله ذلك ان جعل على ما هو الشاهد متعلقا فقط بهذا التوقف كما جاز
ان يكون متعلقا فقط للتوقف الثاني فقط وكلها مع المبرور لان في المثال نقل عنه
والتعلق قال الاستاذ الوالد في اشارة الى ان ضمير فيه في الشبهة رجع الى توقف الدليل
على الامر المذكورين وهو بعيد بقرينة سياق الى شبهة بما في السيد الشريف انتهى وسياق
الى شبهة قوله فلا يصح الاشارة الى التلقين في كلا التوقيفين مع ان احدا النظري في شبهة
لان الشبهة على ما فيه فيما سبق من ان الشرائع وحاصلا انه لا يمكن الاكتساب على
ذلك التقدير ولو كانت النفس قديمة ويمكن دفعه بان **قوله** الى شبهة اشارة الى ان
فيه كلاما شاملا للنظريين في التوقيفين وقوله قد فصله اشارة وبيان لاحد ما **قوله**
وهو انه أه والمراد بنظرية الكل نظرية كل التصورات وكل التصورات كما هو الظاهر او
المراد كل التصورات ويكون قال التصديقات يجوز لاعم القابسة وايضا على تقدير صحة
الاكتساب بطريق التسليل قال الاستاذ الوالد وحاصل الوجه الاول والثاني والثالث
ان هذا الدليل باشتبا رجزه الاول الذي هو بطلان التمسك بالتوقف على حدوث النفس
لان ذلك البطلان ثابت باحد هذه الوجوه من غير ملاحظة حدوث النفس وكل ثابت
بدون الملاحظة وهو موقوف في حدوث النفس فهذا الدليل باشتبا هذا الوجه لا يتوقف
على حدوث انتهى تقريرا للدليل انه لو كان الكل نظري لا يمكن اكتسابه كنه من الاشياء
بطريق التسليل ولو كانت النفس قديمة وان لم يكن اكتسابه كنه من الاشياء لم يحصل
لشي من الاشياء بالكنه بذلك الطريق واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكنه بذلك الطريق

لأنه من جهة الواقع لا يتوقف على
عنه ولا يدخل في بيان اشارة الا ان في
كل التوقيفين نظري

الطريق لم يحصل شيء من الاشياء بالوجه ينتج لو كان الكل نظري لم يحصل شيء من الاشياء
بالوجه بل كل الطريق اما الملازمة الثانية فخط عند الحكماء فنية عند الحكماء في زمان
لا يمكن اكتساب الكنه ويحصل الكنه كنه الواجب تبع عنهم لكن انا قيدنا الملازمة بذلك
الطريق فظهر الملازمة ايضا عنهم اما الملازمة الاولى فلان حصول الشيء بالكنه سبق
آه والمراد بالوجه امر غير الكنه سواء كان ذاتيا او عرضيا وبالحصول بطريق اكتسابه
ظنة لكن يريد انه يجوز ان يكون الشيء واحد كنهان فيجوز ان يكون احدهما سابقا بالآخر
وان حكموا ببطلان كنه الاقناع في الماهية الحقيقية دون الاشتبارية ومعنى في الزمان
من الاول الى اخر معين في الكاسب زمانه من الازل في اكتساب الوجه متغيرا في معين
اي زمان حصول الوجه الاخر القريب الى المط فبعد هذا الزمان شرع في اكتساب الكنه
فتناهي زمان زمان اكتساب الكنه من جانب المبدأ ظاهر وانما قال من الازل لان عدم
تناهي الزمان في العليل معناه من جانب الازل في العلولة من جانب الابد وبما في الوجه
من قبيل العليل واذا انتهى الزمان الى اخر معين انتهى بالنظر الى مبادي الكنه لان
مبادي الكنه ايضا من قبيل العليل وقد عرفت بعد ذلك الحد المعين فعلى تقدير نظرية
الكل لا يمكن اكتساب الكنه بله ذلك الحد المعين لان الواقع بعد ذلك الى مثناه ومبادي
عنده على تقدير نظرية الكل غير متناهية بخلاف مبادي الوجه فانها قبل الحد المعين فانها
قبل غير متناهية بالنظر الى الازل كما ان المبادي غير متناهية وهي من قبيل العليل كذا قيل
ونقل عن الشرع في شبهة التمسك تفصيلا انا اذا فرضنا ان كنه احصل للنفس من الازل
الى الآن فنقول هذا صحيح فان اكتساب كنهه انما يتصور بعد معرفته بوجه ما وبمادية الغير
المتناهية فظهر ان على ذلك التقدير فحصل ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل
الى اخر معين في اكتسابه لم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه
من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه فاصلا بينه وبين كنهه في كل كنه
يفرض حصوله فلا يمكن حصول شيء من الاشياء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الاشياء بكنهه
لم يحصل شيء من الاشياء بوجه لان كل وجه كنه لشي اخر فثامل وجه التامل ما يقال من
انه على تقدير نظرية الكل لا يثبت حد معين ينتهي اكتساب الوجه عنده حتى يتصور الشرع
في كنه الكنه بل لا يحصل الوجها سبق بالكتب اصلا لان النظر لا يستقل بحصول

ثم قيل تلك الشبهة لا يسلطون
الاكتساب بطريق الثاني
واختار المراد من الحصول بطريق
الاكتساب فلا بد من كنه

ولا تحصيل وقد يقال هذا الكلام بفتح على التسليم ان لو سلم انه يمكن اكتساب الكنه
وايضا يمكن ان يكون وجهه ما ذكره المحقق **قوله** اقول آه حاصله منع الملازمة الاولى
على تقدير وضع الثالث على تقدير اربعه ان اراد انه لو كان الكل اعظم انظر يا
لم يمكن اكتساب كنه من الاشياء من حيث هو كنه فسلم فالملازمة الثانية بمنتهى الحقيقة
ايضا مسلمة لكن الملازمة الثالثة هم وان اراد انه لو كان الكل نظريا يمكن اكتساب
كنه من الاشياء مطلقا سواء كان من حيث انه كنه او من حيث انه وجه فالملازمة
الاولى وقوله الملازمة الثانية كونها ثالثة بحسب الظواهر وما في الحقيقة هي الثالث
كما في تقرير الدليل وقوله فان مقتضى الملازمة سلم الترتيب للملازمة الاولى كما
سبق وقوله وهذا ما يستلزم آه سند المنع وقوله يجوز تنويه له ويحتمل ان يكون
المنع بسيط وهو الظاهر الثالث مثلا جسم تام حاس متحرك بالارادة وجه للامتناع
وكنه للجوان فيتصور الجسم الثاني الى كنه بالاشياء الذي هو الوجه ويتصور الماشي
بقاطع المسافة الذي هو الوجه ويتصور القاطع بالمكن ان يذهب ذلك الى الملازمة
فيحصل التصور بالوجه بدون التصور بالوجه بالكنه بخلاف تصور الشئ بالكنه كالحيوان
فان يتوقف تصور بالكنه على تصور الجسم التام الحاس المتحرك بالارادة بالكنه
وهكذا اكنه الكنه فيحصل الاول بدون الثاني وهذا يمنع على ان تصور الشئ
بالكنه لا يحصل الا بتصور جميع اجزائه بالكنه بخلاف تصور الشئ بالوجه فان تصور
الشئ بالوجه لا يتوقف على تصور الوجه بكنه فيحصل تصور الوجه بوجه وجه وجه
الى الملازمة له فهذا النظر بالآخرة الامتدانة ان وجه الشئ كنه بشئ اخر لا يتصور الا
بالكنه لان تصور الشئ بالكنه بخلاف تصور الشئ بالوجه في ان تصور الشئ بوجه
ووجه وجه وجه الوجه الزمانية فلا يكون الوجه كنه اشئ اخر وانما يكون لو كان الجسم
متصورا بالكنه وليس كذلك فحفظ ما قيل ان ما ذكره مقام السند لا يصلح للسند
فان العلم بالوجه بالحقيقة المذكورة لا يفيد كون الكنه معلوما بالوجه الا عند العلم بكنه
الوجه والالزام ان يكون العلم وجه الوجه بوساطة غير متناهية وذلك تخيل خال
عن التحصيل كيف والعلم بالشئ بالوجه من كون صورة الوجه حاضرة وللصورة
على هذا الوجه بفتح ان العلم بالشئ ان لم يكن بكنه او بوجه كما سبق في تعريف العلم

ويحتمل ان يكون الزيادة الملازمة
الثالثة فيمنع على تقدير وضع
التقريب على تقدير اشراكها
وقوله وهذا ما يستلزم ادراكه

ان في التصور وان كان كنه في
نفس الامر ويحتمل ان يكون المنع
بالترتيب فيمنع تلك المقدمة على
تقدير الملازمة الثانية بغيرها

العلم فيكون الكنه معلوما بالوجه والوجه معلوما بالوجه انتهى فليتأمل وقوله
فيكون من قبيل تقرير نقيض المنوع على السند **قوله** وثانيها ان الملازمة آه قال
الاستاذ والوالد هذا المنع بحسب عطف بالارجاع الى مقدمة دليلها التي هي بطلان الثاني
وهو عدم امکان اكتساب الكنه في زمان متناه على ذلك التقدير حاصله ان لا يتم عدم
امكان الاكتساب في الزمان المتناهي لجواز ان يكون بعض مبادئ الكنه في ضمن مبادئ
الوجه الغير المتناهية فيكون سلسلة مبادئ الكنه وسلسلة مبادئ الوجه راجعتين الى
سلسلة واحدة بالآخرة فيكون اكتساب الكنه ممكن في الزمان المتناهي باعتبار تحصيل
مبادئه التي هي راجعة الى مبادئ الوجه وان ذلك الاكتساب يتجوز بمبادئه اربعة غير
متناهية انتهى وقوله اذ يجوز او تنويه للسند كما اذا تصور الانسان اولا بالحيوان
وجزئانيا بالحيوان الناطق فلا حاجة الى جعل جوابا لسؤال مقدر واسترض عليه
بانه لا يجوز اشتراك المبادئ فان المبادئ مبادئ الاكتساب والوجه سابق على الاكتساب
فهذا الوجه سابق على المكتسبات فيسلم ان يكون داخلها ايضا في المكتسبات اذ على تقدير
الاشراك يكون داخلها المكتسبات وهو بطلان وهو اضطرر لان ما هو سابق على المكتسبات يكون
ان يكون داخلها المكتسبات مع ان ما هو داخل المكتسبات سابق عليها بالضرورة كالحيوان
داخل في الانسان وسابق على الانسان بالضرورة شئ ان المبادئ كالمسافة المكتسبات داخلها
فيها ويمكن ان يقال الوجه سابق على الحركة الاولى موجود قبلها وهي تحصيل المبادئ
فيلزم تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بانه يجوز ان يكون سابقا وحاصلا من حيث انه
وجه ومن حاصل من حيث انه من المبادئ شئ ان يجوز ان يفقد الحركة الاولى في الاكتساب
كما يفقد الحركة الثانية في الحرس **قوله** ولو سلم تسليم لقوله اذ يجوز ان يكون آه اي لو سلم
ان الوجه السابق شرطه فيجوز ان يكون مبادئ ذاتية اذ يجوز ان يكون الوجه من الذات
وبالعكس شائبة ان ليس بكل ويحتمل ان يكون تسليما لا اشتراك بعض المبادئ اس لو سلم
ان المبادئ ليست مشتركة بل مختصة بالوجه فيجوز ان يكتسب من مبادئ الوجه تصور
الكنه لانه يجوز اكتساب الذات من الوجه كما في العكس لكن هو لا يناسب المقام تأمل قال
قال في الواقع الرسم وان لم يجب ان يفيد الحقيقة فلا يستلزم ان يفيد بها وقوله فعلى هذا
نقيض بطلان الثالث لم وهو تقرير نقيض المنوع على السند فلا تلطف الا ما قيل **قوله**

ويحتمل ان يكون هو السند
ويستلزم تنويه كلامه

ويحتمل ان يكون المنع على الملازمة
لا على بطلان الثاني كلامه

سما يشترط كلام السيد في حاشية فيحصل
سما يشترط كلام السيد في حاشية فيحصل

على انه لا يستلزم ان قال الاستاذ في الورد المستلزم المذكور ايضا باعتبار عدم ارجاع مبادي
الكلام الى مبادي الوجه فعمل هذا يكون سلب البادى لا اقل من اثنين بنا على صحة
التوفيق بالمفرد او اكثر بنا على عدم الصحة قيل استدل عليه بان توجه النفس نحو شيئين
في حالة واحدة يمنع لب طرها فان على سبيل التناوب ياتي عدم تناهي احد السلسلتين
مع انه لا يكون الوجه سابقا على الكنه بل يكونان معا ولا يكف السبق الذي لا بد
من الزمان في الوجه على انه لا يمكن ان يكتب في نظرية الكل انتهى وفيه بحث تأمل
نرف **قوله** وثالثها اه اي الدليل في اثبات الملازمة الاولى وهو قوله فلا حصول
الشئ بكنهه مسبوق لحصوله بالوجه وهذا الدليل ليس بقائم على بطلان نظرية الكل
بل انما قام على الملازمة الاولى فالمراد بالدلالة الدلالة بالآخرة فلا يرد ما يرد **قوله** مسبق
بتصوره اه عطفا على الشك على التصور عطفا على العلم ان كان المراد بالتصور
التصور بدق في النسبة اول وقومها ويحتمل ان يكون المراد بالتصور التصور بطريق
ويرد عليه انه ليس مسبوقا بالشك لانه يجوز ان يكون التخييل والوهم كافيا فيه
فالظ لاكتفاء بالتصور لان يقال المراد بالشك مطلق التصور من قبيل العطف
النفس في قول المراد بقوله لا يتصديق اخر انه ليس للمطلوب تصديقا متعلقا به
بلا واسطة كما في المطلوب التصوري حيث وقع فيه تصور ان متعلقا بلا واسطة التصور
بالكنه والتصور بالوجه لا انه ليس له تصديق اخر مقابل لمطلوبه قيل وهذا بحث اذ
هو ان اذا كان الكتاب التصديق مسبوقا بتصوره وتصوره على تقدير نظرية كل التصور
موقوف على صرف الزمان من الازل الى اخر معين في الكتاب وانما يتصور الشرع في كتب
التصديق بين ذلك الحد المعين وذلك زمان متناه لا يمكن ان يكتب التصديق على ذلك
التقدير فيه فما ذكره يحسن في التصديقات وفيما غلط لان هناك مطلوبيين بل اربع
مطالب يستدل على كل منها بدليل وهي القضايا الجزئية المذكورة سابقا وفي بيان كل
كل منها لا يؤخذ قطرية الاخر ولا يهاهية كما لا يخفى على المتتبع لا يقال التصديق قد يكون
مسبوق بتصديق اخر كما اذا حصل الظن بالمطعم حصل اليقين به لانا نقول المراد
بالسبق الذي هو تقدم المحتاج اليه على المحتاج فالصديق لا يتوقف على تصديق
اخر قبله او هو المراد السابق الزمان فالصديق بلاه سبق التصور عليه زمانا

زمانا ولا يلزمه سبق التصديق عليه وان سبق احيانا واحدا منع التصديق **قوله**
يحيي الكلام اه نقل عنه بان يقال حصول التصديق المط موقوف على التصديق بفائدة
ما وحصول التصديق بفائدة ما على تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان الى احد
معين وانما يتصور الشرع فيه في الكتاب التصديق المط وقوله فليتأمل اشارة الى
الجدول بالوجه انتهى والمراد بها بعضا لوجه وهو الوجه الثاني لكن الجواب بالنظر الى
دليل الملازمة لا بخصوصية بل بزيادة وخلاصة اذ لا يتصور فيها الكنه والوجه فالمراد
بالكلام دليل الملازمة وهذا جواز باطل السند ويحتمل ان يكون المراد به انه يحتمل البحث
الباقي فالمراد بالكلام البحث السابق وهذا ما ذكره في الجواز الثاني كما يحتمل ان يكون
وجه التأمل اشارة الى الدقة في الجواب ويحتمل ان يكون اشارة الى ما ذكرناه سابقا
قيل لعل وجه التأمل ان جواب الدليل في التصديقات غير ظاهري وان كان الكتاب كل
تصديق مسبوقا بالتصديق بفائدة ما **قوله** الثاني ما ورد اه قال الاستاذ الوالد
حاصل هذا الايراد ابطال التصديق مطلق الاستدلال على حدوثه مع قطع النظر عن
الاستدلال بالخصوص الذي يشتمل على بطلان الدور والتم والاياد الاول ابطال
دوق الاستدلال بالخصوص على حدوثه وتقريب الايراد الثاني ان الاستدلال المطلق
ليس موقوف على حدوثه والالتم هذا الاستدلال الذي يتضمنه الايراد الثاني بدون
ملاحظة حدوثه وليس كذلك ومال الايراد الاول ان هذا الاستدلال المشتمل على بطلان
الدور والتم غير موقوف على حدوثه لان بطلان الشئ ثابت على تقدير القدم والوض
من هذه الايراد على التوقف دفع السؤال الذي رمنه الشئ المتعلق بذات الدليل فلا
يبلغ الا الاستدلال انتهى وتقريب الدليل انه لو كان جميع التصورات والتصديقات
تتضمنه لم يمكن حصول شئ منها سواء كانت النفس قديمة او حادثة واللازم بطلان
الملازمة فلان العلم النظري اه وقوله دليل للمقدمة الواضحة وانما ركز التحصيل
لانه مستفاد بطريق الاولوية وقوله اذ ليس اه دليل للملازمة الثانية **قوله** وهذا مثل
اه في اثبات الواجب مع ستة ما ك وهذا مسك سادس قال في شرح المواقف المسك
السادس ما اشار اليه بعض الفضلاء وتحريره ان الممكن لا يستقل وجوده وهو ظل
ولا في اياديه لغيره لان مرتبة الوجود مرتبة الوجود فان الشئ ما لم يوجد لم يوجد

واطلاق منها امتناع آلت التصديق
وامتناع آلت التصديق بطريق السند
امتناع آلت التصديق بطريق السند
على تقدير عدم النفس فقط ويكون
امتناع آلت التصديق فقط ويكون
على تقدير عدم النفس فقط ويكون
دفعه بان المط عدم تقاطع الجوز
على حدوثه مقابل قد لم يتوقف
كل واحد من الامتناعين على حدوث
فالمط دفع الامتناعين كما في التصديق
ثابت على ان لا يقع التقاطع لانه
ان يكون بطلان الاستدلال تام

فلا يحصر الموجود في المكمل لم لا يوجد شيء أصلا لان الممكن وان كان متوقفا لا يستقل لوجوده
ولا لايجاد واذا لا وجود ولا لايجاد فلا موجود لا يثبت ولا ينفى وهذا المسلك اخص المسالك
واظهر بان انتهى قبل ان البراهين المؤدية اليها الطائفة في مسلكين احدهما ما يتوقف
على ابطال الدور والتسلل والاخر ليس كذلك بل يدل على اقباض الواجب اولاً ثم ينتقل عنه
الى ابطال الدور والتسلل وكذلك في ابطال نظرية الكل مسكناً انتهى ويمكن ان يقال
لو كان الكل نظراً لكان المجموع ايضا نظراً لاحتياج الالف الى النظر الذي هو عليه وليس عليه
المجموع نفسه والا يلزم ان يكون الشيء على نفسه ولا يثبت لانه يلزم ان يكون الشيء على
نفسه ولعل فيكون على خارج عنه والى خارج عنه هو البديهي فيكون النظر مستنداً
الى البديهي سواء كانت النفس قديمة او حادثة وهذا مثل ما يستدل ايضا بان جميع الممكنات
ممكن فعلية اما نفس وهو بطلان لان يلزم ان يكون الشيء على نفسه واما جزئه وهو بطلان
لانه يلزم ان يكون على نفسه ولعل فيثبت ان خارج عنه هو الواجب تبع وهذا المسلك
ايضا يتوقف على بطلان الدور والتسلل وما ذكره وما ذكرنا انما يتم على تقدير ان يكون
النظر على فاعلية كما هو مذهب المعتزلة واما اذا كان الفاعل الباء الفياض والنظر
هو المعد كما هو مذهب الكل فلا فخر **قوله** لكن لا يتم التقريب وفيه ان المنع انما يتوجه
على الملازمة على هذا التقدير والتقدير الملازم للمقام انه ان اراد الاستقلال بحصوله ولا
تخصيل باحتياج الى الغير يجب شخصاً فالمقدمة الواضحة مسلمة لكن الملازمة ثم اشبه
فلو كان جميع التصورات والتفريقات نظرية لم يمكن حصول شيء من الجوان حصولها بطريق
الدور والتسلل اذ لم يؤخر بطلانها في هذا الاستدلال وان اراد انه لا يستقل باحتياج
الى الغير يجب نوصف بالمقدمة الواضحة غير مسلمة بل هو اول البحث الذي هو ابطال
فيلزم الصادرة على الطائفة ان المناسب للمناظرة تقديم المنع على التسليم قبل عليه
بطلان الدور والتسلل وان لم يمكن ما خوذ اصرح بما كنه ما خوذ اشارة وهو كما فيه
في ذلك لان قوله اذ ليس بهذا اشارة اليه وكيف لا ولولم يكن كذلك لكان ذلك القول
بطلان نفسه وفيه ان هذا ما خوذ من المسلك الى مسلك لا يثبت فيه
بطلان الدور والتسلل مقدمة لا اصرح ولا اشارة بل مسكناً اخص مقابل مسلك الدور
والتمسك كما ظهر من شرح الواقف وقوله ولولم يكن آه ثم غايته ان لا يعلم ثبوت ثم قيل

وفيها ما لا يمكن
حيث قالوا بانها لا يمكن
وهو الذي لا يمكن

قيل على ان دور وهذا بالنظر الى اشتراط حدوث النفس وذلك الدليل فقط مشروطاً
بمنع على تسليم ما عداه ومن جملة بطلانها ونوبته عليه انتهى ولا يخفى ما فيه ايضاً
قوله والمقدمة حكيمة والحق منه دفع المنع بان على البديهي وما هو على البديهي خارج
عن المناظرة وايضاً اذا كانت بديهيته فالتمسك به هنا تنبيه فلا يلزم الصادرة **قوله**
وثانيها ان هنا اه واصلاً بطلان الوظيفه وبان هذا النظر غير قابل لادعاه وهو
توقف هذا الدليل المشتمل على بطلان الدور والتسلل على عدم نظرية الكل على حدوث النفس
لان توقف مطلق الدليل على عدم النظرية سواء كان مشتملاً على بطلانها او لا على حدوث
لان الدليل المذكور هنا دليل اخر على بطلان نظرية الكل غير موقوف على ابطال الدور
والتمسك وصورته النفس وعدم توقف هذا الدليل لا ينافي توقف الدليل المشتمل على بطلانها
فلا يكون في المقابلة واعتراض عليه بان يمكن ان يثبت عن الاعتراض الاول هذا الجواب
بان يقال هذا دليل اخر على بطلان النظرية غير الدليل الموقوف على بطلان الدور والتسلل
وحدوث النفس فلا وجه لاعتراض هذا الجواب باننا ونرفع بان الاول دليل لعدم
المكان اكتب: التصور بطلان التمسك على تقدير نظرية الكل لو كانت النفس قديمة وحاصلاً
اشبه بطلان التمسك بالماخوذ من الدليل الاول ثم قيل ويمكن دفعه عنهما بان المراد دفع
توقف الطائفة على هذه الامور كما هو المشهور من عدم ثبوتها لا بعد ابطال هذه الامور
وفيها ان خارج عن المقام كما لا يخفى **قوله** اذ على تقدير قدمها اه واعلم انه اعترض على
دليل بطلان التمسك اولاً وهو انه لو كان اكتب: الكل بطلان التمسك كتحضير امور
غير متناهية واللازم بطلان هذا الاعتراض عليه بانه ان اراد ان لا يستقيم امر غير
متناهية في زمان متناه او واحد فلا يتم الملازمة لجوان ان يكون الامور المذكورة
معدومة لحصوله وان اراد في ازمته غير متناهية فالملازمة مسلمة فبطلان التمسك غير مسلم
لجوان ان يكون النفس قديمة واخيراً الشق الثاني وبينه الدليل على حدوث بطلان
التساخي والتساخي تعلق النفس بغيره اخص بمفارقة عنها عن بغيره اخص بموت والتساخي
باطل عند جمهور فكل لانه يلزم ان يكون لغير واحد نفس وهو بطلان الملازمة
فلان النفس حادثة بحدوث البدن وان البدن اذا تم استعداده لقبول النفس تفاض
عليه من المبدأ الفياض نفس تعلق به فكل بدن تعلق به نفس حادثة عنده ما تم

استعداده لقبوله فلا يتعلق به نفس اخرى على سبيل التشايع يلزم ان يكون ليدن واحد
نفس واحد بطلان اللازم فلا بد ان يعلم بالبداهة ان نفس واحدة وفيها ليست
الصادرة وتفسير الحكيم وانما اخذ بطلان التشايع لانه لو جاز التشايع على تقدير
نظرية الكل في زاكنت النظرية في ابدان غير متناهية في ازمته غير متناهية واما اذا كان
التشايع باطلا فلا يتعلق الابدان واحد متناه في زمان متناه واكتسابها ليس بالبقوة
متناهية جسمية وهي المفكرة والنفس فيكون اكتسابها في زمان متناه فيلزم اختصار
ما نهاية له في زمان متناه فلا يلزم في الاختصار المذكور حدوث النفس فقط بل في
حدوثها يتعلق بالبدن في يتوقف على احد ما لا على الاول قيل عليه اكتب: امور غيب
متناهية والثاني يمنع على حدوث الاول غير مبني عليه واجيب بان استحضارها على
تقدير نظرية الكل وبطلان التشايع هو حيز على اكتبها اذ النفس مبدأ القطعة
فالتي عن العلوم كلها فيكون الثاني مبني على الاول واذا لم يكن الاول مبني على حدوث
لم يكن الثاني مبني عليه وقد يقال لا يتوقف هذا الدليل على حدوثها وحدثها
بل على تقدير قدمها يتعلقها ايضا بتم الدليل فان الاكتساب من الافعال الاختيارية وكذا
الشروع فيه فيكون مسبوقا بالاختيار وكل مسبوق بالاختيار فهو حادث فالشروع
في الاكتساب انما يكون في ازمته متناهية فيلزم استحضارها لا نهاية له في ازمته متناهية الا
ان يبين الكلام على مذهب الامري وان هذا الدليل جازع حركات الافلاك الاختيارية للنفس
الفلكية مع انها غير متناهية عندهم فانهم قال المصنف في شرح الشبهة والتمسك به لانه
لوجب ان لا يقتصر على تحصيل شيء من العلوم في الازمنة المتناهية ضرورة ان اكتب: كل
علم يقتضيه استحضار ما منه الاكتساب ويمتنع توجه النفس في زمان متناه الا انه غير
متناهية ضرورة ان كل توجه يقتضيه زمانا وظل انما تكتب في زمانا تصورها وتصورها
فلا يكون هذا الدليل مبني على حدوث النفس واجاب: المحقق الشريف بان حصول المطل
بطلبه التمسك يستلزم ان يكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو كانت متعاقبة في
ازمنة غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل النظر فلا يجب عليه الا ملازمة ما هو قديم
من البادئ ليكن من النظر واما ملازمة البادئ البعيدة فلا **قوله** انما لا بد ان الدليل اه
اجاب عنه الاستاذ الوالد بان الملامه الدعوى اهم من ان يكون صراحة او ضمنا لان هذه

هذه المقدمة من المقدمة المقاطع في كبريتها فيها عن الدليل ناس من العلم
بها بالبداهة فيلزم دعوى البدئية فيها وكذا الاطلاق واجيب ايضا بان اراد ان لا بد
موقفي على العلم بمقدمة الدليل واطرافها وذلك العلم لا يحصل الا بسبب براهين
عند السند لاذلا اكتب: فيها على ذلك التقدير فاذا وقع السؤال عنها فلا بد من
دعوى البداهة فلا يتم الدليل بما لا يعود وعليه شيء الا بدعوى البدئية في المقدمة
والاطراف وفيه ان هذا الجواب يرد عليه ما ذكره في الجواب الذي ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد انه لا يتم عندهم فلا يكون ملتزما عنده لكن لو كان المراد بهذا القول على ما هو
المستلزم وجعله متعلقا به ايضا وايضا يرد عليه ان دعوى البداهة جواز عن النفس
الاجمال للدليل المستلزم والجواب عنه كما يكون بدعوى البدئية يكون بساند جواز البداهة
كما في شرح المطالع فلا يتوقف على الدعوى وقوله نعم ببيان منش الفلظ وقوله لا يقال
اثباتهم واخذ عدم التامية بالنظر في الخصم حاصل ان لا يتم بالنظر في الخصم الا بدعوى
البدئية لان دعوى البداهة امر لو انتفى انتفى التامية وكل امرشانه كذا في جوده
لان في التامية اما الصوري فلان دعوى البدئية امر لو انتفى لجاز ان يمنع المقدمة
ويقتضي من اطرافها في كل مرتبة ولو جاز انتفى التامية **قوله** لانا نقول منع علم الملازمة
بالترديد حاصل ان اراد به انه لجاز ان يمنع على قصد المناظرة على ان يكون الخصم من
المناظر فلا يتم انه لجاز ان يمنع ويستفسر كل مرتبة لوزان انقطاع البحث بمعلومية
المقدمة والاطراف فلا حاجة الى دعوى البداهة وان اراد انه لجاز ان يمنع مطلقا في
سواء كان على قصد المناظرة او المكابرة او على قصد المكابرة فقط في الملازمة سلم
كفنه لا يفيد الا انه لا يتم الدليل على الخصم بدعوى البدئية لا مكان ان يمنع اه ويكمل ان
يكون الجواب معارضة على الخصم باعتبار جزئه السلب على تقدير وباعتبار جزئه الشبهي
على تقدير اخر وتك قوله الاستفسار مكابرة في الشبهة الثانية اعتمادا لما سبق لكن يرد
ان انقطاع المناظرة بمعلومية الاطراف لا يتصور لان الاستفسار ليس من قانون
المناظرة حتى ينقطع البحث والمناظرة مجرد معلومية **قوله** لكن لا يتوقف على اه لانه
لو كان دليلا لاحتاج في الكسبية الى بعض الدليل فلا يتفرع قوله انه لا حاجة الى
الدليل او المراد لا حاجة الى الدليل الشتمل على دعوى البداهة وعلى كثير من المقدمة

وقد بحث لا يخفى على
على ان مضمون السؤال بلا يقال
مكة

ان وجود الانقطاع حكمه
او لا يمكن الانقسام على دعوى البداهة
وانما يمكن النسخ في كل مكان

التي يرد على بعضها اعتراض فيجوز ان يدفع بل هو كاف في ذلك فليقتصر عليه
 ورد بان هذا لا يتم فيما سبق الكلام لاجل بل هو ينادي على فانه دعوى
 البراهنة وعلى هذا التقدير لا يكون بدري بل منظر ياكلن يفس هذا الدليل او بهذا
 لا يفسره واجيب ايضا بان المعنى انه كاف في براهنة نفي الكسبية من غير حاجة الى الدليل
 عليه وقوله كما يقتضيه قوله آه وجه الاقضية ان الاستدلال اذا آل الى دعوى بديهية
 المطلوب يلزم ان يكون دعوى البديهية عين دعوى بديهية المطل لا لولم يكن دعوى
 البراهنة عين دعوى بديهية المطل لم يكن الاستدلال راجعا الى دعوى براهنة المطلوب بل
 الاغنية لكن يرد عليه انه كيف يصح قوله وذلك كاف في نفي كسبية الكل لانه يلزم كفا
 الشئ نفسه وهو بطل الا ان يقال التغاير الاعتباري كاف فيه ولما ريد الاتحاد والذات
 وان تغاير اعتبارا فان دفع النفي والسند يجوز الاستدلال على احد المتغايرين اعتبارا بالذات
قوله ولو سلم ان لا يكون له عين فلا يتفزع عليه انه لا حاجة الى الدليل عليه لاجل ان يكون
 دعوى بديهية المقدمة والاطراف نظرية فيكون نفي الكسبية ايضا نظريا فيكون محتاجا
 الى الدليل فلا يتفزع عليه انه لا حاجة الى الدليل **قوله** اللهم آه جاز عن قوله فلا يتفزع
 عليه باختيار الشق الثاني بناء على حمل اللام في الدليل على العدم واثبت التفرع وعدم
 الاحتياج الى الشق اعم من ان يكون ذلك الشئ صحيحا او مستلزما فحينئذ قيل الثاني
 لان هذا الدليل مستلزم المصادرة وكل شئ مستلزم كذا فلو كان مستلزما لكان مستلزما
 استلزام المصادرة فلان نفي كسبية الكل موقوف على الدليل والدليل موقوف على دعوى
 البديهية ودعوى البراهنة عين نفي كسبية الكل فيكون نفي الكسبية موقفا على نفسه
 فانه دفع ما قيل ان استلزام المصادرة يوجب عدم الصحة لعدم الاحتياج فلا حاجة
 الى ان يقال ان من قيل ذلك اللازم واردة الملزوم ووجه الضعف باللام انه لا يلزم في
 الكلام لاجل انه دعوى بديهية ولا يلزم عدم الاحتياج الى الدليل المخصوص عدم
 الاحتياج الى الدليل مطلقا بل ان عينه دعوى بديهية لنفي كسبية الكل غير صحيح في نفسه
 لان نفي الكسبية رفع للايجاب والكل وبديهية هذه المقدمة والاطراف ايجاب جازي لازم
 للسلب الجزئي اللازم لرفع الايجاب والكل وبالعكس فلا يتصور العينية **قوله** الثالث انه
 اشارة الى منع انه لا بد من دعوى البديهية في ثبوت الاحتياج الى الفكرة في الدليل المذكور لانه

وقد انظر كيف قد دعوى البراهنة
 عين نفي كسبية الكل للثبوت دعوى
 بديهية نفي الكسبية
 بوجوبه

لانه انما يتوقف على معلومية ثبوت الاحتياج الى الفكرة لاعلم بديهية فضلا عن دعوى
 البديهية وقد عرفت الجواب عنه من الاستاذ الوالد من غيره فتذكر قوله لاجل ان
 آه ان يريد بالعينية الاتحاد والذات وان تغاير اعتبارا وعنا ووجه الاستدلال بكونه
 الاعتباري كما في الحد والمحد وان دفع النفي والسند قيل ما ذكره الشارح ليس عين
 هذا فان ما ذكره هو انه لا بد من دعوى البديهية في ثبوت الاحتياج الى الفكرة لان ما
 ذكره الشئ مستلزم **قوله** ولو سلم فانما هو آه قبل عليه انه اذا سلم كون ذلك عين
 دعوى البديهية في عدم البديهية اي في عدم بديهية الكل فكيف يكون عين دعوى البديهية
 في عدم بديهية بعض النصوص والتفصيلات واجيب بان منع السابق على كون عين
 دعوى البديهية مطلقا سواء كان دعوى البديهية في عدم بديهية الكل او عدم بديهية البعض
 ومعنى لو سلم اي لو سلم انه عين دعوى البديهية مطلقا فانما هو عين دعوى البديهية
 في عدم بديهية البعض لا في عدم بديهية الكل وقوله ولا ملزومة قال الاستاذ الوالد لان
 هذا من الدعوى بل لم يكن بينهما لزوم فيمكن احدهما ملزوم للآخر فيقبل عليه هذا
 فاما لان بين السالبة الجزئية ورفع الايجاب الكل تلازما فلو سلم انها ليست عين فلا
 انها ليست ملزومة لها ففقد قائل اشارة الى هذا ووجه الاستاذ الوالد بان ذلك
 الابطال اوله لغيره فكم لما ذكره الاشكال والمنع المذكور خارج عن المناظرة انتهى عيان
 الملازمة ليست الا بين السالبة الجزئية وبين رفع الايجاب الكل للعين دعوى بديهية
 السالبة الجزئية وبين دعوى بديهية رفع الايجاب الكل كما مر وبينها بون بعيد والفرق
 ظاهر من بينهما **قوله** هو الامكان بحسب نفس الامر الامكان بحسب نفس الامر
 لا يكون محصورا ما منع من الذات او غيره والامكان الذي لا يكون الذات مانعا عن الحصول
 سواء كان له مانع اخر او لا والامكان الاستعدادي ما لا يكون طرفه الخالف واجبا
 لا بالذات ولا بالغير ولو فرض وقوع الجانب الموافق لم يلزم له الوجود ويسمى الوقوع
 ايضا وقيل الامكان بحسب نفس الامر عبارة عن كون الشئ بحيث يخرج من القوة الى
 الفعل حالا او مالا وقيل الامكان الوقوعي والاستعدادي وبحسب نفس الامر يعني
 وقيل الامكان بحسب نفس الامر اعم من الامكان الاستعدادي والوقوعي وحاصله
 المنع بالذات اي ان اريد بالامكان الامكان بحسب نفس الامر فليس له لان العلاقة

والكدر ورث الطبيعة ما نفعه وان اريد به الامكان الذاتية فلم يكن قوله فلا يتوقف اه لم
 بارجاع الادليل وانما يلزم لو كان المراد بالامكان مفعول التوقف الامكان الذاتي ليس
 كذلك لجران ان يكون المراد الامكان بحسب نفسه الامر كما هو الظاهر من الامكان على ان
 الذاتية لم يجز ان يكون التوقف مختلفا بالانواع فاجاز لئلا يلزم ان يكون التوقف
 اخر وقوله ولا يلزم بناء على ان الحق ان التوقف متحد بالنوع فاجاز لئلا يلزم ان يكون التوقف
 لغوا اخر منه وان البناء من التوقف هو التوقف العقلي فيكون الامكان فيه الامكان
 الذاتية وهذا يلزم لامكان حصول تلك القوة لكل فرد وان للعبث في مفهوم التوقف
 هو الامكان الذاتية لا يلزم لاحدهما فقط واللا يلزم الكلام وقيل المعنى لو لم يكن
 حصول تلك القوة لكل فرد ممكنا بحسب نفس الامر وكون المراد من توقف حصوله على النظر
 توقف حصوله مع ما يقارنه من الاحوال والصفات عليه سكونا كان اخذ تلك المقارنة بطريق
 الشرطية كما هو الظاهر من كلام المحقق او بطريق التوفيق والاول للتوجيه الاول والثاني
 لتوجيه ما قيل بعيد غاية البعد بانه عند التوفيق كما سبقت وقوله ومن جعلناه وجه
 التوقف على هذا ان حصول القوة المذكورة متمنع بالذات من فقدان الالهي اجمالا
 التقيضين واذا امتنع بالذات فالنظر لا يمكن حصوله امكانا ذاتيا لا بالنظر على هذا
 التقيض فيوقف على النظر توقفا عقليا على هذا التقدير هذا التوجيه الاول واما
 على الثاني ان حصول القوة المذكورة متمنع بالنسبة وقت فقدانها واذا امتنع بالنسبة
 فالنظر لا يمكن حصوله الا بالنظر امكانا بحسب نفس الامر فيوقف على النظر توقفا
 بحسب نفس الامر على هذا التقدير فافهم **قوله** وقد اشرنا ونقل بعض تعليقاتنا
 بان قلنا من اول الامر ما من شخص لا يمكن وجود القوة المدسية فلا يتوقف النظر
 الا النظر بالنسبة اليه لا مكان حصوله بدون ذلك المقدم ولئن سلمنا ذلك العلم
 بالنسبة الى الفاعل بشرط القوة موقوف على النظر فيكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
 برهنية بالنسبة لاداته ويلزم من هذا ان يكون النظرية التي غاية الحقيقة برهنية بالنظر
 الذات كل فرد ولا يلزم عن بعد **قوله** اقول يمكنه في هذه التوفيق احتمالا لان
 ان يكون المراد من تعريف النظر الالهي والذات من تعريف البديهي السلب الجزئي وهذا
 ما قاله المحقق بقوله في الجواب واما ان يكون المراد من تعريف النظر الالهي الجزئي من تعريف

والمراد من التوفيق هو التوفيق
 وان كانت برهنية بالنسبة لاداته وان
 لم تكن متوقفة على النظر لاداته
 والفرق بينهما في مقام يفرق بينهما
 قال ما قال وجعلناه

تعريف البديهي السلب الكلي فيكون التقابل بينهما كليا واما بالعكس اي من الاول الالهي
 الكلي ومن الثاني السلب الجزئي فيكون التقابل ايضا كليا واما ان يكون المراد من تعريف
 النظر الالهي الشخص ومن تعريف البديهي السلب الشخص فيكون التقابل ايضا
 كليا وهذا ما قاله المحقق بقوله واما اذا كان المراد آه واما ان يكون المراد من الالهي
 الشخص والسلب الشخص بحسب الذات فاعرف الفاسد والصحيح منها الالهي واما
 الاستسلام بطريق المحقق **قوله** مع ان بعده آه فيه ان اصل البعد ثابت في الجملة كما اعترف
 به القائل ولذا قال الفاضل لا يلزم من بعد بدل قوله وهو بعيد نعم يمكن القول بان
 الاستسلام بالامور البعيدة في اصلاح التوفيق مسموح بناء على ان مصطلح التوفيق مانع **قوله**
 كانت علمته التي يتوقف آه هذا ابطال للسند وحاصله انه لو فرض التعدد يلزم انه لا
 يكون متعدد باللام بطا اما الملازمة فلا لانه لو تعدد العلل على البديل كان هناك
 امران يمكن حصول المخلات بكل منهما واذا كان كذلك كان علمنا ان يتوقف عليها العلل
 احدهما فاذا كان كذلك فيكون العلة واحدة فلم تعدت ككائنات واحدة وفيه ان هذا
 السند اخص فلا يفيد ابطاله الا ان ينتمى المانع مساواة فيضيد في الجواب في شرح المانع
 واما تعددهما على البديل في الجواب لا يمكن تعاقبهما بل يكون كل واحدة منهما بحيث لو
 ابتداء وجود ذلك العلل الشخص فاذا وجدت احدهما وجد العلل واتضح وجود
 الاخر ان لو امكن اما ان يتقدم الاول ويوجد الاخر فان عدم العلل يقتضي عدم
 الاول ووجوده يقتضي ان ثانيا لزم اعادة المعلوم وان لم يعدم وجب ان يكون الثاني
 مفيدة للعلل اصل وجوده الحاصل بايجاد الاول فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن
 ان يقال ان ثانيا تقيده بقاء الوجود الى اصل بالاول اذ يلزم ان لا تكون على مستقلة
 فالنور على سبيل البديل جائز ان يشرط عليه بان النور ديمام مطلقا لانه اذا كان
 احدهما موجودا والاخر معدوم لزم من وجود الاول وجود العلل ومن عدم
 الاخر عدم العلل لان عدم العلة مستقل يوجب عدم العلل ولما بان
 استسلام عدم العلة لعدم العلل الشخص يتوقف على انه لا يجوز ان يكون لراحد
 شخص علمتان مستقلتان على البديل فكان اثباته دورا **قوله** هذا انما يتم آه حاصلا
 منع بان يدبر امراد بالتوقف قوله يتوقف على ما يمنع السلب الصحيح لدخول

ولم يتوقف على الالهي
 والسلب الكلي في الثاني لانه انما
 وفيه احتمالا اخر فاعرف
 وفيه انما هو احد وجهي
 ورود الاشياء عليه لا يجب
 عدم ورودها على وجه الفاضل
 بتوجيه التفكير فلا يكون في القابلة
 وفي بعض النسخ وعلى الاول
 قسم لاداة الاشكال حيث لا بد
 من الاشكال بالنسبة الى اصله
 العقلية القدسية قبل حصولها
 لا تشك في امكان حصولها بدون
 النظر بحسب نفس الامر ومن ذلك
 في من الكابرة انتهى والمراد
 بالاول الوجه الاول اعني وان كان
 حصولها بحسب نفس النظر
 انتهى
 لكن الشك لا يتم مساواة

الفافا كلبين الاول في سلسلة لانه يصدر في علم كل واحدة منهما انه اجتمعا وجدت
 وفيه الترتيب الصحيح وان اراد انه لا يمكن حصول شيء الا بعد شيء اخر فلهذا لكن هذا اول
 البحث لان كون التوقف بهذا المعنى على امتناع التعذر على التبادل فلو بينه الامتناع
 عليه يلزم المصادرة لكن كون التوقف بهذا المعنى ليس مبنيا على الامتناع بل هو على
 اصطلاحهم فيه ويحتمل ان يكون التوقف بالنقض الاجماعي وقوله على ان المنع اه تسليم
 لها ومدار التسليم ما ذكره نا حاصله ان المنع المذكور تسليم بطريق الجدل وهو بين على
 مسلموه ان حقا وان باطلا آه **قوله** اورد عليه آه هذا اليراد اما لنقض التوقف بخصوص
 الفاع كما هو الظاهر واما لنقض بانه غير مانع لا غير لانه يصدر في علم التوقف
 مع ان ليس توقفا والظن ان التأخر انما يكون الشخص متاخرا في العلم بالنسبة
 الاشخص اخر وقيل يحتمل ان تكون السادة تأخر الايمان عن الزمان المتقدم وفيه انه
 لا يرد به السؤال لان بين اجزاء الزمان توقفا فيكون من افراد المعرفة قيل عليه
 انما في الاستنباط تنبها على ان السادة بالامر الصحيح لدخول الفاع التعقيبية لا مطلقا
 قال في حاشية التبريد عند تعريف العلم بما يتوقف عليه الشيء لا معنى للتوقف الا الا
 العقبة المتأخر الذي هو مدلول الفاع التعقيبية اعني الاستنباط انتهى فاعلم بهذا لا يفي
 لتوهم كون التأخر انما في توقفا في **قوله** بعض علمه آه كالفاعلية بالا اختيار
 والفاعلية القديمة الموقوفة على امر حادث والعلة الدورية والعلة الغائية واما
 الدورانية فالترتيب فيها بالفضل ولذا قال بعض علل **قوله** على انه يجوز اه تسليم
 سبق اي سلمنا ان السادة بالترتيب الصحيح ليس الترتيب الذي بل اعلم منه فيجب ان التعقيب
 بالاعلم فلا يستدعي كون التأخر انما في توقفا على الاحتمال الاول ولا نسلم ان كل
 تعريف غير مانع لا شيئا فهو في سري لان التفسير بالاعلم على الاحتمال الثاني **قوله**
 على السند الاضاه آه وجه الاختصاص ان له سندا وهو فانهم جوزوا فانه بمعنى قولنا
 كيف فانهم جوزوا واولا فيهما هذا القول كذا قيل وفيه ان السند قوله بل الامر الصحيح
 وقوله فانهم جوزوا تنويرا وايضا كون التوقف بمعنى الاحتياج سندا على ما قيل
 وفي ان الاحتياج والتوقف مترادفان عند الحكم **قوله** فتأمل وما قيل من ان وجه
 التأمل ان الظاهر ان يكون التعقيب مساويا للمنفك وايضا كون قوله بل الامر الصحيح سندا

فيكون اول البحث هو التوقف
 العينة في مفهوم النظر على التوقف
 العينة في مفهوم العلم
 فالمراد من افسد قوله وفيه
 رديا محذورا

ويمكن ان يبيح سنده ايضا بانه
 تعريف لفظ او ينسب في ذكر
 حيث انه متاخر في سنده فذكر
 الا ان يقال ان هذا الذي في سنده
 الشئ

سنداه فان الترتيب من المنع الا الدعوى والاستدلال فضعيف كما لا يخفى ويحتمل ان يكون
 وجه ما ذكرناه سابقا ولا حقا **قوله** قيل عليه آه نقل عن حاشية المطالع الجديدة
 اه البدئية والنظرية صفتان للعلم اولا وبالاخر يوصف بهما العلم بتعاليم العلم
 الحاصل بالنظر لا يمكن حصوله بدون النظر ضرورة ان الحاصل بالنظر شخصي والحاصل
 بدون النظر شخصي اخبر العلم وذلك العلم المخصوص يصدر في انه لا يمكن حصوله
 بدون النظر **قوله** لا يقال لانه عدم امكان حصوله بدون النظر لوجوه فلو ان العلم
 المستقل على معلول شخصي على التبادر لانا نقول بهذا المنع غير مرجح اذ لا يمكن في نقض
 التعريف مجرد النقض بل لابد من مادة النقض ابتداء انتهى ومن هنا علم ان التحلل
 فيه من وجهين الاول ما ذكره والثاني اعتراض التعريف بمجرى المنع ويمكن ان يوجب
 كلامه بان السادة بقوله هذه المدعى ما هو في صورة الذي والمراد من قوله غير بينة ولا
 بينة عدم صحة بطريق الكفاية وقوله وليست شئ آه ابطال للسند بانه مستلزم
 للزجاج بلامرجه هذا غاية التوجيه وقد قيل يصح منع السند الذي ذكره على صورة
 المدعى على ان بحث ثان واقعه وقوله من البين ان ما ذكره اه ابطال للوظيفة بانه منع
 للسند او بانه وارد على من السند اذ كونه دعوى غير مستلزم وقوله والا كما في المنهويين
 اثباته ان قال ميرزا شمس الدين المنصور **قوله** الظاهر لافرق آه اعتراض عليه
 بانهم صرحوا بان القوة العنصرية من الحاصل بالترتيب مدارج العقل بالملكة كس و
 كحصيل فلاحهم انه صاحبها حين هو فاقه لا يحتاج الى الفكر ولا يتوقف عليه كما
 ان الفقيه يحتاج الى العلم ولا يتوقف عليه وبه يظهر ان الاحتياج اعني من التوقف
 انتهى ويمكن ان يقال ان اريد بالاحتياج والتوقف العقليان فهما مساويا او
 مترادفان فكذلك ان اريد بهما العاديان كما لا يخفى على من تتبع كلام القدماء **قوله**
 اما قوله آه قال الاستاذ الوالد حاصل بيان وجه التأمل بان الشئ لاحظ سؤال الحكم
 في قوله فالامر اهون ولا حظ السؤال بالتدبير وقوله ومن هذا البحث يعلم آه
 قات را بهما بقوله فتأمل على ما اشار اليها المحقق في آخر هذا القول بقوله ان ربه
 الضعيف الكلام وخفاه فالاول للاول والثاني للثاني انتهى وقوله وهو محتمل
 قيل وجه البحث ان المعلوم من هذا اختلاف العلوم البدئية والنظرية باختلاف

حيث يعبرون عن التوقف ببعض الواضع
 بالاحتياج وعن الاحتياج بالتوقف

الاشخاص والازمان لا اختلاف العلوم حيث قال يصدق عليه ان يحتاج آه وقيل ان الشئ
 الى عدم الفرق بين الاحتياج والتوقف ونقل عنه وجب البحث لان العلم الواحد لا يتغير
 لا يكون نظرياً وديرياً معا بل احدهما بخلاف العلم فان يجوز ان يكون ديريماً بالنسبة الى
 ذي القوة ونظرياً بالنسبة الى الفاعل انتهى ووجه ان العلم الى اصل بالشخص صاحب
 القوة غير الى اصل للفاعل بالشخص لان تفريق المحل يستلزم تفريق المحل وكذلك العلم الواحد
 بالشخص لا يلزم ان يكون ديريماً ونظرياً بحسب الوقتين **قوله** غير ظاهر قبله ووجه عدم
 الظهور لان محله قبل قوله ومن عرفهما والتاخير عنه غير لائق وقيل وجهه في الشئ
 الاول ان المثار له بعيد وهذا للتقريب واما في الشئ الثاني ان الظاهر ان البديهة والنظر
 صفة للعلم لا للمعلوم لان التقسيم انتهى والتعريف بالشئ بناء على معنى الشئ الثاني
 وفي بعض النسخ بالاداس وبالنظرية والبداهة آه وهما اجزاء كثيرة بعضها بعينه
 وبعضها ابعده في استخراج قبل عليه ان كلا الشقين نظرياً واما في الاول فلان نظرية المعلوم
 وديريته يستلزم نظرية العلم وديريته فيكون نظرية العلم وديريته مفلا من البحث
 المذكور ومنها ما ان كثيرا ما يذكر في المعلوم وديريته بالعلم وبالعكس واما في الثاني
 فمثل هذا المذكور ايضا ولان هذا الذي هو من اسماء الاشياء كشيء ما يستعمل في البعيد
 فلا بحث في ذلك ولا يخفى ان داخل من التحصيل اما الاول فلهذا المقصود منه العلم باختلاف
 بداهة العلم ونظريته بحسب الاشخاص والاقوال لا العلم بديريته ونظريته ولا شك ان
 لا يعلم الاختلاف من البحث السابق واما الثاني فلان الاعتراض فيه بعدم الظهور في
 الاشكال استعمال هذا وان كان واقعا في البعيد لكنه غير ظاهر وقال بعض الافاضل
 اراد به البحث القريب وهذا الفرق المذكور بين الاحتياج والتوقف وديريته ايضا علم
 من البحث المذكور ان من اعتبر التوقف جعل وصفا لحصول العلم ومن اعتبر الاحتياج
 جعله وصفا للعالم وتبين فرق اخر بينهما واراد باختلاف النظرية والبداهة اختلافها
 باعتبار نوع العلوم لا شئ غيرها وقوله فتأمل اشارة الى الفرق لا لعدم الصحة انتهى
 وقوله فتأمل اشارة الى ما ذكرنا **قوله** اشارة قال الاستاذ المالك الظاهر ان جواب السؤال
 معتد بتقديره انه لا حاجة الى قوله بل القسرين لان القسم الثاني او واحد منهما كاف في
 سببية ايراد تعريف النظر فلا حاجة الى التوضيح لما وتقريرا لجواب ان هذا التوضيح

اشارة الى امكان التوهم المذكور اولاً بطلان الاقتضاء والادفعه ثانياً بطلان العبارة و
 تنبيه ايضا على بعد تخصيص سببية تعريف النظر بالقسم الاول كل البعد فيحتاج الى التوضيح
 لما قوله لكونه وجودياً يكون وجوده واجب الظن واما في التحقيق فقد مر ان التوقف على
 لانه عدم امكان شئ بدون شئ اخر والديري وجودي لانه عدم التوقف امكان شئ بدون
 شئ كما عرفت فافهم قبل جعل تعريف المصنف في الثاني فيما سبق لتوطئة تعريف النظر وجعل
 بهما التأييد التوهم المذكور فلا منافاة لجواز توطئة تعريف النظر والتأييد المذكور معا
 انتهى وقريب من هذا ما يقال انه لا تنافي في النكاح ولو سلم هذا فما ذكر فيما سبق في مقام
 المنع والسند فلا ينافي التأييد المذكور والظن ان الاكتمال بالمعنى الاصطلاحي وجعل
 التأييد فلا يراد ما قيل انه لا يخفى ان قد سبق لهذا التصريح مع كونه غير منجز اليه تصريفاً
 وهذا التأييد انما يحصل على الاول الذي هو التمهيد دون الثاني الذي هو حمل الاكتمال
 على المعنى اللغوي وقوله لكن ذلك التوهم آه فربما على الشرحان هذا التوهم فاسد
 فيرد اظاهرا فلا يحتاج الى دفع بقوله بل القسرين **قوله** فقد بعد كل البعد نقل عنه
 في الحقيقة هذا بناء على تأخير تعريف النظر عن القسمين بخلاف ما اذا كان بينهما كما في الظاهر
 فان ذلك التخصيص ليس بذاك البعد كما اختاره الشريف وقيل عليه ولعل الباعث على
 ذلك هو انه لما ذكر اولاً تعريف النظر في وادخل النظر فيه كان المناسب ان يوضح بعض
 اذ هو اول موضع قصدي يمكن لما كان الاهتمام بالتقسيم وهو لم يستوف الا بذكر
 القسمين فذكر القسم الآخر قبله عقب الاول وادخله في تخصيص السببية الى ان يوضح
 ذلك الا انه اخبر عنه رعاية لتلك الكلمة وشاع هذا لا يكون فيه بعد فاضلا من كل
 البعد وفيه ان ما ذكره يؤيد البعد ولا يرد فيه كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان التخصيص
 المذكور بناء على اظهار ما يقع في الجملة واخفا ما ظهر وقيل انما قال هكذا لان الاقضية
 اليه من جهة توقف معرفة القسمين عليه أكد وادخله في ايراده من توقف معرفة
 قسم واحد عليه وانما لم يقل ولا لما كان معرفة القسمين موقوفة تبينها على كون
 توقف معرفة القسم الثاني عليه كافي في سببية ايراده وما قاله المحقق من اشارة
 آه فتوهم فاسد لانه لا يمكن توهم هذا الاختصاص من عاقل اصلاً فلا حاجة الى دفعه
 انتهى وفيه انه ان اراد انه لا يمكن توهم هذا الاختصاص من شاقل يجب نقله قسم

وجب القسم ان التوقف ليس بآثاره
 بل الامر الصحيح

لكنه لا يفيده لانه يمكن ان يتقدم بوجوب وهم كما يشترط لفظ التقدم وان اراد ان لا يمكن
 يتقدم من عاقل يجب به فخره كما في قوله البيت يخاف عنه وكما في قوله ورا العالم
 فضا لا يتناهي **قوله** على ان يكون الكلام آه سواء كانت مدركها الاث كما هو عند البعض
 او عقلا كما هو عند المحققين قال الاساذ الوالد المراد بالعقد لا الصف المفردة الكلية
 والقضايا التي ليست موضوعا لها شخصها معينا فتناول القضايا الكلية الحسية او غير
 وفيه انه يخرج عن الجزئية المجردة ويخرج القضايا التي موضوعها جنة مجرد الا ان يتم الكلية
 بما هو حقيقة او حكما ويخصص المعين بالماضي او يقال انها لا يجوز فيها الاكتساب
 وهرنا احتمال اخر وهو ان المراد به ما يقابل المحسوس الفظ كما قيل في المعاني **قوله** مع ما
 يشترط والمراد به ان الفظ في غير العقول الصرفة كونه حاصل بالنظر كما في الحقيقة الحقيقية
 والقضايا الشخصية او ما يتعلق به النظر كالجزيئية من التعريف والدليل والمراد بعدم الجزئية
 كونه غير حاصل بالنظر او ما يتعلق به النظر فلا يكون مطلوبا ولا جزء من المرتبة ولا نفس
 الكاسب وقيل وجهه ان المرفوع يجب ان يكون عين المرفوعة التي ترجع معايرته في المذهب
 والجزء بالنسبة الى جزء اخر اما ان يكون مماثلا ومباينا او بايا كان لا يكون عين المرفوع في
 الخارج وفيه ان المفارقة في الزمان في الحد التام غير ظاهرة وايضا ان الجزئية يجب ان
 يتصاها فاكهنا الضاحك كما سياتي وايضا هذا يختص بالتصور ولا يجوز في التصديقات
 وبينه الحق الشريف بان الجزئية انما تدرك بالاحساس اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة
 وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر الى احساس اخر بل لا بد له من احساس اخر وذلك ظاهر
 لمن راجع الى وجوده وكذا بالنسبة الى الكلام وهو يبطئ في الاول وقد قيل يجوز تحريك الحروف
 وقال الحق الشريف في حاشية مختص الاصول في بيان الضروب ان الشخصيات لا تقتضي
 العلم كالتسمية وشاع هذا صحتها القياس غير معلومة قيل فيه ان هذا التقيد للعقول
 بما حصل صورته في العقل نصريح بالامر الاول وبان المراد من العقول ما يستحيل
 الجبروت وهي الكلية واشارة الى فائدة عدول المصنف في التعريف عن لفظ المعلوم الى
 العقول وهي ان المعلوم لفظ مشترك لا قرينة معه فلا يليق بمقام التعريف والبيان
 من المعلوم هو اليقين وان كان الصطلح الكما اعم واليه يشير في نصريح المذكور
 بقوله بلا كلفة آه وفيه انه ان ثبت استحصال الجبروت من الجزئية المادية فيجب التعميم

الان لا يمكن ان يتغير الا بغيره
 كالاجل والنفسيل مثلا
 كغيره ان كان كماله الثوب مثلا
 وكونه كالتسمية وان لم يكن كماله
 لكنه يبرز مثلا

التعميم وكذا ان لم يثبت ولكن امكن لان التعريف لا بد ان يقصد المحققا وللقدرة عليهم
قوله ثم الظاهر ان هذا التعريف هو المناسب للسياق وشارع فيه الاستعمال وان امكن
 فيه التصحيح فيجوز بتقدمه بالمضاهي اي تصورا كان ادراك العقول والجبروت اه قوله
 كما في الحد والرسم فان الحد والرسم من المعلومات وعدمهما من اقسام العقول ومقتضاه
 ان يكون التصور والتصدق بمقتضى التصور والتصدق به ظاهر من السياق وكذا في **قوله**
 فلا يكون خلافا لظن حتى يحتاج الى صرف الخلاف الفظ كما تقدم **قوله** الاتفاق واقع
 قال في حاشية الطالع الاتفاق واقع عما ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس
 لا استحصال الجبروت لان المعلومات ولا شك اننا اذا اردنا تحصيل الجبروت لمشور به من
 وجه انتقلت النفس منه وتحركت في العقول لا حركة من باب الكيف الا ان تجد مبادي
 هذا المبدأ ثم تتحرك في تلك المبادي ثم وجه مخصوص ثم تنقل منها الى المطرف هناك الانتقال
 ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادي فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط هو مجموع
 الانتقالين وفيه مدخل تام في الصناعة وهو الفكر وذهب المتأخرون الى ان الفكر
 هو تلك الترتيب واما الاتفاق لان في راجان عن الفكر لان الثاني لازم له والاول لا يلزم
 بل هو اكتمل فالشاع انما هو في اطلاق لفظ الفكر ويزاد في النظر في الشرع وقيل
 الفكر هو الانتقال المذكور والنظر ملاحظة العقول الواقعة ضمن ذلك الانتقال
 ويطلق الفكر على ثلثة معان الاول حركة النفس في العقول لا حركة كانت وهذا من
 خواص الانس وبما يلم الخيال وهو حركتها في المحسوس والثاني حركتها من الطالب
 الشعور بها بوجه ما الى المبادي الى ان يحتاج وترجع منها الى تلك الطالب اعني مجموع
 الحركتين والثالث هو الحركة الاولى من هاتين الحركتين من بيان يؤخذ الحركة الثانية
 معها وان كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل في مقابلة الحدس
 انتهى ملخصا وفي حاشية مختص الشئ الفكر مجموع الحركتين عند القدماء والحركة
 الثانية عند المتأخرين فوقع الشافعي بينهما تأمل قال الامام في المختصر الفكر مجموع
 العلوم المترتبة كما نقل المصنف والملاء بالترتيب اللازم المرتبة شاع ان يكون المصدر
 بمعنى البنية للعقول كما قال المصنف ايضا قال الاساذ الوالد يعني انهم اتفقوا على ان
 الفكر ما يتاخر به النظر عن الصوري وفعل صادر عن النفس في استحصال الجبروت

لان الحركة الاولى تحصل بالمادة والثانية
 الصورة اي ما يستعمل في المادة والصورة
 والافا الفكر عرض للمادة لا للصورة
 ووجه ضم الفكر في غير ما يخلو من المعنوية
 مثلا

كما انهم اتفقوا على ان النظر هذا ايضا ولكن القدر ما ذهبوا الى ان الفكر مجموع الحركتين وليس
للاستقلال من المبادى الى المطر داخل في الحركة الثانية لانه دفعي وكذا الشعور بالمط ليس
جزء من الحركة الاولى لانها صادرة عن بعده والتأخر في ذهبوا الى ان الترتيب اللازم
للمركبة الثانية فقط فيلزم منه ان النظر مرادف للفكر على كل واحد من القولين في الشرط
وان لم يقع هذا الاختلاف صراحة في النظر لان النظر ما يتأثر به النظر في وقوعه صادر عن
النفس لا كتحصيله والاختلاف بينه عن الترتيب وهو من غير عدم جواز التعريف بالمفرد
فيلزم منه التوافق في الشرط وان ابا ما نقل الشئ من الشرط من مذهب القدماء لكن
معرض الحق بان مقصود الشرح من الاستراض على الفاعل وهو حاصل في هذا القدر
وقوله ربما يفرق هذا الفرق مقابل للمذهبين وقوله ويدل عليه وقوله وانظر ان تعريف
المصروف في شئ منه صادرة الا ان يجعل على الثانية انتهى وقوله او الترتيب معطوف على
الحركتين الاولى والثانية والثاني لانه يعني ان كان الفكر مجموع الحركتين كما هو مذهب المتقدمين
فالنظر ملاحظة العقول في ضمن الحركتين وان كان الفكر الترتيب اللازم للحركة
الثانية يكون النظر ملاحظة العقول في ضمن الترتيب لكن استفاد من حاشية المطر
ان الفرق ليس الا ان يكون النظر ملاحظة العقول في ضمن الحركتين وكون الفكر ذلك
الاستقلال والحركة كما عرفت فافهم وايضا لادالة لقوله الفاعل كما مراد في الجوان قول
الناقد بالنظر الى كون الفكر مجموع الحركتين وكون النظر هو الترتيب اللازم وبالكس
والنقيض بالتشبيه بناء على عدم انفكاكها غالبا وايضا التشبيه يصح على تقدير ان يكون
الفكر هو الملاحظة المذكورة والنظر اما مجموع الحركتين او الترتيب ويمكن دفع الاول
بان المتبادر من التشبيه ان لا ينفكا اصلا ودفع الثاني بانه لا قابل بكونه وقوله والخلل
ان تعريفه اه قال الشئ الحفيد حقيقة النظر مجموع الحركتين عند الجمهور وكثيرا ما يقتصر
في نظيره على بعض اجزائه ولو ازمه اكتفاء بما يفيد امتياز او اصطلاحا على ان حقيقة
النظر ذلك فيقال هو حركة الذهن الى المبادى او حركة لا المطر او ترتيب المعلومات للثاني
الى الجوهل او ملاحظة العقول لتحصيل الجوهل فيجمل ان يكون التعريف ههنا
بجب الام فلا يجوز ويمكن ان يجوز عن الحركتين بالملاحظة ويؤيد ان جعل في القسم
الثاني حقيقة النظر مجموع الحركتين وانما فصلنا بما نقلناه من الفصل لتعريف اطراف

باطراف المقام **قوله** ليس على ما ينبغي اه نقل عنه الى شبه لانه اذا كان التعريف شئ
مبني على مذهب وتعرف اخر على مذهب اخر واختار احد واحد منهما لا يقال انه عدل
عن الاخر بل اختاره دون الاخر اما اذا كان كلاهما مبني على مذهب واحد وكانا احدا
مشهورا والاخر غير مشهور واختار واحد غير المشهور فيقال انه عدل الا ان يصرف عن
ظاهره واجيب بان المص لما كان ناقلا لمذهب القدم وقد شاع نقل التعريف المشهور بين
المؤلفين وجري عليه المص في مصانيفه صح ان يقال انه عدل عنه الى هذا التعريف وقيل
وجه عدم اليقظة ان وجه العدول اختيار الفرق لا اليراد المذكور والالزام الاعراض
المذكور على تعريف المص ايضا لان المراد بالملاحظة ملاحظة العقول في ضمن الحركتين
ويمكن ان يقال ان العدول الى ملاحظة العقول مطلقا من المأخوذ والفرق وهو
ملاحظة العقول في ضمن الحركتين كما اختاره صاحب الواقف بعد نقل التعريف
الشرط للاصح في النقايم وشكالة عليه بوجهين بقوله ونقول اه لما اوضح المحقق
الشرط حيث قال ونحن نقول في تعريف النظر على مذهبهم بحيث يتناول جميع اقسام
في التصور والتقدير بلا شكال وظاهر ما نقلناه جذا اخر ايضا وجه الفهم ما
ذكرنا في فم **قوله** اما الجواب الاول اه ما قال المحقق ليس الا في الجواب الثاني والثالث كما
يظهر من حاشية المطالع وشيخنا اوافق الا انه استفاد من كلامه في الجوابين استفادة ما
والاجوبة كلها باطل بقرينة المنع اذ مقتضى التعريف مستدل وموجب مانع وهذا ابطال السند
تقريره لو كان التعريف مركبا من ذلك الوجه والفرد لزم اعتبار الوضع في الحد التام في
بعض الموضع واللازم بطل وفيه ان الملازمة غير مسلمة لجواز ان يكون جزء في التعريف
بالمفرد دون السبب لعدم احتياجه اليه فلا يلزم التحكم وقوله فلا نالنا من الملازمة
كامل انما يلزم لو كان الصورة المفروضة حدا تاما فلا يلزم هذا الجواز ان يكون رساما تاما اكل
من الحد التام وقوله والحد التام تنويه ورد بانه يستلزم تخصيص الحد التام بتخصص
وايضا لا يكون بينهما فرق ويمكن ان يقال يجوز التخصص لعله ويجوز الفرق اعتبارا
ايضا ورد ايضا بان الرسم التام الاكمل هو مذهب الاقدمين والبعث انما هو تدرج في
الناقصين القائلين بعدم جواز الجمع بين الخاصة والفصل وكذا بين الوضع العام و
الفصل فيلزم الخلط في المذهب وان لم يكن للمانع مذهب لكن الجواب بالا يرضى صاحبنا ويمكن

كما يجوز لما منع ماله

وقد بان هذا التعريف لبعض المتأخرين وعدم جواز الجمع لبعضها من غير ردائها
 بان الكلام مبني على انهم يعيدون التعريف المركب من الذاتيات سبق الوجه العوضي من
 الحد التام ودخوله العوضي في الحد التام على ذلك التقدير لازم صحتها ولا يمكن القول بكونه
 رساقا **قوله** ورد بان الى اصله ابطال للسند بان حداثته فلا يكون رساقا اما انه قد فلا
 يحصل لكنه حد تام اما الكبري فخط واما الصغرى فلان الى اصله تلك الصورة هو
 لكنه ويحتمل ان يكون اثباتا للعلم وقوله وفيه منع لتلك المقدمة بسند الى اصله هو
 الوجه العوضي المركب من العوضي والكنه اشتضى عليه بان لا وجه يجعل الكنه مع الوجه وجها
 لا يستلزم كونه الكنه وجها لا يحصل نفسه وذلك مستلزم جدا وفيه ان الاستلزام محذور
 السند **قوله** وبهذا يظهر ضعفه اذ لا يكون رساقا اما اكمل من الحد التام ويكون الحد
 التام انما يتحقق اذا تصور المط بامر ذاتي ثم حصل بانه ذاتي واصل ما قبل
 ابطال للسند المذكور ايضا على جميع الصور تقريبا انه لو كان التعريف مركبا من المفرد
 والوجه فيلزم اما اعتبار الجزء الواحد مرتين في الحد التام ولا يكون الحد التام رساقا
 واللازم بطلانه لو كان التعريف مركبا من هاتين فاما ان يكون المط متصورا بذاته او بعد
 فان كان الاول يلزم الامر الاول وان كان الثاني يلزم الثاني فلا يكون التعريف مركبا من
 المفرد والوجه واصل الى اننا نختار الشق الثاني ونمنع الكبري اى انما ثبت لو كان
 الصورة المفروضة حد تاما وليس كذلك لجواز ان يكون رساقا اما اكمل من الحد التام والحد
 التام انما يتحقق اذا تصور المط بامر ذاتي ونختار الشق الاول ونمنع الكبري ايضا لانه
 انما يلزم اعتبار الجزء الواحد مرتين اذا تصور المط بامر ذاتي وحصل ذاتي وعر في
 بذلك الذات ايضا وليس هذا يلزم لجواز ان يتصور بذاته ثم حصل بانه ذاتي فخط و
 عرف بجهتها وقوله مع ان القول انه منع لبطان التام وقوله نعم انه بيان لمثل القول
 وحاصل انه من قبيل اشتباه الاعتبار بما في نفس الامر بحيث لا يجوز التكرار في نفس
 الامر منهم انه لا يجوز التكرار في الاعتبار وكذا في بينهما **قوله** فلان ان يلزم انه اعرض
 عليه بان كلام المحقق صريح في تركب التعريف من ذلك الوجه عام اخر فلا اعتبار بالتصور
 بالوجه وايضا ان التصور بالوجه ان كان هذا الوجه كما هو المذهب التصوري والمحذور المذكور
 لازم وان كان المط فيلزم محذور اشتغ منه وهو كون المط المحذور جزءا لنفسه وان كان

كان ذاتيا من ذاتياته بان كان التصور الى ذلك الذات فلا يكون الجنس والفصل
 القريبين جميع الذاتيات ويمكن دفع الاول بانه يجوز ان يكون معنى قوله بالتعريف
 بالمركب من المعلوم من ذلك الوجه وللفرد وهذا يكفي في الاستناد ايضا ويمكن دفع
 الثاني باختار الشق الثاني بانه يجوز ان يكون المط من حيث ان تصور بالوجه العوضي
 جزءا من المط من حيث انه مطلوب ومحذور بالحد التام ويمكن دفع باختار الشق الثاني
 بان ذلك الذات هو الجنس والفصل القريب فليكن **قوله** واما ثانيا فلان مدانه اذ
 حاصله منع الملازمة اى لا عن كون اعتبار العوضي في الحد التام لانه انما يلزم ذلك
 لو كان مدار الحد التام كون البادى السببية مطلقا ذاتيا صفة اى سواء كانت تلك
 البادى حاصلة قبل وضع المط او بعده وليس كذلك لجواز ان يكون مدار الحد التام اذ
 اعترض عليه بان قوله فلان مدار الحد التام مقدر اذ المعنى في الحد التام عندهم هو
 اشتراط جميع الذاتيات مع الخواص الوضعية كما يفصح من مساواة الحد التام لما به المحذور
 واما لا يقدر وقوة العوضي والشرط لزم يجب دخوله وذلك امر قد حققه في القول
قوله واما الجواب الثاني انه هذا هو المذكور في حاشية المطالع الا ان المذكور في تلك الحاشية
 فقط الشيء بدل الذات واما حاشية شرح الواصف فتدبر انه قد ورد لعدم الخصصة التعريف
 بالفرد في المشتق وظاهره ابطال للسند اذ ابطال الجواز بانه عي قائم للشكال لانه
 مرد الاشكال بالفرد الذي المشتق فليكن هذا يكون كلامه في تلك الحاشية محذورا **قوله** لان
 مفهوم الذات عرضية عام نقل عنه في الحاشية هذا مبني على ما حققه الحكماء من ان
 الاجناس العالية محصورة في العقول العشرة والا فلا مانع ان يمنع كون مفهوم الذات
 عرضيا عاما ما عدا عدم اعتبارها في الفصل لانه يلزم ان يكون الفصل خارجا لان المركب
 من الداخل والخارج خارج ويلزم ايضا ان لا يكون التعريف بالفصل وحده حد ناقضا
 ولو اريد بالذات ما يقوم بنفسه اعني الجوهر وهذا معناه فلا يكون عرضيا عاما بل
 جبا كمن يريد عليه ان المشتق قد يكون صفة للعرض نحو كونه سرعة وبطية والعلم
 قائم بالعالم فلا يكون الذات بمعنى الجود **قوله** انقلب اه واما قال انقلب مادة الامكان
 الى اصل لان الامكان العام لا ينافي الضرورة اذا توفقت في الكيفية كقولنا كل انسان
 حيوان بالامكان العام ومادة الامكان التي هي اصلها ككوكب وكاتب ومقتضى

على ما ينبغي في حاشية

بالفعل لا شئ الا ان تطلق وقوله فان الشئ الذي له الوجود من الشئ قد لا الضحك
وما صدق عليه الضحك هو الان لا مقدم الشئ فانه عريض عام ايضا والمراد
بالان ان اذاد الان كما هو المتعارف في الموضوع وهو ما يقع على ما قيل من انه لو اريد
من المحل ما صدق عليه المحل كما اريد من الموضوع ما صدق عليه المحل وشئت الشئ
لنفسه ضروري لكن بينهما فرق فان المصدق عليه فيما نحن فيه بالنظر لا مقدم
الذات وفيما قيل انما هو بالنظر الى المحل يعني قولنا الان ضحك معناه ان ثبت
ما صدق عليه الذات الذي له الضحك على ان الضحك وصف له لما صدق عليه الان
ومعناه فيما قيل ما صدق عليه الضحك يثبت لما صدق عليه الان وفي رايينهما
اذ يجوز على الاول ارادة الجسم الثاني او الحس او غير ذلك من الافراد الشخصية ولا
يجوز في الثاني الا لشئ خاص كما اريدت من الان في تلك القضية على انه يجوز ان يكون
المراد بالذات المشتقات التي تعريفها ما صدق عليه الذات في القضية بالمقدم الذات
كما هو المشتقات في القضية لكن يلزم فيه خلل اخر قيل ايضا يلزم التكرار في قولنا
الان ضحك فكيف قيل فالجواب عدم اعتبار واحد بل اعتبار ما النسبة لا الذات فلا يلزم
التكرار **قوله** وفيه نظره منع للملازمة باختيار الشئ بطريق المحل لكن الملازمة
منه لا فيكون راجعا الى دليلها كما اشار اليه بقوله ضرورة انه قيل عليه ان التقييد بالصفة
لا يرفع الجوز وقوله ثبوت الشئ لنفسه ضروري انما اراد به ثبوت الشئ المتيقن
واما ثبوت بلا ضمنية قيد لنفسه فخط لا يذهب اليه عاقل وفيه ان النصف بالوصف
المفارقة ليس ضروريا للان المطلق كالمضاحك والكاتب بالفعل نعم ان كان المراد
لازماله كاتب بالقوة كان ثبوت المصية به المطلق الان ضروريا لا كما توهم وايضا
قولنا كل كاتب مضاحك مادة الممكنة فلا يلزم الانقلا في اذ الافراد النصفية بالكتابة
غير الافراد النصفية بالضحك ولا لزوم بينهما ايضا وقوله انما ارادوا به محل بحث لجواز
كفاية التقدير الاعتباري في المحل بلا ضمنية القيد كما هو الشاهد **قوله** كلام على السند
الاخص يحتمل ان يكون المراد به ان كلام على السند الاخص بطريق المنع وهذا شنيع
ويحتمل ان يراد به ان كلام على السند الاخص بطريق الابطال وهو لا يفيده في البحث الاول
الا ان يزعم سوانه فيفيد في الجدل وان كان مقيده في البحث الثاني بخلاف الاول ولذا كما

كان الاول شنيع قبل عليه قوله ما ذكره كلام على السند الاخص بطريق هو اثبات المقيدة
كما صرح به بعض الافاضل في قضية المطالع وفيه ان هذا انما يراد على الاحتمال الاول من
الاحتمالين المذكورين دون الثاني على ان يكون كونه اثبات المقيدة المراد بها بطلان
السند كما هو الظاهر ان السند الاخص فلا يلزم الاثبات وما ذكرناه سابقا على ما يحصل
الاستفادة من انه ابطال للجواز لعدم كسمة للشكالات ويمكن تفصيل الجواز استدل لا
قوله مع انه يجوز ان الظاهر ان اختيار الشئ ثالث الشق الاول كون المراد به جميع المشتقات
مفهوم الذات خواصا او فصيلا والشق الثاني هو كون المراد به ما صدق عليه الذات
في الجميع كما هو انظر ويحتمل اختيار الشق الثاني هو ان المراد به كون المراد مفهوم الذات
في الجملة فلا يلزم شئ من المحذورين اما الاول فخط ولما الثاني فلان صدق الفصل
على معرفة ضرورة في فلا يلزم الانقلا لكن يلزم ان يعبر في التعريف الافراد كما
اشرنا اليه سابقا والامر فيه بيني اعترض عليه بان الفصل والخاصة مشتقات
التفرقة بينهما باخذ مفهوم الذات في احدهما وما صدق عليه في الاخر حكم وفيه ان
الذات يناسب الخاص لخصيته وما صدق عليه يناسب الفصول لجوهرية فلا يحكم
كما لا يخفى **قوله** على انه يمكن النظر انه معارضة على قوله فلا يجوز ان كان استدل الاول
ابطال للسند ان كان سندا قاطعة قضية المطالع لا يثبت ترك الشق ان المشتق منه
داخل ومفهوم ضروري وكذا ثبوت الموضوع الذي نسب اليه فيكون مكيا في اقامته
ان لا يثبت شئ منها ضروريا ولا على ما قصد تفصيله بالمشتق فلا يصلح موقفا وان اخذنا
محو لا عليه كما لنا بطلان الشق منه عاد الكلام الى مفهومه وان الشئ ليس داخل في
مفهومه في ان الشئ محمول اخذ له اعتبار مفهوما متسلسلا لا ما لا يتناهي ولا يخفى
ان الضعيف وقوله معتبر فيه اعتباره بطريق الجدلية غير مسلم واما على التقييد ففيه
مقيد الا ان يقال وان كان القيد خارجا لكن التقييد داخل تحت المطر وقوله غير صادق
عليه ان فيه ان المشتق منه قد يكون صادقا على افراد المشتق كالوجود على القول
بعبثية الواجب فقط كما هو رأي الحكماء او في الكل كما هو رأي الاشعري فيصدق
بعض الموجود وجودا وكل موجود وجود واعتراض عليه بان هذا ليس شئ اذ يكفي
المفارقة المشتق منه وصدق على الافراد اعتبار الحكم العقلي بانه لا يوجد الا تابعا

اي ولو سلم انه يراد على الافتراض الثاني

لا مراح وهو الذي المصروف على ما صرح به الفاضل المحقق في الشبهة المبرزة للمطالع
مع انهم اجمعوا على ان الفصل من الكليات المفردة والخاصة ايضا كذلك ولا محل
تقسيم الخاصة المفردة والركبة على المسامحة وقسم الشبهة العلامة في الشبهة بان
التشكيل بالجمع الثاني في امثلة الكليات مسامحة انهم وهذا الفرق ليس تمام في قولنا حركة
سريع كما يستدل الا ان يعجز الذات ونقل عن الشبهة القديمة بان لا فرق بين المشتق والمشتق
منه فلا يعجز فيه الذات مفردا او فردا ولا النسبة ويمكن ان يقال المبدأ بالركبة في الجوز
المذكور بمعنى ما يكون له جزء وان كان مفردا بالحق الذي يحكيه وهذا المعنى في التعريف
لا المركب بالحق الذي يحكيه كما يستفاد من كلام بعض الافاضل لكن يرد ان يكون
الترشح ح بين من جونا التعريف بالمفرد وبين من لم يجوز لفظيا وايضا لا يمكن في
ذكره المحقق كون المشتق مركبا من الذات والصفة مع انه المطالع لكونه مركبا من
المكان والصفة في اسم المكان ومن الالة والصفة في اسم الالة والامان والصفة في
اسم الزمان فلا يتم التعريف الا ان يعجز الذات من المكان والالة والامان وقيل هذا الكلام
على مطلق التركيب فليست امل **قوله** واما ما قيل انه ابطال للسند الذي ذكره بان التعريف
بالمفرد انما يكون بالمشتقات او ما يمد منه السند فمفردا في انه في ان اللفظ في الاسم
عند المصنفين في النظر والفكر في هذا الاشتراف عنده تأمل التعريف المبني
التي هي ما يدرك لا الالة الحقائق في التصور البديهي على قياس التسمية في المصنفات
وسمعت من بعضهم ان التعريف التبيين ما يذكر لاحضار صورة حاصلة في الخربة
وكون التعريف مفردا محتمل بحث اذ هو ادراك الكلية او في مكرها الا ان يرد ان المفرد المعنى
الذي يحكيه **قوله** واما الجوز الثالث ان هذا الالء ابطال للوظيفة بان يحكيه في
الاشكال او ابطال للسند وهو اخف فلا يقيد بطله كما مر واما يخرج في القضية المحصورة
عن كونه حدا فاصلا اذ كانت عرضية وهو غير لازم لجواز ان يكون من الذاتيات ولا بد
لنفيه من دليل لا يقال ذلك الزا في اما الجنس والفصل القريب او البعيد والفصل
القريب اعم بحسب المفهوم كالتا في فلا ينتقل منه اليه كما قال في حاشية المطالع و
اما الجنس والفصل البعيد فظ لا نأقول تخارا ان القضية المخصصة فصل قريب
ولا يلزم من عمومية كل واحد من عمومية الجموع كما قيل في الحيوان الناطق ان يميزها

23
عموما وخصصها من وجه لصدق الناطق على العقل فيلزم ان يكون كل واحد منهما اعم
من الاخر بحسب الصدق مع ان مجموعها ما وله ينتقل منه اليه فانه ان يميز مركبا بالية
من امرين متساويين بل هذا لا يلزم ايضا كما قيل في الحيوان الناطق من ان كل واحد منهما
جنس وفصل بالنسبة الى النوعين وان كان فلا في التحقيق لكن يكفي في الاستدلال بهما وكذا
جواز التركيب من امرين متساويين عند التأخير في المجردين التعريف بالمفرد لكن يرد
ح ان لا يكون حدا فاصلا بل ما **قوله** كما هو المشهور فان المشهور ان التعريف اما بمجرود
الذات او بالاول اما بمجوع الذات او بالاول والاول والتمام والثاني الحد الناقص والثاني
الما مركب من الجنس القريب والخاصة او بالاول والاسم التام والثاني الرسم الناقص **قوله**
وفيه نظر هذا النظر متعل عن شرح المواقف حيث قال ان اعتبار القربة يخرج عن كونه
حدانا فاصلا الا ان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والى ربح قيل عليه ان اعتبار
السند مبني على المشهور وجوب الجنس بالبناء على مذهب البعض لا يقال **قوله** فلا يتم الجوز
سواء ابطال للوظيفة بان يحكيه في مادة الاشكال لانه لا يتم على رأي من جوز
التعريف بالمفرد لان من جواز التعريف به لا يجوز اعتبار العرضية في الحد مطلقا كما هو
المشهور قيل عليه ان الجيب مانع وان المانع لا مذهب له ولو كان كذلك لا يكون الجوز
بالاسم الاكمل موجبا ايضا لانه لا يتم على رأي المتأخرين وقد عرفت ما فيه فتذكر **قوله**
نعم انه منع لقوله لان اعتبار القربة آه بطريق الحل تفرقه انالام ان اعتبار القربة
يخرج عن كون حدا فاصلا واما يخرج لو كان مدار الحدية على عدم اعتبار ما يارج في
مطلق البادى المركبة سواء كانت محمولة او لا وليس كذلك لجواز ان يكون مدار الحدية
آه وقوله فلفظ اشارة الى ما ذكرناه وقيل وجه الفطن ان الحد لا يكون الا في البادى
المحمولة لان الحد لا يكون الا من الجنس والفصل وهما محمولان الا ان يقال ذلك في الذات
الحقيقية دون الاعتبارية ويجوز تعريف الاعتبارية بالايجاب الف المحمولة حدا ورسا
كما في البيت بالجزان الاربع مع السقف وقيل وجهه ان مداره على عدم اعتبار
عنده **قوله** واما ما قيل آه العرض من ابطال تنوير السند المذكور في الجوز اثنى قوله
من حيث انما اعم تعريفه انه لو صح هذا مطلقا كان الفصل اعم بحسب المفهوم والحال
ان الجنس اعم بحسب المفهوم وبحسب الصدق ولو كان كذلك كان الجموع المركب اعم بحسب

لا يمكن
 ان لا اسس بالمشاكل في قوله
 ان نقل الاسس كذا في المختار
 اصحاح

المفهوم فيكون المراد التام مستلزاما على القرينة المحضة فيلزم اعتبار العرض فيه فلو صح
 هذا لزم اعتبار العرض فيه وقيل غرض القائل بابطال كلام السيد من هذا انما يتم في جهة
 دون الفصل فكلاهما مسميان في الاحتياج الى القرينة ولا يخفى انه لا مساس بالمقام و
 يمكن دفعه بانه انما يعبر عن القرينة الطرورية الافراد فيعتبر في الفصل والى جهة بانفرادها
 دون المركبة ثم انه اذا كان اعم بحسب المفهوم فلا يستقل منه اليه اذ لا دلالة للعلم على
 الخاص اصلا لكنه لا يستلزم اعتبارها بطريق الجزئية بل يكفي في الانتقال اعتبار القرينة
 مطلقا سواء كانت بطريق الجزئية او بطريق الشطية ويرد عليه ما ذكره سابقا من
 ان مراد الحديث على عدم اعتبار ان يرح في العبادات المجرى للاغ مطلق العبادات **قوله** وكذا
 اه فان المجموع قد يحل لكل واحد كما يخالف كل واحد للمجموع كما في التمثيل وكذا اذا قلنا
 بحمل هذا الجرح العظيم جميع الانس فان يصدق دون يحمل هذا الجرح لكل واحد من الانس
 وقوله لا يستلزم منع وقوله والافا كان مستند في صورة الدليل وجه الموضوعية ان الحد
 التام عين المجرى عند انه مفصل والمحدود بحمل فلو كان المجموع اعم من المحدود وكان الشئ
 اعم من نفسه بحسب المفهوم قيل عليه ان ذلك المجموع وان كان ممتزجا مع المرف ذاك لكنه
 غيره اعتبارا وكون الشئ اعم بحسب المفهوم من نفسه باعتبار ما ليس بين البطلان ولا
 يخفى ان خارج عن الناطقة وقوله ولذلك سنداه بطريق النقل وهذا الاستدلال عند
 المتأخرين شرط المساواة في التوفيق واما المتقدمون فعندهم مساواة التوفيق يجوز
 ان يكون اعم وافضل ويرد على ما استشهدنا به كما لا يخفى ان يكون الحد التام اعم من المحدود
 بحسب المفهوم لا مستلزاما كون الشئ اعم من نفسه لا يصح ان يكون مساويا له مستلزاما كون
 الشئ مساويا لنفسه وهو بطل ضرورة اهالمساواة نسبة نقض المتشبهين المتغايرين في
 وجودهم في اثنائنا **قوله** واما الجرح الاضاه فيه ان اتمامه ليس موقفا على تحصيل
 المرف بل يجوز ان يكون المراد به منع الكسب اشبه كل تعريف في جامع في سداد الجواز ان يكون
 مبنيا على مذهب المتقدمين على ان الفرض بيان افراده المشددة التامة والتعريف بالفرد
 نادر خارج ويمكن ان يقال عندنا ايضا بان فيه حذف معطوف الى ترتيب امور معلومة او
 تحصيل امر واحد ويمكن ان يقال ايضا بان هذا التعريف بمنع على عدم صحة التعريف بالفرد
 ويرد عليه ان من جود التعريف بالفرد عرف النظر من ان في شرح الواقف والحق ان التعريف

التعريف بالعلم المفردة جائزة عقلا فيكون هناك حركة واحدة من البطا البدر الذي
 هو بمنح بسيط يستلزم الانتقال الى المظهر من غير حاجة الى القرينة الا انه لم ينضبط بالتحليل
 المعاني المرتبة ولم يكن ايضا الضميمة والاختيار فيه من غير دخل فلم يلتفت اليه وخصه
 حد النظر بما هو المعبر انتهى والندب بالبدال بمعنى النادر القليل وفي الواقع ندر بالندب
 وهو بمنح القليل ايضا والخارج بكسر الخاء بمعنى الناقص فتفسير المحسنة شرعا ترتيب
 اللف وهذا الاعتراض على السند المذكور ضعيف الاعتراض **قوله** يستفاد اه وفيه انه
 لا استفادة لان علة العود انما هي عدم شمول التعريف المشهور على المفرد وشمول
 تعريف المصنوع كما هو الظن من تقديم المفرد بل استفاد من حصر العلية فيما سبق شمول
 التعريف المشهور للنظر الواقعة في الجمليات والمظنون والتقليدية لكن قوله المشهور
 جميع اواف النظر بلا كلفة يشهد بعدم شمول التعريف المشهور لجميع الافا لكنه لا يثبت
 من عدم الشمول للجميع عدم الشمول لكل واحد ووجه عدم الشمول لان التبادر من
 العلم اليقيني وهو اشتقاق البازم المطابق الثابت وبالقيد الاول يخبر الظن و
 بالثاني الجرح المركب وبالثالث التقليد فيكون التبادر من المعلوم اليقين بخلاف العقول
 فانه يشمل المظنون والتقليدي والمجهول الجرح المركب والتصور والتصدق به و
 المشكوك والوهم والخيال بخلاف المعلوم **قوله** وفيه منافسة نقل عنه في شية
 لان العلم وان كان مشتركا بين المعاني لكن تقسيم العلم المطلق في اول الفن قسمة تدل
 على ان المراد بالاجم الا ان هذا لا يحسم مادة التوهم بخلاف العقول فانه لا يجوز في التوهم
 اصلا ولهذا امر بالتفطن وفي بعض نسخ الى شية لكن تقسيم العلم المطلق في اول الفن
 اه والافا لا يكون النسبة تعريف العلم ويرد عليه ان التبادر من العقول العقول
 المرف بما يقابل المحسوس والوهم والخيال ولو سلم فلا كلام في جريان توهم العقول
 المرف من العقول الا ان يقال لا يابس في ذلك التوهم لاقتضاها من النظر بالمعقول لا
 المرف وقد عرفت بما يتعلق به فتذكر **قوله** يعني ان التبادر اه اشارة الى ان السبق
 المنبه على ذلك هو قوله ملاحظة العقول وقوله ويؤيد هذا المعنى اشارة الى قوله سيما
 وقد عرفت وقال بعض الافاضل اراد من السياق حل لفظ الملاحظة على ضمير النظر
 الاختياري واثار بقوله به اللفظ الملاحظة كونه من الالفاظ الموضوعية للافعال

الاختيارية جاز تفسيره بقيد القصد والاختيار فالسابق يزيد ما فيه من الحق كما هو
شأن التبيين واما التقييد بالغاية فيوضح تمام الايضاح وكل من الاعتبار الثلاثة
يخرج الحدس مطلقا من التعريف ثم اخرج الاختيار له انما هو باعتبار حمل عليه الكسب
التشبيح كما ان راليه لفظ التوجه والا فمطلق الاختيار حاصل لصاحب الحدس و
اليه اثر بقوله فاقم وفيه ان المراد ليس قرينة التعريف فلا يكون حمل لفظ
الملاحظة على نظير الاختيار من منها لكون الملاحظة بالاختيار وقيل المراد من السابق
لفظ التحصيل مع قطع النظر عن كونه علة غائية وقيل المراد من السابق تقييد
الاكتساب الذي هو فعل اختياري بالنظر الذي هو الملاحظة ثم قيل ويمكن ان يكون
المراد من السابق كلام الشرح وهو قوله ربما يختلف الملاحظة ولا يخفى ما فيه قبل عليه
انه اول البحث فاننا لا نسلم ان الملاحظة من الافعال الاختيارية وقوله لما تقرر رسم له
كان من الافعال الاختيارية وليس كذلك فانه ان اراد الحكمية فهو مسلم وان اراد العمل
فلم يكن لا يجزى نفعا لجواز ان لا يكون الملاحظة من ذلك البعض الموضوع للافعال
الاختيارية ولا يخفى انه خارج عن المناظرة لان المذكور في الجواب بطريق المنع ان الاختيار
بالحدس نقض للتعريف كما قال الشرح فلا يستفرض قوله ويؤيد هذا المعنى وفيه ان التقييد
لا يؤيد لان الغاية لا يختص بالافعال الاختيارية الا ان يرد بالغاية العلة الغائية ويؤيد
يزيد ما يقال لو كان قوله لتحصيل الجهد غاية لم يخرج النظر الفاسد عن التعريف
لعدم ترتيب التحصيل عليه مع انه من الافراد وان امكن دفعه بان المراد من الترتيب في
الجملة او انهم من الترتيب نفس الامرافة زعمه قوله فلا يفهم انه اما في لاصح الفعل
بناء على ان اندفاعه ظاهر في الاستمرار والتمسك به في تعريف الحدس سرعة الانتقال
من المبادئ الى المطالبات ووقع تعريف السيد وهذا ليس بصحيح لان الحدس ليس
نفسا انتقال ولا سرعة الانتقال فيكون تعريفا بالمباين وايضا ان السرعة والبطء من
خواص الحركة والحركة فيه اصلا لا جز ولا شرطا والتعريف الصحيح كما قال المحقق بل هو
سنوح المبادئ المرتبة من المبادئ الفياض راحة والحدس على قسمين احدهما ما يحصل
عقيب شوق وطلب وثانيهما ما يحصل بلا شوق وطلب كما ان راليه بقوله سواء بعد
الطلب والا وبقوله كلا القسمين وقال في شبه المطالع والتحقيق ان الحدس يجب التعمد

المفهوم بقابل الفكر بان معنى كان انه يعقب مفهومة الحركة وفي مفهوم الحدس عدم
الحركة واما كسب الحكم الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجتمع الحكمين ويجامع المعنى
الاول والثالث واما خصا الحكم الانتفاض بالحدس الواقع عقيب شوق وطلب مع
ان الانتفاض بمطلق الحدس بلا طلب بطريق الاول ولا شعرا بان الانتفاض لو وقع
لوقع بالحدس الواقع عقيب طلب دون وقوله بناء على انهم الانتفاض وقوله وذلك
لان بيان لعدم تقدم الانتفاض والانتفاض المذكور دليل معارضة لمناسبة العدول
من التعريف الشرح معارضة بحقيقة يعقب كلاهما كسبان في الانتفاض فلا يوجب العدول
منه اليه وان اختلف جهة الانتفاض قوله من غير قصد واختيار اي من غير قصد لمن
سجله المبادئ وان كان لمن سجد منه قصد على انه لا قصد له ايضا بمعنى ترجيح احد
المقدورين على الآخر عندهم لكن في شئ لانه لا يلزم من عدم كون السند اختياريا له
عدم كون الملاحظة بالاختيار لكن هذا لا يرد منها لانه بطريق المنع كما في قوله مع
ان التقييد اه اعترض عليه بان ثابت الاختيار في قسم منه ولو اجماع لا يكفي يخرج
القصير بالغاية لان الغاية موجودة في قسم والحاصل ان الغاية لازمة للاختيار فان
كان اجماعا لا فاجا لا وان تفصيلا فتفصيلا وفيه ان المراد بالاختيار فيه هو الكسب
التركيب كما سبق على ان المراد بالاختيار الملامح للغاية الاختياري التخصيص اعني
الاختيارية الانتفاضة الى كل واحد من المبادئ المخصوصة كما سيجي من البحث فيكون
الغاية محمولة عليه ايضا قوله في قال اه تفرع على قوله سبما وقد قبله بغير اوله
اعتبار القصد والاختيار وعدم الانتفاض به مع انه لا اولوية له بل هو ارفع من
اعتبار القصد وكذا عدم الانتفاض بالاختيار وقيل مقصوده الاعتراض على الشرح
بان قوله وسبما وقيد بقيد التأييد بناء على ما قال المحقق سابقا مع انه لا تأييد
لان قيد الاختيار يخرج القسمين وهذا يخرج قسم واحد وهو الحدس بلا طلب و
القسم الاول وهو الحدس بطلب ووجه الخطا ظاهر في سبق فلا وجه لما قيل لا يخطئ
لان الغاية موجودة في الاول كما سمعت من الشرح ان فيه اختيارا ولو اجماعا لا كما سجد
به والاختيار لا يرد له من غايته ولو اجماعا لا فانه مشتق كلام القائل على ان الغاية والاختيار
متلازمان عندهم فخرج احدهما اياها يستلزم اخرج الاخر اياها يستلزم اخرج

اللخا ياها بلا في **ق** ومنهم من أشكل أه الشكك مبرغيا حيث قال ان اراد
 حصول المبادى في الذهن في صورة الحدس لا بالقصد والاختيار فحصل لها صورة
 النظر كثيرا ما يكون كذلك كيف وكذا المبادى امور بدورية لا يعلم انها من حصلت و
 كيف حصلت وان اراد ان التوجه والاتقاء المبادى الى اصلها في صورة النظر بالقصد
 والاختيار دون صورة الحدس فجم ولا يظهر من ذلك فرق بين الصورتين اصلهما
 الباء في قوله بانها الاختيار متعلق بالفرق لا بالشكال فلا يراد بالشكال **ق** اذا المراد
 الى أه هذا اختيار للشيء الثاني وبيان الفرق بالاختيار في النظر دون الحدس اذا المراد
 من الاختيار أه وهذا الاختيار موجود في النظر بخلاف الحدس ويرد على الشكك
 ايضا انه منع السند اذا الجواب المذكور بطريق المنع كما مر الا ان يقول بان السند
 ويرد على الممنوع ان الفرق غير تام لان لا يجوز في التعريف بالمفرد مع انه المق من العدم
 وايضا ان الحدس يجمع للغة الثالث اس الحركة الاولى في تحقيق السيد فيجوز
 في صورة الحدس للاتقاء الكل واحد من المبادى المخصوصة لتحصيل الترتيب وسند
 المبادى المرتبة حيث قال كما اذا تحكت في العقل على ما سبقت عليه عدول المصداق انه
 لما كان التعريف متساويين في الانتقاض وتكلف دفعه فلا يناسب العدم بل اليه لكن
 المقدم حق ويمكن دفعه بانها وان اشتركا في اصل الانتقاض لكن جهة الانتقاض
 في التعريف المشهور اكثر من التعريف بالمفرد وكون المتبادر من العلم هو البقيد ومع
 هذا اشتمل على اللفظ المشترك الا غير ذلك في ذكره المحل في تعريف المصداق من
 اما انتقاضها على بالنظر الثاني والثالث فلا في التعريف المشهور اخذ فيه التام الى
 مجهول بعد النظر الاول لان النظر الاول يزيل الجمل وكذا تعريف المصداق حيث اخذ فيه
 تحصيل المجهول سواء كان النظر والمجهول تصورين او تصديقيين فيجوز ما بعد الاول
 عنهما فيتنقضان عكسا واما انتقاضها طرأ فلا في التفسير داخله فيما لا يصدق
 على ترتيبها وملاحظتها ترتيب امور معلومة للتأدي المجهول وملاحظة العقل
 لتحصيل المجهول مع انها من اعيان النظر فيتنقض طرأ واما الانتقاض باجزاء النظر
 طرأ فلا يصدق على ترتيب موضوعات الصفات او منزلتها ومجملها وموضوعات الكبرى
 او منزلتها ومجملها ترتيب امور معلومة للتأدي المجهول ويصدق على ملاحظتها ملاحظة

ويراد بغيره المجهول المقدم لانه
 مقدم عليها كالشخص والمراد بغيره
 أكبر من الثاني لانه موضوع طبعها كالبرى

ملاحظة العقل لتحصيل المجهول وكذا ترتيب المقدم والتالي فيها وملاحظتها وكذا ترتيب
 اجزاء الجنس والفصل وملاحظتها واما الانتفاض بترتيب الطرفين والنسبة الكلية وبعضها
 طرأ فلا يصدق عليه ترتيب امور معلومة للتأدي المجهول الذي هو الوقوع واللاوقوع
 ويصدق على ملاحظتها ملاحظة العقل لتحصيل المجهول ونقل عنه ان شيئا ان منها
 اربع صور ثلثة ثنائية وواحدة مجزئة الثلثة وفيه ان الصور لا يتخصص في الاربع لان
 اجزاء القضية اربعة عند التأخيرين الا ان يقال انه من غير ترتيب المتقدمين كما هو المختار
 عند الصم قبل المراد العلم بالوقوع واللاوقوع تصور او تصديقا وفيه ان الظ ان
 المراد هو التصديق بكم اشار اليه بقوله في القضية وكذا المتبادر منه التصديق بالمثل
ق وموجبه أه ودفع الانتفاض بالنظر الثاني والثالث بان للظ وان علم بالنظر
 الاول لكنه مجهول من وجوه بالنسبة الى الثاني والثالث وما بعدهما وهذا حاصل ما
 قيل في التكليف من ان الماد من التأدي المجهول التأدي المجهول من حيث انه مجهول
 بذلك التأدي لم يعلم بذلك التأدي وان علم بمؤداه ولا يخفى ان المطوعين في النوع
 في كل واحد من النظر الثاني والثالث وما بعدهما لم يكن حاصله بشكل الالفاظ وفي
 عليه التعريف ودفع الانتفاض بالتفسير بان الترتيب للتأدي وملاحظة العقل لتحصيل
 المجهول ولا للتأدي اليه بل لانه الحق عن معلوم لكن للظ بهيها وفيه ان البديهة
 لا تستلزم العلم بالمط في الاشكال بالتفسير على البديهي وقيل النقص بالتبعية
 ظاهرا الفتح لان التفسير ليس لتحصيل المجهول اذ هو مختص بالمجهول النظري
 كما مر ومع قطع النظر عن ذلك فلا ينبغي ان يشك فيه احد بان المتبادر من
 التحصيل ما هو مختص بالمجهول النظر وقد عرفت ما فيه ودفع الانتفاض باجزاء
 النظر بان المتبادر من التحصيل هو التحصيل بالفعل فلا يصدق التعريف على الاجزاء
 اذ تأديها بالقوة فانه في النقص بدون الاختصاص في التكلف وفيه انه في النقص
 بملاحظة جزئه الاخر اذ التأدي فيها بالفعل وقيل في تكلف دفع الانتفاض الثاني
 انه اراد به المجهول في التعريفين المجهول جملها في الجمل على الفرد الكامل ولا يخفى
 ان المجهول الكامل انما هو في النظر دون البديهي وان تصديق بعض البديهي المجهول
 ولا يخفى انه ليس تكلفا لانه حمل على الكامل والكامل متبادر والجمل على المتبادر واجب

والتعريف بالوقوع واللاوقوع واقع
 عند التقدمين ايضا
 او المراد ما عدا الوقوع واللاوقوع

في التعريف بلا تكلف وفي تكلف دفع الانتقاض الثالث بان المراد بالامور المعلومة في قولهم ترتيب امور آه ان لا يكون شئ من المؤدى خارجا عنها وقس عليه تعريف المص وفيه انه يخرج ج بالاكين بين الانتاج وقياس الساتون في تكلف دفع الانتقاض بترتيب الطرفين والنسبة بان المراد بالامور المعلومة ما يكون مؤدية بزمانه لا يجوز ولا يوجد ما يتوقف عليه التأدي ولا يخفى ان مجموع طرفة القضية والنسبة ليس مؤدى الى الوقوع واللاوقوع وقس عليه تعريف المص وفيه انه يخرج الاشكال الباقية ايضا بانما عا ان المراد بالتأدي التأدي في الزمن وسيله والظان المجموع في الاوليات يؤدى الى الوقوع او اللالوقوع وايضا يخرج عنه قياس الساتون كما سبق وقد قبل ايضا ان النظر الثاني والثالث غير وارد اذ التحصيل والتأدي في التعريفين مراد بهما الاستعلام بقونية المجموع والمطل ان كان معلوما بالنظر الاول فالثاني لا يكون نظرا واطلاق النظر عليهما مجاز التشبيه وان كان مجزولا وهذا النظر الاول والتعريف صادق عليه وقد اورد هذا التحليل في بعض تعليقاتي على تعريف القدم للدليل وضمف احتمال مجازي في سبيل التشبيه بان يترط وانت خبير بان مصطلح التعريف مرتبة المنع وامثال ذلك في اصطلاح التعريف لا تعد تكلفا وفيه ان التكلف حل اللفظ على خلاف المتبادر وكون امثال ذلك الاحتمال خلاف المتبادر ظا لا شك فيه احد ويمكن دفع الانتقاض باجراء النظر وتعيين الطرفين بان المتبادر من التأدي والتحصيل هو القريب كما هو المراد من ان موصل القريب المتصور القول الثالث والموصل القريب للمصديق هو الوجه فلا تكلف في الحمل على المتبادر **قوله** والقانون لفظان او الاصل والقاعدة والقانون والضابطة والمسئلة كلها لفظ مرادفة ولم يذكر غيرهما لعدم ذكره في الشرح وهنا وقد يتوهم ان القانون اسم موضوع القضية الكلية كالقانون في قولنا كل فاعل مرفوع وهذا لا خلاف في الاصطلاح قيل انما قال هكذا اشارة الى ان منهم من يقول ان القاعدة اسم وقوله ووصف القاعدة هو سؤال مقدر تقريره ان هذا الوصف مستندك لانه مأخوذة من فهم القاعدة وتقرير الجواب انه لا يلزم من كونه مأخوذة من مفهوم القاعدة مستند كما لا يجوز ان يكون كما شفا عن مفهومها بتقدير الوصف اي قضية كلية او كما في قولهم الوجه المطول الوصف العميق بحيث يخرج في احواله يشغل ويمكن دفعه بان يكون القانون بمعنى

بمعنى القضية مطلقا بذكر الخاص واردة العام او انه عرف القانون بالقاعدة تدفقا لفظيا وعرفها ثانيا بانها كلية اه تعريفها اسميا قد لفظ موضوعها بناء على ان اللام في الجزئية عوض عن المضاف اليه واللعن اي الجزئية المعهدة وهي جزئية موضوعها والمراد بالكلية المحكوم به اسم المحمول وانما اعتبرت الموضوع لاجل الشطية منها اذ لا يتحقق جزئية الموضوع لها وان تقول ان اعتبار الموضوع لان المتبادر من الجزئية تلك القضية الكلية والجزئية لها اذ ليس لها الا الفروع اي القضايا الشخصية المندرجة تحتها ويمكن ان يقال المراد من الجزئية الفروع والمضاف الاحكام من اضافة الجزئية للكل لكن لا يحصل فائدة اخراج الشطية وبرادفها القضية الكلية الكلية كما هو المتبادر منها فيخرج الشطية وقيد الشطية بالكلية لان غير الكلية منها يخرج بقيد الكلية **قوله** لانه اجزاء الفن اه واستفاد من كلام المحقق الشريف في حاشية مختصره ان اجزاء الفن يجوز ان يكون شطية حيث قال مطلقا الجزئية العلوم تحمل على الضرورية ومطلقا الشطية على اللزومية وما نقل عن الشيخ من ان اجزاء العلوم حملت على موجبة فيجوز ان يكون مخصوصا بالعلوم الكلية كما هو المتبادر من اطلاق العلوم عنهم وح لا يلزم ان يكون قاعدة العلم مطلقا موجبة كما لا يلزم ان يكون عملية فلا يلزم تقييد القانون في تعريف المنطق بالموجبة لان المسئلة ليس من الحكمة الا ان يقال ان معنى علم قول من عته من الحكمة **قوله** ولك ان يريد ان يكون دفع المحذور بال لية الكلية بل بالشطية الكلية بل احتياجا الى تقرير الموضوع بان يراد بالجزئية جزئيا لزيادة تعلق بتلك الكلية وذلك لان المراد بالجزئية جزئية تلك الكلية كما عرفت والظن من الاضافة المعهدة ان المضاف زيادة المضمون وتعلق بالمضاف اليه وزيادة اختصاص وتعلق بالمضاف اليه وزيادة الاختصاص انما هي بان يكون صدق القضية موقفا على تحققها ووجودها والقضية التي يتوقف صدقها على وجودها انما هي الموجبة لان الالب لا يتوقف صدقها على وجود جزئية موضوعها لانها تصدق مع انتفاءها وهذا لا يتم في الوجبة الكاذبة مع ان التعميم لها واجب في التعريف الا ان يعبر الصدق لانه نفس الامر في الشرح فانهم **قوله** وصدق الشطية اه لانه يصدق قولنا ان كان الغطاء طارا او جسم وهذا التوجيه هو الى اسم الاشكال بخلاف الاول كما اشار اليه بقوله فاعلم ان اه

فيلزم الوجبة الكاذبة لا يتحقق وجود الموضوع كالكاذبة مثلا

وقوله من غير حاجة أو تافه الخروج الشطية لا يخرج السالبة وحدها أو جميعا ولو قال
من غير حاجة أو تقرب الموضوع وتفيد الكلية بالوجبة كان أشمل وقيل لا حاجة إلى الرد
حلية موجبة كلية **قوله** كما استشهد به التعريف المشهور للقانون هو ما كل منطبق على جميع
جزئياته لتعرف أحكامها منه قوله والفظ ان المتبادر أنه إما تحقيق للمقام أو دفع تمام
خروج القانون الذي أحكام جزئياته بدريهية لأن الاستنباط لا يكون إلا بالقانون النظر
الذي أحكام جزئياته نظرية فلا يكون التعريف جامعا للقوانين البديهة كالشكل المنج
وقيل ان القانون لا يكون به ميبا بل نظريا لكن يرد عليه ما سيأتي بقوله فخرج ان كان
أراد عليه ولكن الدفع سهل وقيل بجمل ان يكون تحقيقا للمقام أو نقضه بالشر
بان تعريف القانون غير جامع لأنه يخرج عنه الكلية التي أحكام جزئياتها بديهة أو كلية
كما في قوله فخرج **قوله** بان جعله أه هذا هو المشهور ومنهم من قال لا يلزم ان يكون
الاستدلال بالقواعد على الفروع بالشكل الاول بل يصح بالاستشاد ايضا ولما اشتهر
الشكل الاول لاد المنج في الحقيقة والشكال الباقية **قوله** اليه واما الاستشاد **قوله**
فقد قيل انه مرتد اليه ايضا لكن لا حاجة اليه الاستشاد لأنه بدريه لا يحتاج ايضا واما
سميت الصف من سلة المصنوع لان حصولها سهل لا يحتاج من ذات الموضوع **قوله** جزئيات
المعينة ووصف الموضوع فلا يحتاج الى الخارج مثلا **قوله** زيد في قولنا ضربه زيد في كل
وكل فاقبل مرفوع في زيد مرفوع وكقولنا الحيوان جنس وكل جنس ما يتوقف عليه
الابهيال والحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل للكل وقولنا كل ان حيوان
فضية موجبة كلية وكل فضية موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية **قوله** وذلك
الاستنباط يسمى تعريفيا ونكس الشايع فروعاً لكن يشكك بمسائل علم الكلام المتعلقة
بالوجوب في وصفاته بل لا يقال العلم بالكلية يتوقف على العلم بالأحكام الجزئية ولو
استنبط أحكام الجزئية منها يلزم الدور لانا نقول العلم بالكلية يتوقف على العلم بأحكام
الجزئية اجالا والعلم بأحكام الجزئية تفصيلا يتوقف على العلم بالكلية لكن يرد الاشكال
بالكلية الاستقرائية النامة اذ العلم بالكلية الاستقرائية يتوقف على العلم بالجزئية تفصيلا
والعلم بالجزئية تفصيلا يتوقف على العلم بالكلية تأمل **قوله** فخرج القضية الكلية أه
يحمل ان يكون اعتراضا على الشر ويحمل ان يكون تحقيقا للمقام كما مر وقد كلفنا

كقولنا كل نار خاتمة الاول ان يقول كل واحد نصف الاثنين مثله لاننا من الحسنة
لأن الاوليات الان يقال المراد بالاوليات ما لا يحتاج الى دليل او شبهة مطلقا وهذا بدريه
الجمل فافهم **قوله** حاصله انه ينبغي ان يتبين في بيان الحاجة الى اقدمية اخرى او
اثباتا ثانيا لان تلك المقدمة نظرية فلا بد من اثباتها ثانيا وهذا اعتراض على دليل
الصحة بان يجب فيه اقدمية اخرى وهو ما منع للتقريب او الملازمة او منع للدعوى
الضمنية بالسند المذكور اعني كفايته في المطلوب او نقض اجمل للدليل وقوله صحة
ثبت الاحتياج أه يلازم الاولين وقوله وهذا التوهم فاسد ابطال للسند بانه لا حاجة
إلى اثبات تلك المقدمة ولغزها فيه انه بعد اثبات وقوع الخطأ فيه من الاشكال لا يتصور
كون الفطرة الانسانية كافية في ذلك التمييز واللام يتصور وقوع الخطأ فيه من صاحبها
قوله وفيه نظره الاول تقدم الشق الثاني على الاول وهما ثلث احتمالات او المذكور
اثنان منها الاول انه لا حاجة الى اثباتها مطلقا سواء كان بوقوع الخطأ او غيره وهذا
هو الشق الثاني المذكور والثاني انه لا حاجة الى اثباتها بوقوع الخطأ وان امكن الى
الاثبات بغيره وهذا هو المستوعب منها لان حاله يعلم من حال هذا والثالث ان لا حاجة
الى اثباتها بغير وقوع الخطأ وهذا وان لم يذهب اليه وهم بالفعل لكن يمكن ان يذهب
اليه وهم فيكون رده باطلا وان قيل ولم يلتزم الشرح ولم يدع ان رده كثير النفع
فلا يكون في المقابل واجب عنه بان مراد الشر والمص هو ان وقوع الخطأ في العقل
انما يلزم بغيره عدم كفاية الفطرة مع الاحتياج الى العاصم بالطريقة فلا يتوقف
الثبت لعدم التوهم الاحتياج فيه انه يجوز ان يكون افاضة لعدم الكفاية بدريهية
وافادة الاحتياج نظريا بالامتناع عن الكفاية واعتراض عليه ايضا بان
ما ذكره في مقام السند يصلح للسندية اذ المثبت لعدم الكفاية إنما ثبت للاحتياج
الى القانون العاصم لا لاثباته بغير الاحتياج الى المنطق على وقوع الخطأ وفيه ما لا يخفى
قوله واشتمل ان منهم أه المرعي هو صاحب الطالع قيل يرد هذا المصوح في فرع
الاحتياج الى المنطق على وقوع الخطأ في الفكر فقط ولم يدع عدم براهنة صور الحكم
وموادها اشتمل ولا يخفى ان السياق أب عنه وصور الفكر التصوري العقول الشر
وصور الفكر التصديقي الحجة ومواد الفكر التصوري الكلية النفس ومواد الفكر

والاول ان يقول الاقوال الشارحة
والصحيح

التصديق القضايا واحكامها والموضوع والمحل والقسم والقول وتفصيل علمها في شرح
المطالع وحاشيته انه اذا تقرر ان البعض من كل التصديق ضروري وان
البعض من كل منها نظري فاما ان لا يمكن اقتصاص النظرية من النظرية او يمكن والاول
بطر واذا ثبت انه يمكن اكتساب النظرية من الضرورية في المحل سواء كان بالواسطة او بالذات
فنقول المطالع النظرية متكررة جدا وليس يمكن ان يتطوّر مطلوب يراى من امر ضروري
كان فانه اول البطلان بل لا بد لكل مطالع نظري ضروري من نسبة مخصوصة اليه بها
منها اليه كالجنس والفصل لما بينه وبينه كالقضية اليقينية المشتملة على العدد والمطالع
البرهانية ولا يمكن ان يكتب من الضرورية باس طرق يراى بل لا بد منها من طرق معينة
ولا بد لتلك الطرق المخصوصة من شرائط واوراق مخصوصة وحدها ان يكون العلم
موجود تلك الطرق المخصوصة والشرائط المعينة وصحتها بالنسبة الى كل مطلوب
ضروريا او لا والاول باطل والالم يقع غلط في الافكار كمنه كواقع قطعا واذا لم يكن
العلم بالطرق البرهانية والشرائط المخصوصة ضروريا في جميع المطالب فمستلزم الى
قوله واعترض عليه بعض المحققين انه حيث قال بنحو ان يقال عدم وقوع الغلط انما
يلزم لو كانت معلومة فضرورتها لا يستلزم ذلك وعلى تقدير العلم بها انما يقع الغلط
فيه اذا رويت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في العلم
فان اثبت الاحتياج الى المنطق لاستوقف على ذلك ثم اثبت الاحتياج الى العلم بوقوع
عليه وليس للمدعي كذلك وكذلك تقيم العلم الى التصديق والتصديق مستدركه او بين
المحقق مستدركه بانه قد علم ان كل مطلوب لا يمكن ان يكتب من امر ضروري
فرض لا بد من اكتسابه من ضروري مخصوص وطريق معين يتوقف على شرائط معينة
ولذلك ثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشرائط التي يتوقف عليها اكتساب الطالب النظرية
وهذا الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة القائلة بان العلم بتلك الطرق والشرائط
البرهانية ليس ضروريا **قوله** وقد اجاب عنه المحقق الشريفه حيث قال لان الذي يثبت
الاحتياج اليه في تحصيل المطالب هو معرفة المواد والطرق والشرائط البرهانية وليس
بلزوم من الاحتياج اليها الاحتياج الى الفروع المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العام
حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجدتين

الموجدتين الكليتين في الشكل الاول فيجب ان موجبة كلية والصحة انه اذا ثبت
قليلة اثبت الحاجة الى كليتها تطابقا في ان احدهما ان العلم بتلك البرهانية ليس ضروريا
بالنسبة الى كل مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب ولذلك يمكن بعض
الناس في الاكتساب بدون المنطق واذا لم يكن ذلك العلم ضروريا احتيج الى استخراج من
الكليات المشتمل عليها لان حصول اليقين بالاحكام البرهانية انما هو من الفروع الكلية
المشتمل عليها لان احكام جزئية اخ لا ان الاستقراء والتشليل لا يقيدان بقينا وذلك
العلم الكلي هو المنطق واستوف ما فيه وثانيهما انه اذا ثبت الحاجة الى العلم بهذه البرهانية
بالنسبة الى المطالب التي لا يتناهي فذلك العلم ان يكون تفصيليا متعلقا بخصوصية
تلك البرهانية التي لا تنحصر في عدد واما اجماليا متعلقا بها على وجه كلي والاول بطر والثاني
هو المنطق فثبت الاحتياج اليه وهذا الطريق وافي بالمقودون الاول لا سيما علم تلك
المقدمة التي لا يتناهيها انتم يعارضونها وقوله وهذا العلم بالكليات قبل عليه ان العلم
بالكليات ايضا على سبيل التفصيل متغير بل متغير على ان مسائل العلم تزداد يوما
فيوما بصلاح الافكار والافكار لا يرد الدونة بالفعل **قوله** وفيه نظر اه مع لقوله
ان الطريق الثاني وافي بالمقودين الى **قوله** ويمكن اتمام اه اثبت العلم واعترض عليه
من وجده اما اوله فلا ينحل حصول القدرة انما يتوقف عليه على ان يكون جميع الافكار غير
متناهية ومن الثاني ان يكون الافكار في الواقع متناهية الا ان يدعى البداية في عدم
تناهيه وان لم يتفرع واما ثانيا فلا بد ان يكون القدرة بمعرفة افكار كثيرة كما قيل
في مسائل العلم انه بمعرفة بعضها يحصل ملكة الاستخراج ولا حاجة الى جميعه الا ان يقال
الكليات بعضها يقيد بمعرفة بعض بخلاف البرهانية واما ثالثا فلا بد من البين اه
ثم بل مناف لقوله بان المقادير ان يقال المراد بالمعرفة معرفة جميعها اجمالا وتفصيلا
وفي ان توقف حصول القدرة التامة عليها على ان يكون جميع الافكار وان كان متناهي
لكنه قريب من غير المتناهي وغير منضبط وايضا ذكر قوله وتفصيل ليس علميا ينبغي
لان المعرفة التفصيلية قبل الشروع في الافكار البرهانية غير المخصوصة في عدد فتستحق فحين
المعرفة الاجالية وانما يتحقق بالكليات وايضا لا يلزم منه الاحتياج الى المنطق فالاول
مركه الا ان يقال المراد من ذكره ابطاله وتعيينه للاخر كذا عليه ان حصول القدرة

يتوقف على معرفة الكلية وهي متوقفة على الشروع في الأفكار الجزئية مع القدرة التامة
لان معرفة الكلية النظرية تحصل من افكار جزئية وايضا ان معرفة بعض الجزئيات يفيد
معرفة بعض الكلية كما سبق اذا كان بينهما جامع تأمل ووجه التفكير هذا وقيل وجه التفكير اشارة
الى ان يكون البق بيان الحاجة الى المنطق في حصول القدرة التامة بتمامه وقوله على ان يكون
صفة المضمار مع فيه ان نحو قد يصدق الكذب وقد يكون النجمل ونحوه يعلم ما انتم عليه
للتقليل كما صرح في معنى التليب ورد من حمل للتكثير ايضا **قوله** وان اراد اذ قيل هذا اشارة
الى ما جاوز بعض الافاضل في حاشية على حاشية شرح المطالع من وقعة الخط في البرهان
الاولية ايضا قبل معظم البحث الاول مندرج في النظر الاول والاسم والاسم في النظر
الثاني من الشرح وايضا كلامه ان يصح في ان وقعة الخط على وجه الشروع يستلزم
كون جميع الطرق بديهية ويستلزم الاحتياج الى المنطق في الحكم فالترديد في ذلك فيصح
واذا كان الخط الثالث مع خطأ ومساومة للطريقة انتهى وفيه تأمل واجب ايضا باختيار
الشيء الثاني اذ كونها بديهية غير اولوية يستلزم احتياج اليقين لما الى الكلية لان حصول
اليقين بالاحكام الجزئية مطلقا انما هو من القواعد الكلية لاهل الاحكام جزئية وفيه
ان يتكفي في اليقين بالاحكام الجزئية البديهية احكام جزئية لا بد لنفسه من دليل لكن
ما ذكره الختم سابقا من تعميم الاستنباط للنظريات والبديهية مؤيده ما ذكره القائل
قوله اصلا اه بالنظر الى التوحيه لا بالنظر الى افرادها كما في السؤال الرابع قبل هذا في
المرتب الامام من ان التصورات كلها ضرورية وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزم ان لا يقع
الاختلاف في العلم المتجوز في تعارف العلوم وشيها مع انه وقع انتهى وفيه لا يخفى
من الخلل وقيل هذا محل بحث لانه من غير عدم جريان المطابقة واللامطابقة في التصورات
فذلك محل بحث وفيه انه منع السند على ما لا يخفى قال المحقق الشريف في شرح الواقف
لا يوصف التصور بعدم المطابقة فاذا ارادنا من بعيد شيئا هو محتمل وحصل منه
في اذهاننا صورة ان في تلك الصورة هو صورة الانسان وعلم تصوري والخطا
انما هو حكم العقل بان هذه الصورة للشيء في التصور كلها مطابقة لما هي
تصورات له موجودا كان او معدوما ممكن او مستعصا وعدم المطابقة في العقل المعاني
تلك التصورات انتهى فالحاصل انهم اختلفوا في جريان الخطا في التصورات فالتحتمل ان

ان الخطا لا يجوز في نفس التصورات بل في احكام القارنة لها كما بينه ويمكن دفعه في
الخطا في الحكم القارنة له يتكفي في الاحتياج الى مباحث التصورات ونقل عن صاحب النكت
ان الخطا كما يقع في الافكار التصديقية باعتبار صورها وموادها كذلك يقع في الافكار
التصورية بموادها وصورها وقيل ان الافكار التصديقية يحتاج الى الافكار التصورية
فتثبت الاحتياج الى القانون في احد القسمين في قوة ثبوت الاحتياج الى الاخر وفيه
انه خارج عن المقام **قوله** اعني مباحث المتعلقة بالموصل الى المراد بالموصل اعم من ان
يكون قريبا او بعيدا عنه فكل مباحث الكلية الجزئية وكذا المراد بالموصل الى التصور
قوله واما ثانيا في اختيار الشق الاول ونقول المراد وقعة الخط على وجه الشرح
كما مر ثم لا يخفى على من تتبع المناظر في التعريف والادلة انه يكون الخطا صورة الافكار
التصورية وموادها وكذا في مواد الافكار التصديقية وصورها وانكارها كما بينه **قوله**
واما رابعا واجب بان المعنى في الاحتياز الى القانون على ما يحكي في الحاشية السدس
الا انهم هو ان الذين مع القانون اهدون عن الخط والعلم من قبل الكلية اضبط وانكار
ذلك مكابرة **قوله** واما خامسا واجب بان اوسط الناس هو الذي صدر عنه الخطا
والا فليس لم يتفكر اصلا فلا يتبين له وسط ولا طرف ومن اصحابنا ما لا يكون وسطا
بل من صاحب الفقه القديمة وفيه انه يجوز ان يقع في افكار قليلة مثل ثلثة فيضرب
فيها فيكون من الاوسط فيلزم ان يقاس البعض الباقي عليهم فانهم متفقون في
المهمة فكما جاز وقعة الخطا على بعضهم جاز على الباقيين ولا يخفى انه لا يرفع الاعتراض
المذكور **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الجواب في انكار باختيار الشق الثاني والتمسك الاحتياج
الى القانون من الشق ولوقا فينا واحدا متعلقا بالموصل الى التصور والتصديق و
بصورة الفكر او بادهية جميع الافكار لفرد من افراد الانسان لكنه بعيد غاية البعد كما
سيجاء لان الظاهر ان محتاج اليه لكل واحد من الاوسط وانه محتاج اليه بجميع قرائنه
والا لكان تدويرها بعضها بل اكثرها مستدركا لكن في كون جود الاول مستوعفا
فانهم **قوله** لجواز ان يحصل اذ قيل عليه ولا يخفى ان القول بحصول العلم اليقيني بالبرهان
من غير الكلية بنا فيه ما نقل انفا من المحقق الشريف في الطريق الاول من ان العلم اليقيني
بالبرهان لا يحصل الا من الكلية وفيه انه مانع والمنافع بمنع مسلمة فكيف ما قال المحقق

واختياره على انه لا يلزم اليقين بالجزئية بل يكفي الظن بها فيجوز ان يحصل هذا الظن
من الاستقراء والتبثيل من الجزئية الى الكلية او من التقليل بها او يكون احكام الجزئية جارية
ولو سلم ان اليقين بما لا يلزم فلا يلزم ان العلم اليقيني بها لا يحصل الا من الكلية وانما ثبت
لو كانت الكلية يقينية وهو غير معلوم لجواز ان يكون بعضها ظنيا او جليا مركبا لا بد
لنفيه من دليل سواء كان اه قيل قوله على سبيل النظر ناظر الى الجواز بقوله فلا يلزم ان العلم
اه وقوله او التبيين انما هو الجواز عن قوله لا يلزم ان وقوع الخطا اه انهم انتمى قوله
محل منقشة قيل عليه هذه المناقشة مردودة اما اولها فلان المراد باصولية العلم من
قبل الكلية اصولية من العلم الحاصل من قبل الجزئية وذلك بين لا يخفى كما بينا ولما
ثانيا فلان الكلام في اثبات الاحتياج الى الجواز والاصولية على الوجه المذكور كاف في ذلك
فلا وجه لقوله سيما اذا كانت اه قوله وانت تعلم اه وهو قوله ان لا يلزم ان وقوع الخطا
اه وانما قال اولها لان الوجه المذكور ثانيا لا يرجع اليه وهو قوله ولو سلم فلا يلزم ان العلم
وهو ظ قبل عليان ما ذكره ليس راجعا الى التبيين الاول بل الى الشق الاول منه لان بقا
الرجوع الى الجزء الثاني راجع اليه او يقال انه راجع اليه بالحققة بملاحظة الشق الثاني انتهى
ويمكن ان يقال ان المضامى مقدر اى راجع الى الشق الذي هو الاول فيكون قوله فيما سبق
يمكن ان يثبت عن كل واحد ناظر الى الاول ايضا بلا اشتداد وخفا قوله ويمكن حمل ذلك
النظر اه قبل عليه من اسقاط الكلام كيف ومورد النظر هو الشك ولم يعتبر وجهه
ما نقل عنه كما انت في هذا البحث بقوله قال في الجزئية اه ومن البين ان المنقول لا يمكن
الارادة الثانية والثالث وفيه ان الجزئية المنقولة ليس شذوذا قطعا فيتمثل النظر
المذكور في الشرح لما ذكره ولو سلم فيجوز ان لا يقصد من وجه النظر المذكور في الجزئية
فيه بل يجوز ان يقصد ايراد بعض وجه النظر وكذا الى قوله وحمل الجواز اه ايراد
وانه خافاه قوله ولو ايقادون واحد نقل عنه في الجزئية ان بيان لقوله في الجملة اى ولو
كان الاحتياج الى القانون واحد اه وقوله متعلق بالموصل الى التصور والتقدير جواز
عن الاشكال الثاني باختيار الشق الثاني واثبات التقريب او ابطال السند المذكور وهو
قوله ان التبيين الاحتياج اه وقوله بصورة الفكر او مادته جواز عن الاشكال الثالث
باختيار الشق الثاني واثبات التقريب او ابطال السند ايضا وقوله معرفة جميع الافكار

الافكار جواز عن الاشكال الرابع باختيار الشق الثاني واثبات التقريب وقوله مطلقا
اما بالنظر الى المعرفة اى سواء كان معرفة كل واحد او معرفة المجموع من حيث هو ويمكن
ان يكون ابطال السند بالنظر الى الافكار سواء كانت الافكار بدئية او نظرية ويمكن
ان يكون بالنظر الى العصمة اى سواء كانت العصمة في كل واحد او العصمة في المجموع
قوله لقد من افراد الاشكال جواز عن الاشكال الخامس باختيار الشق الثاني واثبات التقريب
او ابطال السند وقيل الجواز الى مس هو قوله والعصمة عن الخطا في قوله لكن بعد
ذلك اه قبل يمكن ان يكون لفظ بعد بفتح الباء اى بعد ذلك الا ان لم فالطوبى اى
الاحتياج في النطق بين ويمكن ان يكون بضم الباء وهو النطق وهو عادة لما ذكره
سابقا في اخر الجزئية السابقة تنبيهه للفانين وفيه انه يأتى عنه لفظ لكن ولفظ بين
وجه البعد ان يلزم ان لا يكون النطق بلا تفسير محتاجا اليه وبمباحث الصدرة
والمادة غير محتاجة اليه واحتاجا الى الطوبى هو الاحتياج لكل فرد من افراد الاوسط وهو
الظن وورد ايضا على الوجه الرابع بان جميع النظر لم يورد شيئا فرد من افراد الاشكال
بل انها يورد بعضها كما سبق في الاشارة وحيث يجوز ان يكون كل فرد من محتاج اليه بالنظر
الى ما لم يورد عليه وحمل على الاحتياج اخذ في تحصيل ما اورد عليه والنظر خلافه
واجب عنه بان المراد بالجميع جميع ما يورد عليهم انتهى ويردني الاجابة المذكورة انه
لو سلم انها غير بعيدة فهي في مقام الاستدلال في علمها المنع قوله ولكن ان يمكن اه
اشترط عليه بمثل ما سبق في قوله ويمكن حمل ذلك النظر وقد عرفت الجواز عنه ويمكن
دفع هذا الاشكال بما سبق في تعريف القاعدة فتذكر والنظر المذكور منع التقريب و
الجواب بان المذكور ان اثبات التقريب الاول اثبات التقريب بتجرب الاحتياج اليه وكلاهما
معيدين ولو سلم فيمكن ان في مقام الاستدلال وقوله حمل في بعض الجوانب اه وهو غير
حيث قال وجه النظر انه انما يلزم للاحتياج الى القاعدة المذكور ان لا يمكن له طريق اخر
في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر وهو من فان من طرفي التحصيل تحلية البشر عن
الشواغل والتوجه الى الطوبى ليعاض عليه الحق الصريح والجواز ان الى جهة النطق انما
هي بالنسبة الى ما يستفيدون المطالب العلمية بالنظر والكتب وهم الاكثرون واما
من عداهم كما لو زيد بالفقه القرسية النادر وجوده فيستغنى عنه وقيل وجه النظر

ان بعض العلوم كالعلوم المنظمة كالهندسة لا يحتاج الى القانون ووجه الجواب
ان الماد بالاحتياج في الجملة او يقال ان الاحتياج لا القانون ليس للاحتياج بل للموضوع
قوله ما يبحث فيه أه البحث في اللغة التفخيم وفي الاصطلاح يطلق على معان ثلثة الأولى
الناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بالاستدلال والثالث
حلي الشك وإثباته وبينه وبين الثاني عموم وخصوص من وجه لقصد قهرها في اثبات
حدوث العالم بالليل وصدق الثاني بدون الثالث في اثبات ان العالم ليس يستغن عن
الوشر وصدق الثالث بدون الثاني في اثبات الاخرى للشارع وقيل ان الوجه والثالث
بدون الاستدلال غير معتبر لان البحث انما يكون بالاستدلال فيكون الثالث اخص مطلقا
من الثاني قبل المعبر في الموضوع البحث بالمعنى الثاني لثالثه لادخل في الذاتية
على موضوع العلم تامل فيه **قوله** يخرج ببقية الذاتية أي يخرج ببقية الذاتية التي هي صفة
للشراطين المضافة الى الضمير الرابع اما نوع موضوع العلم الذي اثبت لذلك النوع
ما هو عرض ذات الموضوع كقولنا كل حيوان متحرك في الحكمة الطبيعية التي موضوعها
جسم طبيعي والحيوان نوع منه والتميز عرض ذات الجسم وكذا يخرج نوع العرض الذاتي
لموضوع العلم الذي اثبت لذلك النوع ما هو عرض ذات الموضوع العلم كقولنا كل
متحرك عرض له شكل طبيعي والتميز العرض نوع من مطلق التميز الذي هو عرض
ذاته للجسم الطبيعي والشكل الطبيعي ايضا عرض ذاته له قوله اذ لم يثبت لشئ منها أه
فيه انه يجوز ان يكون العرض الذاتي لموضوع العلم عرضا ذاتيا كقوله يجوز ان يكون
العارض بوسطة الجوارح الذي هو موضوع العلم عرضا ذاتيا لنوعه عند التأخر في
وكذا الحال في نوع العرض الذاتي ونقل عنه في الشبهة وهو انه كما يقع موضوع المسئلة
في العلم نوع موضوع وعرضه الذاتي ونوعه كذلك يقع بحول المستكن من الاعراض
الذاتية لانه الثلثة وقوله على التحقيق متعلق بيق وقوله داخل قال من الفاعل وفي
مفعول له والمراد من التحقيق ما ذكره الثالث بيق وذلك البحث اما ان القول بجمل
تفصيل ما ذكرنا **قوله** كقولنا كل حيوان له قوة النفس مثال كون موضوع المسئلة
نوع موضوع العلم كما قال الثالث رحمه فان الحيوان نوع من الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
الحكمة الطبيعية وقوة النفس من الاعراض الذاتية للحيوان وقوله كل متحرك لجهة مثال

مثال كون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم واثبت له عرض ذاته له وهو له
جهة كما قال الثالث رحمه وقوله كل متحرك بركبتين مستقيمتين ساكن بينهما مثال كون
موضوع المسئلة نوع العرض الذاتي كما قال الثالث رحمه ايضا لان المتحرك بركبتين مستقيمتين
نوع من مطلق المتحرك والساكن بينهما عرض ذاته له فلا يتوهم ان الساكن عرض ذاته
لجسم فان العرض الذاتي لمطلق الساكن لان الساكن بينهما اما دخولها في التعريف على
التحقيق فلانه يصدر في عليها انها ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وقيل ههنا امر آخر
فقطون قبل عليه ان المراد بركبتين البحث فيهما ان يرجع البحث فيه الى بحث كان اليها
فلا يصدر في التعريف على نوع موضوع العلم الذي يبحث فيه عن اعراضه الذاتية ضرورة
انه لا يرجع الى الاعراض الذاتية لنوع موضوع العلم بل الى البحث في العلم وكذا لا يصدر
عن العرض الذاتي الذي يبحث في العلم عن اعراضه ولا على نوع ذلك العرض الذاتي لما ذكرنا
بعينه انتهى وقيل وهذا هو المبادر من عنوان البحث المرفع باللام فلا ينقض التعريف
بمطابق ما فتح يحتاج في الدفع الى التامل فيه من اعتبار فيه الجنية **قوله** وينبغي الثاني فقط قبل
لأنه لم يأخذوا في تعريفهم للاعراض الذاتية للموضوع فيخرج الاول والثالث من تعريفهم
لانه لم يثبت لهما ما هو عرض ذات للموضوع وينبغي الثاني دخلا فيه قبل عليه لا وجه لبقاء
الثاني فقط دون الاخرين لا يجعل صفته اعراضه الموضوع العلم لا الاما وح يخلل التعريف
لفظ ومعناه اما لفظا فليقل الوصول بلا عائد واما معنى فلانه يكون مشتقا على الدور
وايضاً بمنه الجوارح المذكور على جوارحها وما يمكن دفعه بان الضمير راجع الى الما لا الموضوع
العلم كقولنا يمكن التفصيل الذي ذكره الثالث رحمه واقعا عند التأخر في لم يعلم تحقق الاول
والثالث عندهم ومادة النقض لا بد ان تكون متحققة فلا يرد النقض بها والثاني
متحقق عندهم واما دخول الثاني فثبت على ان العرض الذاتي للموضوع عرض
ذاته وهو مراد الجنية فلا يرد ما اورد تامل وبهذا يندفع ما يقال ايضا ان الفرق بين التحقيق
والظ ببقية الثلثة في التعريف على التحقيق وبقية الثاني فقط فيه عن الاعراض الذاتية
لنفسه او لنوعه او لوضعه الذاتي او لنوع عرضه الذاتي **قوله** والظ ما يبحث في العلم عن العرض
الذاتي لنفسه داخل في التعريف المذكور ولا يخفى ان كلاً من الثلثة ما يبحث في العلم عن العرض
الذاتي لنفسه **قوله** وجوابه حاصل الجواب منع له ذلك كما يستتبعه التعريف بان فيه الجنية معتبر

فيه وقوله لان اثباته متزير للسندية وقوله على التحقيق مرتبط بالجوهر اي هذا
الجوهر بقرينة المقابلة بالظن ويحتمل ان يكون مرتبطا بقوله راجعة وتأكيده لكن بأية
عنه المقابلة قبل الجواب مشترك بين التحقيق والظن فامع لقوله ويعلم منه الجواب
على الظاهر ان الجواب بقرينة الحقيقة مشترك بينهما لكن قوله لان اثباته الاعراض لتلك
الامور مختص بالتحقيق **قوله** ولا يختلج في ذلك انه نقض للتعريف بانه غير جامع
لافراد الموصوف لانه لا يصدق على موضوع العلم الذي يبحث في العلم عن عرض ذاته واد
له ومع انه من افراد الموصوف بناء على ان جميع الاعراض اما فوق الواحد او ما فوق في
الاثنين وقوله اذ الظاهر جواز عدم تحقق المادة بسند الظاهر **قوله** بل يشك في
قول المادى ما يقابل القول لا الواحد وما يدل على الكثرة قدام كل علم كثر وكقول
المصنف على مختصر التسمي كل علم مسائل كثر وكثرة المسائل بسبب كثرة الجواهر لا كما قيل
لكن يجوز كثرة المسائل بسبب كثرة الموضوعات مع وحدة الجواهر كقوله في هذا مقام المنع فلا
يتوجه دفع بالمنع **قوله** ويجوز الاحتمال العقلي اه قيل عليه ان مجرد الاحتمال العقلي انما
لا يجرى نقضا في تعريف اذا كان التعريف بالامور الحقيقية لا الاعتبارية واما اذا
كان التعريف بالامور الحقيقية لا الاعتبارية واما اذا كان التعريف بالامور الاعتبارية
فيجري فيه نقضا كما هو ظاهر ويكون اجزاء التعريف من قبيل الاول دون الثاني على تفك
وفيما هم صرحوا ان مادة النقض في التعريفات مطلقا والتفصيل الاستثنائية لانه ان
تكون حقيقة ولم يفرقا بين التعريفين نعم قيل يناسب للتعريفات الاعتبارية ان تشمل
الحقائق والمقدرا على ان هذا في مقام المنع كما مر المنع غير موجب **قوله** على ان يكون
تسليم لتحقيق المادة وتحرير التعريف بانه يجوز ان يكون المراد اه ولما كان ذلك مجازا
في التعريف ايدها وجده كثير من النسخ لكن يرد ان الظاهر ان هذا بناء على ما قاله المؤلف
الجامع في قوله الكافية المرفوعة هو ما استعمل على علم الفاعلية من انه انما يقال كذلك لان التعريف
انما هو للماهية لا للافراد لكن هذا ايضا في مقام المنع فلا يفيد منه ويمكن ان يقال ان
بان الموضوع الذي يبحث في العلم عن عرض ذاته واحد نادر والتعريف لكثير النوق على
قياس الجواب عن نقض التعريف النظم كما عرفت فانهم **قوله** المشهور اه اعلم ان الاحتمال
في الاعراض مطلقا ثانيا الاول ما يعرض لذاته والثاني ما يعرض لغيره **قوله** والاشارة

والثالث ما يعرض للخارج المسمى وهذه الثلاثة اعراض ذاتية عند المتأخرين والتقدمين
وما يعرض للخارج الاعراض ذاتية عند المتأخرين عرض غريب عند المتقدمين والى مسما
يعرض للخارج الاعراض مطلقا والسامس ما يعرض للخارج وهذا الاخص من وجه و
السامس ما يعرض للخارج الاعراض مطلقا والثامن للخارج الباني والاربعة الاخيرة
اعراض عربية بالاتفاق نقل عنده الى شيئا ولكن ان تحمل المتأخرين على متأخر الفضل
كالعلامة الزمنية والحق الشريفي لانهم حققوا واختاروا مذهب المتقدمين من اكمل
في تعريف الذات لكنه بعيد ونقل عن حاشية المطالع للثامن من البين ان المتأخرين لم يرو
بما ذكرنا من ان المعارض للجزء الاعراض ذاتية انه من باب اصطلاحهم الى ان يصحكون
حاصل كلامهم ان مصطلح على خلاف اصطلاح المتقدمين بل بعد ان تقرر عند اهل
الصناعة ان لا يبحث في العلم الا عن الاعراض الذاتية ولما تبين الاعراض الذاتية
ففيهم وهم اكثر المتأخرين اشتقوا ان المعارض للجزء الاعراض ذاتية في المحققون
منهم فذهبوا الى ان شرطها في السامس وجعله خارجا عنه ودخل في الاعراض الغريبة
وهو ما يؤيد على ان المراد بالمتأخرين المحققون منهم ويمكن ان يقال المراد من قوله لذاته
في الجملة اعلم من ان يكون لذاته الجوهري من قبيل عموم الجواز والمراد من قوله او السامس
الجزء فيطبق على مذهب المتأخرين قيل يمكن ان يكون مشهورا غير حق ولا يرد الاثر
عليه لانه قال لم يثبت اما مشهور ودفع بان المتأخرين الذين هم اصحاب الترجيح ان قوله
المذهب هكذا نقلوه وكذا لفظ الجزء سقط من تعريفهم سواء في قلم النسخ وقيل
لفظ المتأخرين وقع سواء في قلم النسخ واجيب ايضا بان المراد من المتأخرين
قوله ولا يتوجب اه قيل فان التوجيه ايضا ليس له فانه لو كان التوجيه له لم يمتنع
الاشارة السامسة ولا الى الفرق بين تحول العلم وتحول المسئلة وفيه ان التوجيه بين
السامسة استعمال للفظ في خلاف التبادر والتوجيه المذكور خلاف التبادر من التعريف
قوله وفيه بعد لفظ ومع اما لفظا فلفظا واما معناه فلانه لا يلزم لظاير قوله واما
تعريف المتأخرين وان كان يمكن الجواب بانه لا يجوز البحث **قوله** فوضعه ايراد اه لتقليل اثر
القول وقوله وتوجيه عطف على الايراد والمراد من التوجيه هو التفسير المذكور بقوله
يرجع البحث اه قيل ويحتمل احتمالا فيه نوع بعد ان يرد ما سطره في قوله في ما بعد واما

تقرىضا لما ذكرنا حيث آه وهو البناء على السمة او على الفرق ووجه النقض انه يخرج
عنه موضوعات العلوم كسبانية من الحق **قوله** احدهما آه الدعوى ان اللاحق بوساطة
الجزء الاعم لا يستحسن ان يكون عرضا ذاتيا بمعنى ثبوتها في العلوم كما ان رايه بقوله فلا يحسن
آه او انه لا يستحسن ان يكون عرضا ذاتيا مطلقا تفريه الدليل ان اللاحق بالشئ بوساطة
جزء الاعم لا يكون مختصا به والوضع الذاتي للشئ المبحوث عنه يكون مختصا به استحيانا
من الشكل الثاني فاللاحق بالشئ بوساطة جزء الاعم لا يكون عرضا ذاتيا بمعنى ثبوتها عنه
استحيانا اما المصنف فذكره واما الكبري فخطوية اما بيان المصنف فلان اللاحق
للجزء الاعم بالشئ مشترك بينه وبين غيره وهذا المذكور ايضا واما الكبري فلان الوضع
الذاتي للمبحوث عنه مطلوب الاستعداد المختص بالشئ ومطلوب الاستعداد المختص بالشئ
مختص به واما الكبري فذكره بقوله ولا تشك آه واما المصنف فلان الاعراض الذاتية
المبحوث عنها هي الاثار المطلوبة لموضوعات استحيانا والاثار المطلوبة لموضوعات استحيانا
مطلوبة للاستعدادات المختصة **قوله** وفيه نظر لما اولاه اجيب عنه بان الواقع في الاستعداد
انما هو الاستعداد لا الاصلية والمقدمة القائلة بالاستعداد ثابتة لا يسطر على الخلق وهذا
المنع بل نقول ان ما ذكره في سند المنع انما هو ان كون تابع الداخل الاعم بموضوعات في
الجزء واما ما ذكره من الاصلية فكلما ذكرنا في الاستعداد انما هو الداخل الاعم الغير المشترك
فقط بموضوعات عن كونها تابع الداخل الاعم المشترك كذلك كما هو راي القدماء و
يكفي في هذا القول في اثبات المقدمة المهمة وفيه انه يجوز ان يكون المراد باللاحق بمعنى الحسني
كالاعم والاضمن والمقدمة القائلة بالاستعداد يرد عليها هذا النظر بان الاعم ان كونه المبحوث
عنه في العلوم من الاثار المطلوبة لموضوعاتها مستحسن بل يستحسن ان يكون المبحوث عنها
فيها الاحوال المستندة اليها استنادا تاما او غائبة ان البحث عن تابع الداخل المشترك في
اصل الحسن كما اعترف به وقوله باختصاصها اسما ووجه الشك والتمسك ان
الاحوال المستندة بوساطة مختصة متساوية لها رجحان بالنسبة الى الاحوال مستندة بوساطة
مختصة غير شاملة فلا يرد ما يرد **قوله** واما ثانيا آه منع لقوله ومطلوب الاستعداد المختص
بالشئ مختص به فاصل ان الاعم ان الاثار المطلوبة بوساطة الاستعدادات المختصة بالشئ
مختصة به لانه لما جازاه وقوله كالمحرك والسكن فان كلامي المحرك والسكن اخص من

من مطلق الجسم وشروط كون الاخص من الاثار المطلوبة لانه لا يتحقق في ضمن نوع
واحد فقط بل يتحقق في ضمن نوعين او اكثر فالمحرك يتحقق في الافلاك والحيوان
مثلا والسكن يتحقق في الارض والحيوان ايضا مثلا بخلاف الضاحك والكاتب بالنسبة
الى الحيوان فانه وان كان كل واحد منهما اخص من الحيوان لكنهما ليسا من الاعراض الذاتية
له لورودهما في ضمن انفس فقط قيل عليه ان هذا المنع لا يضر المقدمة القائلة بان
الاثار المطلوبة للشئ لا بد ان يكون مختصة به والدليل لنفع ما ذكره اظهر من ان يتحقق لان
قياس الاعم الى الاخص قياس مع الفارق لان الاخص لا يتجوز عن الموضوع بخلاف
الاعم وهو الموضوع اعتبارا بهم الاول دون الثاني وفيه ان المنع والسند مقدم
المذكورة لان سند المنع قوله فلم لا يجوز آه وقوله لانه لما جاز ان يكون آه تنوير للسند
والسند المذكور لا يجامع المقدمة المهمة فيكون المنع المستند بهذا السند مضاهيا غائبة
ان التنوير لا يصلح للسندية وهذا ليس بل لازم بل نفس التنوير ليس بل لازم بل نفس
السند ليس بل لازم واما الدعوى ثانيا بانه اظهر من يتحقق في وما ذكره من الدليل ليس
بتمام لانه ليس في السند والتنوير قياس الاعم الى الاخص بل الجواز فقط وايضا
ان كان المراد بان الاخص لا يتجوز عن الموضوع بخلاف الاعم آه انه يلزم خلط السند
كما هو الظاهر وكما قيل فيكون الدليل الاول راجعا الى الدليل الثاني وان كان المراد بالمنع
الاخير فليس من تنكح عليه **قوله** واما ثالثا آه منع لقوله ان اللاحق للجزء الاعم مشترك
فيل عليه بان السند المذكور بطل اذا القول بان عام مشترك مع القول بان اللاحق
بوساطة اخص في قوة انتفاء اخص وايضا ما ذكره في مقام السند لا يصلح للسندية اذ
القياس مع الفارق اذ في الموضوع وما ياب وبه لا يتجوز عن الموضوع بخلاف
الاعم وفيه ان السند لا ينافي اخص لانه في قوة التناقص لان التناقص لا يكون الا
بين قضيتين والسند ليس بقضية لانه من قبيل التصورات سيما اذا كان بطريق
الجواز والخلل في الثاني ظهر مما تقدم فتذكر فليتأمل قيل وفيه التامل انه لا يجوز
كون اللاحق للجزء او المساوي اخص لانه يلزم تخلف مقتضى التناقص بعض الافراد
في الصورة الاولى وتختلف العلول عن العلة القائمة في الصورة الثانية وكذا في الاعم
والمثال المذكور ليس من هذا القبيل وحمل فيه انه انما يلزم التخلف لو كان اللازم

علة كافية وهذا ليس بلازم كيف ولو كان كذلك يلزم ان يكون شئ من الاعراض الذاتية
للموضوع ضد ريا فيكون جميع مسائل العلم ضرورية وقيل وجه التأمل ان جعل الاخص
من الاعراض الذاتية بمنزلة عدالت على سبيل التقابل من الاعراض الذاتية كما هو الظاهر
من كلام الشيخ لكنه ليس كذلك كما صرح الشرح فيما بعد بقوله قلت هذا الكلام من الشيخ
اه انتهى فتأمل **قوله** واما رابعاً اعتض عليه بان ما ذكره في تسليم كون اللاحق للبحث
الاعم خارج عن الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم واخلاقه مطلق الاعراض
الذاتية فهو بل جميع بل سره صريح لان مرادهم بالاستدلال اخراج اللاحق المذكور
عن الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم شئ ما نقله في اخر استدلالهم واعتض عليهم
في اول حاشيته لاعتناء مطلق الاعراض الذاتية كما تقدم من قبل نقول من منع كونه
معدومة وفيه ما فيه **قوله** يلزم مسائل العلم اه مثلاً اذا جعل الماشي من الاعراض
الذاتية للانسان بواسطة الحيوان لم يتميز مسائل العلم الذي موضوعه الحيوان عن مسائل
العلم الذي موضوعه الانسان لانه اذا قيل في العلم الاشياء الحيوان ماشي في العلم الانسان
الانسان ماشي لم يتميز ان قولنا الانسان ماشي من مسائل العلم الاشياء او الانسان والعلم
الاشياء العلم الذي موضوعه اعم والعلم الانسان العلم الذي موضوعه اخص والعلم
اللاوسط العلم الذي موضوعه اخص من الاشياء واهم من المادة في قوله الذي موضوعه
اه في الموضوعين تعريفها وفيه انه يلزم التخصيص بلا تخصيص لانه يلزم خلط
المسائل الاشياء باللاوسط وخلط مسائل الاوسط بالادنى لان يرد بالادنى ما بعد الاشياء
والاشياء ما بعد الادنى عليه انه يلزم ايضا خلط المسائل على مذهب المتقدمين فيما قيل
الانسان ضاحك حيث يجوز ان يكون من العلم الادنى بان يجعل موضوع العلم موضوع
السئلة ويجوز ان يكون من العلم الاشياء بان يجعل موضوع العلم موضوع السئلة
الا ان يقال الخلط جميع فتقليد اولى والخلط على مذهبهم كونه على قياس ما ذكره الشيخ
قوله لانه لو سلم ان اللاحق اه اشارة لا منه السابق وهو قوله لان العلم اللاحق للبحث
بواسطة الجزء الاعلى لا بد ان يكون اعم اه قيل ان كلامه ناشئ عن عدم الوقوف على معنى
كلامهم بل هو تكلم فيما ليس من مرادهم لان الخلط الذي ادعوا له وجه على تقدير جعل
اللاحق المذكور من الاعراض الذاتية المبحوث عنها انما هو خلط المسائل على ما يصح

يصح منطق استدلالهم لاختلط العلوم كما تقدم ومن البين ان موضوع العلم
الادنى نوع موضوع العلم الاعلى فاذا وقع نوع موضوع العلم الاعلى موضوع
مسئلة من مسائله وكان محمول هذا اللاحق المشترك فتوقع اللاحق المذكور
محمول العلم الادنى يلزم الخلط فلا يعلم ان المسئلة هل هي من العلم الادنى وهو
نوع موضوع العلم الاعلى على ان نقول ان محمول العلم ايضا متميزة عنه
كما لموضوعات وبيان ان يكون متميزة بالعلوم بها لكنهم لم يعتبروها اكتفاء بالموضوعات
على ما صرح به الشريف واثبات المصير انتهى ونقل هذا المار السليم **قوله** لو سلم ذلك اه
فتبين عليه انه مردود بل يكفى بفتح الخلط المذكور على ان كذلك واما كون كل علم كذلك فغير
لازم **قوله** او كان اه قيل الظان او الفاصلة بمعنى وادواصلة لان لزوم الخلط ان يتحقق
بموجب البحث واكون المذكورين لا لكل واحد منهما **قوله** على انه يلزمهم اه ترقى من المنع
ان النقص الاجمالي حاصل ان دليلكم جار على منسبكم في الصورة المذكورة اعني المتحرك و
ان كان مع تحلف المدعى عنه عندكم وقوله الا ان يقال منع البيان او منع الكسبي وه
كل دليل شئ كذلك فلهذا وجدنا بالظاهر المانع قوله فلا يتم المنع من غيريات حيث قال
هذا غير مسلم وانما يصح المذكور ان يكون تفصيلاً لو كان البحث في كل واحد من الاقسام
المذكورة عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم وليس كذلك واجاب عنه الشيخ بانها المنع
بشيء ان كونه تفصيلاً لا يوجب اعتبار السامحة والتأويل لا مطلقاً ولما كان هذا
في مقام الاستدلال ينبغي بقوله كما يدل عليه اه **قوله** كونه من قبيل اثبات اصطلاح اه قيل
عليه ان الشرع مرجع بالتعريف وهو من مرتبة المنع وبكيفية ادنى احتمال ولا يحتاج الى اثبات
واستدلال فلهذا اثبات اصطلاح اه ليس بشئ انتهى وايضا لفظ الاصطلاح ليس
في موقعه لان الاصطلاح اتفاق قدم على استعمال اللفظ في معنى لا يكون في اصل التمتع
الوضع **قوله** ولا يبعد اه قيل عليه بجوابه ان سداً من حمل التأويل على بقى التصريحين
بوجوب التكرار في كلامه فقيه انه لا يفيده الف كما لا يخفى **قوله** على سبيل التطفل اه هذا
اعتراض على السند بالمنع الا ان يقال المقصود منه منع دعوى الاحتياج الى الجوابين
للمذكورين لانه يمكن دفع الاعتراض باحد من الجوابين واشتدض عليه بان البحث عن
تلك الاحوال لا يمكن ان تكون تطفلاً على ما يستفاد من كلام الشيخ وغيره وكيف وكونها من

الامة والمطالب اظهر من ان يخفى والاحتمال الثاني عين المساحة المذكورة وفيه ان الامة
 البحث عن احوال موضوعات العلوم لا عن احوالها انما هي وايضا ولو سلم انه عين المساحة
 المذكورة فلا حاجة الى المساحة بخصوصها بل يجوز ان يكون تطفليا **قوله** عطفيا تقريبا
 وفيه ان كونه عطفيا تقريبا بعيد عما ان كونه تعريف في نية لما بعده ليس اولى من العكس
 بل العكس اولى كما لا يخفى وجه التعريف ما ذكرناه **قوله** كأنه اراد أنه فيكون المعنى اما تعريف
 الشيخ فقد تضمنه أو بحيث لا يحتاج الى المساحة والفرق واما تعريف الآخرين أنه
 فالعطف عليه يجب المعنى **قوله** فكان او فقهه وجه الاو فقهه انه لما اريد التفصيل
 بالتفصيلين فالقائم مقام التعريف **قوله** والمقصد أنه حاصل الاعتراض ان تعريف
 موضوع العلم تعريف بالمباين لان لا يصدق على موضوع من موضوعات العلم العلم
 وقوله بوجهين متعلق بالرفع وانما يذكر البحث عن العرض الذاتية للعرض الذاتية
 لان البحث عن العرض الذاتية للعرض الذاتية للعرض الذاتية للعرض الذاتية
 كما ويصدق التعريف على موضوع العلم بالنسبة اليه وقوله كما في الامثلة بين الحق
 المادة وقوله بناءً أنه لتفصيل لعدم الصدق وكون ظاهر التعريف متبوعا يعرف فيجب
 فتذكر **قوله** حاصل التوجيه الاول أنه فيه ان حاصل التوجيه الاول ان الاعراض الذاتية
 لموضوع اعم من ان يكون اعراضا ذاتية لموضوع العلم حقيقة وما يرجع اليها الان بقاء
 ما ذكره حاصل القائل ان المراد من التضمن تضمن الاخص بالاعم فيكون باعتبار رجوع
 الاخص الى الاعم ورد التوجيه الاول بان ارتكابه المساحة في التعريف وجعله في نية المساحة
 التفصيل الواقع في مقام اخر سواء اريد بالقام الاضما في اجزاء العلم العظيم فانهم
 فصلوا هناك احوال المحررات على ما قيل او اريد الابتناء الواقعة في اثناء العلم على ما قيل
 ايضا بعيد مما لا يليق بمقام التعريف والعلل هو التوجيه الثاني **قوله** وحاصل التوجيه
 الثاني أنه وبما انه ان البحث هو حمل الشيء على الشيء اى جعل الشيء محمولا عليه وحمل الاعراض
 الذاتية على موضوع العلم جعلها محمولا عليه لكن في العلم نفسه لا في السائل سواء كانت
 عين محمولا في السائل كما في القسم الاول من التفصيل او غيرهما كما في السائل التي محمولاتها
 اعراض ذاتية للأنواع ويشترط كلاهما ان كلا التوجيهين في التعريف لكن الاول منه
 على اعتبار المساحة في التعريف والثاني على ظاهر التعريف كما بينا قبل التوجيه الاول

الاول في عبارة التعريف والتوجيه الثاني في عبارة السائل واعتراض على التوجيه الثاني
 بأنه اذا حملنا على المحررات فيكون المحررات مفهوما واذ حملنا على وجه عليه كان المحررات مفهوما احد
 الامرين وهذا المفهوم ان متباينان فلا معنى لرجوع احدهما الى الآخر واجيب بان المراد
 بالرجوع بحسب القصيدة البحث لانها عين المحررات وايضا ان الظاهر ان المقدم ان المراد
 بالرجوع بحسب رجوع احد المحررات الى الآخر وليس كذلك بل المراد رجوعهما الى المحررات
 العلم وهو المفهوم المردود ورجوع الخاص الى العام واعتراض ايضا على قول السائل ان
 تعريف محمول العلم لا يصدق عليه اذ هو محمول في السائل ولا يمكن ان يخلو الى نفسه فلا
 يصدق انه ما ينحل اليه محمولا السائل واجيب بان المراد بما ينحل اليه محمولا السائل ما يجب
 ان يخلو لا ان يخلو الجميع **قوله** يمكن ان يجازي اما ابطال الجواز بأنه ترجيح الرجوع على
 الرجوع لانه يصح ان يجازي عنه بجواز ليس فيه احد المتكلمين في ابطال او ابطال دعوى
 الاحتياج الى الجوابين وجه الجواز فيها واما ما منع لتلك الدعوى **قوله** بان المعنى أنه
 بيان للوجه الاخر من الجواز وحاصل هذا الجواز منع لعدم صدق تعريف موضوع العلم
 على الموضوعات كالجوابين المذكورين بسند ان المحررات المذكورة اعراض ذاتية لموضوع
 العلم لان المعنى في العرض الذاتية للشيء أنه فقوله في اعراض ذاتية سند المنع و
 قوله بان المعنى أنه تنويه **قوله** ثم رده بوجهين احدهما ان حاصل الرد الاول اما منع
 لقدمه انه يمكن الجواز أنه بأنه انما يمكن الجواز عنه بهذا الجواز لولم يستطع كون السائل
 على سبيل التقابل عرضا ذاتيا ان لا يكون محمولا بنوع من انواع ذلك الشيء كالتحرك
 والسكن للجسم بخلاف الضاحك وعينه الضاحك كما مر لكنه شرط لان الشرط المذكور
 لا يوجد في بعض محمولا السائل كقوة النفس للجسم الطبيعي وعدم قوة النفس وعدم
 قبول الكون والفرد وقوله للجسم ايضا واما ابطال المذكور وحاصل حاصل الرد
 انه ابطال للسند اعني السند لمنع عدم صدق التعريف لموضوع العلم وهو كون المحررات
 المذكورة اعراضا ذاتية **قوله** التضاد الحقيقي كون المتقابلين بحيث لا يكون احدهما
 سلبا للآخر ولا يتوقف تعقل كل منهما الا الآخر ويكون بينهما غاية الخلاف والتباين
 كالسواد والبياض دون الهجرة والصفرة والتضاد المشهور كون المتقابلين بحيث
 لا يكون احدهما سلبا للآخر ولا يتوقف تعقل كل منهما الا الآخر مطلقا سواء كان بينهما

يتاح استعداده للمكون ويصح ما يتعلق به قبل مدار التمسك للسائل قبله في من
حيث القسم اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية وبما انه اثبت كون العوارض
بواسطة اخص اولية باعتبار القسم اى الامر المدود فتكون اعراضا ذاتية على سبيل
التقابل ونفع كونها بذاتها اى بانفادها اعراضا اولية فاخرجها عن الاعراض الذاتية
الثالثة على الافراد وادخلها في الاعراض الذاتية المتقابلة والنسب للتقابل ان يقول
بدل مدار التمسك مدار الاستعداد او مدار التنويرية لان السؤال المذكور ليس استدلالا
بل مغالاة سبق الا ان نقره القائل استدلالا **قوله** صريحان اه و مدار النصيح ثلثة
احدها قوله لا تكون للجنس اولية وثانيها قوله فالزوج والفرد ليس بغير العدد
اولا وثالثها في من حيث القسم اولية واما بذاتها فليست اولية حيث تنفي الاولوية
للعوارض التي تلحق بالجنس بواسطة الاندفاع اذ المراد من الاولوية مطلق العوض الذاتية
قوله واما وقوع التمثيل اه جواز دخل مقدر وهو انه كيف يكون قول الشيخ صريحين في
اخراج هذا العوض من الاعراض الذاتية مع انه مثل به للعوض الذاتية كما اشار اليه التفسير
الفاضل فاجاب بقوله واما وقوع التمثيل اه والتجديد والتشبيه في التمثيل بدون
التجديد والتشبيه في الاصل كما تقر من ان العوض في التمثيل كاف **قوله** وفيه استوف
اراد به ما سيذكره بقوله وفيه نظر لجواز ان يكون اه وفيه نظر في نقله كما سيذكره **قوله**
اشار الى بيان الوجه الثاني اه عطف على قوله اورده على الوجه الاول ولما كان الابرار
واقعا منه في الاول دون الثاني وان كان ملحوظا فيهما كما جرح فيها بمحمل تأمل ودفعه
غيره في الاول باورد وفي الثاني باشار الى بيان الوجه الثاني وقوله وفيه ما يستظهر
عليه اراد به ما سيذكره بقوله ولا يخفى عليك اه وفيه ما يستمع ايضا **قوله** على ان يكون
جوابا بتفسير الدليل اى الدليل القائم على ان لا تكون تلك المحولات اعراضا ذاتية للموضوع
وحاصل دليل بطلان السند كما سبق والدليل الغير الدليل المشتمل على تصريح الشيخ
وغيره بان اللاحق بواسطة الاخص ليس عرضا ذاتيا وما اراد الاستظهار في العرض الذاتية
الثالثة على التقابل ان لا يكون تحتها بنوع معين وتلك المحولات لاحقة بواسطة الاخص
وهذا الدليل مشتمل على الشرط الاخر مع عدم وجود الشرط في اكثر المحولات المذكورة
والظن ان هذا التفسير لغوي لا عرفي اذ النجيب العرفي ان يكون الدليل الثاني لازما للدليل

للدليل الاول وهذا الشرط ليس لازما للشرط الاول كما لا يخفى قبل حاصله انه لو
رض ان الشيخ مثل به على سبيل الحقيقة دون الساحة واكتفينا بالشمول على سبيل
التقابل لكنه يفي النقض في تعريف المتأخرين بمحو لا يكون بينهما تقابل التضاد
وتقابل الابهت والسبب وتقابل التضاد والمشهدى اذ لا يتحقق فيها الشمول على
سبيل التقابل على شرط الشيخ وذلك كاف في الاحتياج الى التوجيهين السابقين
واعلم ان عطفه على قلت السابقة راجح بكونه اوفق بسياق الكلام وبان ضم الجوز
الثاني بمقرله فلا بد ان يصار اه يدل على توفيقه في جواب السؤال الثاني فيبقى العود
الى جواب السؤال الاول وعطفه على قلت الثانية راجح بان الثالثة على سبيل التقابل
انما وقع صريحاً في السؤال الثاني وبانه المنسب لرعاية القرب وقيل الاول احق والثاني
ادق **قوله** واشتمل انه يمكن اه حاصله منع عدم صدق تعريف الموضوع على موضوعات
العلوم بناء على ان البحث عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم اعم من ان يبحث فيه
عن الاعراض الغريبة له وان لا يبحث بناء على ان تخصيص التعريف بالبحث عن الاعراض
الذاتية لا ينافي في البحث عن الاعراض الغريبة له فيه ان صاحب التعريف لو كان من
الثانية لكان المناقاة ثابتة عنده فينتقض عنده كالمبحث الفاضل والمصير
بناء على ان مفهوم الخالق معتبر عندهم الا ان يقال اعتبار المقتضى الموضوع مشروط
بشروط وقول المحقق لجواز اه اشارة الى انتفاء بعض شرائط **قوله** من حيث انها
اه هذا التقييم لا يخرج الا انواع التماثل لاه اعراضها الذاتية لانه يصدق عليها
انها يبحث فيها عن اعراضها الذاتية في الجملة لكن البحث عن اعراضها الذاتية ليس
من حيث انها اعراض ذاتية لها بل من حيث ان تلك الاعراض غريبة للموضوع ولذا
قال بعض الافاضل فلا اشكال لاجمعها ولا منعها اجماعا فقط واما منعها فلا اعتبار
فيه الحقيقة لان البحث في العلم وان كان عن الاعراض الذاتية لنوع موضوع العلم
في الجملة لكن لا من حيث انها اعراض ذاتية له بل من حيث انها اعراض غريبة للموضوع
فلا يلتفت الى توهم بعض التوجيهين قبل لا يخفى عليك ان ما زعمه من اعتبار القيود
خلاف الظن من التعريف فلا يناسب ابراده بعد حصول توجيه اظهره عن الاكتفاء
بالاعراض الذاتية على الوجه المذكور في غاية السخفة اذ البحث عن الاعراض الغريبة

في العلم بحسب الظاهر واضمح وتوجيه التعريف عما هو مستحق واجب اما الاول فلا يخفى
 لا كنهه واما الثاني فلا تتركب التوجيه بوجوب تحريك طرأ في الاشياء وفي العلوم المتناهية
 وفيه ان كلامنا لا يمتنع من حيث تأمل **قوله** يفهم منه ان الاخص اه وجهه ان الظاهر
 من التقييد ان يكون للاختصاص سواء كان في التعريف او في الحكم وكونه بيان الواقع خلاف الظاهر
 والاصل فعمل هذا يكون ما يلحق بالامراض ان يحتاج الشئ في عروضة ان يبين
 معينا منها لقبوله وان لا يحتاج ثم التقييد يفيد ان ما لا يحتاج في عروضة ان يبين
 نوعا معينا مما يلحق بالامراض عرض ذاته له وهو بطلان اذ مطلق العرض للاختصاص
 عرض غريب يتفق التقديم والتأخير كما مر بيانه فان دفع ما قيل ان بعض
 الظن اذ قوله الفاضل الحشم وكان ذلك الشئ اه بيان لا يقيده اذ المراد بالاضطرار
 ومع قولنا يلحق العرض بالامراض على معنى قولنا يحتاج في عروضة امر اخص من حيث
 التعيين ويمكن دفعه ايضا بان قوله اخص ليس صفة للامر بل خبر مبتدأ محذوف اس
 اللاحق اخص فاللاحق الاخص ان من ان يكون في عروضة ان يبين نوعا معينا
 وان لا يحتاج وما يحتاج في عروضة ذاته ويرد على المحتج ان جعل مطلقا لا اعتنا
 على الاحوال المنسوبة عطفيا تفسيره كما مر فلم يجعلها قوله وكان اه عطفيا تفسيره
 حتم اعترض عليه بكونه فلا بد من الفرق تأمل **قوله** الذي ذكرها اه قيل هذا بطلان
 بطلانه قوله المحتج الفاضل في تقريب السؤال بل انما اخرج من القسم المختص على الاطلاق
 اذ صرح في ان الاول شامل على سبيل الاطلاق والثاني مخفى عن الاول بانه شامل على
 سبيل التقابل وفيه ان المذكور في السؤال لا يمتنع بطلان التحكيم في الجواب وان كان
 انما قال هذا بناء على انه سأل كما قال المحتج كما تقدم السائل ثم قال وما تمسك به من
 النصيح لا يحتاج الى هذا التكلف القبيح لتأنيده بالتصريح الاول من الشئ وغيره
 كما سبق وفيه ان تكلفه خارج عن المقام فكيف يجيب بالتمسك السابق مع ان
 السائل منه وايضا التغير بالتكلف القبيح لا يلزم دعوى البطلان ثم قال ولا يخفى
 ان الحركة مثلا مثل للنوع من غير احتياج اليقين نوعا مخصوصا بكل جسم
 متحرك ولو باعتبار مقوله من المقول وان كان ساكنا باعتبار مقوله اخر وكذا
 السكون للتقابل للحركة مثل لكل جسم حتم الفلك نظرا الى ذاته وان متحرك كان

نظرا الى مقوله اخر وفيه انه اراد بالنظر الى الذات من حيث الاستعداد للذات وهذا ما
 قاله المحتج في المسألة السابقة وان اراد الامكان الذاتي فكون المكان الحركة والسكون الذات
 انما راطبوا بالحجم من حيث الاستعداد لمتنوع والاعراض الذاتية هي الاثار المطلوبة من
 حيث الاستعداد وما نقل عن بهمنيار في التحصيل من انه قال العرض الذاتي قد يكون
 بالامكان كالضاحك بالفعل للانس وقد يكون بالضرورة كالضاحك بالحققة للانس
 فالمراد بالامكان هو الاستعداد لا الامكان الذاتي ان السكون عند اليهود عدم الحركة
 يعني قبول القول للوجود في الفلك غير قابل للحركة الانسية والحركة الكمية والكيفية و
 الحركة منسوبة في الاربعة في المشهور فلا يكون الفلك ساكنا الا باعتبار الحركة الوضعية
 والدوام ينافي القبول ويمكن دفعه بوجه تذكرو ويمكن توجيه التصريح بانه وان
 كان القسم الاول من العوارض من الثالث على سبيل الاطلاق لكن الشئ في الاولية
 بمعنى العرض الذاتي مطلقا عن القسم الثاني على العموم كما صرح في الواضع الثالثة وان رد
 عليه ما سنده وهذا كاف في الجواب **قوله** وفيه نظر لجوارحه منع لقوله اذ يدل على هذا
 المعنى اه قيل عليه ان ما رتبته من كون القسم الاول شاملا على سبيل الاطلاق بخلاف
 الثاني الثاني هو المراد في المقام على ما سبق وذلك لا ينافي ما تمسك به الفاضل المحتج من
 التصريح كما بيناه سابقا فتذكر ما بيناه سابقا ايضا وقوله او يكون اه والعرض
 الاول يطلق على هذا المعنى ايضا وهذا القسم الاول من العرض الذاتي بمعنى اتفقا الوسط
 في العوارض او اتفقا الوسط في الثبوت بناء على كلام السيد في حاشية شرح الطالع او
 شرح الشبهة فلعلم هذا الاولية بهذا المعنى الاول ونفاه في الثاني ونفي الخاص
 لا يستلزم نفي العام فلا يلزم نفي مطلق العرض الذاتي في حقيقة اشترط عليه
 بان ما جوزه من كون القسم الثاني الذي هو اخص من الشئ ويحتاج الشئ في قوله
 ان يصير نوعا معينا وهذا اذا مطلق للاختصاص عرض غريب اتفاقا على ما
 اعترف به سابقا وفيه انه في مقام الشئ فالمانع لا مذهب له فيمنع ما سطره بطريق الجدول
 على انه يجوز ان يكون اشترطه السابق على القيد بطريق الشئ واشترط ايضا بان
 ما لم يلحق الشئ لانه فهو باللاحق بعلية الساس او بعلية الجزء الا انه فلا يمكن ان يكون
 اخص لا متناهي تحلف المعلوم عن علته لان العلة اما متساوية للشئ على الاول او عام على

اي دونم الحركة الوضعية للفلك
 اي قبل السكون باعتبار الحركة
 الوضعية

وفاصل النع بين منع القول الثاني
 من الكلام من الشئ في قوله

الثاني وفيه انه انما يمنع التحلف لو كان العلة ملزمة بلا توقف شرط وهو مما نحن فيه و
قد عرفت ما يتعلق به ووجباته ما ذكرناه **قوله** لا يخفى عليك انه اعترض بان المراد
من الكلام في عبارة المحقق الفاضل هو كلام الشيخ في كتابه مطلقا لا الكلام المذكور
هنا ولذا لم يقل وحاصل ما هو قائله في التقدير وحاصل هذا الكلام ان الشيخ شرط في
الشمول على سبيل التقابل التضاد الحقيقي والعدم والمملكة فلا يكون الشمول بآرائنا التقا
كافية المقصود فيجب النقض في التعريف بحجج لا خالية عن التقابل الشروط وفيه ان التبا
من الكلام بعد نقل كلام الشيخ هذا الكلام بخصوصه كما لا يخفى وما ذكره لا يدل على صفة
عن التبادر في ان المحقق في مقام المنع وما ذكره لا يفيد في دفع ثم قيل ايضا بان ما
زعمه من اعتبار التبادر في قوله قد يكون بتقابل وقد يكون بغير تقابل تحكم في جميع بلا
مرجح بل الظاهر من عبارة كتاب الشيخ ان قوله ولا يخفى عنه الموضوع لا المقابل مثله
بل الى سبب فقط انما هو بالنظر لا قوله او يجب العدم الذي يقابل خصوصه وفيه ان
حاصله منع لقول الشرح عليه انه قال انه يحمل كلام الشيخ السابق على ظاهره وفيه ان
التبادر سنده فلا تحكم ولا ترجيح بلا مرجح تأمل ثم قيل ايضا ان هذا لا يضر في هذا الكلام
لاجله من نقض التعريف والاحتياج الى التوجيهين الى ان يكون ذلك بقا مادة
واحدة في قوله فلا بد من صرفه بحيث لا ان يطلق بحمل على الكمال بل على ما يراه والكامل
في التقابل هو البين كما في التقسيم الحقيقية فيكون محمولا على ظاهره والتقسيم الحقيقي
تقسيم الكل اجزائيا تمثيلية في الواقع والتقسيم الاعتباري تقسيم الكل اجزائيا تمثيلية
في الذهن متصفا دقة الواقع بل يجوز لا مفهوما متساوية في الواقع والتقسيم في المثال
الثاني من كلام الشيخ غير ظاهرة لان المراد من القسمة المفهوم المرد ولا ريب في الثاني
وايضاه في كلام الشيخ نوع من انقسام الكلام السابق الا ان يراد القسمة في المعنى والمثال
ويكن التدقيق بينهما تأمل **قوله** او يقال اراد بالتقابل انه قيل عليه ان كون القسامين
بجانب الاعراض لا مجال لانكاره وان القسمة الاولى لو كانت بين الانواع لقول القسمة
بالانواع بدل الاعراض كيف وقد اورد الشيخ في الشفاء وبهنا راجع التعميل بهاتين
القسمتين في مقابلة القسمة بالفصل والانواع وفيه ان هذا الاعراض جدي يتألف
ان قال في تقرير السؤال مع ان الشيخ وغيره حققوا ان الاشياء رالية المحمودة على ما اشأ

اشياء رالية اه ودفع القائل بهذا بان المراد بها اشياء رالية المحمودة ليس قد مر بل المراد
بذلك ان النوع العدد المروض للزوج غير النوع المروض للفرد وفيه انه يجوز
ان يكون المراد بهذا النوع في هذا المقام فيكون التقابل هنا بين الانواع بهذا المعنى
وايضاه يجوز ان يكون مراد الشيخ بالاعراض الذاتية ان نفس القسمة من الاعراض
الذاتية غير ان الباء الملازمة فيكون قوله الاولوية معنية عنها لا ان يجعل على الباء
والتأكيد كما اشأ رالية المحمودة وان كان الكل عرضية **قوله** وايضا لكل من الحوادث
اوه وفيه انه لا يجوز في قوله الفلك لا يقبل الخرق والالتيام والعنصر يقبل لان
القبول ايجام وعدم القبول سلب ولا يصح فيه اعتبارا لعدم والمملكة الا ان يفيد عدم
القبول بقبول جنس الذي هو الجسم المطلق ورد عليه بان المذكور في السؤال الاول
وهو مقابلة الحوادث بعضها مع بعض لا مقابلة بعضها مع امر خارج وفيه ان مقابلة الحوادث
بعضها مع بعض اعم من ان تكون بحوزة تلك الحوادث او بلا حظ امر خارج عنها وقيل
ايضا تلك الحوادث الخمسة منها ما يحتاج المروض الى ان يصير ثوبا معينا في حدود
فلا يكون عرضيا ذاتيا وذلك كاف في نقض تعريفه التام في الاحتياج الى التوجيهين
الباقيين وفيه ما فيه تأمل **قوله** والا لكان اه وفيه احتمالا اربعة الاول ما ذكره الشرح
والثاني عكسه وهذا موضوع النطق بالعلوم التصورية من حيث يوصل الى المطلق
تصديقه والعلوم التصورية من حيث يوصل الى المطلق تصديري والثالث ان موضوع
النطق بالعلوم التصورية والعلوم التصديري من حيث يوصل كل واحد منهما تارة
الى المطلق التصوري ويسمى مرفقا وتارة الى المطلق التصديري ويسمى جهة والرابع ان
موضوع النطق بالعلوم التصورية والعلوم التصديري من حيث يوصلان معا الى المطلق
التصوري ويسميان مرفقا والتصديري ويسمى جهة وحاصل ما ذكره المحقق هو
الاحتمال الثالث وبيننا فانه يقول ضرورة اه وفيه ان الثاني معلوم من قوله ضرورة
اه لانه لما كان المرفق مقصودا على العلوم التصورية من حيث يوصل الى المطلق تصوري
فلا يكون المرفق معلوما تصوريا موصلا الى المطلق تصديري وكذا الجهة وايضا يستلزم
ان يكون العلوم التصورية فقط موصلا الى التصديري وان يكون العلوم التصديري
فقط موصلا الى التصوري وايضا في قوله ليس موضوع النطق بالعلوم التصديري اه

وفي الرابع معلوم من قوله ضرورة آه ايضا فجميع الاحتمال مندرجة في كلام الحق
 بعضها مذكور اشارة وبعضها صراحة فلا يرد عليه ان الملازمة ممنوعة لانه لا يلزم
 من انتفاء اللطف والشرع ذلك لانه لا يكون معناه ما ذكر من الثاني والرابع تأمل و
 اورد ايضا بان ما رتب على هذا التقدير من المحذور في قوله وهذا ليس بصحيح ضرورة
 ان المورد في قوله وايضا ليس محذورا لازما على هذا التقدير اذ التعدد في هذا التقدير
 معتبر في الوصول اليه والتعدد في هذا المحذور باعتبار الوصول وفيه ان بينهما تلازما
 بينا على ما قيل وقيل ايضا انه كيف ادعى الضرورة في امر لم يعلم بالنظر وفيه انه يكون
 ان يكون الضرورة جهة للقضية لا بمعنى البداهة تدبر **قوله** وايضا آه للزم موضوع
 المنطق امر محقق والمعلوم التصديقي من حيث الابطال الى التصور ليس امر محققا
 لان ابطال التصديقي الى التصور اما متنع او غير واقع فلهذا لا وجه لتخصيص
 سلب الموضوعية بالمعلوم التصديقي من حيث آه لان ابطال التصور الى التصديقي
 اما متنع او غير واقع ايضا فمع كلامه انه لا يؤخذ المعلوم التصديقي مقيد بحقيقة
 انه يوصل الى تصور من جملة موضوع المنطق حتى يبحث عن ابطاله الى التصور بخلاف
 المعلوم التصوري فان يبحث من حيث ابطاله الى التصديقي ايضا لا بعد لكن لا يلزم
 لما سياتي تأمل واعلم انهم اختلفوا في موضوع المنطق فذهب القدر الى انه معقولا
 ثانيا واختاره المحققون من المتأخرين وذهب المتأخرون الى انه المعلوم التصوري
 والمعلوم التصديقي واختاره المصنف وبينهما بحث كثير لا يلتزم ابراهما هنا لكن
 نورد بما يتعلق بمقامنا وهو ان موضوع المنطق المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي
 المقيدان بالابطال فيكون الابطال من تمام الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة
 في هذا الفن واجيب بان ما وقع فيه هو الابطال مطلقا والبحث انما هو عن الابطال في
 الموضوعات من الدرجة تحت واجيب ايضا بان ما هو قيد الموضوع هو صفة الابطال
 لا نفس الابطال ولا يخفى ما فيه واعلم من المصنف على كون موضوع المعلوم التصوري
 والتصديقي بانه ان اريد بالمعلوم التصوري والتصديقي مفهومهما فيجوز ان
 المسائل المذكورة في الفن ليست اشياء ذاتية لها لانها انما تلحق بالاراضى وان
 اريد ما صدقت به عليه يلزم ان يكون جميع الحدود والجميع المستعمل في العلوم موضوع

موضوع المنطق واجاب بان المراد الثاني لكن من حيث انها توصل الى تصور ما او تصديقا
 على تصور او تصديقي مخصوصين والحدود والجميع المستعمل في العلوم لا يدخل بها
 في الابطال الى مطلق التصور والتصديقي بل انما توصل اليها من حيث انها واحدة وصحة الظاهر
 واجاب لا وهي بهذه الحقيقة موضوع المنطق ويبحث عن احوالها **قوله** لكن بقا انه ان آه
 وفيه ان تقرب السؤال على هذا الوجه فلا في الظن من عبارة الشرح كما لا يخفى والتقريب بالظن
 المناسب ان يكون السؤال مقصورا على الشق الثاني الا ان يقال مراده ليس توجيهه بالآراء
 الشرح بل السؤال في قوله المصنف حيث ان قوله المصنف محتمل للتدبير وتوفيق على الشرح بانه
 لا يناسب القيد على الشق الثاني وحصر موضوع المنطق في المصنفين القريبين غير ظاهر لانه
 ليس فيه ما يدل على الحصر الا ان يقال ان سلب القضية هي الكلية والكلية مستلزمة للحقيقة او يقال
 الحصر مستفاد من القام بطريق الذوق **قوله** العلوم التصوري آه المعلوم التصوري هو الوصول
 البعيد الجنسي والفصل والخاصة والنسبة للصفة والوضع العام على قوله او باعتبار
 كونه خاصة ايضا في قوله مع ما اذا كان التوفيق بالفصل وحده او بالخاصة وحدها
 فيكون مرفقا موصلا في المعلوم التصوري الوصول البعيد القضايا او احكامها والوصول
 الابعده المتقدم والتأخر في الشريعة حيث قال السيد المحقق في شيء المطالع ان المقدم و
 التأخر في الابطال عند ما تصديقا بعضهم بناء على اعتبار الظن وجمعها مع القضية وعكسها
 ونقيضها فلهذا كان الاول ان يعتبر الابطال البعيد التصديقي بالقياس الى التصديقي
 انتهى فلهذا لا يكون في البحث بعيدا كل البعد ولا سهوا فلا يرد عليه ان ما وقع منه
 من قوله او المعلوم التصديقي الوصول ايضا لا بعيدا او ابعد من لان الوصول الابعده
 ليس من الموارث التصديقية اذ الموضوع والمجول بل المقدم والتأخر ايضا ليس من التصديقي
 على ما حقق في محله انتهى لان البعيد عن طرفة الشريعة بالقضية حقيقة او بما لا مشتمل
 كما لا يخفى على من تتبع مباحث الشريعة على ان قوله على ما مشتمل يجوز ان يكون متعلقا بالاجزاء
 البعيد فيهما او من قبيل التقلب تأمل **قوله** وحاصله انما قال حاصله لان السؤال
 في عبارة الشرح بسيط الرد وقوله والمصنف ان يصرفها سند منع عدم صحة الخبر المذكور
 بارجاعه الى دليله والضمير في يصرفها ويرجعها راجع الى السائل وهو الظن في بقدر الشكاف
 في المصنفين ان السائل المصنفين او الافاضل الموضوع في الحاجة الى تقدير المضائق و

او على طريق القيد القديم بآه انما
 مقيدان بالحقيقة

وقوله لكنه تنزيه السند وقوله مع رجا ان جانب المعنى اه وفيه ان التفظ البلفا في
اللفظ دون المعنى لان موضوع علم البلاغة اللفظ المعنى الا ان يقال ان البلاغة انما
توجد وتعتبر اولاً في المعاني وبوسطها في الالفاظ وهذا جواز عن ابطال السند المذكور
بانه لا يجمع بالمرجح لان جانب المعنى وان اقتصر ضم النسخ لكن جانب اللفظ يقتض
النسخ لاما توهم من انه اشارة الادفع معارضة اه **قوله** في موضوع علم الطب اختلف
في موضوعه فقبل الاودية وقيل بدن الانسان وعلى كل يد اشكال لا يثبت في الطب
احوال بدن الانسان من حيث انه يمرض ويصح وعن احوال الاودية من حيث انها حارة
او باردة وبأبسة ورطبة وغير ذلك فالاول ان يجعل موضوع الطب بدن الانسان
والاودية تأمل **قوله** موافقة اه ومن جملة كتبه شرح الشبهة حيث قال في موضوع
المعلومات التصورية والتفصيلية من حيث انها توصل الى المطلوب تصويري او تفصيلي
او من حيث تفصيلها في الايضال وهو معنى الايضال البعيد والابعد فتقوله التي منها ما
حيث قال شاذية تهذيب الكلام والابيد عليه بوجوهين الاول ان هذه هي اللفظية شاذية
النكتة بعيدة عن ظواهر مسائل ولا يخفى ان هذا لا يراد بضعف غاية الضعف ودفع
من قوله فلا يبور هذه هي اللفظية اه والثاني انها منافية لما افقته المشهور في سائر كتب
ودفع من قوله ولا ينافيه اه ويحتمل ان يكون هذا اللفظي بدن من ملاحظة النكتة
وضم **النشر** **قوله** ومنه من اجاب اه هذا الجواب كجواب الشرح في جميع الكتب الثانية بسند
ان مباحث العلوم التصورية من حيث انه موصل بعيد للتصور ومباحث العلوم التفصيلية
من حيث انه موصل بعيد او بعد دفع قوله مسامحة ووجه البعد انه وقع الاتفاق بان
مباحث الكلية الخس بآ من المنطق وكذا مباحث القضايا بآ من المنطق وانما اختلف
في مباحث الالفاظ وهذا جعل ينافيه قوله باعتماد الاستخدام وهو ان يراد بالعلوم الموصولة
المذكور العلوم الموصلة مطلقا بالضميرين الراجعين الى العلوم التصورية والعلوم
التفصيلية في سمي في الموضوعين الموصلين للعلوم التصورية الموصلة القرب والعلوم
التفصيلية الموصلة القرب وهذا اول ما يقال بان يراد بلفظ الايضال مطلقا الايضال
وبالضميرين المستترين في سمي مخرقا ويسمى جهة الايضال القرب والجميع بهذا الجواب
الشرح الحقيق **قوله** او حمل معطوف على قوله اعين الاستخدام والتفسير بالايم جاز عند

عند المتقدمين المحققين اذا قصد التمييز عن بعض الالفاظ المشابهة بل عند المتقدمين
ايضا بذلك ويمكن ان يقال ايضا بان التعريفين لفظيان وتفسيرهما فيجوز الاعم او بان الابد
بيان اطلاق اللفظ والحجة مطلقا حقيقة او مجازا تأمل **قوله** على الوقتين والوقتيين من
اقام المركبات هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموضوع او سلبية عنه في وقت
معين لا دائما والوقتيية المطلقة التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموضوع او سلبية
عنه في وقت معين مطلقا والمطلقة الوقتية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموضوع او
سلبية عنه في وقت معين قبل وجه الركابة والحجزة ان معنى الوقتية ان الموصلي المذكور
يجب ان يوافقه يسمى بذلك الاسم في بعض الاوقات وليس كذلك بل يسمى بذلك الاسم بعض
الاولاد فقط وايضا الوقتية من المركبات كما عرفت وهذه القضية ليست كذلك لكن
اذا حمل القضية على الماهيتين اندفع المخور الاول لكن الظاهر الكلية وايضا لوجه القضية
في كلامه على المطلقة الوقتية مجازا كما هو الظاهر من نفسه اندفع الثاني وقيل وجه الحجزة
ان التسمية في امثال هذه العبارة من قبيل التسمية في الاعلام والتسمية فيها دائمة غير
مقيدة بوقت دون وقت وفيه ان كونها من الاعلام غير ثابت ولو اعلاما جسمية
قوله مع ان الوقتية لان التسمية من العبارة المطلقة العامة كما قال لكان اظهر من حيث
اللفظ وفيه ان عدم الفهم انما يكون انما كان المراد من الوقتية المعنى الحقيقي واما اذا كان
المراد بها المعنى المجازي كما مر فقدم التعريفية مفعولا لان يقال عدم الفهم بناء على التقيد
بالوقت المعين بل العلم بفعلية النسبة مطلقا وما ذكره من الالفاظ من ضعف لا
يغني عن البحث الاول كما لا يخفى قوله لكان اوله واظهر وجه الاولوية عدم الركابة والحجزة
وجه الاظهرية المفهومية من اللفظ فان النسخ على ترتيب اللفظ وفيه ان الركابة مستحقة
فيها لان المتبادر من القضية الكلية ان ولا يصح الاطلاق العام الكل وايضا المتبادر من
المضمار مع الاستمرار فيكون اعتبار الدائمة اظهر من حيث اللفظ واورد ايضا انما يكون
اوله من حيث اللفظ اذا كانت المطلقة العامة بسيطة لا يحتاج لاقية زائدة وهو ان المحقق
الرازي واما على رأي الصوف فلا يتم لانها مركبة عنده مقيدة بغير زائدة وهو الفعل **قوله** اوله
اه اعترض على الشرح بان يستفاد من كلامه انه يحتاج الى اعتبار اللفظ والنسخ في تضييق
كلام الصم وليس كذلك لانه اذا ما اعتبره من العلوم المرددة على الوجه المذكور

على عدم التفرق بين الكلي والشرطي شيء والكلي بشرط شيء وجواز اعتبار الثاني
في مقام الاول وهو بشرط ان يلزم ان يجوز تسمية الانسان المقيد بالشخص وليس
كذلك وفيه انه لا يلزم منه عدم التفرق مع ان جواز بطلان تسمية الانسان المقيد
بالشخص ممنوع واورد ايضا بان يلزم منه ان يكون المرفوع المحيى متغيرا بالزمان
ومتغيرا بين الاعتبار وليس كذلك وفيه انه انما يلزم لو كان المراد ما صدق عليه
المفهوم المرد من حيث الاتصال الى التصور في نفس الامر يسمى موقفا وما صدق
عليه المفهوم المرد من حيث الاتصال الى التصديق في نفس الامر يسمى حجة وما صدق
عليه المفهوم المرد من حيث الاتصال الى التصور في نفس الامر مابين لما صدق عليه
المفهوم المرد من حيث الاتصال الى التصديق في نفس الامر وادرجها بان يشترط
منه ان يكون موضوع المنطق واحدا وهو المفهوم المرد من حيث الاتصال الى التصور
والتصديق وفيه انه اذا اعتبر المفهوم واما اذا اعتبر ما صدق عليه المفهوم كما ذكرنا
ان دفع هذا ايضا كما اشار اليه بقوله اذ لا يتحقق وايضا اذا كان حجية الاتصال الى
التصديق قيد المفهوم المرد وما اخذت معه موضوع المنطق عما ان يكون موضوعه
محجوزا المقيد والقيد وحجية الاتصال الى التصديق قيد المفهوم المرد وما اخذت معه
فيه كذلك لزم ان يكون موضوع المنطق متعدد بالزمان بالضرورة وكذلك الموقف
الحجة اذ اخذ المفهوم المرد مقيدا بحجية الاتصال الى التصديق عما ان يكون محجوزا
المقيد والقيد موقفا وكذا اذا اخذ المفهوم المرد مقيدا بحجية الاتصال الى التصديق
في الحجة كانا متباينين **فان** ولعل فائدة الرد بانه جواز دخل مقدر وهو ان
لما كان موضوع المنطق العلوم التصورية من حيث الاتصال الى التصور والمعرف
ايصال كذلك والمعلوم التصديق من حيث الاتصال الى التصديق والحجة ايصال كذلك
وكون المفهوم المرد موضوع المنطق والمعرف والحجة باعتبار حقيقة في ضمن الخاص
فلا حاجة الى المفهوم المرد فاجاب عنه بما تسمى **قوله** لكنه لا يتحقق المراد بالاتصال
في الموضوعين الاتصال القريب لا مطلق حيث قاله ويندفع بما ذكره في جوابه فلا يتجه عليه
ان المفهوم التصوري الموصل الى التصديق ايصالا لا بعد متحقق وسره هو ان التفرقة
واضحة على انه لا يمكن الاشتداد بينهما بان الكلام ينسج على الاتصال القريب انتهى لان بيان

بيان الفائدة على الوجه الذي ذكره الثالث وهو جعل الاتصال على القريب وفيه التفرق
كما سبق ولذا قدمه على بيان الفائدة فتأمل **قوله** لكن بقية آثر في الاعتراض على
تعريفه المعروف والحجة بان يصدق علم الملازمة والتصورية والتصديقية بالنسبة الى
لوازمها البينة وكذا الحدس بالنظر الى المطالب التصورية والتصديقية وكذا القضية
المتكاملة لعكسها وعكس نقيضها بالنظر الى تعريفها الحجة ولو كان المراد بالاتصال القوة
وكذا يستلزم ان يكون تلك الامور من جنس موضوع المنطق ويبحث عن احوالها في
المنطق وليس كذلك واذا قيد الاتصال بطريق النظر خرجت تلك الامور لان ايصال
ليست بطريق النظر ولا يخفى ان التبادر من المطالب التصوري والتصديق هو المطالب
بالنظر فلا حاجة الى التقييد بالنظر لتبادره آثر وجه التبادر لان الاتصال شاملا
في ايصال الكاسب وايصال الكاسب بطريق النظر والتبادر من اقرى اما بالحقيقة
ويومئذ يصدق التعاريف على تلك الامور بسند ان هذا القيد مقيد في مفهوم الاتصال
اصطلاحا واللفظ الاصطلاحي مراد به هنا فلا حاجة الى التقييد بالنظر **قوله** يجوز ان
يكون آثر الظان ان المراد بالجمهور المحمول في قضية ان موضوع المنطق العلوم التصورية
من حيث الاتصال الى التصور والمعلوم التصديق من حيث الاتصال الى التصديق وفي
قوله ان من الموضوعات لطافة وهذا جواز عن الاشكال بالنظر الى موضوع المنطق و
المراد من المعرفة للمعرف والحجة فيكون المراد بالمعرف الاول بكسر اللام التوقيف لها و
بالثاني بفتح اللام المعرفة والحجة وهذا جواز عن الاشكال بالنظر الى تعريف المعرفة والحجة
وقوله عند المحققين متعلقا بالانتم الثاني كما سبق مثله ومراده يكون المحمول انتم ان
المراد بالعلوم التصورية والتصديق من حيث الاتصال ليس تعريفها لموضوع المنطق
بل المراد اليكم في هو القيد عند من شاع ما بينه السيد في حاشية التسمية مع بعضه عليه
بانه يستلزم صدق تعريفه لموضوع المنطق على تلك الامور قيل لا خفاء ولا خلاف
في جواز كون المحمول انتم من الموضوعات فلهذا اراد بالمحمول المحمول في مقام التعريف بنا على
ان المعرفة بمحمول بالفعل هي المعرفة عند بعض او علم ان المراد بالمحمول المحمول بالفعل عند بعض
اخر ولا يخفى ان جواز اعمية المحمول الذي هو المعرفة من هذا الصنف من جواز التعريف بالانتم
اشتد على بان القول باعمية المحمول من الموضوعات والمعرف من المعرفة لا طائل تحته اذ

كونه موقفا للوضوح انما هو عند المتأخرين لان المتأخرين ذهبوا الى ان موضوع المنطق
التصورات والتعريفات دون القدماء القائلين بان موضوع المنطق العقدة الثانية وكون
التعريف جازما مذهب القدماء وليس بهذا الاخلط وخطبه وضعفه وانما قاعده ظاهر
تأمل وبما ذكرنا طرحة وجه النقطة **قوله** على ما هو المشهور فيه تعريف على الشئ بانه
بمع كلامه على المشهور مع انه قال الم التفت اما اشتها لانه قال بنا على انه في مقام
الاعتراض على المصير في لغة المشهور او هو المشهور بنا على اعتراضه عليه بقوله فيه
نظر وقد يعرف عن الموصول البعيد بما له نفع في الايجال وبما يتوقف عليه الايجال
وكون الموقف موصلا قريبا اعم من ان تكون مفردة او مركبة فالفصل وجهه ان
الخاصة وحدها اذا كان موقفا كان موصلا قريبا **قوله** وبه بعض الكلية الخ فيل
انما قال هكذا لان المتأخرين اخروا النوع والوصف العام عن الموصول والقدماء
ذهبوا الى الايجال الثاني دون الاول وقيل بايجال الموقوف على نظر في الصنف وقد
ما يتعلق به وللوضوح والمجمل معلوم تصور موصول ابعد والمقدم والثاني معلوم
تصور موصول موقوف موصول ابعد في التعريف وقد مر ما يتعلق به **قوله** وفيه نظر في التعريف
على حصر الموصول في الجنس بطريق الاستدلال فاصلا انما كانت ان بعض الموصول البعيد
التصور في التصور نظري كالجسم او الفصل او في صفة الواقعة في التعريف كالجسم
والناطق والضاكن في تعريف الانسان كان الموصول القريب الذي هو تعريف الموصول
البعيد والموصول البعيد اليه الذي هو تعريف موصلا ابعد في التصور الذي هو
المطلوب الاول كتعريف الحيوان فانه موصول ابعد في تصور الانسان كالتعريف في تعريف
الحيوان واذا كان كذلك فلا يباين الحاصل المذكور او لا يصح وقوله والمنطق باعثة
فيه للاوسط او دليل للكبرى **قوله** ويمكن دفع جوابه بمنع ان المنطق باحث في سلبه
المنطق باحث في شئ من حيث انهما موصول بعيد اقرب بالنظر الى التصور الذي هو الموصول
البعيد في التصور الاول فقوله يجوز سنده وقوله بان كل موصول (ه) تنويره وقوله لان
حيث (ه) منع وقوله بخلاف (ه) جوابه عن دخل مقدر للسند متوجبه ان لو جاز البحث عن
الموصول الابعد من حيث انه موصول بعيد اقرب لكان البحث عن الموضوع والمجمل والمقتضى
والثاني من حيث انها موصلا بعيدة او قريبة للقضية التي هي موصلة بعيدة الى التعريف

التعريف الاول فلا حاجة الى جعل قسما مستقلا فاجاب بان تلك الامور ليست موصلا
قريبة ولا بعيدة لتعريف القضية المذكورة بطريق النظر والمعتبر في الايجال بطريق
النظر كما سبق وجه عدم ايجالها بطريق النظر لان اجزاء القضية لا تقبل الايجال في
القضية بطريق النظر كما سبق في تعريفه **قوله** بحيث يعلم انه لما كان دلالة اللفظ
مقيدة والعلم بالمقيد مسبق بالعلم بالمطلق او قد تعرف مطلقا لدلالة والمصير متكر
على اشتها به او على الاقتضار وهذا تعريف مطلق الدلالة سواء كانت بين الالفاظ او
بين المعاني او بين الالفاظ والمعاني **قوله** ان يحصل من العلم (ه) دفع لما اورده ميراث
على تعريف الدلالة من ان هذا التعريف بطريقه لا يصح في دلالة اصلا اذ لا يحصل العلم
بالدلول من نفس الدلالة بل من العلم به فاجاب المحتج بان الدلول ان يحصل من العلم بالعلم
بشئ اخر لا ان يحصل العلم بشئ اخر من نفسه وهذا هو الظن لانه المتبادر من علم شئ من
شئ اخر فالدلالة يقال في العرف علمت هذا من ذلك فالمدحصول العلم بالعلم من علم ذلك
بلا تعريف فيه والمراد بالعرف العام كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا يرد عليه بانه ان اراد
بقوله ان يحصل من العلم به العلم بشئ اخر ان الدلول من الشئ علم الشئ بطريق التعريف
او وجه اخر فقد كذب في دعوى التبادر بل اصل الدعوى وان اراد ان حاصل معنى التعريف
ذلك فلا يقع في دفع الالفاظ الدلول بحسب النظر بل لا يوافق دعوى التبادر على انه ليس
بهنا دعوى التبادر بل المذكور السند والتعريف لان الجواب بطريق المنع كما لا يخفى وايضا
التعريف المشهور للدلالة لا يكون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فنية دلالة
على المراد وقيل ايضا في الجواب عنه انه ان اراد انه لا يلزم العلم بالدلول من نفس الدلول مطلقا
سواء كان معلوما او لا فلا يخفى انه كذلك لجواز ان يلزم العلم بالدلول من نفس الدلول العلوم على
ما يتبادر من الكون المبحث بالحشية وان اراد انه يلزم العلم بالدلول من نفس الدلول الجمل
فليس علم وغير مفيد وليس بهذا شئ لان المراد المطلق لا بشرط شئ وعدم لزوم العلم من
الشئ المطلق بدريه وان قيد الشئ بالمعلوم فلا يرفع السدال بحسب النظر كما قال سابقا
قوله نعم يتجه (ه) لان الظاهر من التعريف المذكور حصول العلم بشئ من الشئ مطلقا سواء
كان في كل الاوقات او بعض الاوقات فقط والحصول في كل الاوقات اعم من ان يكون بطريق
الزوم او لا وسواء كان باضمار شئ او لا وهذا ينطبق على اصطلاح اهل العربية والاصول

لا نهم مكتفون بالذم في الجملة - وهذا النسبة الصحيحة للانتقال مطلقا وانطباقه عليه
ظ لان المراد بالانطباق هنا الانطباق بحيث يكون مانعا لا غيرا واما معالافه
واما اصطلاح المنطقيين فلا ينطبق لانهم ياتون في الدلالة للذم الكلي فلو عرف
الدلالة على من يبرهن لم يكن التعريف مانعا لا غيرا فلا يصنع الا ما ذكر من الاوهام ونقل
عنه ان لفظ دائما موجود في اكثر النسخ بعد قوله شيء اخر والذم عند المحقق لا يخلو عن
الضرورة كما يحقق فلا ينطبق التعريف الاصطلاح المنطقيين نعم يتجلى في الدلالة
المعبرة عند القدم هي الدلالة الوضعية والكيفية انما هي معبرة فيها لا مطلق الدلالة المشيئة
للوضعية والعقلية والطبيعية والتعريف هنا مطلق الدلالة انتهى وفيه ان تعريفهم لفظ
الدلالة يكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر كما هو المشهور بان يكون الكمية
معبرة في الوضعية فقط لان يشبهها المتبادر من اللزوم الكلي فافهم **قوله** فالظن ان
انه انما كان هذا ظاهرا لانه ينطبق على اصطلاح المنطقيين ظاهر لان التبادر من
اللزوم الكلي وان كان محتملا للانطباق على اصطلاح الوضعية لزم من اللزوم في
الجملة فالمناسب تطبيقه على اصطلاح المنطق لانه واقع في كثير من الشهور ايضا في
المقام التعريف يكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر لكن الاعتراض على
بالمشهور غير لائق كما مر مرارا **قوله** ولعل اختاره جوازا عن الاتجاه بالانطباق على اصطلاح
العربية لا على اصطلاح المنطقيين لا بأس به بل هو المقصود به هنا لانه اختار تعريف
على اصطلاح العربية لانه اختار عند الضرورة لانه قال في مسأله ولا بد من اللزوم عقلا او
وهذا ظاهر في اختيار اصطلاح اهل العربية كما قال الشارح وان كان يمكن حمله على
اصطلاح المنطقيين بشكك كسبابة ايضا واعتبار اللزوم في الجمل والدلالة لا تامة
يستلزم اشتراط اللزوم في الجملة في مطلق الدلالة وايضا قال في شرح الشبهة الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وهذا ظاهر ايضا في اختيار مصنف اهل العربية **قوله** ويمكن
تطبيقه اه جوازا اخر من الاتجاه ايضا يمنع عدم انطباقه على اصطلاح المنطق بسبق ان
المراد ان يحصل دائما من العلم به العلم بشيء اخر بناء على ان المراد بالظن ان الاستمرار لانه
التبادر منه ولزوم بعض المقام والاستمرار هو الدوام مطلقا في عيان او شخصيا والدوام
اللزوم الكلي على التحقيق وهذا القدر كاف في الاستدلال فلا يرد ان الظاهر ان الما يدعى الاستمرار

الاستمرار بمعدله المقام على ما قال السيد في شية المطول وايضا مدلول الظاهر ان الاستمرار
التجديس وهو ليس بدوام والدوام هو الاستمرار الثبات **قوله** في تعريف الدلالة على اصطلاح
المنطق اه انما خصه بتلك الابحاث بتعريفها على اصطلاح المنطق لان تلك الابحاث لا تدعى
اصطلاح العربية كما لا يخفى حاصل البحث الاول ان تعريف الدلالة لا يصدر عن الدلالة
التي يعلم مدلولها عند العلم بالدال مع انها من اقسام المعارف لان التبادر من لزوم شيء من شيء
سواء كانا علمين او معلومين او لا ان يكون الشيء الثاني عليه للشيء الاول ففعله فلا يتحقق
اه دليله الصريح المطوية وهي ان يخرج جامع لا فاده ويمكن تعريفه بالنقض باستلزامه
خصوص الفسخ وحاصل ان هذا التعريف يستلزم تحقق العلم بالمدلول عند العلم بالدال
وليس كذلك ومنشأ الاشكال حمل العلم على حصول العلم ابتداء **قوله** بان المراد بالعلم اه و
الظن ان المحول على الالتفات كل واحد من العلمين كما ان رايه بقوله من الالتفات الالتفات
الذي لك المدلول ويكتفي في الحديث حمل العلم الثاني على الالتفات لا الاول والالتفات يطلق على
التوجه اولا او ثانيا وقد يطلق على التوجه الثاني الذي هو هذا المدلول وكل واحد منهما
خارج عن هذا السؤال لكن راي على الثاني اشكال اخر وهو ان بعض الدلالة يحصل من علم
والها على مدلولها ابتداء وهذا جواز يمنع عدم صدق التعريف على تلك الدلالة بالتحصيل
قوله ورد اه حاصله ان غير حاسم لما دة الاشكال لانه لا يصدر في ايضا على هذا التقدير
على بعض الدلالة وهي الدلالة التي مدلولها منتفعا عند الالتفات بالدال فلا يصدر في التعريف
عليها ايضا بناء على انه لا يتحقق اللزوم الكلي في الالتفات وكل جواز غير حاسم خارج عن
الناظر **قوله** ما لا يتم اه منسج لتحقيق وقوعه مادة النقص بل امكان تحقيقه حيث قال لانه
امكان الالتفات لا المدلول عند الالتفات الى الدال لا امتناع الالتفات الى الشيء في زمان واحد
لا يقال مثل هذا المنع يرد على العلم بالمدلول عند العلم بالدال لا امتناع العلم بالشيئين في زمان
واحد لا نقول فرق ما بين العلم بالمدلول وبين الالتفات بالمدلول عند الالتفات بالدال لان
معنى الاول كون صورة المدلول حاصلة في الذهن عند حصول صورة الدال فيه ومن البين
انه يجوز اجتماع الصورتين في زمان واحد ومعنى الثاني التوجه بالمدلول عند التوجه
بالدال ومن البين ان توجه النفس بشيئين في زمان واحد محال لان النفس بسيطة عند
تامل **قوله** ويمكن ان يجاب اه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق الدلالة على ما علم مدلوله عند

العلم بالدال يجوز ان يكون محيا رابطا بين الشئ والتعريف للدلالة الحقيقية على قبح
ما قيل في النظر الثاني والثالث وما بعدهما **قوله** موقوف على العلم بالعلاقة سواء كانت
العلاقة ذاتية او وضعيه او طبيعية فاحصل النقض ان تعريف الدلالة لا يصرف على
الدلالة التي لا يعلم علاقتها لان تلك الدلالة لا يلزم فيها العلم بالدلول من العلم بها فلا
يصدرق عليها التعريف فقول لا يصدرق آه دليل للصرف في الطولية وقوله يلزم آه دليل
لدليل الضمني وقوله ان اللزوم العلمي تعيين لمادة النقض ودليل لقوله فلا يلزم
ويمكن دفعه بان تحقق الدلالة ههنا حقيقة متدعة وانما يتحقق الدلالة حقيقة اذا علم
علاقتها **قوله** واجيب عنه هذا الجواب بمنع عدم صدق التعريف على تلك الدلالة كما يجب
الاول فاحصل ان المراد بلزوم العلم بشئ اخر ليس مطلقا بل على تقدير العلم بالعلاقة
بينهما ويصدق على تلك الدلالة كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر على
تقدير العلم بالعلاقة بينهما وان لم يعلم العلاقة بالفعل **قوله** وفيه آه ابطال للسند
بان يستلزم ان يصدرق التعريف لما ليس به دلالة من احوال الاضافات الى العاقل بل احوال
كل شئ بالنظر الى كل شئ فلا يكون مانعا لا غيرا او بان يستلزم الف الف تخصيصا
لدلالة كل لفظ على كل معنى آه وهذا مما يريد لو كان التعريف في الجواب متعلقا بالعلم بالعلم
جميعا واما لو كان متعلقا بالعلم فقط على معنى ان لزوم العلم بشئ اخر على تقدير العلم بالعلاقة
المتحققة بينهما فلا يريد اذ ليس لكل لفظ بل لكل شئ بالنظر الى كل شئ علاقة متحققة
ولما قال فلا يريد الجواب حيث ان التعريف في الجواب بقوله في الاول **قوله** وفيه جرح
البعد ان يلزم التعريف بلا قرينة واضحة فيه وقيل وجه البعد هو ان الدلالة
لا تتحقق بمجرد العلاقة بدون العلم فالدلالة هي تعلم فتذكر **قوله** في بعض تعاليفنا
المراد حقيقة علم الخفية في الاداة فتطلب منها **قوله** اكتفا بالشبهة آه يحتمل ان يكون
متعلقا باصطلاح العربية فانه مشتق عندهم ويرد كلام المصنف عليه وهو قوله ولا بد
من اللزوم آه في مقام اشتراط اللزوم في الدلالة الاستلزامية ان يقول كما استلزم
ان يكون متعلقا باصطلاح المنطقيين فيكون قوله اكتفا بالشبهة فقط متعلقا
باصطلاح المنطقيين او بانضمام قوله ودلالة الكلام بناء على ان الكلام كلام المنطقيين
في تعريفها وتقسيمها وقوله وانما اس مقام اشتراط اللزوم في الدلالة الاستلزامية

الاستلزامية متعلقا باصطلاح اهل العربية فلا يريد ما قيل من ان في الكلام اضطرابا
فان قوله اكتفا بالشبهة يدل على ان المختار مصطلح المنطقيين فانه صريح في سبقه بانه
التعريف المشهور هو كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وذلك التعريف ظاهر
على اصطلاح المنطق وقوله ودلالة الكلام والمقام يدل على ان المختار مصطلح العربية
اذ الظاهر ان المراد كلام المصنف والمقام تقيم الدلالة ولا يخفى ان ذلك يدل على ان المختار مصطلح
اربية العربية فانهم **قوله** علاقة ذاتية آه العلاقة علة للاستلزام وهي امر سببي يستلزم
المادة الثانية او هي امر سببي ينتقل من الاول الى الثاني في الجملة كما لا يخفى كما ان راليه
الشئ بقوله ينتقل لاجلها منه اليه الا ان يقال الاستلزام بينهما في نفس الامر علاقة ذاتية
لسبب الاستلزام العلم بالدال بالدلول كما ان راليه بقوله يستند اليها تلك الدلالة وحاصل
كون الاستلزام العلمي وفيه ما لا يخفى من الحل من جهة الوجهين وايضا قوله استلزام
تحقق الدال آه لا يخفى ان المختار اصطلاح المنطق كما مر فلا يخفى تقيم الدلالة مطلقا
على اصطلاح العربية في الاقسام المذكورة الا ان يرد بالاستلزام في الجملة والتفصيل
ان يستلزام العلول للعلل بواسطة ان كون الدال معلولا والدلول علة له واستلزام العلم
للمعلول بواسطة ان كون الدال علة والدلول معلولا له واستلزام العلمين للاخرين
كون الدال معلولا للعلم الواحد واسطة ان العلة الواحدة علة للدلول ايضا فيكون
العلة الواحدة حلا واسطة ولا يعجز كون العلة واحدة لتكبر الاول لعلاقة المذكورة
ههنا ثلثة وزاد بعضهم كونها متضايفين ولزيادة التفصيل مقام اخر **قوله** والدلالة
الطبيعية العقلية آه اثارة لان في عبارة الشيخ رحمه الله لان ظاهرها لا يتخلو عن الخلل
لان كلمة كمال التعريف اما مصدرية فيكون التعريف بالمباين او موصولة او موصوفة
شبهة عن الدلالة فيكون بلا عائد في افتار المصنف الثاني والثالث وقال يستند اليها تلك
الدلالة وهذا معنى قوله ينتقل لاجلها منه اليه والانتقال هو الدلالة ونقل عن الشئ ان
المراد بالعلاقة الذاتية ما يكون العلاقة قائمة بذاتها لا باخرى سواء كانت الوضعيه
والطبيعية فان العلاقة بينهما هي العمل والاحداث المذكورة قائمة بالي عمل والطبيعية
لا بدات الدال والدلول **قوله** والمراد بالعلاقة آه جعل الشرح العلاقة الطبيعية في اول
كلامه احداث الطبيعة الاول جدير عرض الثاني وفيه اخر جعل العلاقة نفس الطبيعة

حيث قال فالربطة بين الدال والمدلول ههنا فيهما ندع مضافه ويمكن دفعه بان احداث
الطبيعة علاقة بالدال للدلالة الطبيعية علاقة بالوسط او بان التعبير عن الاصل بالعلاقة
بجازا واصناف الاحداث الطبيعية من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او الطبيعة المجردة او
المضاف مقدره الثاني ان احداث الطبع قبل والمداد بالطبيعة الصورة النورية التقديرية
بالفقد المعينة والنسبة الى ما يجب قواعد العربية طبعي بفتح الباء وسقاط الياء كخبر وكبر
الباء واثيرت الياء من الاغلاط المشهورة انتهى والخبر محل الطبيعة على المعنى اللامع الحقيقة
مطلقا ولذا صور كون الطبيعة بمعنى طبيعة اللفظ وبمعنى طبيعة اللفظ وبمعنى طبيعة
المعنى او بمعنى طبيعة الابع او المركب من الاثنين او الثلاثة او الاربعة فافق بينهما
النسب للمعنى والدال في المثال الاول لفظا والمدلول السعال والدال في الثاني صوت
البرهان والمدلول دعاء بعضها بمعنى الطلب الباطن والدال في الثالث صوت الصفير
والمدلول الاستغاثة الباطنية وقوله في الدلالة الطبيعية قد عرفت بمثل ما يتعلق به سؤالا
وتوجيها وقوله ولا يقدح فيها أه دفع لما تدرجه سريعا ثم في الطبيعة تحت الاول
عند عرض الثاني فيتحقق هناك دلالة طبيعية لكن يدخل في تعريف الدلالة العقلية
تلك الدلالة المذكورة اذ يصح في ان العقل يجد بين الدال والمدلول علاقة ذاتية
ان الطبيعة تحت الاول عند عرض الثاني ينتقل لاجلها من اليه **قوله** في التحقيق أه
وهذا ان كان المرض الخصوص مسئلا للصوت المعين والمزاج المعين للمحركة المعينة
والكيفية النفسانية لتلك الالوان مسئلا عما عبقيا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي ذلك
تحقق الدلالة الطبيعية ايضا **قوله** بل ربما يجتمع أه تنقي من اجتماع الدلائل في الاجزاء
الدلالة الثلاث كما اذا وضع لفظ اخ اخ لسعال فانه يتحقق فيه دلالة وضعية
باعتبار علاقة جعل الجاعل اياه للسعال ويتحقق دلالة طبيعية باعتبار علاقة احداث
الطبيعة اياه عند عروضة ويتحقق دلالة عقلية باعتبار علاقة العقلية والمعلولة
بين اللفظ المذكور والسعال اذ السعال صلة اللفظ المذكور او معلولان للطبيعة اللاحقة
قوله بل نقول تنقي من الاجتماع مطلقا الى الاستلزام بالنسبة الى الطبيعة للعقلية
باعتبار استلزام العلاقة الطبيعية للعلاقة العقلية فانه احداث الطبيعة عروضا الدال
عند عروضا المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار كون المدلول عليه للدال

للدال وكونها معلولين لعل واحد وهن الطبيعة هذا هو الموافق لتحقيق الدلالة العقلية
ههنا لا ما ذكره المحقق ولما ذكره الشيخ في التحقيق الا ان ايضا تأمل **قوله** لكن الدلالة أه لبيان
الامتياز بينهما فتلك الدلالة المستندة للعلاقة استلزام الدال للمدلول كما ذكرنا مطلقا مع
قطع النظر عن احداث الطبيعة دلالة عقلية والدلالة المستندة للعلاقة التخصيصية التي
هي احداث الطبيعة دلالة طبيعية وهذا اول من تقريب المحقق كما عرفت **قوله** لبيان ان يكون
اجيب بان حدوث الاول الدال موقوف على عروضا الثاني المدلول فيكون تحقق الاول الدال
مستلزاما لتحقيق الثاني المدلول استلزام الموقف على الموقف عليه على ما ههنا بديهيات
القدح وبرهان بينه عليه بان لولا المدلول الموقوف عليه موجود لا يمنع وجود الدال الموقوف
كما هو شأن الشرط والمشروط وفيه ان حدوث الاول من الطبيعة لا يتوقف على عروضا
الثاني لانه يكون حدوثه بلا عروضا الثاني الا يدري ان قوله ايما وقع وكيف ما وقع ولا
مط ومعه قوله ايما وقع سواء وقع فيمن له سعال او لا ومنه قوله كيف ما وقع سواء
وقع في حال سعاله او لا **قوله** وفيه بعد لانه يلزم تقييد عرض المدلول بغيره فقط ولا
يخرج انه خلاف الفل ايضا احداث الطبيعة الدال عند عروضا المدلول فقط لا يكون حاصل
استلزام الدال للمدلول بطريق مخصوص لانه اعلم منه لانه وان كان في الواقع حدوث الدال
مستلزاما عروضا المدلول يجوز حدوثه في غير عروضا المدلول فلا استلزام ولو حمل الدلالة
على اصطلاح العربية كما سبق فلا يتوجب الايراد كما لا يخفى **قوله** وكذا قوله أه اي بر د
الاتجاه المذكور في دلالة الصور الثلاث والرفع بمثل ايضا بان يقال المراد ان كان
المرض الخصوص فقط مسئلا للصوت المعين والمزاج المعين فقط للمحركة المعينة
والكيفية النفسانية فقط لتلك الالوان مسئلا عما عبقيا كانت لها دلالة عقلية تأمل
فيه ويمكن دفعه بان قوله مسئلا عما عبقيا لا يصلح صيغة الفاعل وبان ينعى القول
على اصطلاح العربية ويجعل قوله مسئلا ما عبقيا على الاستلزام في الجمل **قوله** فانه
أه بان يقال ان كان المرض الخصوص لازما للصوت المعين أه ولما قال هكذا يمكن توجيهه
بما ذكرنا **قوله** لانه لا يشمل بظاهره لان كون الدال محجولا بازاء المدلول انما يوجب الدال
المطابق بالنسبة للمدلول المطابق فيجب ان يكون مثالا للدلالة التفسيرية والاشارة
واجيب عنه بان المراد ان الوضع ما يكون العلاقة بين الدال والمدلول جعل الجاعل اياه

دالا والاخر مدلولاً بام دلالة كانت من الدلالة الثالث فدخل فيه الدلالة التضمنية والاشارة
طورية ان العلاقة والدلالة في المدلول التضمن والاشارة انما حصل بجعل الى عمل اللفظ
دالا على المدلول المطابق مطابقة عليها تضمنها والاشارة لا يتغير ولا يتغير خلاف اللفظ
والسؤال انما يريد على ظاهره كما لا يخفى وكذا ما قيل في التوجيه من ان المراد جعل الجاهل الدال
للمدلول في الجملة خلاف اللفظ ايضا **قوله** واللفظ ان يقال آه قيل عليه انه ظاهر الفاد اذا اللفظ
ان ضمير هو راجع الى ما في يلزم ان يكون المدلول التضمن والاشارة مدلولاً مطابقياً و
موضوعاً له وهو بطل واجيب عنه بان ضمير هو راجع الى المدلول لا الى ما وضمير عنه راجع الى ما
فانهم وهذا المذكور الهمها وجه التأمل **قوله** اشار الى ما مضى به آه واللفظ ان كلام المحقق
الشريف دعوى حصة الدلالة الطبيعية في اللفظية اما دعوى وجود او مدلول بغير اللفظ
وعلى الاول ارد من الشرح اما منع مجازي لغوي مع السند الكثرة او تعارضه تقديري
او نقض شبيه بالدلالة الثالثة وفي الثاني اما منع مجاز عقلي او معارضة تحقيقه او نقض
اجماله لدليل الاستغناء فالافتقار ستة وتقرير كل مدلول على ما هو **قوله** كماله الكمال
الاربعة وهي النصب والعقد الاصابعية والخطوط مطابقة الاوراق اولاً والاشارة
قوله اللفظ في تقرير آه والاستدلال المذكور اما بطريق المعارضة الحقيقية او التقديرية
او بطريق النقض اجمالاً او شريهاً لكن ياتي عن كون النقض اجمالاً فلهذا عدم الخصا
واللفظ من تقرير الشرح الاستدلال لا المنع في الغوايا او عقلياً لا في تقرير بطريق الدعوى
ثم التعليل عليه بالفاء التعليلية وبوير الاستدلال التحقيق الا ان العنوان بالتحقيق لان
التحقيق اثبت الدعوى بالدليل قبله ببيان لان المحقق الشريف ادعى الخصم الاستدلال حيث
جعل افتقار الدلالة خمسة واخر الدلالة الطبيعية منها ولا بد من ان يكون مادة النقض
لحقيقة نقض الخصم الاستغناء فيكون رد المنع بقوله وهي لا تنحصر آه نقضها والامثلة
المذكورة بعده بقوله فان استدلالاً ويؤيد كون وجه رد استدلالاً لا منها التحقيق كلامه
لان حاصل التحقيق النقض والاستدلال وهذا يقتضي ان يكون صورة اصل الرد استدلالاً
ايضا فلهذا لا يكون غاصباً لانه لو كان مرتبة في صورة اصل الرد المنع فكيف يكون التحقيق
الاستدلال مع انه استدلال فيه الهم الا ان يكون التحقيق مرتبة من المنع الاستدلال ولا
يخفى ما فيه من وجوه الخلل تأمل **قوله** وفيه يكون آه للناقشة بمعنى المرافعة مطلقاً كالمباحة

كالمباحة والناقشة الا ان اكثر استعمالها في مطالبة الدليل فيكون المتبادر منها المنع فيكون
المذكور بعدها سندا للناقشة وقوله يمكن اجراءها ظاهره النقض الاجمالي بالجرى ان والتخلف
فيكون نقضاً للسند بالجرى ان والتخلف هو خارج عن قانون المناظرة لان النقض الاجمالي
انما يريد على الدليل ويمكن ان يدفع بان السند المذكور على صورة الدليل يجوز ان يرد عليه النقض
الاجمالي او باعتبار انه دليل في مقامه وان كان سندا منها كما قيل في رد غير عن المقدمة الاربع
بالمقدمة في التوضيح بناء على انها مقدمة الدليل في مقامها وان كانت سندا لمنع دليل الاخرى
وبانه بطل الاستدلال يستلزم خصوص الفاد وكذا قوله منع عدم الاضطراب لانا اللفظ
ان الفرق المذكور يمنع مع السند للجرى ان المذكور واللفظ من قوله منع مطالبة الدليل فيكون
منها السند وسادسها خارج عن قانون التوجيه ويمكن دفعه ايضا بان الفرق المذكور
استدلال معارضة باثبت صحة الدليل او السند او نصب للجرى ان على راي من جواز
او نقض للدليل التمثيل على الجري ان يستلزم خصوص الفاد وبان المنع المذكور يمنع
الدفع مجازاً اولاً ودليل الدفع له قوله لا سيما آه وحاصل ابطال السند الذي هو الفرق
قوله وحملها على الاستدلال آه جواز دفعه مقدراً بان يمكن توجيه قوله يمكن اجراءها بجعل
الناقشة على الاستدلال على الخصم بطريق المعارضة على راي المحقق او بطريق افرامه
مما قرناه سابقاً فيكون قوله يمكن آه نقضاً للدليل المناقشة فاجاب بان حل المناقشة
على الاستدلال بعيد لانه خلاف المتبادر من لفظ المناقشة وقيل لان المعارضة مما
اختلف على جوازها وفيه ما فيه وحوله مع انه آه حاصل ان هذا التوجيه غير حاكم لمادة
الشكالات لان وان اندفع بهذا التوجيه الاشكال عن قوله يمكن آه لكن لا يندفع الاشكال
عن قوله منع آه لان الفرق المذكور في مقام المنع لان احتمال الفرق كاف في دفع النقض
وهذا ان كفاية احتمال الفرق لا يقتضي كون الفرق مقام المنع الا يرس ان كفاية احتمال
نقض المدعى المجرد بطريق المنع والسند لا يقتضي كون الاشارة عليه بطريق المنع
بل قد يكون بطريق المعارضة التقديرية او النقض الشبهي ويمكن توجيه كلامه بان
الفرق وان كان بطريق الاستدلال كذا لا يفيد منه لان السائل ان بعد من الاستدلال
الى المنع مع السند كما في الغضب فافهم قيل عليه كونه بعيداً بناه قوله ولا يبعد ان يقر
اصل الرد الى قوله فيكون المناقشة آه ويمكن دفع الناقش بما ذكره القائل في بيان البعد

كسبق ولا يبعد آه ان لا يبعد كل البعد وان وجد فيه بعد في الجملة من حيث انه خلاف الظ
كما سبق فلانما في تبيين ما هو المنع اما بما جاز لغو او عقلي كما مر **قوله** على ان يكون آه وجه
الترفع من المنع لا الاستدلال ان الترفع من المطالبة الى المعارضة تحقيقية او تقديرية او الى
النقض شبيها او اجاليا كما مر فلا يرد ما قبل فيه بعد لان لا يكون غصبا كما لا يخفى على من
يتبع كتب الاداب على ان الغضب جائز عند بعضهم **قوله** فيكون المناقشة آه وكون المناقشة
اثباتا لهم موجه اذ على المعلن عند منع المانع اثبات الم بالزات او بواسطة ابطال السند
كان مساويا وانهم منه مطلقا اذ لم يكن العدم مطلقا من النقيضين واثبات الم بالزات موجه
مطلقا سواء كان منع بعض مفعلة او لا والعقد بتوجيه الوظيفة وابطال السند لا يخص
موجه اذ انهم المانع مساواة او اعني مطلقا او نفي العمل كذلك لكن في الثاني يكون البحث
جديا وكذا اذا كان الدليل الدار على ابطال السند الاخص عاما وادعى كل ابطال السند
الاخص فيكون بمنزلة اثبات المنوع فلا يرد ما قبل كون المناقشة المذكورة ابطال
السند واثبات الم لا يخفى عن بعده آه اما ابطال السند فلان مساواة غير ظاهري بل الظاهر
غير مساواة واما اثبات الم فلا يرد من عدم كون الدلالة المذكورة من الطبيعة عدم
تحقق الطبيعة في غير اللفظ اذ يمكن تحقيقها في اشياء اخرى من غير اللفظ **قوله** فيبقى
المناقشة آه وفيه ما عرفت من توجيهه سابقا فانه كقولنا ما يتناك من الوظائف
وكن من الاشياء والذات الموفق **قوله** كان الاول آه اجيب عليه بأنه من قبيل ارجاء العا
والاكتفاء بما دارج في البيان واظهر عند مراجعة الوجدان وفيه انه لا يرفع الاولوية
لانه يوم عدم صحة الاستدلال باصوات البهايم مع انه يصح وما يومهم من اكيين باول
نأمل **قوله** ليست من قبيل الالفاظ لان اللفظ صوت من شأنه ان يخرج عن اللفظ
معتمدا على الخرج في المشهور واصوات البهايم لا يعقد على الخرج او كيفية حاصلة للاصوت
على التحقيق وتلك الكيفية ليست حاصلة للبهايم **قوله** الا انه آه هذا الجواب على تقدير
كون الرد استدلالا ولا يتم على تقدير كون الرد منقضا وايضا ارادة الاصوات مطلقا من
الالفاظ في مباحث الالفاظ والدلالة بغيره شاية البعد وخارج عن مرادهم ووجه
الرد مستغن عما ذكرنا سابقا ولا حقا **قوله** لم يقل على جميع ما وضع له لانه يدل على
التركيب فلا يكون تعريف دالة المطابقة جامع لا فادها لانه لا ينعقد في على المطابقة

المطابقة التي مدلولها بسيط كذا واجب الوجود والنقطة والوحدة والعقل والنفس
فأخبر **قوله** اورعاية في بعض النسخ بالواد والواصلة وفي بعضها بالواصلة وعلى الاول
يكون المراد بالقصد والرشاية في الجملة انه من ان يكون بالزات والاصل وان يكونا غيره وعلى
الثاني يكونان بالزات فيكون بينهما تقابل لان القصد بالزات التاكيد متقابل الرشاية في الحقيقة
حتى المتقابل ومعنى قد لم انه لا تراجم في النكاح انه لا تراجم في النكاح مطلقا مقصودة
بالزات او بالتبع فيكون لظ انه لا منافاة بين قصد التاكيد ورعاية حتى التقابل ولعلنا
ان بكلمة او اشارة الى استقلال كل من النكتين ذكر التمام وفي قوله يجب العرف بحث
لان ما يقتضيه حتى التقابل بل يجب ما وضع له يجب العرف كل ما وضع له لان الجنب
مقابل لكل في العرف لا التمام فتأمل **قوله** المشهور ان الحضرة قدسية العقلية و
الاستغناء عن التقييم فيقال تقيم عقلي او استغناء وقدسية الى الازمة الاكثرى وهو
الخبر فيقال حصص عقلي او استغناء قال السيد الشريف الحجة اما عقلي مرددين النسخ
والاثبات يحتم العقل في ملاحظة مقدمه بالاخصار واما استغناء لا يكون كذلك فيستد
الخصارة الى التبع والاستغناء في الجوانب كاختصاص اللفظية في الثلاثة او في الاجزاء
كاختصاص الجسم المركب اجزاء من العناصر فالقصة ان كانت عقلية فهي بدئية لا
يحتاج الى دليل وان كانت استغنائية فدليلة انه لو كان فيهم امر لوجدنا بالتبع لكن
التالي بطل فالقصة مشهورة والملازمة ظنية وفي نظر اما اول فلان الترتيب بين النسخ ليس
بلازم اذ المراد من الترتيب بالاخصار مجرد الملاحظة سواء وقع الترتيب بين النسخ او لا كما
في الاختصاص بالوجود في القديم والى ادش مع انه لا يرد بينهما الا ان يقال ان الترتيب بينهما
اعلم من ان يكون في الخل او في الباطن او يقال ان من على الاكثر والادش قد له
كاختصاص الدلالة اللفظية في الثلاثة اختصاص الدلالة اللفظية مطلقا العقلية و
الوضعية والطبيعية واما ثانيا فلانه لما اخذ في دليل الاستغناء الظنية فيتحقق صدور
كثيرة بين العقل والاستغناء منها انه يحتاج الى التبيين غير الاستغناء فلا يحتمل مجرد الملاحظة
او يحتاج الى دليل غير الاستغناء او يحتاج الى دليل قطعي تنبيه هو الاستغناء والتبع كما
في الاستغناء التمام واما ثالثا فلان قوله في بدئية لا يحتاج الى دليل هو وقع الترتيب
للبدئية كما هو الظاهر فيدريج في العقل ما يحتاج الى التبيين كما في سائر البدئية الحقيقية

فلا يلزم قوله يحكم العقل بمبدأ الملاحظة فافهم **قوله** ومنهم قسم آه وهو قريب من الحق
لأنه يدخل في القطعي صورته المذكورة سابقا وهي ما يحتاج إلى تنبيه وما يحتاج إلى
دليل قطعيين سواء كانا غير المستقراء أو المستقراء لكن يرد أنه إذا كان الاستقراء تاما ودليلا
قطعيا للاستقراء أنه يدخل في القطعي لأن الاستقراء مع أنه استقراء لأن الاستقراء منقسم إلى
السامي وغير السامي الناقص لكن نقول لا بعد فيه كثيرا لأنه يجوز أن يكون المراد بالاستقراء
هو الناقص أو المراد بالتنبيه والدليل غير الاستقراء فلا يرد هذا غيرهما داخل في الاستقراء
كما هو الظاهر من محرم قوله وإلى ما سواه ومنهم من جعل الحصر أربعة الثلاثة المذكورة و
الجعل وقيل الجعل مندرج في الاستقراء تأمل **قوله** والظاهرة قيل عليه من قسم القسم
الثاني إلى ما يحكم به العقل بالدليل أو التنبيه وإلى ما سواه لم يرد بذلك جعل القسم القطعي
مقابلا للاستقراء حتى يكون أصل الالف ثلثة بل إنما أراد تفكيك الاستقراء إلى قسمين
قطعي وغير قطعي كيف وقوله من قسم الثاني آه صريح في ذلك وأيضا يجوز اعتبار
الالف في أصل القسمة بوجوب اختلاف نظام الحصر الواقع في جميع المواضع وفيه أنه
إنما يرد هذا لو كان المراد بالالف في قوله من قسم الثاني الاستقراء وليس كذلك لأنه
يجوز أن يكون المراد به قوله والافقط كما هو الظاهر فلا يرد السؤال وإن قيل أيضا
صريح العلامة للترقية إلى شيئية المنقولة على شيئية مخصوصة انتهى أن الحصر الحصري في
القسمين استقراء وفيه أن ما صرح من ظهور فيه لأن حصر الحصر في الأول مريد بين النفع
والاثبات وكذا في الثاني حيث ردد في النفع الثاني بين النفع والاثبات كما استعمله وإلى
ما سواه وهذا تبين وجه الظهور فليتا مل في المقام **قوله** وربما يورد أنه مثل أن يقال
الدلالة إما أن تكون علاقتها ذاتية أو لا والثاني إما أن يكون علاقتها وضعية أو لا
الأول دلالة عقلية والثانية دلالة وضعية والثالثة دلالة طبيعية فيكون القسم
الآخر مرسلا وسعي الأرسال أن يكون القسم الذي رجع من التقسيم ثم يجب المقدم من القسم
المذكور وأن يجوز العقل صدق شيئية وعلاقتها والقسم الخارج من التقسيم بالاعتبار
علاقتها ذاتية ولا وضعية أو القسم المذكور هو الطبيعية قيل وقد يكون الأرسال في الأول
قوله ولا عبرة بها أوله إذا كان الدار في العقلية والاستقراءية المعهودة التي رجيته
عن التقسيم أو مطلقا كان كل حصر في صورة العقل للردة بين النفع والاثبات بين القسمين

الالف التي رجيته عن التقسيم حصر عقليا لأنه يحكم العقل بمبدأ الملاحظة الف الف التي رجيته
بالانحصار وليس كذلك **قوله** والشهود آه يحتمل أن يكون هذا الحصر قطعيا لا يقضي
ضرورة أو مشاهبه فلا يظن كونه عقليا وأيضا لا يلزم من مجرد العلم بملاحظة مفردة
القسمة كونه حصر عقليا لجواز أن يكون التردد بين النفع والاثبات معتبرا أيضا في تقديره
وأيضا يجوز أن يكون الدلول مجموع الجزاء والتي رجع والموضوع له والتي رجع وأيضا يجوز
أن يكون الدلول جزء جزاء الموضوع له أي غير ذلك فلا يحصل الجزم بمجردهم القسمة
والجواز بأن المركب من الداخل والتي رجع خارجي وجزء جزاء لا يفيده في الحصر العقل
لأنه يجوز أن يستدل عليه أو يبين ويرد مثل على قوله الشارح فإن اللازم بشرط
تحقق الدلالة آه إلا أن يقال أنه دليل أو تنبيه على ثبوت العقلية للحكم لا على نفسه
على ما قيل في تغليل ثبوت البداية للحكم تأمل **قوله** ولورد عليه آه إذا لم يقيد مفردا
بقيد الحيثية صار المقصود المطابقة دلالة اللفظ على جزاء ما وضع له ومفهوم الالتزام
دلالة اللفظ على التي رجع عنه وأما إذا قيدت بقيد الحيثية صار المفهوم المطابقة دلالة
اللفظ على علم ما وضع له من حيث أنه قام ما وضع له ودلالة التضمن دلالة اللفظ
على جزاء ما وضع له من حيث أنه جزاء ما وضع له ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على
التي رجع عنه من حيث أنه خارج عنه كما هو المتبادر من قيد الحيثية كما وقع عن المر
في الطول وعن غيره قال في المطول دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث أنه
تمام ما وضع له مطابقة ودلالة على جزاء ما وضع له من حيث أنه جزاء ما وضع له
تضمن ودلالة على التي رجع عنه من حيث أنه خارج عنه التزام فليعلم هذا لا يلزم لجواز
الرجوع ذكره إلا أن يحمل الحيثية على قوسط الوضع بتكلف على ما اعتبره بعض في الشبهة
وشرحا للمهم والمفرد ونقرب الانقراض بلفظ الامكان الموضوع للمكان الخاص
والامكان العام ولفظ الشمس الموضوع للجزم وللصور مشهور لا يحتاج إلى بيان
ويمكن الاكتفاء بلفظ الشمس الموضوع للجزم والمجموع تأمل **قوله** كما إذا وضع آه
كلفظ الشمس الموضوع لمجموع الجزم والصور فيجوز أن تدل على الصور كونه لازما
لجزء الموضوع له ويجوز أن يدل اللفظ على جزاء الموضوع له لا كونه جزءا من الموضوع
له بل كونه جزءا من الموضوع له كالأنف بالنسبة إلى الرأس ويجوز أن يدل اللفظ

على جزء الموضوع له كونه جزءا لازما للموضوع له كالاتي اذا وضع للحيوان الناطق
ولكن كاتب الذي هو لازمه فانه يجوز ان يدل على الكثرة لا كونه جزءا من الموضوع له الذي
هو الكاتب بل كونه جزءا لازما للموضوع له الذي هو الحيوان الناطق وهذه المذكورات
متعلقة بجزء الموضوع له **قوله** وان يدل آه كاشم للموضوع للجزء وللصواب فانه يجوز
ان تدل على الجزء لا كونه موضوعا له بل كونه لازما للجزء الموضوع له وبين الجزء والصواب
تلازم كل واحد منهما انعكاسا دائما اعني انعكاسا لانه لو كان اللازم اعم من الموضوع له
لا يكون الموضوع له لازما للجزء الموضوع له وهذا متعلق بالموضوع له **قوله** وان يدل آه
فيل عليه ان هذا انما يريد من اخر اللازم في تعريف الالاتام واما من لم يأخذ به وعرف
بالدلالة على التي يرج فقط كالصواب وغيره فلا يريد عليه واجيب بانه اراد على من اخذ
اللازم في تعريف الالاتام ولا يخفى ان خارج عن المقام لانه لا يكون اراد على ان يرج
وهو المسمى بعقلية صمد المص الذي عرف الالاتام بالدلالة على التي يرج فقط وهو الحق
كالاتي الدال على التكلم فانه يجوز ان يدل عليه كونه لازما للجزء الموضوع له وهو
الناطق ويجوز ان يدل الالاتام على الضاحك كونه لازما للجزء الموضوع له وهو المتعجب
ويجوز ان يدل الالاتام على التعي كونه جزءا لازما للموضوع له وهو المتعجب وان يدل الفلك
على الحركة كونه دالما لمفهوم الفلك وهذا متعلق بالتي يرج في الاعية ذلك من الاعتبار
المتعلقة بالجزء ونفس الموضوع له وبالتي يرج فافهم **قوله** بلغة التعليق آه الحشية تطلق
على ثلاثة معان الاطلاق والتقييد والتعليل وقيل قد تطلق ايضا على الجزئ بدو لا
مناقب بين التعليل وبين كونه قيد التنويع اذ التعليل قد يكون قيدا كما في هذا المثال
والدال بالحشية ههنا توسط الوضع وهو تعليل كونه تلك القيد من الثلاثة **مسألة**
بتلك الدلالات الثلاث ومع كون التعليل متعلقا بنفس الوضع كون نفس الوضع على
فقط وكون باق القيد لتعيين الوضع الذي يقع به التعليل المذكور انه لا يكون جزءا
لنفس العلة بل العلة هي الوضع فقط وباق القيد وهي تمام ما وضع له وجه ما وضع
له والتي يرج عن ما وضع له لتعيين متعلق الوضع وببانه معلوم فاذكره واما بيان
ما اذا كان الموضوع له مع باق القيد علة فالطريقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بواسطة الوضع لذلك التمام والتضمن دلالة اللفظ على جزء ما وضع له بواسطة الوضع

الوضع لغيره دخل فيه ذلك المعنى المدلول والالاتام دلالة اللفظ على التي يرج عن ما وضع
له بواسطة الوضع لغيره خرج عنه ذلك المدلول وما له الا ان الطريقة دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له كونه ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزء ما وضع له كونه جزءا
وضع له والالاتام دلالة على التي يرج عن ما وضع له كونه خارجا عن ما وضع له فيه
عليه الاشكال المذكور وفيه ان المحققين كالصواب والقطب وغيرهما يبينوا بانه لا يكون
الوضع مع باق القيد تعليل كما لا يخفى على المتبين فلا يكون الجزاء حاسما لهذه الاشكال
قوله ضرورة ان ما يتعلق آه لان الدلالة على تمام ما وضع له بواسطة الوضع الذي لك
المعنى تمام ما وضع له اعم من ان يكون دلالة عليه كونه ما وضع له او كونه لازما للجزء
الموضوع له المعنى ذلك وكذلك دلالة على جزء ما وضع له بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى
جزء الموضوع له بتلك الوضع اعم من ان تكون دلالة عليه كونه جزءا ما وضع له او كونه
لازما للجزء ما وضع له او كونه جزءا من الموضوع له او كونه جزءا لازما للموضوع له لا غير
ذلك وكذلك دلالة على التي يرج عن الموضوع بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى خارج عنه
بتلك الوضع اعم من ان يكون دلالة عليه كونه خارجا لا زماله او كونه لازما للجزء الموضوع
او كونه جزءا لازما للموضوع له او كونه دالما لغير ذلك **قوله** اشكال اخر ان لا يخفى عليك
ان الاشكال الاول داخل في الاشكال السابق فلا يكون مغايرا الا ان يقال انه يمتنع على الغلب
لان الثاني غير ذلك ومغاير السابق **قوله** لا لازماله وقد عرفت بما يتعلق به ووجه الاندفاع
ظاهر من التقدير السابق الذي هو يمتنع على كون الوضع فقط تعليل وباق القيد لتعيين
الوضع فتذكر **قوله** على تقدير ما اشارت اليه من ان لا ينفك عن اللازم من طرف الجهد
لانهم ذهبوا الى عدمية الروام عن الضرورة ووجه عدم النفع لان مال الاشكال منع للحجب
المذكور وهذا الجواب ابطال السند وابطال السند ما جع الاثبت المنع ان كان السند مع
او اعم مطلقا والاثبات لا يفيده لان الحصر المذكور عقلي والحصر العقلي يمتنع العقل بجزءه
مفهوم القضية كما مر فلا يفيده الجواب في توجيه الحصر العقلي وايضا ان هذا السند اخص فلا يفيده
ايضا ولا يخفى انه يريد مثل ايضا على جوابه انه توجيه الحصر العقلي بانها اذا نظر الى الاشكال
منع والجواب اثبت المنع الا ان يقال ان الاشكال منع لعقلية الحصر المذكور والجواب اثبت لعقلية
لا لنفس الحصر وهذا الاشكال منع لنفس الحصر فثبت الفرق بينهما فانه لا يفيده فان توجيه

الحصر العقلي عبارة عن اثباته والمنع انما يفيد الجواز والجواز لا يفيد الاثبات ولا يخفى انه
بعيد عن المرام **قوله** كان اشتراط اللزوم اه وايضا يناهذ الاشتراط لان الشرط هو الذي
الموقوف عليه الا ان يراد بالشرط مطلق الموقوف عليه اطلاقا خارجا **قوله** اذ لا وجه
لتعليل الدلالة قيل اذ لو كان خروج عن الرضوخ لسبب الدلالة للفظ الموضوع عليه
لكان للفظ دلالة على كل خارج عن الموضوع له مع ظهور بطلانه لان المراد بالعلل بهما
الاستلزامه وقيام الاستلزام ان المراد بالعلل الاستلزامه ولو سلم ان المراد بالعلل الاستلزامه
فيجوز ان يكون العلة المستلزمة مشروطة بالشرط كالنستلزمة للاخر في بشرط قبول
المطلب **قوله** مطلق اللزوم سواء كان ذهني او خارجيا بينا او غير بين وما جعله شرطا
للزوم الذهني البين يمنع الاضطرار عند الجبرود والبين يمنع الاعم عند الامام لكن لا يتم
هنا الجواز على رأي المصنف ويمكن ان يقال المراد من اللزوم اللزوم الذهني في الجملة واهل العروة
ايضا يشترطون اللزوم الذهني في الجملة كما يظهر من الطول وهذا الجواز اخص بالمشق
الاول او الثالث **قوله** كونه تكلفا اه وجه كونه تكلفا ظاهر ووجه كونه مستغنى عنه كونه
مستغنى بالنقد السابق وجه الاندفاع اننا نختار الشق الثاني من الشرع يدور منع عدم صحة
فيه الحثية وانما يكون كذلك لو كان التعليل بمجرد الوضع ويكون المراد خارجا او يكون
المراد خارجا فقط واما اذا كان التعليل بنفس الوضع فقط فيصير التعليل كما سبق مع
ان مطلقا اه لا يلزم على به لكان للفظ دلالة على كل لازم خارج مطلقا وليس كذلك ويمكن
الفرق بين دلالة اللفظ على كل خارج وبين دلالة على كل لازم خارج اذ بطلان الاول محظ
دون الثاني سيما على مذهب اهل العروة لكن هذا البحث الذي من على ماسم المجيب من عدم
كفاية غير اللزوم الذهني في تحقق الدلالة الاستلزامية وايضا قال لشارة ان كان الفرق بينهما
ظاهرا فافهم **قوله** يمنع تحقق اه قيل هذا المنع خارج عن قانون التوجيه على ما هو الظاهر من
الترتيب المذكور فانه انما ان الشرح يرد على الدلالة الوضعية اللفظية في الثلاثة المذكورة
والاشكال منع لذلك الحصر مستند بالمراد المذكورة فمنع تحقق تلك الدلالة خارج عن قانون
المناظرة واجب بان الظاهر ان ذلك المنع موجب بالنظر الى ان ذلك الاشكال في الاصل للتوقيف
الثلاثة وما قضى التوقيف مستدل وفيه ان خارج عن المقام كالا يخفى على ذوي الاقدام ويمكن
دفعه بان الاشكال نقض للمعبر المذكور شبيها او معارضة نقدية او نقض حقيق باعتبار

باعتبار التقييم على ما قيل من ان النقض حقيقة في النقوض الاربعة فتوجب الجواز بالمنع
المذكور تامل والسبب الاخرى كون الدلول تمام الموضوع له في المطابقة وكونه جزء
الموضوع له في النظم وكونه لازما للموضوع له في الالتزام وما عداها السبب الاضعف
والسبب تحقق الدلالة المطابقة والدلالة النظم والدلالة الالتزام او كونها سميت
بها لا يقال السبب وان كان اضعف لكن المراد به المستلزم ولا يتخلف اللزوم عن المستلزم
لان نقول المراد بالسبب مطلقا لا مستلزم ولو سلم فيجوز ان يكون الالتزام
مشروطا بارتفاع المنع كما في احوال الناظر للمخطوط فانه مشروط بعدم الرطوبة كما ان
الشرط جاز من العلة التامة كترك ارتفاع الموانع **قوله** على سبيل الاطلاق لا بالافطاف
بالاثر الاتفاقي نحو العلوم بطريق القصد بالذات واللازم والجزء ليس بلفظين مقصودين
بالذات بل المقصود بالذات اللزوم والكل وان كانا مقصودين بالتبع والمعتبر اللزوم
الذهني اه اي المعتبر اللزوم المعتبر الدلالة الوضعية اللفظية او مطلق الدلالة اذ
اللزوم العلمى معتبر فيهما كما مر اذ الدلالة الالتزامية كما هو المتبادر وعن الاولين المراد
باللزوم انهم من ان يكون كمالا بالنسبة الاجزئية وان يكون ملزوما فصح التفرع بقوله
فيجوز اه **قوله** لا يبرهنا اه لان الحصر العقلي ما يجزم بهج ومفهوم القسمة كما مر ولا يفيد
الاستدلال عليه فكيف يمنع في دفع الاعتراض الوارد عليه وهذا اليراد عليها وقوله مع
ان خاص بالثاني وفيه ان السند الثاني يجرى في جميع المواد الا ان الدلالة على الخارج لا اجل
انه لا يتم بل لا جواز له وانهم مع ان كون في الروايات سببا للانتقال من اللفظ الى الخارج من
غير لزوم كمنع على ما هو التحقيق ومع اللزوم لا يكون اللزوم الذهني بالنظر الى الالتزام
كما هو المتبادر كما مر وانه المورد لهذا الكلام كما سبقت في نسب الدلالة لكن ههنا التقييم يمكن
كما سبق وايضا ان السند الثاني ظاهر في كون الدلالة تابعة للقصد كما هو مذهب اهل العروة
كما سبقت لا على مذهب المنطقيين من ان الدلالة غير تابعة للقصد فلا يتم عليهم مذهبهم وايضا
ان اريد من اللفظ الموضوع للكل الجزاء والموضوع للملزم واللازم بطريق المجاز كان
دلالة على الجزاء تضمن ايضا دلالة على اللزوم الالتزام ايضا مع ان الجزاء واللازم مرادوا
بطريق الاطلاق والقصد بالذات على هذا التقدير الا ان يقال انهما مطابقان بناء على وضع
التعريف المعتبر المجاز تامل **قوله** وبما يوجه اه هذا التوجيه بدل فيه الحثية لدفع الانتقاض

بالدلالة بعضها مع بعض وحاصل اعتبار الفرق والتعريف بالقياس لكل وضع من
الوضع ولا يراد على تعريف المطابقة دلالة الشمس على الضوء اذا اطلق على الجسم او اطلق
على المجموع فاما الاول التزام وعلى الثاني تضمن اذ تعريف المطابقة يصدق على دلالتها على
الضوء على تقدير وضعها على الضوء ولا يصدق على دلالتها على الضوء تضمن اذ التزاما على
تقدير ذلك الوضع وكذا لا يراد على تعريف تضمن دلالة الشمس على الضوء على تقدير وضعها
للمجموع ولا يصدق على دلالتها على الضوء مطابقة اذ التزاما على تقدير ذلك الوضع وكذا
لا يراد على تعريف الالتزام دلالة الشمس على الضوء اذا اطلق عليه او على المجموع اذ تعريف
الالتزام يصدق على دلالتها على الضوء على تقدير وضعها للمجموع ولا يصدق على دلالتها على
مطابقة او تضمن على تقدير ذلك الوضع وفي هذا **قوله** وفيه ما فيه قبل وجه فيه
ان المعنى الواحد لاسماء الاشارة والوصف والضمير نفس الموضوع له وجه الموضوع له
والى ربح عن الموضوع له بوضع واحد لان وضعها عام والموضوع له خاص فلو لم يبق جرم
الدلالة بغير الحقيقة لا تنقضي بعضها بعض ولو قيد لاختل الحكم في الثلاثة وفيه ان الحكم
غير قابل لهذا التحقيق لان عنده وضع اسم الاشارة والمعمى والموضوع لا من قبيل الوضع
العام والموضوع له العام فيندفع الاشكال من طرفه ولعل هذا وجه التامل وقيل وجهه
ان فيه بحثا اما لا فلا تنقضي بعضها بعض فيما اذا وضع لفظ المجموع للضرورة واللازم
فان له على اللازم دلالة باعتبار وضع معين تضمنية لكونه جزءا من التضمنية لكونه لازم الجزء
كما ذكره فلو لم يبق في بقاء الحقيقة لا تنقضي التضمن بالالتزام وبالعكس واما ثانيا فلو ان
دلالة اللفظ شيئا تمام ما وضع له باعتبار وضع معين يجوز ان يكون لكونه لازم الموضوع
له وايضا دلالة على جزئه باعتبار الوضع له يجوز ان يكون لكونه لازما للموضوع له
غير ذلك كما سبق وايضا دلالة على التارج باعتبار ذلك الوضع يجوز ان يكون لكونه جزءا
الموضوع له لا غير ذلك مما مر في محل البحث العقلي ايضا وهذا حال عن التحصيل من وجوه كالا
يخرج فتدبر **قوله** سواء كان للضرورة قبل عليه ان كلام الفاضل المحقق انما هو على اعتبار
الضرورة لكل بناء على كون لازم الجزء كذا ذكره فاعتبار اللازم للمجموع على حدة وبناء
الناقصة عليه لكن اللازم لكل اعم من ان يكون بلا واسطة الجزء وبواسطة الجزء او قد لا
كان بيان للضرورة **قوله** نعم يتجه بيان لنشأ غلط بان لم يفرق بين الاتجاه على التعريف وبين

وبين الاتجاه على المحر والفرق واضح او دفع لعدم وروده على المحر بناء على
عدم قوة نقض التعريف بناء على ظهوره في فاعه واعتراض عليه بان ثبوت الدلالة خارجة
عن تعريف الدلالة الثالث على الوجه الذي قبله لانه مع ما فيه من الرجوع الى دعوى
نقض التعريف بالمواد الغير المحققة ناس من الغفلة عن كون جزء الجزء صفة وكون جزء
اللازم لازما وكونه لازم اللازم لازما وكونه لازم الجزء لازما لكل الاخر فذلك لانه لو قيل
في تحصيل مفهوم الاق ان الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما
وضع له او لا والاول المطابقة والثاني اما على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع
او لا والاول من الثالث تضمن والثاني الالتزام لا يراد على التقيم واراذاذا النفي في
التدبرين متوجه للمجموع الدلالة والحقيقة ويكون المدلول في الالتزام اعم من ان يكون
خارجا عن الموضوع له او يكون عينه لكن لان حيث انه عينه او يكون جزء الموضوع له
لكن لان حيث انه جزء ما يصدق عليه التقيم على ما اعتبره ويكون المحر عقليا مع فيه
الحقيقة والى بين النفي والاثبات وفيه انه لا يراد على انتفاء التعريف بالمواد الغير المحققة
ولا يكون غافلا عما ذكره لان مقصوده نقض الوجه لا التعريف كما قال كما اوضحه وهذا
ظاهرا ومن شأنه قوله خارجا عن تعريفها والمراد منه تقليل كون تلك الدلالة وطنة بينها
وايضا اعتبار فيه الحقيقة على الوجه الذي تدبر بين النفي والاثبات لا بغير المحر العقلي لان
مفهوم التقيم التي ربح من التقيم اعم من حقيقة الالتزام لان انتفاء الحقيقة والدلالة اعم
من حقيقة شيء على اللفظ التبادر الدلالة اللفظية الوضعية على التي ربح عن الموضوع له
ولا انتفاء كلف اعتبره كما قال لاحاجة آه فيكون التقيم الاخر مرسلا اذ هو العقلي و
الاستدلالية على حقايق الاق دون المفاهيم الخارجية عن التقيم كما مر فافهم **قوله**
فيه انه لا يتم له انه لا ينقض اجمالا بالجزائي والتخلف حاصله ان دليل جازم خروج بغير
بالضرورة عن مفهوم العمى وكون العمى عبارة عن سلب عدم مع تخلف المدعى عنه عنده
وفي نفس الامر وقوله لانه لو كان بيان الجزائي وقوله لانه آه اشارة الى انه لا يتم ان
يكون النقص يستلزم خصوص الفاعل وهذا الظاهر الجارية وتقرير القياس على صورة
النفي كما ظهر من تقريره وفيه تقرير ان اقران قبل عليه ان الملازمة فنشأ كيف وصح
هناك اليه وبدون قرينة لان السبب والاسباب للمفهوم موضعين على شق واحد بل العمى

في الموضوعين بغير واحد ولما كان اسناده في الموضوع الثاني على سبيل اخذ العدم مقيد بالبصر
لا على سبيل اخذ مطلقا حجازا لتحقيق ان اسناده في الموضوع الاول ايضا كذلك فلا يمكن جعل
البصر قرينة الجواز وفيه ان هذا وان كان واردا في مقام المنع لكنه لا يثبت في ابطال اسند
الجل كما ينبغي ابطاله عليه اذ يرتفع عليه المنع كما لا يخفى **قوله** ففيه ان الصارف اه قيل عليه
ان ما ذكره من دعوى ان الصارف موجود بطل الصارف عن الجواز موجودا في
في الموضوع الثاني من الالية الكريمة لا يمكن اخذه على سبيل الجواز بان يراجع مقدم العمى
العدم المطلق بل هو يعلم البصر وهو في الموضوع الاول ايضا على سبيل اسناده في الموضوع الثاني على سبيل الجواز
الايجاب والسبب كما سبق وفيه انه يكون ان يراى العدم في الموضوع الثاني على سبيل الجواز وتكون
عدم الامكان منه لا بد لهما من دليل بل الظاهر ان اللغز في الثاني عدمت القوى البصائر التي
في القلوب التي في الصبر وعلى طريق حجاز الحذف او الملاء بالقلوب القوى البصائر فيكون
العمى مستغلا في مطلق العدم تامل وقوله لزوم الجازية اه يعني لما كان الامثلة المذكورة
مشتركة على القرينة الجازية وهي نفس الاسناد الى البصر الجازية فيها فلام الجازية
بشكل القرينة صار في عن الحقيقة والاوان يقول اسناده الى البصر في صيغتها
قوله قد يناقش اه هذه المناقشة واردة على تحقيق الالتزام عند المنطقيين بنده على
الاشتراط المذكور في الالتزام بطريق المنع وتحقيقه في بعض الامور مستند الى
كما في العمى بالنسبة الى البصر بل عند المصنف يستند ان تحقيق شرط وهو اللزوم العقلي غير
ثابت وتؤيد ان المراد من تصور اللزوم في تفصيل اللزوم العقلي الاتفاق فلا يكون تحققه
ثابتا وتؤيد به فلا بد يجوز ان يكون اللزوم اه واما اذا التزم فلا ان المراد من العلم
في تعريف الدلالة هو الاتفاق فيكون المراد من تصور اللزوم هو الاتفاق في تعريفه
فلا يلزم ان يكون المراد من تصور اللزوم هو الاتفاق على هذا التقدير لم يكن اللزوم العقلي
شرطا كافيا في الالتزام مع انه شرط كاف عند المصنف واللايينا شرط اخر واما في تعريف
فلا يلزم ان يكون المراد بذكره لورد النقص على تعريفه الدلالة كما هو السندية ظاهرة بهذا
البحث والمراد بالشرط الكافي في الشرطية اي لا يحتاج الى شرط اخر الى
والشرط قد يكون مضافا الى الشرط وقد يكون لهما لا يجمع انه على مستقلة فلا يرد وقوله
لجواز ان يكون اه بطلانه ان اراد به عدم الاتفاق اليه في الجمع على سبيل دفع الايجاب الكلي

الكلي فلا يصلح للتفويض وان اراد به السلب الكلي فغير صحيح لان بين الاعمى مكانها
لزم ما عقليا بجمع الاتفاق الى المكمل لان تصور المضاد من حيث هو مضاد موقوف
على تصور المضاد عليه فلا بد ان يتصور المضاد اليه ويتم تصور المضاد من حيث هو
مضاد فانيا فيلزم الاتفاق منه اليه فافهم فانه دقيق **قوله** ان من الاتفاق اه وقد فرق
ان المراد من الاتفاق في الجواز الى بق مطلق التوجه فلا حاجة الى تعميم العلم فذكر هذا
الجواز اثباتا لم ابطال تنوير التنوير كما هو الظاهر لكن الابطال انما يثبت اذا كان مضافا
او ان من التنوير مطلقا كالسند وهو يثبت ابطال التنوير وهذا الجواز ضعيف لان
في مقام الاستدلال فيمنع مقدمة لانه لا يلزم من كفاية كون المراد ان من الاتفاق و
نفي العلم في دفع الاشكال السابق كون المراد به ان كان النعيم بطريق المنع في
دفع الاشكال السابق كون المراد به ان كان النعيم بطريق المنع في دفع الاشكال
السابق الذي هو النقص احتملا مفيدا وايضا يدفع الاشكال المذكور بجوابين اخرين
كما مر منا ومن الحق فلا ضرورة في تعميم العلم في دفعه فلا يثبت ما ذكره تامل **قوله** الظاهر
انه اه وجه الظاهر في حمل اللزوم على الذهن بجمع امتناع الانفكاك في التصور في الجملة
انه في اللزوم العقلي بامتناع تصور الملتزم بدون اللزوم عقلا والعرف بامتناع تصور
اللزوم بدون تصور اللزوم في تجري العادة وهذا ظاهر في ان اللزوم يحول الى الذهن
حيث اخذ التصور في مظهره ايضا في الجملة امتناع الانفكاك في التصور واما ظهور
الجملة على الاتم من الكلي والخبر فللمجمل على مذهب اهل العربية واما ظهور حمل العقلي
على الكلي والعرف على الجملة فبقريته تنفرج اختيار مذهب اهل العربية حيث فرع عقبة
اللزوم العرفي قيل عليه ان ما ذكره من كون اللزوم جزئيا عند اهل العربية ليس بمستقيم
بل الذي ذكره المصنف في التلويح ان التحقيق ان العبرة في دلالة الالتزام عند علماء الاصول
والبيان مطلق اللزوم عقليا كان اولها بينا او غير بينا والاستيفاد من كلام الشريف
العلامة في شرح المفاتيح كون اللزوم العرفي المعبر عنهم كليا ولو اطلقوا ان المعبر عنهم
هو الجزئية فهو مجرد اصطلاح كيف لا ومن الظاهر ان الدلالة الالتزامية على الدلالات
العرفية المعبرة عنهم كلية كالمجمل في تعريف القرينة وغيره فاصلا بدونها لا كلية وجزئية
كما هو شأن بعض الدلالات المعبرة عن اهل الصناعة من كونها كلية مع بعض الشروط

وغير حاصل به وها فتكون التفرقة المحذرة هنا بين الاصطلاحين بالنظر الى اعتبار
اللزوم العرفي وعدم اعتبار الفريق الاخر بالنظر الى اعتبار اللزوم الجدي وعدم
اعتباره وفيه نظر من وجوه قطعت فحفظت قال الشيخ الحفيد في تفسير اللزوم
العقلي بان ينتقل الزعم الى ارجح كل فهم المعنى الموضوع له وفيه نصيب اللزوم العرفي
بان لا يكون الاستقبال دائما بل بمعونة القوانين وانت خبير بان ذلك لا يصح اصطلاح
الميزان اذ المعنى عند اللزوم العقلي الدائم نعم اهل العربية والاصول يعرفونه
فالزيد استبانة للمترجمين الا اذا ما قال اذ انظر آه وفيه ان يكون اللزوم اعم من
الزعم في مقام بيان شرائط الالتزام باللزوم ظاهر الحمل بحيث لا يخفى ولو علمنا ان اهل
العربية كما فصل المصنف شرح التلخيص وصل قول من نازع في اشتراط اللزوم الزعم
على اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقل عن تعقل المسهر في نظر شمه حتى يظهر معنى
قوله او شفا و فائدة فافهم **قوله** والعقل من الكل لان المراد بالعقل اللزوم الذي
يحكم العقل باللزوم بينهما بلا مداخلية للعرف سواء كان اللزوم كلياً او جزئياً والمراد بالعرف
اللزوم الذي يحكم العقل باللزوم بمداخلية للعادة سواء كان كلياً او جزئياً والمراد بهما
ما ذكره الشرح من التفسيرين وهذا ايضا اعم من الكل والجزء فافهم وفيه ان المتبادر من
العقل الكل ومن العرف الجزء فيكون الظن من العقل الكل ومن العرف الجزء وقوله
ايضا لا حاجة اليه لان اعمية الجزء من العرف معلوم مما سبق الا انه ذكر مضربا بما علم
التزاما نظريا لما سبق ولم يذكر اعمية الكل من العرف وامثاله اكثافا بما ذكر **قوله** سبب
آه والظن ان المراد من العرف الشامل العرف العام لان العرف الذي ليس شاملا للكل
والارضية وهذا ينبغي ان العرف اذا ذكر مطلقا يتبادر منه العرف العام ويمكن ان يعبر
بشمل العام والذي صلب هو المناسب للمقام ليكون العرف الذي يستحق اللزوم
الكل مندرجا في هذا الشق **قوله** مع بعده آه وجب البعد عن اللفظ لان اللزوم اعم من
الزعم من الكل والعقل والعرف من اللزوم الزعم الكل بحسب الظن فان تخصيص بعيد
عن اللفظ والواقع وان اللزوم الزعم اعم والعقل هو الكل والعرف هو الجزء الاول
على مذاق المحقق والثاني على مذاق الشيخ رحمه الله عنه فيه ان ابائه غير مسلم لان ما ذكره
محتمل العبارة وان كان المراد من المعنى الاخر المشهور سيما اذا وقعت في كتب المنطق

المنطق كما اشار اليه بقوله لا يلزم آه وقوله بالمعنى الاول آه متعلقا بالمشهد و
المراد بالمعنى الاول ما حمل الشيخ رحمه الله ما ذكره بقوله اذ انظر آه وفيه انه لو كان هذا المعنى
مشهدا لم يحمل الشيخ رحمه الله على كونه ظاهرا فلا يرد قوله ولا نقاد آه الا ان يقال في مقام ما بين
ما وقع في كتب العربية وبين ما وقع في هذا الكتاب تأمل **قوله** وهو يكون الذي يرد آه وهذا
ظاهر اللزوم البين بمعنى الاضطرار وهو الشطر عند اليهود وعند الامام يشترط البين
بمعنى اللزوم كما ذكرنا سابقا وهو اللزوم الذي يكلف في جنم العقل به تصور اللزوم
واللازم واللزوم البين لفظ مشترك بينهما وقد يطلق على اللزوم الذي لا يحتاج الى
وسط اصلا **قوله** او بسبب كونه لازما ذهنيا آه لا يقال المحصر ممنوع لانه يكون دلالة
اللفظ على الجزء بتوسط الوضع للكل كما في التضمن لانا نقول هذا داخل في الشيء
لان الجزء لازم للكل لازما ذهنيا وهذا المحصر مستفاد ولم توجد دلالة لفظية وضعية
خالية عنها ولا ينافي استقرائية لعقلية المحصر الثلاثة **قوله** وفيه بحث شريف هذا البحث
مندفع بما ذكرنا من الاستقرائية المحصر لانه انما يريد لو بين تحقق تلك المواد ولا يكف فيه
اخر اذ العقل لان الاشتراط على المحصر الاستفاد سواء كان بالمنع او الاستدلال انما يكون
بالمادة المحققة الا ان يقال هذا الاشتراط بمنع عما يكون المحصر عقليا كما هو المناسب
للمقام فافهم والتفصيل بينهما ان ههنا ثلثة امور اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع
له ونفس الموضوع فيتحقق احتمالا سبعة لكن احتمال كونه لازما ذهنيا لمجرد اللفظ
مسا قط لان الكلام في الدلالة بتوسط الوضع فالباقي محتمل وما ذكره اربعة منه و
بذلك احتمال كونه لازما ذهنيا لمجرد اللفظ والموضوع له ان كان قوله او منها معطوفا
على قوله من الموضوع له وان كان معطوفا على قوله كما هو الظاهر ذكر هذا الاحتمال لكن
ترك احتمال مجموع الثلاثة فتدبر **قوله** سواء كان آه وصورة الاستقلال احتمال كونه
لازما ذهنيا لنفس الوضع وما عداه صورة المداخلية لكن هذا الجواب لا يتم على احتمال
كونه لازما ذهنيا لمجرد اللفظ والوضع لان هذا اللزوم الذهني ليس لازما ذهنيا للموضوع
واصلا فضلا عن ان يكون لازما له من حيثية المذكورة الا ان يلاحظ كونه موضوعا
للموضوع له تأمل ووجه التقطع ما ذكرناه سابقا ولا نقاد واعلم انه اذا كان المحصر
المذكور استقرائيا لم يرد ما ذكره كما عرفت وان كان عقليا ورد عليه ما ذكره سابقا

من الاعتبار ولا يمكن الجواب السابق ويمكن ان يكون وجه التقطع بهذا المعنى
بجاري او كنوي مثلا بمنى على ان الجواز والكناية انتقال من الملازم الى الملازم وهذا
مذهب الخطيب واما مذهب السكاك من ان الجواز انتقال من الملازم الى الملازم والكناية
انتقال من الملازم الى الملازم فلا يتم ما ذكره والملازم من القرينة المعنية للمراد لان
النهارضة لا يفيد فهم الملازم الجوزي دائما كما في بدال لا يقال الجواز والكناية على
مذهب الخطيب انتقال من الملازم الى الملازم الا ان بينهما فرق ما هو ان الجواز انتقال
بالقرينة دائما والكناية لا قرينة فيها فلا يصح قوله الا بقرينة لاننا نقول المراد من
بالقرينة القرينة المعنية للمراد والراد بالقرينة المعنية في الجواز وبعدد القرينة في الكناية
القرينة المعنية رقة عن ارادة الموضوع لا المعنية وفيه نظر تأمل وايضا المحصر
المذكور غير مستقيم لانه قد يكون اللفظ في الملازم غلط كما في قولنا هذا القوس
ولا يمكن التوجيه بان المراد من اللفظ الفصحى في سائر الجوانب ان الغلط ايضا لا بد من
قرينة فالية او مقالية والاد لا يصح به الخطا **قوله** فلا يلزم للمنطوقين اسقاط اية
فيه ان اسقاط مادة الملازم الجوزي لا يحتاج الى بيان ومما ادرك من اسقاط مادة
الملازم الجوزي من تلك الحشية دون اهل العربية والاعتذار لا يقابلها فافهم واستغن
عليه بان لو كان الدال على المعنى الجازي هو المجموع المركب من النقط والقرينة لم يكن الجواز
في الفرد في قولنا رأيت اسدا في الحمام بل لم يوجد جواز في المفرد واجيب بان لا يلزم من كون
القرينة جزءا من الدال الذي هو المجموع ان يكون الجواز في المجموع الجواز ان يكون السجل
في المعنى الجازي لفظ المستعار فقط وان كان الدال هو المجموع فيكون الجواز مستقرا
على انه لا يلزم ما ذكره في المثال المذكور فلام ان لا يلزم ان لا يوجد جواز في المفرد وانما
يتم ما ذكره في القرينة اللفظية لا العقلية تأمل **قوله** واما اذا كان المراد اية قبل عليه
ان اعتبار اهل العربية دلالة القرينة والعلاقة في الجملة انما هو لاهمال بعض الشروط
وعلى تقدير عدم الاهمال يتحقق والعلاقة في الجملة بلا اهمال بناء على ان الملازم الجوزي
معبر عنهم **قوله** والمركب اية وفيه ان القرينة العقلية لفظ تقديرى كما في الضمان
السنة في المشتقة فيكون دلالة لفظية حكما ونعيم الدلالة اللفظية واجب ومنها
لتشتمل صفات اللفظ ايضا **قوله** واما ما استشهد به في استشهاده كتب النطق في توجيه

توجيه ان الدلالة اللفظية الوضعية معتبة لا غير اللفظية ولا اللفظية الغير الوضعية
وللفصود منه جواب دفع العلاقة لان صلتها اصل العلاقة اعراض على قوله فلا يلزم
انه لان حاصله اعتبار مادة الملازم الجوزي سواء كانت مع القرينة اللفظية او مع القرينة
الى لية وتقرير العلاقة ان مادة الملازم الجوزي مع القرينة الى لية معتبة لا غير معتبة لا المجموع
المركب من القرينة الى لية العقلية ومن اللفظ ليس بلفظ فلا يكون دلالة لفظية
فلا يكون مادة الملازم الجوزي مع القرينة الى لية معتبة عندهم فلا يتم الاعتذار و
تقريب دفع العلاقة ان الاعتذار تام لان تلك الدلالة غير معتبة وسقاطها حسن
عندهم لان الافادة والاستفادة لا تحصلان به لان الافادة والاستفادة تنحصر ان
في الدلالة اللفظية الوضعية وتقرير الجوزي عن دفع ظاهر **قوله** والطبيعة قيل
ان ما ذكره من الدوال الطبيعية انما يتم اذا كان احد الدال الطبيعي اختياريا وهو
يخلف وفيه ان هذا لا بد منه لان النظر بطريق النسخ فيكون هذا المعنى السند
الا ان يقر النظر بطريق الاستدلال ويمكن دفعه بان الاصل في الافادة والاستفادة
ان يكونا باللفظ والما بعد اللفظ فلا تحصلان الا باقامة غير اللفظ مقام اللفظ
وايضا ان غير اللفظ يشتمل على معان قليلة بخلاف اللفظ والعقلية والطبيعة
غير مضبوطتين لانهما تحتلفان باختلاف العقول والطبايع مع اشتغال المعنى معان
قليلة ومن الوضعية من اللفظية وان كانت الافادة والاستفادة شائعتين بها
فيكون اعتبار اللفظية احسن من اعتبار غيرهما فافهم **قوله** الثاني انه هذا منع للتقريب
لان الدليل المذكور انما يدل على ان غير اللفظية الوضعية فقط ليس معتبرا ولا يلزم
منه اعتبار اللفظية الوضعية لجواز اعتبار اللفظية من المكل من اللفظية وغير
اللفظية ومن الوضعية والطبيعة والعقلية وحاصل ان منها ثلثة احتمالات احر
عدم اعتبار غير اللفظية الوضعية فقط وثانيها عدم اعتبار اللفظية من المكل و
ثالثها اعتبار اللفظية الوضعية فقط والدليل المذكور انما يدل على عدم اعتبار
غير اللفظية الوضعية فقط لا على عدم اعتبار اللفظية من المكل اعتبار اللفظية
الوضعية فقط والنظر الاول مني للاختصار والثاني مني لانه لا يمنع للتقريب ومنع
قوله والكلام فيه اما الكلام في اعتبارها ايضا فافهم يلزم اعتبار اللفظية الوضعية

من الاعتبار ولا يمكن الجواز ويجوز ان يكون وجه التقطع بهذا معنى
بحارزى او كنوزى هذا معنى على ان الجواز والكناية انتقال من اللازم الى اللازم وهذا
مذهب الخطيب واما مذهب السكاك من ان الجواز انتقال من اللازم الى اللازم والكناية
انتقال من اللازم الى اللازم فلا يتم ما ذكره والمراد من القرينة المعنى المراد لان
الصراحة لا يفيد فهم اللازم الجواز دائما كما في يد الله لا يقال الجواز والكناية على
مذهب الخطيب انتقال من اللازم الى اللازم الا ان يبين ما فرق ما هو ان الجواز يقضي
بالقرينة دائما والكناية لا قرينة فيها فلا يصح قوله الا بقرينة لاننا نقول المراد من
بالقرينة القرينة للمعنى المراد والمراد بالقرينة المعنى في الجواز وبعد القرينة في الكناية
القرينة الصراحة عن ارادة الموضوع لا المعنى وفيه نظر تأمل وايضا المحص
المذكور غير مستقيم لانه قد يكون اللفظ في اللازم غلط كما في قولنا خذ هذا القوس
ولا يمكن الترجيح بان المراد من اللفظ الفصحى في الجواز بان الغلط ايضا لا بد من
قرينة فالية او مقالية والا لا يصح به الخطا **قوله** فلا يتم للمنطقين اسقاطه
فيه ان اسقاط مادة اللازم الجواز بين لا يحتاج الى بيان ومرة اخرى مع اسقاط مادة
اللازم الجواز من تلك الحقيقة دون اصل العربية والاعتذار لا يقابلها فافهم وان
عليه بان لو كان الدلالة على المعنى الجازي هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن الجواز
في المفرد في قولنا رأيت اسرا في الحمام بل لم يوجد جواز في المفرد واجيب بان لا يلزم من كون
القرينة جزءا من الدال الذي هو المجموع ان يكون الجواز في المجموع جواز ان يكون السجل
في المعنى الجازي لفظ السجدة فقط وان كان الدال هو المجموع فيكون الجواز مفردا
على انه لا يتم ما ذكره في المثال المذكور فلا يتم انه يلزم ان لا يوجد جواز في المفرد وانما
يتم ما ذكره في القرينة اللفظية لا اللفظية تأمل **قوله** واما اذا كان المراد به قبل عليه
ان اعتبار اصل العربية دلالة القرينة والعلاقة في الجملة انما هو لاهمال بعض النوازل
وعلى تقدير عدم الاهمال يتحقق والعلاقة في الجملة بلا اهمال بناء على ان اللازم الجواز
معبر عنهم **قوله** والمركب اه وفيه ان القرينة العقلية لفظ تقديرى كما في الضمان
السنن في الشقة فيكون دلالة لفظية حكما ونعيم الدلالة اللفظية واجب ومنها
لتمثيل صفات اللفظ ايضا **قوله** واما ما اشتهر به اني اشتهر بكتب النطق في توجيه

نرجيه ان الدلالة اللفظية الوضعية معتبة لا غير اللفظية ولا اللفظية غير الوضعية
والمقصود منه جواب دفع العلاوة لان صحتها اصل العلاوة اعتراض على قوله فلا يلزم
اه لان حاصله اعتبار مادة اللازم الجواز سواء كانت مع القرينة اللفظية او مع القرينة
الى الية وتقدير العلاوة ان مادة اللازم الجواز مع القرينة الى الية غير معتبة لان الجواز
المركب من القرينة الى الية العقلية ومن اللفظ ليس بلفظ فلا يكون دلالة لفظية
فلا يكون مادة اللازم الجواز مع القرينة الى الية معتبة عندهم فلا يتم الاعتذار و
تقدير دفع العلاوة ان الاعتذار انهم لان تلك الدلالة غير معتبة وسقاطها حسن
عندهم لان الافادة والاستفادة لا تحصلان بها لان الافادة والاستفادة تنحصر
في الدلالة اللفظية الوضعية وتقدير الجواز معنى الرفع ظاهر **قوله** والطبيعة قبل
ان ما ذكره من الدوال الطبيعية انما يتم اذا كان احد الدال الطبيعي اختياريا وهو
غيره وفيه ان هذا لا يلزم لان الظاهر ان النظر بطريق المنع فيكون هذا منعا للسنن
الا ان يقرر النظر بطريق الاستدلال ويمكن دفعه بان الاصل في الافادة والاستفادة
ان يكونا باللفظ واما في اللفظ فلا تحصلان الا باقامة غير اللفظ مقام اللفظ
وايضا ان غير اللفظ مشتمل على معان قليلة بخلاف اللفظ والعقلية والطبيعة
غير مضبوطتين لانهما مختلفان باختلاف العقول والطباع مع اشتراكها على معان
قليلة وهن الوضعية من اللفظية وان كانت الافادة والاستفادة شائعتين بها
فيكون اعتبار اللفظية احسن من اعتبار غيرهما فافهم **قوله** الثاني اه هذا منع للتقريب
لان الدليل المذكور انما يدل على ان غير اللفظية الوضعية فقط ليس معتبرا ولا يلزم
منه اعتبار اللفظية الوضعية لجواز اعتبار الاعم الا ان كل من اللفظية وغير
اللفظية ومن الوضعية والطبيعة والعقلية وحاصل ان هذا ثلثة احتمالات
عدم اعتبار غير اللفظية الوضعية فقط وثانيها عدم اعتبار الاعم الا ان كل
ثالثها اعتبار اللفظية الوضعية فقط والدليل المذكور انما يدل على عدم اعتبار
غير اللفظية الوضعية فقط لا على عدم اعتبار الاعم الا ان كل من اللفظية
الوضعية فقط والنظر الاول مني للاختصار والثاني تسليمه ومنع للتقريب ومنع
قوله والكلام فيه اى الكلام في اعتبارها ايضا فاعلم ان اعتبار اللفظية الوضعية

كما هو قيل بمعنى ان الدليل انما يدل على عدم اعتبار ما سوى الدلالة اللفظية الوضعية
 لا على عدم اعتبار التركيب من الدال بالدلالة اللفظية الوضعية والدال بغيرها على ما
 يشوب لفظ الكل والكلام فان الكلام في التركيب من الدال على ذلك المعلوم والقرينة
 فاذم **قوله** اللهم انه اثبت التقريب بالخبر بان المقصود التبيين على عدم اعتبار
 بغير اللفظية الوضعية وهذا التبيين لا يحصل الا باعتبار ان كون النظر مقصورا على
 اللفظية الوضعية لانه لو كان الاعم الشامل لم يحصل التبيين المذكور لان
 اعتبار العام لا ينافي اعتبار الخاص وهذا لا يفيد في اثبات التقريب المذكور وكذا علم
 انه يتبين باعتبار الاعم الشامل انبب بمجموع النظر الفني لان نظر الفني عام
 يشمل كثر الوقوع والعادة وقيل الوقوع والنادر في نقول وان كانت الامة
 والاستفادة منحصرين في الدلالة اللفظية الوضعية في العادة لكن قد تحصلان
 بغيرها نادرا فغالب اعتبار في الفني ايضا وهذا معنى قوله كفي الامر فيه بهين و
 وقد حل على غير ذلك لكن الكتاب ما ذكرنا تأمل

تمت الكتاب
 ٢٢٢
 ٢٢٢
 ٢٢٢

Türki
 Eserleri
 Zima
 in univ